



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مخبر الإقتصاد، مالية وإدارة أعمال - ECOFIMA -



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث
في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة

**العوامل المفسرة للأداء المالي بين الحقيقة الاقتصادية
والتلاعب المحاسبي، دراسة قياسية لمجموعة من المؤسسات
الاقتصادية**

إعداد المترشحة: وازن ليلي

نوقشت في 23 أكتوبر 2025

مدير الأطروحة: سعد قرمش زهرة أستاذ محاضر "أ" جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
مشرف مساعد: كيموش بلال أستاذ التعليم العالي جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

أمام أعضاء اللجنة:

شلابي عمار	أستاذ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
سعد قرمش زهرة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كيموش بلال	أستاذ:	مشرفا مساعدا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بن عزيزة صورية	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بوقفة وفاء	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
تقرارت يزيد	أستاذ	عضوا مناقشا	جامعة العربي بن مهدي أم البواقي
بوسنة حمزة	أستاذ	عضوا مناقشا	جامعة العربي بن مهدي أم البواقي

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِیْ اَنْزَلَ عَلٰی عَبْدِهِ الْكِتٰبَ وَلَمْ یَجْعَلْ لَّهٗ عِوَجًا ۙ
قَیِّمًا لِّیُنذِرَ بَاسًا شَدِیْدًا مِّنْ لَّدُنْهُ وَّیُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِیْنَ الَّذِیْنَ یَعْمَلُوْنَ
الصّٰلِحٰتِ اَنَّ لَهُمْ اَجْرًا حَسَنًا ۙ﴾

سورة الكهف



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مخبر الانتماء: مخبر إقتصاد، مالية وإدارة أعمال - ECOFIMA - جامعة 20 أوت 1955 -
سكيكدة، الجزائر

إقرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالبة وازن ليلى أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ:
العوامل المفسرة للأداء المالي بين الحقيقة الإقتصادية والتلاعب
المحاسبي، دراسة قياسية لمجموعة من المؤسسات الإقتصادية.
هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي
مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

الشكر والإمتنان

الحمد والشكر لله الذي بتوفيقه تتم الأعمال شكراً خالصاً يليق بجلاله وعظيم سلطانه

أتقدم بجزيل شكري وخالص إمتناني إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر:

- ✓ الدكتورة سعد قرمش زهرة التي تفضلت بالإشراف على هذه الدراسة؛
- ✓ الدكتور كيموش بلال والذي كان له الفضل في إنجاز هذا العمل منذ أن كان مجرد فكرة حتى إكتماله في صورته النهائية، كما كان مثلاً للعالم المتواضع من خلال توجيهاته وإرشاداته اللامحدودة؛
- ✓ لكل الأساتذة وكذا الزملاء والزميلات الذين كان لهم الفضل في مساعدتي؛
- ✓ لكل من قدم لي يد المساعدة مادية كانت أو معنوية ولكل من ساهم في إنجاز هذا العمل؛
- ✓ أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين ساهموا في إثراء هذا العمل.

والله ولي التوفيق...

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي

إلى والدتي حفظها الله وبارك لها في عمرها ومتعها بوافر الصحة

إلى من أنار طريقي وكان السند والمرشد لخطواتي أبي رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى

إلى حفيدتي أميرتي الصغيرة حنان

إلى كل أفراد عائلتي، إخوتي وأخواتي، أحبتي وأصدقائي الذين لم يذكرهم قلبي ولكن يسعهم قلبي

ملخص

تهدف الدراسة إلى فحص قدرة العوامل الاقتصادية وأنشطة التلاعب المحاسبي في تفسير مستويات الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اعتمادًا على القوائم المالية لعينة الدراسة والتي شملت سبعين مؤسسة خلال الفترة الممتدة بين 2015م -2022م، وعليه بلغت عدد المشاهدات الكلية 560 مشاهدة. تم قياس العوامل الاقتصادية المؤثرة في الأداء المالي ب: حجم المؤسسة، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية، أما التلاعب المحاسبي فقد تم قياسه على أساس: إدارة المستحقات المحاسبية باستخدام نموذج "1995 Jones" المعدل، وإدارة الأنشطة الحقيقية باستخدام نموذج "2006 Roychowdhury". ومن أجل معرفة أثر هذه العوامل على الأداء المالي المعبر عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية تم تطبيق معادلات الانحدار الخطي المتعدد المطبق على سلسلة زمنية مقطعية متوازنة، بهدف قياس معاملات المتغيرات واختبار مدى معنويتها وقياس معامل التحديد لهذه النماذج بالإعتماد على برنامج (Eviews13) و (SPSS23).

حسب النتائج فإن أغلب العوامل الاقتصادية كان لها أثر معنوي على الأداء المالي، بحيث كان للحجم وطبيعة ملكية المؤسسات والإنتاجية أثر إيجابي على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما كان لعامل الرفع المالي أثر سالب على معدل العائد على الأصول، مما يفسر أنه كلما يزيد حجم الديون المالية تتحمل المؤسسات تكاليف أكثر وبالتالي تصبح هذه التكاليف أكبر من العوائد المحققة بحيث نكون أمام الأثر السلبي للرافعة المالية مما يؤدي إلى إنخفاض في الأرباح. من جهة أخرى لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لمستوى النشاط على الأداء المالي للمؤسسات عينة الدراسة. أثبتت النتائج أن التلاعب المحاسبي كان له تأثير معنوي موجب على الأداء المالي، مما يفسر هذه النتيجة أن هناك ممارسات للتلاعب بالأرباح التي تستهدف زيادة الربحية وتحسينها الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في المؤسسات عينة الدراسة. **الكلمات المفتاحية:** الأداء المالي، العوامل الاقتصادية، التلاعب المحاسبي، إدارة المستحقات المحاسبية، إدارة الأنشطة الحقيقية، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract

The study aims to examine the ability of economic factors and accounting manipulation activities to explain the levels of financial performance in Algerian economic institutions. This study relied on the financial Statements of the study sample, which included seventy institutions during the period from 2015 to 2022. The total number of observations reached 560. The economic factors influencing financial performance were measured by: institution size, activity level, financial leverage, nature of ownership, and productivity. Accounting manipulation was measured based on: accounting accruals management using the modified Jones (1995) model, and real activities management using the Roychowdhury (2006) model. To determine the impact of these factors on financial performance, expressed as return on assets and return on equity, multiple linear regression equations were applied to a balanced cross-sectional time series. This was done to measure the coefficients of the variables, test their significance, and measure the coefficient of determination for these models using Eviews 13 and SPSS 23. According to the results, most economic factors had a significant impact on financial performance. Size, nature of corporate ownership, and productivity had a positive impact on return on assets and return on equity, while financial leverage had a negative impact on return on assets. This suggests that as financial debt increases, companies incur greater costs, which in turn out to be greater than the returns generated. This leads to a negative impact of financial leverage, leading to a decline in profits. On the other hand, the study did not find a significant impact of activity level on the financial performance of the sample companies.

The results demonstrated that accounting manipulation had a significant positive impact on financial performance. This result suggests that profit manipulation practices are being practiced to increase and improve profitability, leading to an increase in return on assets and return on equity in the sample companies.

Keywords: financial performance, economic factors, accounting manipulation, economic institution, Accounting Accruals Management, Real Earnings Management.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
٧	شكر وامتنان
١١	إهداء
١١١	الملخص باللغة العربية
٧	الملخص باللغة الإنجليزية
٧	قائمة المحتويات
٧	قائمة الجداول
٧	قائمة الأشكال
٧	قائمة الملاحق
٧	قائمة المختصرات
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الخلفية النظرية للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية
3	المطلب الأول: المؤسسة الإقتصادية وغاياتها
7	المطلب الثاني: النظريات المتعلقة بالمؤسسة الإقتصادية
11	المطلب الثالث: الأسس النظرية للأداء المالي
19	المبحث الثاني: معايير ومؤشرات عملية تقييم الأداء المالي
19	المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المالي
21	المطلب الثاني: عوامل نجاح عملية تقييم الأداء المالي
23	المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي
26	المطلب الرابع: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي
35	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
35	المطلب الأول: ماهية العوامل المؤثرة على الأداء المالي
36	المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي
39	المطلب الثالث: العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي
42	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: الممارسات المحاسبية بين المستوى المفاهيمي والتطبيق العملي
45	المطلب الأول: تطور المفاهيم المؤثرة في الممارسات المحاسبية

49	المطلب الثاني: السياسات المحاسبية
54	المطلب الثالث: دور النظرية الإيجابية في تفسير إختيار السياسات المحاسبية
57	المبحث الثاني: الإطار النظري لتطبيقات التلاعب المحاسبي
57	المطلب الأول: المنظور المفاهيمي والأخلاقي للتلاعب
64	المطلب الثاني: العوامل المُحفزة للتلاعب المحاسبي
71	المبحث الثالث: ممارسات التلاعب المحاسبي وطرق الكشف عنها
71	المطلب الأول: أدوات وممارسات التلاعب
75	المطلب الثاني: طرق ونماذج الكشف عن ممارسات التلاعب
81	المطلب الثالث: آليات الحد من ممارسات التلاعب المحاسبي
84	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي	
86	تمهيد
87	المبحث الأول: العوامل الإقتصادية المفسرة للأداء المالي
87	المطلب الأول: الظروف الإقتصادية والسياسية
88	المطلب الثاني: حجم المؤسسة
89	المطلب الثالث: عمر المؤسسة
90	المطلب الرابع: طبيعة الملكية
90	المطلب الخامس: مستوى النشاط
91	المطلب السادس: الكثافة الرأسمالية
92	المطلب السابع: دوران الأصول
93	المطلب الثامن: الكفاءة الإنتاجية
93	المطلب التاسع: الرفع المالي
95	المبحث الثاني: دور المرجعية المحاسبية في تفعيل التلاعب المحاسبي
95	المطلب الأول: التحول نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية
99	المطلب الثاني: ممارسات التلاعب المحاسبي في ظل المرجعية المحاسبية الدولية
106	المبحث الثالث: الأداء المالي في ظل التلاعب المحاسبي
106	المطلب الأول: إدارة المستحقات المحاسبية
108	المطلب الثاني: إدارة الأنشطة الحقيقية
110	المطلب الثالث: الغش المحاسبي
113	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
113	المطلب الأول: الدراسات التي تناولت العوامل الاقتصادية وعلاقتها بالأداء المالي
117	المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت التلاعب المحاسبي وأثرها على الأداء المالي
122	المطلب الثالث: وضعية الدراسة الحالية
124	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: أثر العوامل الاقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	
126	تمهيد
127	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
127	المطلب الأول: منهج الدراسة
128	المطلب الثاني: نموذج الدراسة
131	المطلب الثالث: إجراءات تقدير نموذج الدراسة
133	المطلب الرابع: قياس متغيرات الدراسة
141	المبحث الثاني: نتائج الإحصاء الوصفي واختبارات الصلاحية
141	المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة
143	المطلب الثاني: إختبار صلاحية معادلات نماذج الدراسة
151	المبحث الثالث: تقدير نموذج الدراسة وإختبار الفرضيات
151	المطلب الأول: تقدير النموذج الأول
153	المطلب الثاني: تقدير النموذج الثاني
154	المطلب الثالث: تقدير النموذج الثالث
157	المطلب الرابع: تقدير النموذج الرابع
158	المطلب الخامس: تقدير النموذج الخامس
161	المطلب السادس: تقدير النموذج السادس
163	المطلب السابع: ملخص نتائج إختبار الفرضيات
164	خلاصة الفصل
165	الخاتمة
171	قائمة المراجع
183	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
22	معيان التقييم الجيد	1
29	مؤشرات الأداء المالي وفقا للمدخل المحاسبي	2
30	مؤشرات أخرى لعملية تقييم الأداء المالي	3
61	أشكال المفاهيم المتعلقة بالتلاعب المحاسبي	4
127	تصنيف عينة الدراسة حسب طبيعة الملكية	5
137	قياس مستوى المستحقات الإختيارية	1-6
138	قياس مستوى التدفقات النقدية غير العادية	2-6
139	قياس متغيرات العوامل الإقتصادية	3-6
141	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	7
144	مصفوفة الارتباط بين متغيرات المعادلة النموذج الأول	1-8
144	مصفوفة الارتباط بين متغيرات المعادلة النموذج الثاني	2-8
145	مصفوفة الارتباط بين متغيرات المعادلة النموذج الثالث	3-8
146	مصفوفة الارتباط بين متغيرات المعادلة النموذج الرابع	4-8
146	معاملات تضخم التباين لمتغيرات النموذج الأول والثاني	1-9
147	معاملات تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثالث والرابع	2-9
148	معاملات تضخم التباين لمتغيرات النموذج الخامس والسادس	3-9
149	نتائج إختبار الارتباط الذاتي لنماذج الدراسة	10
150	نتائج إختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة	11
151	إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الأول	1-12
152	نتائج التحليل الإحصائي لمعادلة النموذج الأول	1-13
153	إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الثاني	2-12
154	نتائج التحليل الإحصائي لمعادلة النموذج الثاني	2-13
155	إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الثالث	3-12
156	نتائج التحليل الإحصائي لمعادلة النموذج الثالث	3-13
157	إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الرابع	4-12
158	نتائج التحليل الإحصائي لمعادلة النموذج الرابع	4-13

159	إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الخامس	5-12
160	نتائج التحليل الإحصائي معادلة نموذج العوامل المفسرة للعائد على الأصول	5-13
161	إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج السادس	6-12
162	نتائج التحليل الإحصائي معادلة نموذج العوامل المفسرة للعائد على حقوق الملكية	6-13
163	نتائج إختبار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع الأداء المالي	14

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
5	المؤسسة في إطار النظام المفتوح	01
8	الأطراف ذات المصلحة وعلاقتها بالمؤسسة	02
14	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	03
23	مراحل ما قبل عملية تقييم الأداء المالي	04
24	مراحل عملية تقييم الأداء المالي	05
26	نتيجة عملية تقييم الأداء المالي	06
28	مؤشرات الأداء المالي	07
39	العوامل البيئية الخارجية المؤثرة على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية	08
41	العوامل المؤثرة على الأداء المالي حسب Miller	09
47	الهيكل والبناء النظري للمحاسبة ومستوياتها	10
48	مفاهيم القياس والإعتراف	11
53	المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية	12
129	النموذج العام للدراسة	13

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الملحق
184	المؤسسات عينة الدراسة	01
185	البيانات الخام للمؤسسات الإقتصادية عينة الدراسة	02

قائمة المختصرات

المختصرات	ما يقابلها باللغة الأجنبية	ما يقابلها باللغة العربية
ROA	Return on Assets	العائد على الأصول
ROE	Return on Equity	العائد على حقوق الملكية
SIZE	Size institution	حجم المؤسسة
Growth	Growth level	مستوى النشاط (النمو)
LEV	Levrage	الرفع المالي
PRO	Nature of propriety	طبيعة الملكية
Prod	Productivity	الإنتاجية
AM	accounting manipulation	التلاعب المحاسبي
ARM	Accounting Receivables management	إدارة المستحقات المحاسبية
REM	Real Earnings Management	إدارة الأرباح الحقيقية
DACC	Discretionary Accruals	المستحقات الإختيارية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبة الدولية
GAAP	Generally Accepted Accounting principles	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
SCF	Le Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
VIF	Variance Inflation Factor	معامل تضخم التباين
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة

مقدمة

مقدمة

الغرض الأساسي من المحاسبة هو توفير معلومات ومبالغ تعكس الوضع المالي للمؤسسة وأدائها الفعلي من خلال التقارير المالية التي تعتبر أهم مصدر للمعلومات المالية. الأمر الذي زاد من الإهتمام بدراسة وتحليل التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الإقتصادية والتي تُعد أداة يعتمد عليها كمصدر موثوق للمعلومات يُمكن من إتخاذ قرارات سليمة، ولا تقتصر الحاجة إلى هذه المعلومات على أصحاب المؤسسات فحسب وإنما تمتد لأطراف أخرى ذات مصلحة. إذ تسعى المؤسسات المعاصرة بإستمرار إلى جذب رؤوس أموال جديدة من مصادر متعددة قد تكون في شكل مساهمات جديدة أو قروض، وهناك جهات أخرى قد تكون لها مصلحة في المؤسسة مثل المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وجهات حكومية وغيرهم حيث تستند هذه القرارات الى عوامل تؤثر إيجاباً أو سلباً على قيمة المؤسسة. يتزايد في الوقت ذاته معدل وتيرة التحريف والتلاعب بالحسابات لتلك القوائم حيث تسعى الإدارة إلى تحقيق مكاسب شخصية، وبما أن الإدارة تعلم أن المعلومات المحاسبية تلعب دوراً أساسياً في توجيه المستثمرين من خلال إستخدام مؤشرات الربحية والسيولة وغيرها، فإنها قد تعمل أحياناً على التأثير على هذه القرارات وتوجيهها في إتجاه محدد من خلال توظيف الممارسات المحاسبية المضللة وتغيير في أنشطة الأرباح الحقيقية للوصول إلى مبلغ معين من الأرباح، ويتحقق ذلك من خلال إستخدام أساليب محاسبية بديلة تسمح بها المعايير المحاسبية الدولية للعديد من طرق وعمليات القياس والتي من شأنها التأثير في القوائم المالية وتوجيهها للوصول نحو مبلغ محدد من الأرباح.

تزايد هذا الإهتمام وخاصة في نهاية القرن الماضي وبداية من القرن الحالي إذ شهدت الأسواق المالية العالمية إفلاس مفاجئ للعديد من المؤسسات العالمية الكبرى مثل شركة انرون للطاقة وشركة آرثر اندرسون لتدقيق الحسابات وغيرها بسبب ممارسات التلاعب المحاسبي، وهذا رغم إشارة بياناتها المالية إلى تحقيق أرباح ليتبين لاحقاً أن هذه المؤسسات كانت تمارس الإحتيال والتلاعب المحاسبي لتحقيق مصالحها الخاصة مما أدى في الأخير إلى تعريض المساهمين والمستثمرين وصانعي القرار لخسائر فادحة. من هنا بدأت الشكوك تثار حول جودة القوائم المالية وما تتضمن من بيانات عن الأرباح المحاسبية، باعتبار أن القوائم المالية بمثابة تقرير يوفر المعلومات عن الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية في نهاية كل دورة مالية.

لقد توجهت الأنظار إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS التي يُفترض أنها تُساهم في تحسين دقة القوائم المالية وتعزيز موثوقيتها ويعكس تطبيقها على نحو أفضل الوضع والأداء المالي والإقتصادي الحقيقي للمؤسسات، إلا أن هذه المعايير تتيح مجالاً واسعاً لإستخدام الأحكام والتقديرية المحاسبية الأمر الذي يُوفر

مقدمة

للإدارة مرونة قد تُستغل أحياناً للتأثير على المعلومات المحاسبية بما يُحقق مكاسب شخصية على حساب جودة القوائم المالية.

يُولي أصحاب المصلحة أهمية بالغة لأثر ممارسات التلاعب بالأرباح المحاسبية بحيث نجد أن ممارسات إدارة المستحقات المحاسبية وإدارة الأنشطة الحقيقية تعكس ممارسات متعمدة من قبل الإدارة بشأن تحديد الربح والتقرير عنه لكي يعكس رغبات مصالح هذه الأخيرة أكثر من كونه يُمثل مقياساً للأداء الإقتصادي الحقيقي للمؤسسة، ويتجلى ذلك في العديد من الدراسات والأبحاث المحاسبية التي تُشير إلى أهمية المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية في إتخاذ قرارات الإستثمار من قبل مستخدمي القوائم المالية في سوق الأسهم. بالإضافة إلى أهمية العوامل الإقتصادية كمحددات رئيسية لمؤشرات الأداء المالي التي يتم تحليلها بالإعتماد على القوائم المالية، إلا أن هذه الدراسات والأبحاث تختلف من حيث طبيعة جودتها وطبيعة قياسها ومحدداتها بشكل عام، وتأثيرها على قرارات الإستثمار بشكل خاص. من ناحية أخرى يُعتبر معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية مؤشراً على جدوى القرار والزيادة في هذه العوائد يؤدي إلى أموال إضافية وأرباح أكبر.

1. إشكالية الدراسة

تُعتبر القوائم المالية في نهاية كل دورة مالية تقريراً يوفر معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة خلال السنة وما حققته إدارتها من نجاح أو فشل، إذ أصبح من المهم دراسة مختلف الجوانب الحيوية للقطاع التجاري والصناعي والخدمي لا سيما محددات أداء المؤسسات الناشطة في بيئة الأعمال الجزائرية خلال الفترة "2015-2022"، وذلك من خلال دراسة العوامل الإقتصادية وممارسات التلاعب المحاسبي من أجل معرفة الأسباب التي تقف وراء الأداء الجيد والأداء الضعيف، وبشكل أكثر تحديداً تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر العوامل الإقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2015-2022؟

للقوف وبشكل أدق على إمكانية وجود فكرة الدراسة التي تتعلق بالإشكالية الرئيسية نتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على مؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة؟

مقدمة

2. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمستوى نشاط المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على مؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية للرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
4. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لطبيعة الملكية على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
5. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإنتاجية المؤسسة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
6. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة المستحقات المحاسبية على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
7. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة الأنشطة الحقيقية على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

2. فرضيات الدراسة

للتعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المالي في ظل التفسير الإقتصادي والتلاعب المحاسبي ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على مؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة.
2. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمستوى نشاط المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على مؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة.
3. يوجد أثر ذو دلالة معنوية للرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.
4. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لطبيعة الملكية على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

مقدمة

5. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإنتاجية المؤسسة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

6. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة المستحقات المحاسبية على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

7. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة الأنشطة الحقيقية على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

3. أهمية الدراسة

يُعتبر هذا الموضوع إمتداداً للدراسات العلمية والعملية حيث تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من كونها تساير التطورات الحديثة في مجال البحوث والدراسات المحاسبية والتي تركز على مؤشرات الأداء المالي في ظل التفسير الإقتصادي وممارسات التلاعب المحاسبي التي تقوم بها الإدارة. أما الأهمية العملية فتتمثل في الحصول على بيانات من واقع تحليل المحتوى للقوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية باعتبارها بيئة نامية تختلف عن البيئة الإقتصادية المتقدمة، وهذا بهدف بيان أثر ممارسة عمليات التلاعب المحاسبي وأثر العوامل الإقتصادية على الأداء المالي وتقديم نتائج الدراسة الى المهتمين بهذا المجال وفق أسس ومنهجية علمية واضحة.

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى سد النقص الكبير في الدراسات التي ترتبط بالعوامل الإقتصادية وممارسات التلاعب المحاسبي المفسرة للأداء المالي وتتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- تقديم إطار نظري مناسب لجميع متغيرات الدراسة، بحيث يتم وصف ظاهرة التلاعب المحاسبي وعلاقتها بالأداء المالي بشكل متكامل؛
- الكشف عن أهم العوامل الإقتصادية (الحجم، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية، الإنتاجية) التي تؤثر في مستوى أداء المؤسسات الإقتصادية الناشطة في بيئة الأعمال الجزائرية؛

مقدمة

- قياس أثر ممارسة عمليات التلاعب المحاسبي من خلال إدارة المستحقات المحاسبية وإدارة الأنشطة الحقيقية على الأداء المالي المعبر عنه بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تقديم مجموعة من التوصيات بناء على نتائج تحليل الدراسة؛
- تقديم آفاق جديدة أمام الباحثين لدراسة عوامل أخرى مفسرة للأداء المالي.

5. حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة في حدها الموضوعي على دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي، المتمثلة في المؤشرات الاقتصادية المعبر عنها بالحجم ومستوى النشاط، الرفع المالي وطبيعة الملكية والإنتاجية). وممارسات التلاعب المحاسبي المعبر عنه بإدارة المستحقات المحاسبية وإدارة الأنشطة الحقيقية.

الحدود المكانية: تناولت الدراسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال إختيار مجموعة من المؤسسات مختلفة الأحجام (كبيرة، متوسطة، صغيرة) موزعة عبر التراب الوطني، وهذا للإعتماد على قوائمها المالية لتحليل بياناتها المالية.

الحدود الزمنية: طبقت هذه الدراسة على القوائم المالية لعينة الدراسة المشكلة من 70 مؤسسة إقتصادية، حيث تم الإعتماد على فترة زمنية أقصاها والتي أمكن الحصول عليها إمتدت من عام 2017 إلى عام 2022، وتم إختيار هذه الفترة لجميع مفردات العينة.

6. مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

ترتكز المصطلحات المتعلقة بالمتغير التابع على الأداء المالي الذي يُعبر عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

معدل العائد على الأصول: يعتبر المؤشر الأكثر قدرة على التعبير عن الأداء المالي بحيث يُعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في إستغلال أصولها لتوليد الأرباح (عوائد)، ويتم قياسه بقسمة النتيجة الصافية على إجمالي الأصول.

مقدمة

معدل العائد على حقوق الملكية: تعتبر نسبة ضرورية في عملية التحليل للبيانات المالية لإرتباطها بصافي الربح المتحقق وعليه يتم تقييم كفاءة الأنشطة بإستخدام رأس المال لإنتاج عائد المؤسسة، وتم قياسه من خلال قسمة النتيجة الصافية على الأموال الخاصة.

أما المتغيرات المستقلة فترتكز على متغيرين هما العوامل الإقتصادية والتلاعب المحاسبي حيث تم قياس العوامل الإقتصادية بالمؤشرات التالية:

الحجم: ويقصد بها تصنيف المؤسسات إلى كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم حيث تم قياس هذا المتغير من خلال اللوغاريتم الطبيعي للأصول في نهاية السنة المالية.

مستوى النشاط: تم قياسه بالفرق بين مبيعات السنة الحالية والسنة السابقة على إجمالي مبيعات السنة السابقة.

الرفع المالي: ويقصد بهذا المصطلح مقدار إستعانة المؤسسات بأموال الغير من خلال الإقتراض حيث تم قياسه من خلال نسبة الديون الإجمالية إلى إجمالي الأصول.

طبيعة الملكية: تم إبراز هذا المتغير من خلال تقسيم المؤسسات إلى ملكية عمومية وملكية خاصة، حيث نجد أن المؤسسات العمومية تحمل صفة شركات المساهمة والتي تخضع ملكيتها للدولة التي ترغب في اللجوء إلى الإدخار العمومي حيث تكون تحت قواعد رقابية صارمة مقارنة بالأصناف الأخرى، أما المؤسسات الخاصة تحمل معظمها صفة شركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) أو شركة ذات شخص وحيد (EURL) وهذه الشركات تخضع إلى قواعد رقابية أقل صرامة من شركات المساهمة، وهنا نتكلم طبعاً على المؤسسات التي تنشط في بيئة أعمال جزائرية.

الإنتاجية: يقصد بها قدرة المؤسسة على توفير السلع والخدمات الملائمة والمختلفة للعملاء، ويتم قياسه على أساس معدل دوران الأصول من خلال قسمة إجمالي المبيعات على إجمالي الأصول.

أما ممارسات التلاعب المحاسبي تم قياسه من خلال المؤشرات التالية:

إدارة المستحقات المحاسبية: يقصد من هذا المصطلح إستغلال السلطة التقديرية المحتملة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وتوظيف الخيارات المحاسبية لخدمة أهداف إدارية لا تعكس الأداء الإقتصادي الفعلي للمؤسسات، بحيث يتم تغيير تقديرات تحقق الإيرادات والمصاريف المستحقة من أجل التحكم في حجمها

مقدمة

التي تظهر في فترة مالية محددة. يعتمد في تقدير هذا المتغير على نموذج جونز المعدل الذي قدمه Dechow وآخرون عام (1995) حيث يعتبر من أنجع الطرق في تقدير المستحقات الإختيارية للمؤسسات لهذه الدراسة.

إدارة الأنشطة الحقيقية: يُعبر هذا المصطلح عن التلاعب المحاسبي والذي يتمثل في استخدام الإدارة للخيارات التشغيلية المتاحة للتأثير على مبالغ القوائم المالية. حيث يتم تلاعب الإدارة بالأنشطة الحقيقية من خلال تخفيض الأسعار لزيادة المبيعات أو تسهيل شروط البيع الآجل مما يساعد على تضخيم المبيعات وزيادة الربح الإجمالي قبل نهاية الفترة المالية. ولقياس هذا المتغير اعتمدت الدراسة على نموذج التدفقات النقدية غير العادية للباحث Roychowdhury (2006) حيث يظهر هذا النموذج شكل دالة للمبيعات والتغير فيها.

7. المنهج المتبع

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة من خلال أسلوب مسح لجميع كتب ومصادر بحث لموضوع الدراسة المتعلقة بالجانب النظري وإختيار مجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لدراسة الجانب التطبيقي حيث تم جمع القوائم المالية للفترة الممتدة بين 2015 و 2022 لغرض إجراء التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة حيث تم تصميم نموذج لسنة معادلات إنحدار متعدد. بعدها ليتم تشكيل بيانات سلسلة مقطعية لإثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

8. هيكل الدراسة

يمكن تحقيق هدف الدراسة بشقيه النظري والتطبيقي ومعالجة الإشكالية بصورة علمية منطقية وإختبار الفرضيات من خلال تقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول منها ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول يتناول الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه، بينما تناول الفصل الثاني الإطار النظري والبعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي، أما الفصل الثالث تناول الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي بالإضافة إلى الدراسات السابقة. الفصل الرابع هو الجانب العملي بحيث تناولت الدراسة التطبيقية منهج وأدوات الدراسة وفي الأخير تم إختبار الفروض والتوصل إلى النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة

الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

تمهيد

نظراً إلى المخاطر التي تواجهها المؤسسات الإقتصادية من إنفتاح للأسواق وزيادة حجم الإحتياجات وتعقد البيئة المالية لها وباعتبارها الهيكل القائم والمحرك الأساسي والنواة الفعالة للنشاط الإقتصادي على المستويين الوطني والدولي ومن أجل تحقيق التنمية الإقتصادية في الظروف الراهنة يتطلب من المؤسسة رفع مستوى الأداء من حيث الكفاءة والفعالية. لذلك من الضروري قياس وتقييم كل وظيفة من وظائفها بناءً على التقييمات المالية والإقتصادية للتأكد من أن كفاءة العوامل التي تدعم قدرتها على تحقيق الأرباح، فإن هذا لا يتم بدون نظام فعال لتقييم أداء المؤسسة وبالتالي تمكينها من النمو والإستمرار.

في سياق ما سبق يعتبر موضوع الأداء المالي من المواضيع التي حظيت بإهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين في إتجاهات المعرفة المختلفة من ناحية لتحسين الأداء ومن ناحية أخرى لتطوير أدوات القياس والظروف السائدة، كما نشير أن الأداء هو أحد القضايا الرئيسية في التفكير المحاسبي والإداري، حيث تتغير مؤسسات الأعمال مع تغير البيئة الداخلية والخارجية لها، مما يفرض تغييرات في خططها وسياساتها وقراراتها. لذلك فإن التطرق إلى الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة والمفاهيم الأساسية المرتبطة به يعد أساسياً للإحاطة بجميع جوانبه من أجل ضبط مدلوله وما يتميز به وما يمكن أن يحققه على مستوى المؤسسة الإقتصادية في سبيل تدعيم الجوانب الإيجابية وإزالة الجوانب السلبية.

نظراً لذلك لقد قمنا في هذا الفصل والخاص بالإطار النظري لدراسة الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث حسب ما يلي:

1- الخلفية النظرية للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية؛

2- معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

3- العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يُعتبر تحليل الوضع المالي لأي مؤسسة عملية مهمة تسبق عملية إتخاذ القرارات، ويستخدم هذا التحليل مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية لإستخلاص النتائج وتحديد الحلول المناسبة. كما تعتبر المعلومات الداخلية لنظام المحاسبة المالية قاعدة أساسية لهذا التحليل، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة (العملاء، الموردين والمنافسين..) التي يجب أن يوفرها نظام المعلومات الشامل. لذا سنتطرق في هذا المبحث للأداء ومكوناته التي تتمثل أساسا في الكفاءة والفعالية بشكل عام، والأداء المالي بشكل خاص، وسيتم التركيز على الأداء المالي للمؤسسة وطرق قياسه التي نجدها دائما في تعديل وتحسين مستمر.

المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية وغاياتها

قبل التطرق إلى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لا بد وأن يتم الإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية التي لها علاقة وطيدة به وهي ماهية المؤسسة الاقتصادية والنظريات المتعلقة بها حيث تعتمد طريقة تنظيم وعمل المؤسسات اليوم على مجموعة من الخصائص المشتركة. وبما أن الأداء في المؤسسة الاقتصادية يمثل أساس دراستنا، لذلك يبرز هذا المطلب نظرة حول المؤسسة الاقتصادية مهتماً بالجوانب المتعلقة بها مما يتيح لنا الفهم الجيد للمؤسسة ودراسة أدائها بشكل أكثر شمولاً.

1. المؤسسة الاقتصادية

تختلف التعريفات بشكل كبير من فكرة إلى أخرى ليس بسبب الإختلافات في المفاهيم في المقام الأول ولكن بسبب العصر الذي يشار فيه إلى هذه التعريفات، أي بسبب إختلاف الإتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية والنظام الإقتصادي المتبع ومدى فعاليته في كل بلد، بالإضافة إلى تشعب وإتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية مع مرور الزمن، سنحاول تقديم أهم التعريفات التي جاءت لتحديد معنى المؤسسة الاقتصادية.

المؤسسة الاقتصادية "هي شكل إقتصادي، وتقني، وقانوني، واجتماعي، لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها، وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لتقسيم العمل الإجتماعي بغية إنتاج وسائل الإنتاج أو إنتاج سلع الإستهلاك أو تقديم الخدمات في مجال النقل والتجارة، الخ...¹. يعرفها Perroux "المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصاً ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن

¹ - صمويل عبود، إقتصاد المؤسسة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)، 58.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

تباع بسعر أعلى من تكلفته"². تعرف كذلك على أنها "كيان منظم يهدف إلى تحقيق قيمة مضافة بإنتاج سلع وخدمات والتي تحتاج إليها الجهات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وهذا الكيان يعمل على تجميع مجموعة من الأفراد لهذا الهدف، يختلف عددهم حسب حجم المؤسسة"³.

تعريف المؤسسة كنظام مفتوح في إطار نظرية الأنظمة⁴، باعتبارها مجموعة من الأنظمة الفرعية أو الجزئية التي يعتمد كل جزء منها على الآخر وتتداخل العلاقات فيما بينها وبين البيئة الخارجية لتحقيق الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، بذلك فان المؤسسة الاقتصادية تعتبر نظاما مكونا من مدخلات وعمليات التحويل والمخرجات. ولتوضيح نظام المدخلات وعمليات التحويل والمخرجات الذي يضع المؤسسة في إطار النظام المفتوح يمكن الإعتماد على الشكل التالي:

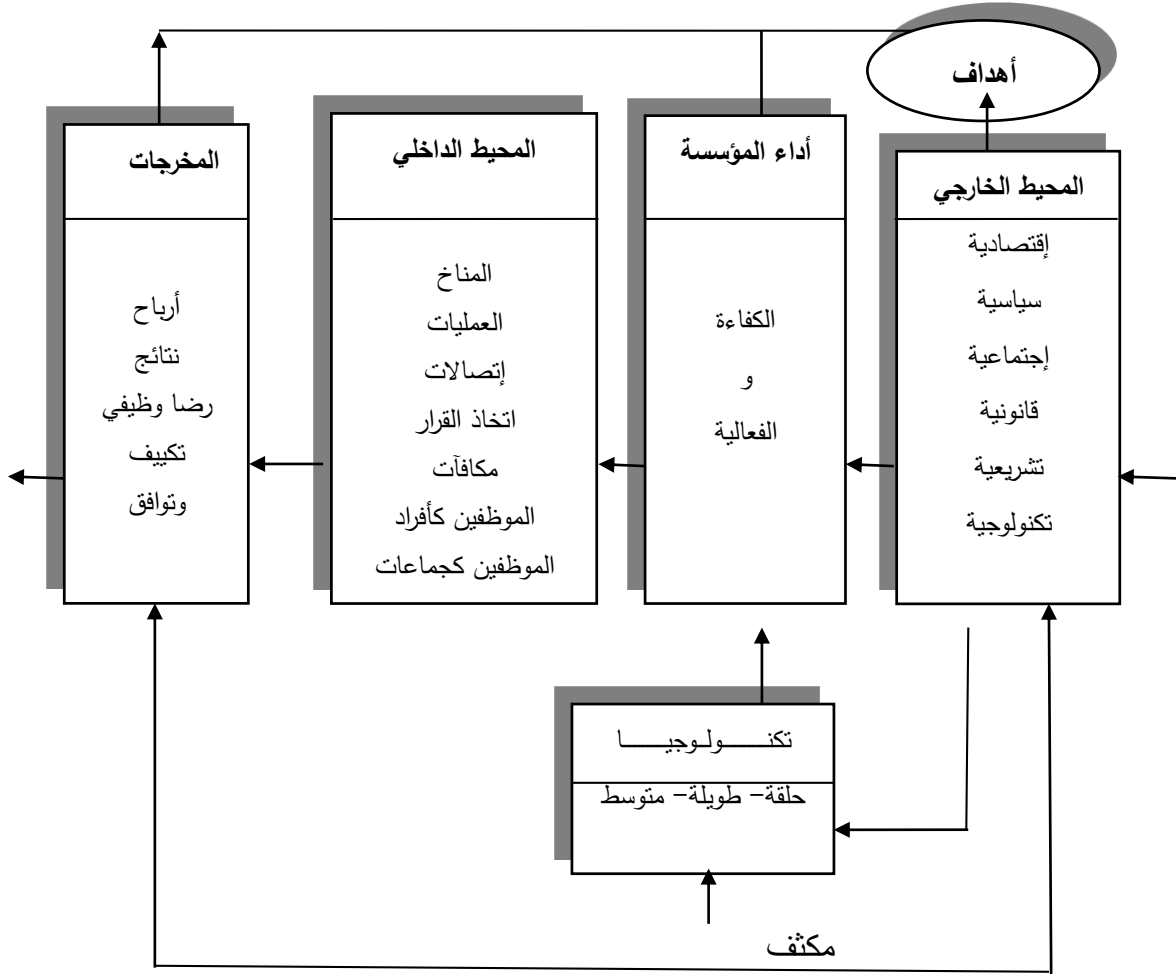
² - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، (الجزائر: دار المحمدية العامة، 1998)، 10.

³ - Bucheler Remy, Introduction à l'entreprise (théorie et exercice), (suisse: édition Loisirs et Pédagogie 2013), 07.

⁴ - عثمان حسن عثمان، المؤسسة الاقتصادية والمحيط، الأسس النظرية والآثار العملية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، (2001): 146.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

الشكل رقم (1): المؤسسة في إطار النظام المفتوح



المصدر : ناصر محمد العديلي، السلوك الإنساني التنظيمي، منظور كلي مقارن، معهد الإدارة العامة، إدارة البحوث السعودية، (1995)، 408.

الشكل يوضح مكانة المؤسسة في إطار النظام المفتوح بحيث تحصل المؤسسة على مدخلاتها من البيئة الخارجية متمثلة في المتغيرات الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، القانونية، التشريعية والتكنولوجيا وغيرها، هذا بالإضافة إلى أداء المؤسسة المتمثل في الفعالية والكفاءة لتتم عملية تحويل هذه المتغيرات الخارجية على مستوى البيئة الداخلية أين تتم العمليات واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى الإتصالات والمناخ الداخلي السائد والعلاقات مع الأفراد ليتم في الأخير الحصول على المخرجات من أرباح ورضا وظيفي وخدمات. لذلك كان لزاما على المؤسسة أن تتكيف وتتأقلم مع متغيرات المحيط الخارجي لضمان البقاء والإستمرار.

يعتمد الإختيار بين هذه التعريفات المختلفة على الغرض من إستخدامها وأهميتها في جانب واحد أو أكثر عند إعتبار دور المؤسسة كعميل إقتصادي فنهتم بالنشاط الصناعي أو التجاري أو المالي وتدخل ضمن ذلك عمليات الإنتاج، البيع، التموين والتوزيع إلى غير ذلك. والمؤسسة كوحدة إنتاجية تتحصل على كل هذه

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

العناصر من الأسواق المختلفة لعوامل الإنتاج وعند بيعها للمنتج تحقق القيمة المضافة والتي تساوي قيمة الإنتاج منقوصاً منها الإستهلاكات الوسيطة. إن الجزء الكبير من القيمة المضافة يوزع من طرف المؤسسة على بعض المتعاملين الإقتصاديين ويمثل بالنسبة لهم دخل أو إيرادات والمتمثلة في (الضرائب، الإشتراكات الإجتماعية، الفوائد على القروض، الأرباح الموزعة، أجور العمال)، وفي النهاية لا يبقى من القيمة المضافة التي حققتها المؤسسة إلا الإهتلاكات والمخصصات والتي تمكنها من تجديد تجهيزات أخرى والتي أصبح إستعمالها غير ممكن، بالإضافة إلى الجزء من الأرباح الغير موزع يوضع في الإحتياطيات. وبالنظر إلى الهيكل العضوي للمؤسسة فإننا نركز على فئات العمال المختلفة والوحدات، القطاعات والإهتمامات التي تتكون منها. أما بالنسبة لرؤية المؤسسة كنظام فهذا يعني أنه يمكن النظر إليها كوحدة كاملة تقوم على العلاقات والتبادلات بين مكوناتها المختلفة. أما المؤسسة كمركز إتخاذ القرار تتوقف سلطة قراراتها على الإستقلالية التي تتمتع بها وتكتسبها المؤسسة نتيجة لحرية إستعمال ممتلكاتها، بمعنى تتوقف هذه السلطة على حق الملكية لأصحاب المؤسسة.

2. سبب وجود المؤسسة والغاية منها

تعتبر المؤسسة متعامل إقتصادي يسعى إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وخلق الثروة وبذلك فهي ممنون يستجيب للإحتياجات التي تعبر عنها السوق، ويدور حول هذا التعريف وأساسه مفهومان رئيسيان: الأول أن المؤسسة الإقتصادية أصل مالي يجب تعظيم قيمته لصالح المساهمين وفي البداية قد إعتبر هذا المنهج الأنجلوساكسوني رائداً في الصناعة المالية قبل أن ينتشر في بقية العالم واضعاً المساهم في المقام الأول. أما المفهوم الثاني يصف المؤسسة على أنها رابط تعاقدية بين شركاء متعددين، العملاء، الموردين، المساهمين، الموظفين والدائنين جميعهم أصحاب مصلحة في نفس السلسلة الإقتصادية⁵. يعتبر المنهج الثاني أكثر عقلانية وشمولية من المنهج الأول إذ تجاوز تركيزه على المساهمين فقط إلى إستبعاد الأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتطوير المؤسسة، بل قد يمتد نطاق إهتمامها إلى حد إدماج التنمية المستدامة التي تعنى بحماية البيئة ومصالح الأجيال القادمة، وتولي المؤسسة الحديثة إهتمام كبير لهذا المنهج الشامل ليس فقط من منظور بشري ولكن أيضاً من منظور تعزيز الميزة التنافسية وخلق القيمة.

⁵- Coase Bersing S, L'entreprise Pour Mieux La Connaitre, (Paris: l'Harmattan, 2017) 14-18.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الثاني: النظريات المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية

تتناول نظريات المؤسسة ثلاث قضايا أساسية تتعلق بطبيعة المؤسسة تتمثل في: سبب وجودها، تنظيمها الداخلي، وحدودها النسبية في السوق⁶، لذلك نحاول فهم أبرز نظريات المؤسسة حيث نعتقد أنه من منظور الأداء المؤسسي يُعد المنهج القائم على الموارد والمهارات أمر بالغ الأهمية لأنه يساعد في فهم التنظيم الإنتاجي وما يميز مؤسسة عن أخرى ويجعلها متفوقة باستمرار.

1. نظرية أصحاب المصالح

فكرة أصحاب المصلحة بدأت مع أعمال Adam Smith، أما ظهورها كمفهوم تم تعريف أصحاب المصالح في معهد ستانفورد للأبحاث في الولايات المتحدة عام 1963 على أنهم "الجماعات التي بدونها تتوقف المؤسسة عن العمل"⁷. تعتبر أصحاب المصلحة أطراف لها مصالح داخل المؤسسة (أصحاب الأسهم، العمال، الإدارة والموظفون..). أو خارجها (الزبائن، الموردون، المنافسون والمجتمع..). يعطيهم الحق في السؤال عن طبيعة المؤسسة وكيفية أدائها، والملاحظ أن هؤلاء لديهم مصالح قد تكون متضاربة ومختلفة في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال الدائنون يهتمون بقدرة المؤسسة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون بقدرة المؤسسة على الإستمرار، هذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة بالمؤسسة وبالتالي فهم الذين يقومون فعلا بأداء المهام التي تساعد المؤسسة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات من دونهم لا تستطيع الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الإستراتيجيات الموضوعية للمؤسسة⁸.

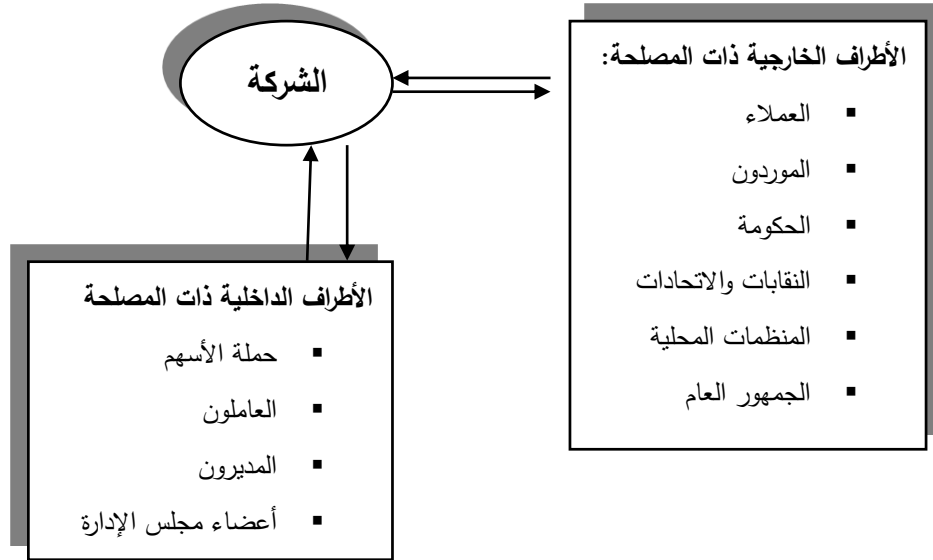
⁶ - Montresor Sandro, Resources Capabilities Competences and the Theory of the Firm, *Journal of Economic Studies*, 31, No 5, (2004): 409.

⁷ - حمزة رملي، إسماعيل زحوط، دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرياح بورقلة، (2012): 311.

⁸ - George Yahchouchi, VALEUR AJOUTE'E PAR LES PARTIES PRENANTES ET CREATION DE VALEUR DE L'ENTREPRISE, *La Revue des Sciences de Gestion, France*, n° 224-225, (2007) 85.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

الشكل رقم (2): الأطراف ذات المصلحة وعلاقتها بالمؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد العال،

الإدارة الإستراتيجية، مدخل متكامل، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 2001)، 87.

وضعت النظرية نموذج للمؤسسة الذي بموجبه كل الأفراد والجماعات من ذوي المصالح المشروعة يشاركون في المشروع من أجل الحصول على المنافع، ولا توجد أولوية لمجموعة معينة من المصالح والمنافع على مجموعة أخرى، فالنظرية رفضت فكرة "أن المشروع يوجد لتعظيم ثروة المالكين". من ذلك يتضح أن النظرية تستند على فكرة وجود المشروع لخدمة كل من لديه مصلحة به وممن لديهم إهتمامات والذين ينتفعون، أو يتضررون منه بطريقة معينة أو بأخرى، وهي بذلك تحاول هذه النظرية تجاوز مشكلة الوكالة⁹.

2. نظرية حقوق الملكية

حسب تعريف Pejovich سنة 1969 "حقوق الملكية ليست علاقات بين الناس والأشياء ولكنها علاقات مقننة بين الأفراد في علاقتهم باستخدام الأشياء"¹⁰ هذا التعريف يُركز حول حق الإستخدام ومعنى مصطلح الأشياء المستعمل هنا لا يعني الأشياء المادية فقط حق التصرف في أصول المؤسسة من خلال خاصية التملك الشخصي لهذه الأصول بما يتماشى مع القوانين والتشريعات الحكومية، وكذا الحصول على الدخل من خلال هذا الأصل وبيعه للآخرين، وبالتالي لا يكتمل حق الملكية إلا إذا استوفى شرطين: تفرد المالك (الحصرية) والقابلية للتحويل أو الإنتقال. التفرد معناه خاصية لحقوق الملكية أو عامل مؤثر إذ يعود إلى الصفة

⁹ سعيد العنزي، تأطير نظرية أصحاب المصلحة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 13، العدد 48،

(2007): 11.

¹⁰ Derbali A. M. S., Théories des organisations, (2017): 56. <https://www.researchgate.net/publication/310796738>.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

المطلقة للحق، أما إنتقال الحق يعني أن الجماعة تعترف بحق الحائز وإقصاء الآخرين من أي تدخل في ممارسة حقه.

التفرد بالحق لا تعني أن الملكية تكون بدون قيود أو حدود وإنما يجب معرفة أن حق الملكية غير محدود إلا بفرضيات محددة مسبقا في إطار قانوني، هذه الحدود قد تكون كبيرة أو قليلة الأهمية¹¹.

بناء على هذه النظرية أيضا تم التفريق بين أنواع الملكية للمؤسسات حيث تم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول المؤسسة الرأسمالية (الخاصة) وتجمع الحقوق الثلاثة (حق الاستعمال، حق البيع وحق جني الثمار) في أيدي نفس الشخص وهو المالك. والثاني يتمثل في المؤسسة التسييرية وهذا النوع من المؤسسات نجد المساهم يمتلك حق جني الثمار وحق البيع (حيث يأخذ جزء أو كل أرباح الأسهم، وله الحق في بيع صكوك الملكية)، بينما المسير له حق استعمال حقوق الملكية لأنه يقوم بعملية التسيير باستمرار، وهذا التمييز لحقوق الملكية في المؤسسة الاقتصادية يفترض إثارة تعارض المصالح بين المالك والمسير، فالمسيرون في هذه الحالة غير مجبرين على تعظيم ثروات المساهمين. أما النوع الثالث فيتمثل في المؤسسة العمومية حيث نجد حق الإستعمال مملوك جماعيا من طرف العمال والأجراء، بينما حق جني الثمار وحق البيع يكون مملوك للدولة أو السلطات العامة.

3. نظرية الوكالة

تمثل نظرية الوكالة حالة خاصة من النظرية التعاقدية حيث توجد علاقة الوكالة عندما يقوم شخص يسمى الأصيل بتفويض جزء من سلطة القرار لطرف ثان يدعى الوكيل، وتم تعريف الوكالة على أنها "عقد يقوم من خلاله شخص أو عدة أشخاص (الأصيل) بتوكيل شخص آخر (الوكيل) على إنجاز مهمة (خدمة) باسمهم، مما يعني تفويض الوكيل لسلطة قرار"¹². حيث تنظر هذه النظرية إلى المؤسسة الاقتصادية على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الرسمية وغير الرسمية، توجد مثل هذه العلاقات في المؤسسات الكبيرة مثل شركات المساهمة المسجلة في البورصة، وبطبيعة الحال تختلف هذه العلاقات من حالة إلى أخرى وعليه يجب تحديد شكل هذه العلاقات وأطرافها بشكل واضح عند دراسة مشكلة معينة. ويمكن تصنيف عقود الوكالة إقتصاديا إلى ثلاثة أنواع على النحو التالي: عقود ضمنية محفزة ذاتيا وتتميز بعدم وجود مستند قانوني لها،

¹¹- Ibid.

¹² - Jensen Michael C. and Meckling William H., Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, Vol 3, Issue4, (1976): 308.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

وعقود صريحة يمكن التفاوض بشأنها تنشأ بين الأطراف الداخلية للمؤسسة بغرض تخفيف حدة تعارض المصالح بينها، وعقود صريحة لا يمكن التفاوض بشأنها وهي التي تفرضها الدولة على المؤسسات الاقتصادية.

تقوم الفكرة الأصلية لنظرية الوكالة على أن هناك طرفان يقومان بعمل مشترك، ومهما كان الميدان ومهما كانت طبيعته يكون هناك دائماً إختلاف ناتج عن أمور كثيرة مثل: إختلاف في التصور أو إختلاف في المصالح أو إختلاف في القدرة وغيرها، بما أن العمل المشترك فيه خلاف وبما أن الفرد يبحث عن تعظيم منفعته يحدث تصادم بين الأصيل والوكيل، وبالتالي إختلاف المصالح يصل إلى نزاع¹³. إن منطق الوكالة يقود إلى إعتبار التكاليف الخاصة المرتبطة بفصل الوظائف إلى المخاطرة والمراقبة والإدارة. ويمكن إعتبار أن هذه النظرية هي إجتهد مظهري كبير لكن الأسئلة تطرح حول مجالات التطبيق.

نشير أننا سوف نتطرق إلى مشكلة الوكالة عند دراسة الفصل الثاني والمتعلق بالتلاعب المحاسبي لأن نظرية الوكالة تستخدم لشرح قضايا محاسبية معينة، مثل: تضارب مصالح المساهمين والمديرين ومشاكل الحوافز وآليات السيطرة عليها.

4. نظرية الموارد والكفاءات

تعود فكرة هذه المقاربة إلى أعمال كل من أبحاث Wernerfelt (1984) و Barney (1986) تتمثل في الإجابة عن السؤال مفاده: إذا كان للبيئة الأهمية الأولى في أداء المؤسسات فكيف نفهم أن المؤسسات تنشط في نفس البيئة ولا يمكنها أن تحقق نفس الأداء؟ حيث يذهب أصحاب هذه النظرية إلى إختلاف في الأداء لا يأتي من البيئة وإنما من إختلاف الموارد المتاحة لدى المؤسسات لتكون الموارد العنصر الأساسي في بناء الإستراتيجية¹⁴، بهذا تتجه المؤسسة نحو توفير الموارد وتطويرها بالشكل الذي يفسر الإختلافات الملاحظة في الأداء. وفي إطار هذه المقاربة نجد المساهمات التي تميز بين الموارد والقدرات حسب Grant الموارد هي المدخلات في سيرورة الإنتاج، بينما القدرة هي كفاءة مزج هذه الموارد لإنجاز الأعمال.¹⁵

إنطلاقاً من هذه النظرية فالفرق بين أداء المؤسسات يرجع إلى حصولها وإعتمادها على موارد متميزة وطريقة المزج والتنسيق بين هذه الموارد، وليس هيكل السوق وخصائص الصناعة.

¹³- Belkaoui Ahmed R., Accounting Theory, (London: Thouson, 3th Edition, 2004): 5.

¹⁴- عيسى حيرش، الإدارة الإستراتيجية (عين مليلة، الجزائر: دار الهدى، 2012)، 33.

¹⁵- Bounfour A., le Management des Ressources Immatérielles, Maitriser les nouveaux leviers de l'avantage compétitif, (Paris: Edition Dunod, 1998), 21.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الثالث: الأسس النظرية للأداء المالي

الأداء المالي هو أحد أهم الركائز الأساسية للأداء ويعتبر ذو أهمية بالغة في التشخيص السليم للصحة المالية من أجل معرفة قدرة المؤسسة على توليد قيمتها، كما يركز الأداء المالي على إظهار نتائج الأحداث الاقتصادية باعتباره يستند على البيانات المحاسبية والمالية والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي. إضافة إلى إعماده على مؤشرات مالية مناسبة من أجل قياس مدة إنجاز الأهداف والمساهمة في إتخاذ القرارات السليمة والحفاظ على الإستمرارية، البقاء والمنافسة.

1. الأداء والمفاهيم المتعلقة به

الأداء عملية تهدف أولاً إلى مقارنتها بخطط تمت من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، هذه العملية تتطلب خطوات متعددة تعتمد على العديد من المقاييس والمعايير التي تساعد في تحديد أوجه القصور أو الانحرافات، حتى كيفية علاجها على المدى القصير والبعيد.

1.1. مفهوم الأداء

لا يوجد مفهوم محدد ومتفق عليه لمصطلح الأداء، منهم من يربطه بالبعد البشري من خلال ما تحقق الأفراد من النتائج المطلوبة، حيث عرف سلطان الأداء "مفهوم يعبر عن الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور والمهام والذي يشير إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد"¹⁶. ومن الباحثين من يربطه بالبعد الإداري أي معاملة الأداء من منظور الوظيفة الإدارية في المؤسسة (قيادة، تخطيط، تنظيم، تنسيق، تنبؤ، مراقبة وتقييم)، ومنهم من يربطه بالبعد الاستراتيجي أي قدرة المؤسسة على الإستمرار بالشكل المرغوب في سوق تنافسية متطورة، فيعرفه Castelnau بأنه "التفوق الإستراتيجي المتمثل في عرض المؤسسة لمنتجات وخدمات موافقة لرغبات الزبائن، دون إهمال وجود منافسين أساسيين في السوق"¹⁷. ومن الباحثين من يجمع بين الأبعاد الثلاثة، هذا حسب تعريف خشبة "هو المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية"¹⁸. مما سبق يرجع هذا الاختلاف في مفهوم الأداء إلى

¹⁶ - محمد سعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، 2003)، 219.

¹⁷ - Castelnau Jacques et autres, Le pilotage stratégique, (Paris: édition d'organisations, 1999), 73.

¹⁸ - خشبة ناجي محمد فوزي، الأداء التنظيمي المتميز، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، 2000)،

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسته والمتبعة من قبل الباحثين، كما نرى أن لكل تعريف خاص بالأداء نمط وأسلوب ومنهجية، تتوافق مع فترتها التعريفية وتخدم الأهداف التي وُضع من أجلها.

بداية يمكن أن نشير إلى تطور مصطلح الأداء في الأصل اللغوي لكلمة أداء مأخوذة من اللغة اللاتينية (Performer) والتي تعني إعطاء الشكل شيء ما، وبعدها إشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظ Performance وأعطتها معنى إنجاز العمل كما يجب أن ينجز أو إتمام شيء ما¹⁹ وبعض الأبحاث تشير إلى أن كلمة الأداء تأتي من الأدب الفرنسي (القرن الثالث عشر) بمعنى "تنفيذ إجراء" وهو النتيجة المبنية على معيار مرجعي وأن هذا المصطلح يعود إلى الكلمة الفرنسية القديمة (Parfournir) بمعنى إحضار أو تنفيذ.²⁰

لقد قدما كل من Miller و Bromily تعريفا للأداء يتوافق مع أهداف مؤسسات الأعمال حيث تم تعريف الأداء على أنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية وإستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"²¹. يتضح أن تعريف الأداء تم حصره في كلمتي الكفاءة والفعالية، حيث نجد الفعالية معناها تحقيق أكبر عدد (نسبة) من الأهداف المسطرة، أما الكفاءة هي تحقيق الفعالية بأقل تكلفة وبالتالي أعطي للأداء مفهوم شامل. تعريف آخر للأداء "هو فعل يعكس إستغلال المؤسسة لجميع مواردها بغية تحقيق أهدافها"²². وعليه نقول أن الأداء مفهومه واسع يعبر عن سلوك المؤسسة في إستثمار مواردها المتاحة وفقا لمعايير وإعتبرات متعلقة بأهدافها، مع مراعاة مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المؤسسة الاقتصادية من أجل تحقيق كفاءتها وفعاليتها لضمان نجاحها وإستمراريتها.

2.1. مفاهيم متعلقة بالأداء

نجد مفهوم الأداء يحمل عدة مضامين، فيرى البعض من الباحثين أن الأداء الأمثل في المؤسسة الاقتصادية يرتبط إرتباطا وثيقا ومحكما بالكفاءة والفعالية. المطلوب من المؤسسة أن تكون فعالة وكفؤة في نفس الوقت، وفي مقدمتها معاينة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المرسومة، ولا يمكن الحكم على المؤسسة أنها بلغت أهدافها وحققت مستويات جيدة من الأداء إن كلفها ذلك الكثير من

¹⁹- Abdellatif Khemakhem, La dynamique du Contrôle de Gestion, (Paris: Dunod, 2 ed, 1976), 310.

²⁰- Burja Vasile., Mărginean Radu, The study of factors that may influence the performance by the Dupont analysis in the furniture industry, Procedia Economics and Finance, 16, (2014): 217.

²¹- الشيخ الداوي، الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، (2009-2010): 218.

²²- حجاج نفيسة، أثر الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأداء المالي، دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014، (أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 09 فيفري 2017)، 15.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

الموارد، ولا على تلك التي حققت توظيفاً كاملاً لمواردها دون تمكنها من تحقيق أهدافها أو على الأقل الإقتراب منها بنسب مرضية. أما الإنتاجية والمردودية نعتبرهما نتيجة أداء لكونهما من المقاييس التقييمية من الناحية التشغيلية والمالية.

- **الكفاءة:** عرف Plauchet الكفاءة على أنها: "القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة"²³، وعليه نقول أن الكفاءة هي مفهوم يربط بين المخرجات والمدخلات، فكلما كانت المخرجات أكبر من المدخلات تم الحكم على المؤسسة بأنها كفوة.

- **الفعالية:** يشير هذا المصطلح إلى مدى ما تم القيام به لتحقيق النتيجة المستهدفة، أي موجهة نحو النتائج التي تبين مدى جودة أداء النشاط الذي أدى إلى تحقيق النتيجة المرجوة وهي إما دقيقة أو تقريباً مثالية، والقدرة على تدنية مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين النتائج وعوامله أو النتائج والموارد المستخدمة²⁴. نرى أنه لا يمكننا الحديث عن مؤسسة نامية ومتطورة ومستمرة دون أن نحدد بدقة درجة فاعلية الأسس التي بنيت عليها وكذا مدى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المخططة لها.

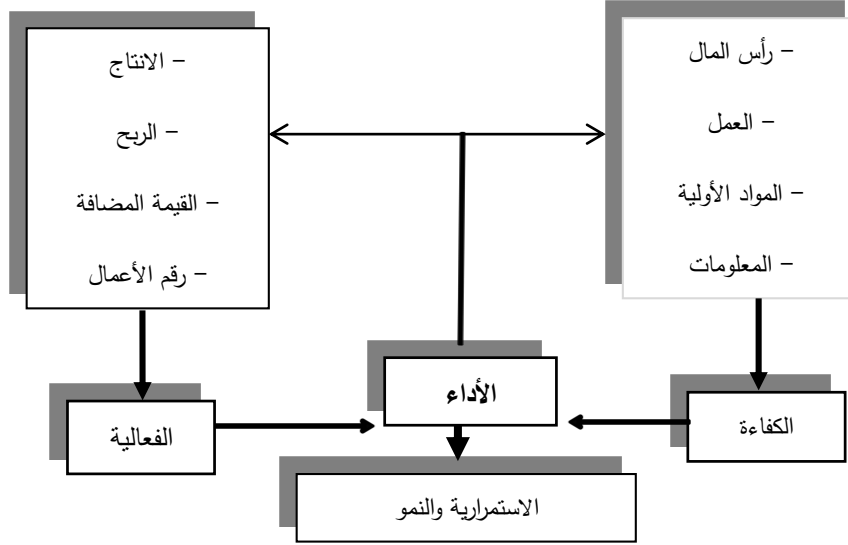
مما سبق تعتبر كل من الكفاءة والفعالية مؤشرات للحكم على الأداء من خلال الشكل الموضح أدناه:

²³ - الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مرجع سابق، 220.

²⁴ - Marchesnay M., « La Stratégie », (Alger: OPU, 1988), 27.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

الشكل رقم (3): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية



المصدر: عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة بسكرة، 88.

- **الإنتاجية:** هو مفهوم يعبر عن علاقة بين قيمة المخرجات وتكلفة المدخلات في فترة زمنية معينة²⁵، بالتالي نستنتج أن الإنتاجية تعتبر مقياس من خلاله يمكن تحديد عدد المخرجات المنتجة مع مجموعة المعطيات المحددة.

- **المردودية:** يرجع أصل كلمة المردودية إلى المردود بمعنى إعطاؤه أو دخله، وحسب Canso المردودية هي قاعدة تطبق على كل المراحل الإقتصادية وهذا بوضع الإمكانيات المادية والبشرية والتي تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات والنتائج²⁶. ونقول عن المردودية أنها مقياس لمعرفة الوضعية المالية وتعتبر من مقاييس الأداء المالي المهمة للمؤسسة.

يتضح أن المفاهيم المرتبطة بالأداء مكملة لبعضها. الفعالية تهتم بالنتائج بينما الكفاءة ترتبط بالطريقة المتبعة للوصول إلى تحقيق هذه النتائج، وان الإنتاجية تعني مزيج بين الكفاءة والفعالية، من ناحية أخرى ترتبط الإنتاجية ارتباطاً وثيقاً بالمردودية أو ما يسمى بالعائد، أي أنه كلما كان الناتج أكبر كلما كانت إنتاجية المؤسسة أعلى.

²⁵ - أحمد محمد غنيم، إدارة الإنتاج والعمليات، مدخل تحليل الكمي، (مصر: المكتبة العصرية، 2002)، 4.

²⁶ - يوسف مامس، ناصر داداي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، (الجزائر: دار المحمدية، ط1، 2008)، 12-14.

2. مفهوم الأداء المالي وأبعاده

نجد العديد من أصحاب المصلحة (الدائنين وحاملي السندات والمستثمرين والموظفين والإدارة) لكل مجموعة مصلحة في تتبع الأداء المالي للمؤسسة، في هذا الشأن يرى دادن أن الأداء المالي من المفاهيم الواسعة هذا بسبب تضارب المصالح واختلاف الأهداف، فنجد أن المؤسسة تسعى نحو الإستقرار وضمان البقاء، أما المساهم فهو يسعى لتعظيم ثروته، كما أن العامل يسعى إلى رفع الأجور وزيادة الحوافز، أما بالنسبة للدولة فهي تهدف إلى إنماء الوعاء الضريبي، ولهذا نجد أن كل طرف يفسر الأداء المالي بالشكل الذي يراه مناسباً له²⁷. يُعرف ميلتون فريدمان "الأداء المالي يتوقف على الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد ممكن"²⁸. حسب هذا المفهوم فإنه يقود إلى تحقيق الأمثلية في تخصيص الموارد وذلك بتوجيهها نحو الأصول ذات العوائد المرتفعة. كما يرى بعض الباحثين أن الأداء المالي يتمثل في "تشخيص السلامة المالية للمؤسسة من أجل الوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الإعتماد على القوائم المالية مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة"²⁹. أيضاً يُعرف الأداء المالي بأنه "مقياس للتغيرات في الوضع المالي"³⁰. تعريف آخر "أداة تعمل على تحفيز المستثمرين إتجاه المؤسسات التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها"³¹.

يمكن القول أن الأداء المالي هو رؤية تحليلية ومؤشر لقياس الوضع المالي للمؤسسة يُمكنها من تحديد قدرتها على إضافة قيمة والإرتقاء إلى مستوى تستطيع من خلاله الوصول إلى تحقيق نمو ملحوظ في الأرباح مما يؤدي إلى نجاحها وإستمراريتها، بالتالي فهو عملية قياس نتائج سياسات المؤسسة وعملياتها من منظور مالي. ومن خلال المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي يمكن فهم أبعاده على النحو التالي:

- **الهدف:** ينحصر الأداء المالي في نسبة إنجاز الأهداف من المنظور المالي، كما تقاس هذه النسبة بإستخدام مؤشرات مالية مناسبة؛
- **التسيير:** يركز الأداء المالي على تحقيق أهداف المؤسسة (النتائج) بإستخدام أقل قدر ممكن من الموارد؛

²⁷ - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، (2006): 41.

²⁸ - هندي منير إبراهيم، الأوراق المالية والتمويل، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000)، 26 و 27.

²⁹ - Arnaud Thauvron, Evaluation des entreprises (paris: economica, technique de gestion, 2 ed, 2005), 23-24.

³⁰ - Hatane S. E., Employee Satisfaction and Performance as intervening Variables of learning Organization On Financial Performance, procedia- Social and behavioral Science, 2 Global Conference on business and Social Science, (17-18 Sebtembre 2015): 621.

³¹ - جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، (الرياض: دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، 2002)، 37.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

- **المخاطرة:** يركز الأداء المالي على تحقيق أكبر عائد ممكن والمحافظة على التوازن المالي لتفادي التعرض للإفلاس أو العسر المالي؛
- **الإستمرارية:** للحفاظ على البقاء والنمو والإستمرارية على المؤسسة تحقيق الأهداف المخطط لها والحصول على أفضل النتائج وتجنب المخاطر المالية، أي أن الأداء يمثل تحقيق الأهداف المحددة في نطاق إستراتيجي بشكل مستمر ودائم.

3. أهداف الأداء المالي

تسعى إدارة المؤسسة بلوغ الأهداف بالإستخدام الأمثل للموارد المالية، وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس التخطيط الناجح والذي يؤثر بالإيجاب في قيمة المؤسسة، ومن بين الأهداف التي تركز عليها الإدارة المالية لتحقيق أداء مالي جيد هي كما يلي:

1.3. تعظيم العائد (الربح)

يعتبر تحقيق الربح الهدف الرئيسي والمحفز الأساسي لأي نشاط إقتصادي، لذلك تهدف إدارة المؤسسة لتعظيم الربح من أجل نموها وإستمرارها، حيث يمثل هذا الأخير المبلغ الذي يتم دفعه إلى مالك المؤسسة أو المساهمين. المقصود بالربح محاسبياً هو الفرق بين الإيرادات والمصاريف التي تظهرها قائمة حساب النتائج أو قائمة المركز المالي (الميزانية) والذي يمثل نتيجة الفرق بين الأصول والخصوم ويطلق عليه إسم صافي الربح. يجدر الإشارة إلى أن المحاسبة تفرق بين نوعين من الأرباح هما: صافي الربح ولقد سبق تعريفه وإجمالي الربح الذي يقصد به الفرق بين الإيراد من المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة. أما من الناحية الإقتصادية يقصد بالربح الفرق بين الإيرادات والتكاليف التي تتضمن التكاليف الفعلية مضافاً إليها كلفة الفرصة المتمثلة في العائد الذي يتم تحقيقه في حالة إستثمار الأموال في مشاريع أخرى، في هذا السياق نجد أن وظيفة المحاسبة المالية تقوم بتوفير معلومات عن الربح الذي يوفر وجود عملية القياس الدوري لنتيجة الأعمال من ربح أو خسارة ومن أهمها: توزيع الأرباح على أصحاب الحقوق، تحديد الضرائب المستحقة، تقييم المشاريع والمفاضلة بين البدائل وإتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية.

نشير إلى تعظيم الربح بالرغم من إيجابياته إلا أن له عيوب عديدة، أولها لا يأخذ هدف تعظيم الربح القيمة الزمنية للنقد بالحسبان وبالتالي يخلق فروقات بين التدفق النقدي الفعلي والتدفق النقدي الحالي. ثانيها

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

يخلق ممارسات غير أخلاقية وهذا الموضوع سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني بالإضافة إلى ذلك يتجاهل تعظيم الربح المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجهها المؤسسة.

تعتبر الأرباح دليل على كفاءة وفعالية الإدارة والجهود المبذولة، لذلك فهي ضرورية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة حتى تستمر بنشاطها التشغيلي.

2.3. تعظيم قيمة المؤسسة

تبين لنا أن هدف تعظيم الأرباح هو هدف قصير الأجل لأنه يتجاهل ثلاثة عناصر هامة وهي توقيت العائد والتدفقات النقدية والمخاطرة. لذلك لا بد من اعتماد إدارة مؤسسة الأعمال على هدف آخر يستوعب جميع العناصر سابقة الذكر، وكل هذه المميزات تجسدت في هدف تعظيم قيمة المؤسسة، فيرى يحيوش ولطرش أن "ثروة المساهمين تتحقق عندما يفوق صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، لأن ثروة المساهمين هي الفرق بين إجمالي القيمة الحالية وتكلفة المؤسسة"³². يقصد بهدف تعظيم قيمة المؤسسة هو زيادة قيمة السهم بالنسبة للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، إن قيمة السهم في السوق هي مقياس على سمعة المؤسسة وانعكاس لصورتها لدى المستثمرين وتعبيرها عن القرارات المالية المتخذة من طرف إدارة المؤسسة. بشكل عام فإن القرارات المالية لا بد أن يتم إتخاذها في ضوء تحقيق هدف تسعى الإدارة إلى تحقيقه باستمرار وهو تطوير وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على المدى الطويل من أجل تعظيم قيمة المؤسسة وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين.

3.3. هدف تحقيق السيولة الملائمة

يقصد بتحقيق السيولة هو قدرة المؤسسة على توفير النقود اللازمة لتسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل، ونظراً لهذه الأهمية يعتبرها العديد من المهتمين بالإدارة المالية هدفاً مهماً، ورغم أنها لا ترقى إلى مستوى هدف تعظيم القيمة، إلا أنها تبقى هدفاً فرعياً بالغ الأهمية. تتطلب أن طبيعة الأداء في ظل الظروف البيئية المعاصرة من الإدارة تحقيق هذا الهدف للوفاء بإلتزاماتها القانونية وتجنب المؤسسة ضائقة مالية³³. ومن أهم أهداف إدارة

³² يحيوش حسين ولطرش سميرة، المخاطر وتأثيرها على هدف تعظيم قيمة المنشأة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 07 (2014): 23.

³³ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2004)، 60-61.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

السيولة الحفاظ على رصيد نقدي موجب، كما يعالج العسر المالي الفعلي الذي يظهر عندما تكون القيمة السوقية لأصول المؤسسة لا تغطي التزاماتها.

4.3. هدف تحقيق التوازن المالي

تجدر الإشارة إلى أن دراسة وتقييم التوازن المالي للمؤسسة يعد جزء من تشخيص وضعيتها المالية وبالتالي معرفة تعرض المؤسسة لخطر الإفلاس من عدمه، ولمعرفة الوضعية المالية جيدة يجب علينا ربط ذلك بأربعة عناصر رئيسية وهي³⁴: الإستقلالية، المردودية، الملاءة والسيولة.

يوازن المسير المالي بين هدفين أساسيين وهما هدف السيولة وهدف الربحية، حيث أن إحتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل يؤدي إلى تدنية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ومساهمتها. من جهة ثانية ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة وذلك عن طريق توجيه السيولة المتوفرة إلى الإستثمارات المنتجة والتي غالباً ما تكون طويلة الأجل.

من وجهة نظر تحليلية ديناميكية يهدف التوازن المالي إلى تحقيق نقطة توازن دائمة بين مختلف التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة بحيث يكون الهيكل المالي للمؤسسة في حالة تعادل مالي ويحقق الدوام والإستمرارية كهدف محدد في حياتها³⁵.

³⁴ - Pierre Cabane, L'essentiel de la Finance, «à l'usage des managers», (France: 2^e édition, Groupe Eyrolles, 2008).

³⁵ - جمعة السعيد فرحات، مرجع سابق، 259.

المبحث الثاني: المبحث الثاني: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي العملية الموائية لإتخاذ القرار والغرض منه الحكم على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف المالية والإقتصادية خلال فترة زمنية معينة. لذلك نجد في مجال البحوث الإدارية والمحاسبية والمالية يُنظر إلى عملية التقييم بأنها "مرحلة أو جزء من عملية المراقبة من طرف المؤسسة من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً"³⁶، وحتى تتم عملية التقييم للأداء لابد من فهم محتواها، خطواتها ومراها بالإضافة إلى مؤشرات قياسها، هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المالي

تحتاج المؤسسة الإقتصادية إلى تقييم أدائها من أجل إتخاذ قرارات ملائمة، إذ أن عدم وجود تقييم مستمر لأدائها المالي يؤدي إلى عدم مواكبتها التطورات المتسارعة في ظل المنافسة القوية، لذا يُعد التقييم للأداء المالي أمر ضروري وأساسي، حيث يسمح لصانعي القرار بالحكم على نتائج إستراتيجيات وأنشطة الأعمال من الناحية المالية.

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي لابد الإشارة إلى وجود جدل وعدم تفاهم حول إستخدام مصطلحات القياس، التقييم والتقويم، بالنسبة لعملية القياس يقصد بها إعطاء قيمة للشيء ووضعه في صيغة مبلغ أو نسبة، وتحتوي على مؤشرات ومعايير كمية محددة. أما عملية التقييم فهي المرحلة اللاحقة والذي تعني التعليق أو إصدار حكم على ما تم قياسه في المرحلة الأولى إستنادا إلى معيار متفق عليه، أي يعتبر أداة من أدوات لقياس الأداء. أما عن عملية التقويم فيقصد بها تصحيح المسار وتعديله وفي بعض الأبحاث يشير إلى أن التقييم والتقويم لهما نفس المعنى، حيث يعتبر عنصران أساسيان في بيان وتوضيح قيمة الشيء، إلا أن التقييم يمثل جزءاً أساسياً من عملية التقويم، ويعد التقويم أعم وأشمل من التقييم، حيث لا يقف فيه الأمر عند حد بيان قيمة الشيء، بل يتخطى هذا الحد وصولاً إلى محاولة إصلاح وتعديل هذا الشيء بعد الحكم عليه،

³⁶ - مريم كلاش ونور الدين بهلول، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، (2021): 441.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

وبذلك نقول عن التقييم هو الحكم على ما خطط له والتحقق منه وعمل تقرير عن الوضع الحالي، أما التقييم فهو معرفة الخطأ الناتج عن التقييم ومن ثم تعديله وتصحيحه أو تقليص معدلات الانحرافات³⁷.

المقصود بعملية تقييم الأداء المالي هو "قياس مدى إنجاز الوحدات التنظيمية لأهدافها باستخدام مقاييس مناسبة وذلك بهدف إكتشاف نقاط الضعف والقوة والتحري عن أسبابها في سبيل تدعيم الجوانب الإيجابية وإزالة الجوانب السلبية"³⁸. يتضح أن عملية القياس تسبق عملية التقييم. وفي سياق آخر يقصد بتقييم الأداء المالي "تقديم حكم ذو قيمة حول تسيير الموارد المالية المتاحة لإدارة المؤسسة وبالطريقة التي تشبع رغبات أطرافها المختلفة، أي هو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"³⁹، وبالتالي نجد أن عملية التقييم تشمل قياس للنتائج المحققة ومراقبتها، بذلك فهي تساعد المؤسسة في التعرف على كفاءة وفعالية الأداء المالي.

من خلال المفاهيم السابقة لتقييم الأداء المالي نستنتج أنه مفهوم يعبر عن الخطوات والمراحل التي تقوم بها إدارة المؤسسة والمتمثلة في دراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية ثم قياس النتائج وتفسيرها عن طريق وضع معايير محددة سابقاً وبالتالي الحكم على جودة الإنجاز الأمر الذي يساعد على إتخاذ القرارات اللازمة، وبالتالي يتم تحديد الانحرافات على ضوء الأحكام التي تم إطلاقها.

ينظر إلى أن عملية تقييم الأداء المالي الإستخدام الأمثل للموارد والمتمثل في السيولة بصفة خاصة، هذا يبرز دور المؤسسة في تحقيق فوائض إيجابية من الأرباح وهي ضرورة لتعظيم الثروة والقيمة السوقية، وبذلك تعظيم عائد السهم للمؤسسة المدرجة في البورصة، وعلى هذا الأساس نجد أن دادن قام بتلخيص الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء المالي حتى يمكن الحكم على كفاءة إدارة الأصول والخصوم والمتمثلة في: قدرة التمويل، نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان، التوظيف الكفاء للأموال، معدل المردودية المحقق⁴⁰.

³⁷ - نوبلي نجلاء، إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014-2015)، 158 و 162.

³⁸ - العامري زهرة حسن، الركابي السيد علي خلف، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، (2007): 124.

³⁹ - جمعة السعيد فرحات، مرجع سابق، 39.

⁴⁰ - دادن عبد الغني، مرجع سابق، 41.

المطلب الثاني: عوامل نجاح عملية تقييم الأداء المالي

بعد فهم عملية التقييم للأداء المالي ومعرفة أهميته من الضروري توضيح المتطلبات الأساسية لنجاح عملية التقييم بما يضمن الوصول إلى نتائج هادفة مبنية على أسس علمية سليمة. لذلك نجد أن هذه العملية تتطلب شروط من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تحقيق الدقة والموثوقية، الأمر الذي يساعد في إتخاذ القرارات الصحيحة وبالتالي المساهمة في الإرتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة.

1. عملية التقييم الجيد

الأداء يأخذ إتجاهات مختلفة تتعلق بمعايير متنوعة (المصدر، الشمولية، المدة، الطبيعة) ومستويات متفاوتة (الجيد، المعتدل، الإستثنائي، الضعيف) وحتى نعطي للمؤسسة فكرة عن مستوى أدائها هناك مجموعة تتطلب عملية التقييم الجيد شروط يجب مراعاتها وتتمثل في النقاط التالية وهذه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

1.1. الهيكل التنظيمي: يُعتبر صيغة لتحديد إطار العمل الذي تجري ضمنه مختلف التعاملات ومعروف لدى الفكر الإداري أن أهمية الهيكل التنظيمي تكمن بإسهامه في زيادة كفاءة وفاعلية عمليات إتخاذ القرار، كما يعتبر وسيلة ربط الأفراد والموارد والقواعد والإجراءات والقوانين معاً بطريقة تتلائم ومتطلبات المؤسسة، وتوافقه مع بيئتها لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية⁴¹. كما يُعد بمثابة صمام أمان لتقليل المخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسات بسبب التغيرات البيئية السريعة والمفاجئة، بالإضافة إلى أن الهيكل التنظيمي الموجود داخل المؤسسة يعتمد على المرونة ويساهم في الرفع من كفاءة وفعالية الأداء وهذا من خلال التنظيم الجيد له والتحديد الواضح والدقيق للسلطة والمسؤولية.

2.1. التنظيم الإداري: يتم من خلال التنظيم الإداري نطاق الإشراف على كل وظيفة من مختلف الوظائف الإدارية مما يساهم في الرفع من الأداء داخل المؤسسة، إضافةً إلى إقرار مبدأ المساءلة الفعالة وممارسته فعلياً من طرف الإدارات العليا كمبدأ مكمل لتقييم الأداء.

3.1. التنظيم المحاسبي والمالي: يتمثل في طبيعة المعلومات والقوائم المالية المستخدمة في التحليل والتي تعطي صورة عن الوضع المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى ذلك نشير إلى قائمة حساب

⁴¹ - مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع،

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

النتائج المُعدة على أساس الإستحقاق وهذا ما يجعل صعوبة لإستخدامها للتعبير عن سيولة المشروع وخضوع الكثير من العمليات لعنصر التقدير الشخصي. إذ أن وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء.

4.1. وضع الأهداف: مشاركة الأشخاص في وضع أهداف عملية تقييم الأداء المالي، حيث تعتمد المؤسسة على محلل مالي ذو كفاءة عالية علمياً وعملياً تتوفر في شخصيته التمرس الجيد والقدرة على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح.

5.1. الشفافية: وتعني المصادقية في تقديم تصور حقيقي وليس التضليل من خلال البيانات المالية المشبوه فيها وهذا نظراً لقدرة الإدارة في إمكانية التدخل للتلاعب بها وبالتالي عدم الإعتماد على المعلومات المتاحة بالقوائم المالية، لذا مفهوم الشفافية سوف يعمل على إستدامة المؤسسة.

في حقيقة الأمر لا يوجد معيار محدد يعتبر صالحاً للتقييم الجيد لجميع مراحل دورة حياة المؤسسة، وتطبيق أي معيار من المعايير المشار إليها من أجل التحقيق لعملية تقييم جيد للأداء المالي يعتمد على طبيعة النشاط الممارس من قبل المؤسسة وكذلك على الظروف البيئية التي تعمل بها. والجدول أدناه يوضح هذه المعايير والظروف الملائمة لتطبيقها وإعتمادها من طرف المؤسسات.

جدول رقم (1): معيار التقييم الجيد

المعيار	الظروف الملائمة للتطبيق
تحقيق الأهداف	يكون ملائماً عندما تكون أهداف المؤسسة واضحة ومتناسقة وقابلة للقياس
إمتلاك الموارد	يعتبر ملائماً عندما تكون الموارد ذات تأثير قوي على تحقيق نتائج المؤسسة
الهيكل التنظيمي	يكون واضحاً عندما تتحدد فيه المسؤوليات عن النتائج المالية المحققة وتقسم الصلاحيات لكل مسير ومشرف على العمليات بدون أي تداخل بينهما
العمليات الداخلية	يعتبر ملائماً عندما يكون الأداء التنظيمي يتأثر ويرتبط بشكل مباشر وقوي بالعمليات المتخصصة (تدفق المعلومات بسهولة، خلق الثقة بين فرق العمل..)
تكيف المؤسسة	يعتبر ملائماً عندما تعمل المؤسسة في بيئة تتصف بحالة عدم التأكد (يعتبر من المعايير الحديثة التي تؤكد على التكيف لمتطلبات البيئة أثناء تحقيقها لأهدافها، فهو مدخل مرتبط بالعمليات الداخلية ولكن في إطار التكيف المستمر لضمان البقاء.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المفاهيم المتعلقة بعملية تقييم الأداء المالي

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

2. الضوابط الأساسية لعملية التقييم

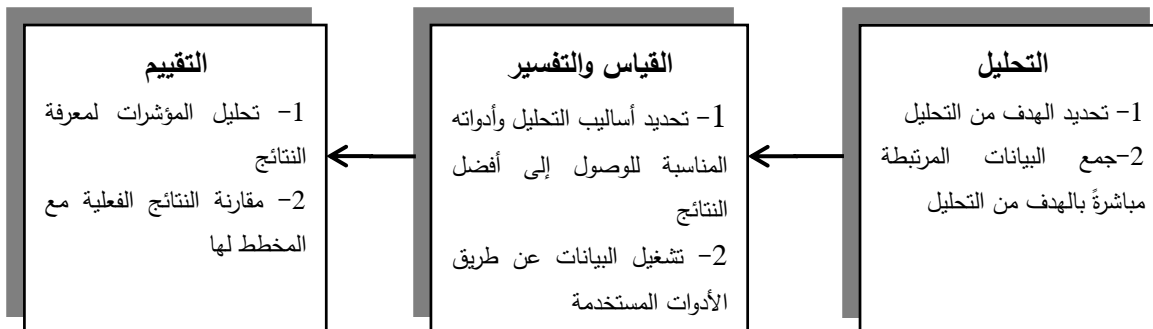
عند إجراء عملية تقييم الأداء المالي يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تستند على قواعد أساسية والتي تشمل ما يلي:

- تحديد الأهداف بدقة ووضوح وأكثر شمولية، ثم وضع خطة مفصلة ومتكاملة لتحقيق تلك الأهداف؛
- تحديد مراكز المسؤولية بحيث يتم تحديد مسؤولية كل قسم من الأقسام الإدارية و الإنتاجية بشكل واضح؛
- تحديد الجهة المسؤولة عن تقييم الأداء بحيث لا يوجد تعارض بين أهداف الجهات الأخرى المسؤولة داخل المؤسسة أو خارجها؛
- ضرورة وجود مقاييس ومعايير عن تقييم الأداء؛
- ضرورة توفر نظام سليم وفعال للمعلومات والبيانات الضرورية بحيث تكون المعلومات إنسيابية ومنتظمة تساعد الإدارة في إتخاذ القرار السليم.

المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي

الهدف من عملية التقييم هو قياس وإصدار الأحكام حول النتائج المتوصل إليها، كما أنه من الضروري تناول موضوع تخطيط التقييم الذي يسبق عملية تنفيذ التقييم، وحسب البحوث والدراسات المحاسبية والمالية نجد أن عملية تقييم الأداء المالية تأتي في المرحلة الأخيرة بعد التحليل ثم عملية القياس لتأتي عملية التقييم وهذا ما يعكسه المخطط الآتي:

الشكل رقم (4): مراحل ما قبل عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الدراسات: مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، 39.

ودراسة لطفي بن صالح المرصى، تقويم وبناء وتنفيذ الخطط الاستراتيجية، ط1، مركز دبيونو لتعليم التفكير، عمان

2016، 36.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

تمر عملية تقييم الأداء بخطوات ومراحل عدة متتابعة ومتزايدة، تبدأ بوضع توقعات الأداء وتنتهي بوضع خطط التطور. ويمكن تلخيص هذه المراحل في ما يلي:

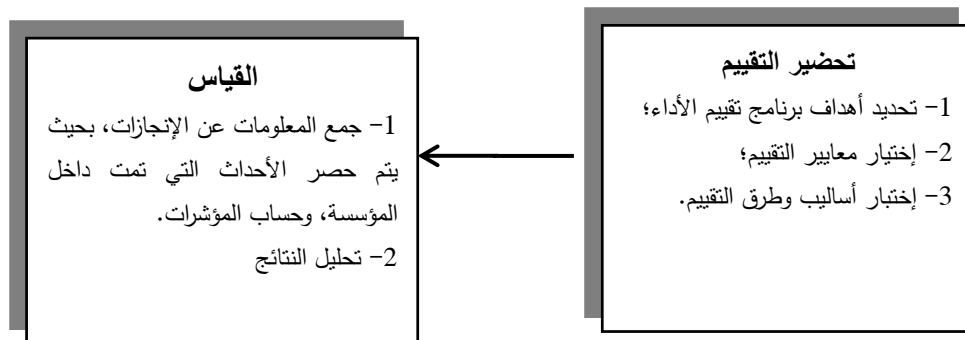
1. مرحلة تحديد الأهداف

تعتبر أول خطوة في عملية تقييم الأداء، وهذه الخطوة لا تتم بصورة عشوائية بل تتطلب قواعد أساسية، بحيث يتم فيها تحديد الأهداف المطلوب الوصول إليها والنتائج التي تريد المؤسسة تحقيقها لفترة زمنية محددة أو لعدة سنوات متتالية، ومن الضروري تقسيم الأهداف إلى أجزاء توزع على كل وحدة من الوحدات الإدارية والإنتاجية داخل المؤسسة وعند تقييم الأداء يجب التأكد من أن الوسائل المستخدمة تتوافق مع الأهداف الموضوعية، وعليه يجب أن تتوافق الأهداف والوسائل المتاحة مع البيئة التي تنشط فيها المؤسسة، ومن ثم الوصول إلى حكم عام حول نشاط المؤسسة.

2. جمع المعلومات وتحليل البيانات الإحصائية

يتم في هذه المرحلة الحصول على القوائم المالية والتقارير السنوية والتي تعتبر خلاصة التطبيق العملي للمبادئ المحاسبية بحيث تعكس حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي الوقوف على مدى صحة هذه البيانات من أجل قياس المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء. بعد جمع المعلومات والتأكد منها تأتي مرحلة التحليل وهي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية إلى كم أقل من المعلومات، كما أن عملية إختيار نوع التحليل يعتمد على الهدف المراد تحقيقه والوصول إلى نتائج محددة تفيد في عملية إتخاذ القرار.

الشكل (5): مراحل عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على دراسة لطفي بن صالح المرضى، تفويم وبناء وتنفيذ الخطط

الاستراتيجية، ط1، مركز دبيونو لتعليم التفكير، عمان 2016، 33-34.

3. إجراء عملية التقييم واتخاذ القرار المناسب

تتم إجراءات عملية التقييم باستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس (نسب مالية) المناسبة للنشاط الممارس من قبل المؤسسة للحكم على مدى ملائمة النتائج أو عدم ملائمتها. بعد الحصول على قيم كمية والتي تعكس الأداء المالي الفعلي للمؤسسة تقوم هذه الأخيرة بمقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات بالإيجاب أو بالسلب إستناداً للزمن (مقارنة المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات لفترات سابقة) أو مقارنتها بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، هذا يؤدي إلى التنبؤ بالنتائج المستقبلية وبالتالي التعرف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها. بعد الحصول على النتائج المدقق فيها تفصح عملية المقارنة على الانحرافات المسجلة إن وجدت، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسلوبه يساعد على تقدير الوقت واتخاذ القرار الصائب وفي الوقت المناسب.

4. تحديد الانحرافات ومتابعة العمليات التصحيحية

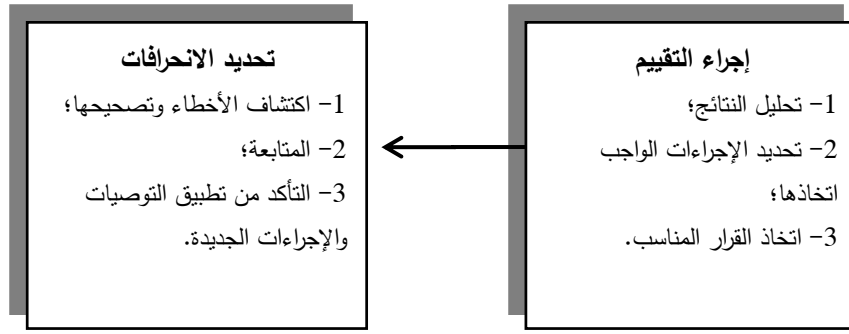
أشار الإتجاه الحديث أن دور عملية التقييم والرقابة يمتد إلى أبعد من إكتشاف الإتحرافات وتصحيحها، بل إكتشاف الأسباب المؤدية لهذه الإتحرافات ثم البحث عن وسائل علاجها، حيث يتم تحديد أسباب الإتحرافات ومن ثم العمل على معالجة النقاط السلبية وإختيار الحل الأنسب لها والتأكد من نجاح تطبيق الإجراء التصحيحي، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة مستقبلاً.

تفصح عملية التقييم للأداء المالي عن ثلاث مستويات للإتحرافات وهي: المستوى الأول يكون الإتحراف موجب عندما يكون الأداء الفعلي أفضل من الأداء المعياري وهذا في صالح المؤسسة حيث يمكنها دعمه. والثاني إتحراف سالب وهذا عكس الموجب حيث يكون الأداء المعياري أفضل من الأداء الفعلي في هذه الحالة فهو ليس في مصلحة المؤسسة وبالتالي يجب تصحيحه ومحاولة التحوط منه في المستقبل. أما المستوى الثالث إتحراف صفري فيه يتساوى الأداء الفعلي مع المعياري.

المرحلة الأخيرة وضع التوصيات الملائمة من خلال النسب وبعد معرفة أسباب الانحرافات وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

الشكل(6): نتيجة عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010)، 42.

المطلب الرابع: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

سبق أن عرفنا تقييم الأداء المالي بأنه عملية قياس الإنجازات الفعلية للمؤسسة وبهذا فالعملية تتطلب استخدام مؤشرات ومعايير مالية تساعد المستثمرين في فهم الأداء المالي السابق والحالي وتساعدهم على إستخلاص إستنتاجات مستقبلية، لذا نجد أن هناك مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم منها مؤشرات تقليدية وأخرى حديثة.

1. إتجاهات عملية تقييم الأداء المالي

يعد أسلوب المؤشرات أو النسب المالية من أساليب التحليل المالي حيث في نهاية كل فترة زمنية تقوم الإدارة بقياس مجموعة من المؤشرات الفعلية، أي إستعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة ثم تقارن هذه النسب مع مثيلتها من المؤشرات المتوقعة والمقاسة مقدماً من أجل تحديد الفروق والانحرافات ثم دراسة أسبابها. وهناك إتجاهان لعملية تقييم الأداء المالي وهما:

1.1. الإتجاه الكلاسيكي للتقييم (المدخل المحاسبي)

يعتمد هذا الإتجاه على النموذج المحاسبي حيث يتم بناء عدة نسب إستناداً إلى المعلومات الواردة في القوائم المالية، إذ نجد أن أصحاب الديون يهتمون بنسب السيولة التي تظهر قدرة المؤسسة على الوفاء

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

بالإلتزامات، وحاملي الأسهم والمستثمرين يهتمون بنسب الربحية، أما الإدارة فتهم بأنشطة المؤسسة، كما يهتم المستثمرون بنسب التوزيعات لمعرفة سياسة المؤسسة في عملية التوزيع⁴².

يرى العديد من الباحثين بأن أفضل مؤشر لقياس الأداء إستراتيجياً هو الأداء المالي وتعد النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي إستخداماً بحكم ما تلعبه من دور في ربط العلاقات بين عناصر القوائم المالية، بالإضافة إلى أن هذا النموذج يتمتع بمزايا عديدة منها أنه يتوافق مع المبادئ المحاسبية وسهل الإستخدام⁴³. بينما يرى باحثين آخرين من الصعب الإعتماد على هذا النموذج أثناء عملية تقييم أداء المؤسسة وهذا من وجهة نظر هدف تعظيم ثروة الملاك. بحيث تشير دراسة Kieso وآخرون أن الكثير من المؤسسات قد تبدو ناجحة في ظل المقاييس التي تم بنائها إستناداً إلى معلومات القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق قد آلت إلى الإفلاس بسبب نقص في المعلومات المبنية على الأساس النقدي⁴⁴.

تعتبر مقاييس الأداء المحاسبية ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي والتي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، حيث بين الباحث بأنه على الرغم من الإنتقادات الموجهة للمقاييس المالية على وجه العموم والمقاييس المحاسبية بصفة خاصة، إلا أنها تبقى لها أهميتها وإستخداماتها⁴⁵.

2.1. الإتجاه الحديث لتقييم الأداء المالي (المدخل الإقتصادي)

ظهرت الحاجة إلى إستخدام مقاييس جديدة مع بداية ظهور هدف تعظيم ثروة الملاك وخلق القيمة، لذلك تكمن أهمية هذا المدخل في أنه يركز على القيمة طويلة الأجل بدلاً من الأرباح المحاسبية قصيرة الأجل، مما يجعل العلاقة بين القيمة الإقتصادية المضافة ومقاييس الأداء تقوم على أساس المخاطرة. المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي تساهم في تحديد وضعية المؤسسة المالية والإستراتيجية وتساعد في إتخاذ القرار المناسب بما يحقق الأهداف طويلة المدى والقصيرة وبالتالي هي تكمل عجز المؤشرات التقليدية. فمثلاً نجد التأثير الأساسي للقيمة الإقتصادية المضافة (EVA) هو أنه لا يكفي الحصول على صافي ربح من العمليات أو

⁴² الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، (عمان-الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، 54.

⁴³ عبد الحفيظ محمد كريم، العلاقة بين مقاييس الأداء المحاسبية والاقتصادية والعوائد السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، (رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2004)، 17.

⁴⁴ Kieso D. E., Weygand J. J., Warfield T. D., International Accounting, (New Jersey: Wiley, 2005).

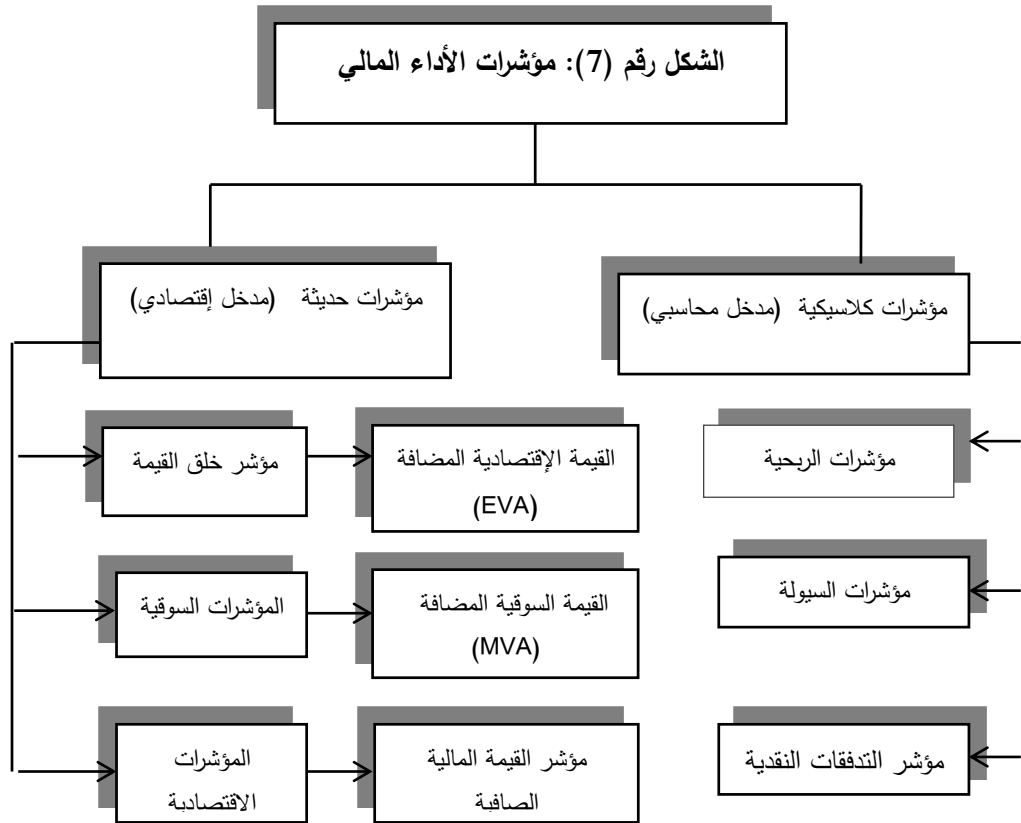
⁴⁵ الغورري علي مجدي، نحو نظام متكامل لمقاييس الأداء في منشآت الأعمال: دراسة تجريبية، مجلة كلية التجارة، جامعة المنصورة، (2001).

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

مستوى معين من الأرباح لكل سهم، وإنما الأهم من ذلك هو تحقيق عائد كاف لتغطية تكاليف الفرصة البديلة للأسهم قبل البدء بخلق القيمة⁴⁶.

2. مؤشرات قياس الأداء المالي

توجد الكثير من المقاييس التي تتناسب مع إستخدامات معينة والتي تهدف إلى قياس (الربحية، المردودية، الإنتاجية والتكاليف..). كما يمكننا تصنيف مؤشرات الأداء المالي إلى مؤشرات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية (كلاسيكية) وأخرى مؤشرات ذات طبيعة إقتصادية (حديثة) وهذا حسب ما تُشير له التقسيمات في الشكل أدناه:



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على دراسة النعيمي عدنان تايه، التميمي ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، 140.

⁴⁶ -Shaked Allen and Oierre Leroy, Creating Value Through EVA: Mythor Reality?, Strategy Management Competition, 9, (1997), 16-41.

1.2. المؤشرات المبنية وفقا للمدخل المحاسبي

تهتم الأطراف ذات المصلحة بتحليل النتائج المحققة من طرف المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق مستويات معينة من الأرباح وهذا في إطار تعظيم ثروة الملاك. لذلك فالهدف من قوة المؤسسة الإيرادية هو هدف لأطراف عديدة من مساهم، مقرض، أجهزة رقابة، المدققين وغيرهم. فهذه القوة تعتبر من أهم عوامل الأمان التي تسعى جميع الأطراف إلى تحليلها في الأجل القصير والطويل المدى وبذلك فإنها تستخدم الحكم على نجاح المؤسسة وكفاءتها في إستغلال مواردها المتاحة من الأصول المختلفة. ويمكن تعريف نسب الربحية بأنها نسب تقيس قدرة كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال الموارد إستغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح ومؤشر لتحسين أداء المؤسسة ويؤكد على مدى قدرتها على مواكبة النمو والتطور العالمي⁴⁷. من أجل ما سبق ذكره تم وضع مقاييس عدة لإستخدامها في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن أهمها مقاييس الربحية الرائجة للإستخدام والتي نذكر من بينها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2): مؤشرات الأداء المالي وفقا للمدخل المحاسبي

العلاقة	دلالة المؤشر	إسم المؤشر
النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول	مؤشر يعبر عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل المؤسسة، وبالتالي فهو يبين مدى فعالية إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها وتحقيق عائد مرتفع منها.	العائد على الأصول
النتيجة الصافية / حقوق الملكية	يعمل على تحديد كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، وبالتالي يقيس قدرة الإدارة على تعظيم عائد المستثمرين.	العائد على حقوق الملكية
النتيجة الصافية / المبيعات	يقيس أداء وفعالية النشاط الرئيسي للمؤسسة والمكانة التنافسية	العائد على المبيعات
نتيجة الإستغلال الصافية / رأس المال المستثمر	مؤشر يوضح مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح نتيجة رؤوس الأموال المتاحة. يوضح هذا المؤشر سرعة وكفاءة الأصول المستعملة في عملياتها التشغيلية داخل المؤسسة ⁴⁸ .	العائد على الإستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على

Frank J. Fabozzi, Pamela P., Financial management and analysis, (John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, 2003).

⁴⁷- Yves Alain Ach, Catherin Daniel, Finance d'entreprise, (paris: édition de Hachette, Finance, 2004), 212.

⁴⁸- MARIANA ZAMFIR and all, Return on Investment –Indicator for Mesuring the Profitability of Invested Capital, Valahian Journal of Economic Studies, Volume 7, Issue 2, (2016): 80.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

2.2. مؤشرات أخرى لتقييم الأداء المالي

إضافةً إلى المؤشرات السابق ذكرها يوجد مجموعة أخرى من المؤشرات والنسب المالية لقياس الأداء المالي، نذكر من بينها حسب الجدول التالي⁴⁹:

الجدول رقم (3): مؤشرات أخرى لعملية تقييم الأداء المالي

إسم النسبة	دلالة النسبة	المؤشرات التي تندرج ضمنها
نسب السيولة	النسب التي تقيس القدرة على أداء الإلتزامات القصيرة الأجل. أي قدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزاماتها قصيرة المدى عند الإستحقاق. السيولة ليس معناها تحويل الأصل إلى نقد فقط إنما يجب تحويله دون تحقيق خسائر.	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة • نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون السلعي / الخصوم المتداولة • نسبة النقدية = النقدية وما يعادلها / الخصوم المتداولة
نسب النشاط (الكفاءة)	تستخدم لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها وخصومها، كما تقيس كفاءة إستخدام الموارد المتاحة واقتناء الأصول، ومدى قدرة إستغلالها الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي تحقيق أعلى عائد ممكن	<ul style="list-style-type: none"> • معدل دوران الأصول = كلفة المبيعات / متوسط المخزون • معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / متوسط الذمم المدينة • معدل دوران الذمم الدائنة = صافي المشتريات الآجلة / متوسط الذمم الدائنة
نسب هيكل رأس المال	تقيس درجة المديونية والتغطية المالية وتهدف هذه النسب إلى تحقيق التوازن بين مصادر التمويل المملوكة والمقترضة بما يتماشى والظروف الإقتصادية السائدة.	<ul style="list-style-type: none"> • المديونية الإجمالية = إجمالي الديون / إجمالي الأصول • نسبة الإستقلالية المالية = إجمالي الديون / الموارد الخاصة • نسبة الرافعة المالية = إجمالي الأصول / الموارد الخاصة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد عبد اللطيف عامر، مسعود ميهوب، نحو بناء نموذج لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسات أمريكية للفترة (2012-2018)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، (2020): 855-856.

⁴⁹ عبد اللطيف عامر، مسعود ميهوب، نحو بناء نموذج لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسات أمريكية للفترة (2012-2018)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، (2020): 855 و856.

3.2. المؤشرات الاقتصادية

من الأدوات الحديثة التي تسعى المؤسسة الأخذ بمؤشراتها المالية من وجهة نظر خلق القيمة، أي السعي وراء تعظيم قيمتها لأجل ملاكها وجميع الأطراف ذات المصلحة نجد الآتي:

1.3.2. مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

1.1.3.2. مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة

أول من قدم فكرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الاقتصادي الفريد مارشال سنة 1896 حيث قال "لا يوجد ربح قبل أن تحصل على تكلفة رأس مال"⁵⁰. وتعود فكرة إبتكارها إلى المكتب الإستشاري الأمريكي Stern Stewart في الثمانينات⁵¹، حيث عرفها هذا الأخير "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي والمرتبب بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت والفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض"⁵². من المهم أن نشير إلى الفرق بين رأس المال المستثمر والتشغيلي حيث يعرف رأس المال التشغيلي على أنه رأس المال المستثمر مطروح منه شهرة المحل والنقدية والأوراق المالية الفائضة عن حاجة التشغيل⁵³ ويتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة بطريقتين كما يلي:

القيمة الاقتصادية المضافة EVA = رأس المال المستثمر (معدل العائد على رأس المال المستثمر - تكلفة رأس المال)

يتطلب حساب EVA إجراء العديد من التعديلات والتسويات على الربح المحاسبي ورأس المال المستثمر وهذا من أجل الوصول إلى صافي الربح الاقتصادي، حيث تحاول هذه التعديلات سد الفجوة التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين القيمة المحاسبية والقيمة الاقتصادية. ومن بين هذه التعديلات والتسويات

⁵⁰ - خليفي جمال، أثر التمويل التشاركي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد درايعة بأدرار، 2022/2021)، 77.
⁵¹ - النعيمي عدنان تايه، التميمي ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، 135.

⁵² - مقبل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها "دراسة تطبيقية"، Journal of Accounting and Financial Studies، (2010): 4.

⁵³ - Roztocky Narcyz, Needy Kim, EVA for Small Manufacturing Companies, Proceedings from the 1999 ASEM National Conference, University of Pittsburgh, (1999).

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

والتي قام بتقديمها Stern Stewart نذكر منها⁵⁴: مخصص ضرائب الدخل المؤجلة، مخصص تقادم المخزون (LTFO) إهلاك شهرة محل، رسملة الأصول الغير ملموسة (مثل نفقات البحث والتطوير)، المنح الحكومية ومكافآت نهاية الخدمة. وهناك تعديلات أخرى تخص نفقات إعادة الهيكلة والتأجير التشغيلي ومخصص الديون المشكوك فيها والتضخم إلى غير ذلك.

2.1.3.2. خطوات القيمة الاقتصادية المضافة

يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة بإتباع الخطوات التالية⁵⁵:

نتيجة الإستغلال المحاسبية EBIT: تساوي الزيادة في الفروق الضريبية + الزيادة في الفائض الناجم عن إستخدام قاعدة LOFO + قسط إهلاك الشهرة للعام الجاري + قسط إهلاك العناصر غير ملموسة كمصاريف البحث والتطوير + الزيادة في المؤنات والمخصصات الأخرى + فوائد البيع الإيجاري؛

نتيجة الإستغلال بعد الضريبة NOPAT: تساوي الفرق بين نتيجة الإستغلال قبل الضريبة والضرائب على أرباح الشركات. $NOPAT = EIT - IBS$ ؛

الأموال المستثمرة CI: هناك مدخلين مدخل للأصول وآخر للخصوم حسب الآتي:

- حساب CI (مدخل الأصول): ويتمثل في الأصول الثابتة بالقيمة المحاسبية الصافية + الأصول المعنوية بالقيمة المحاسبية الإجمالية + فارق الإندماج (شهرة المحل) + القيمة المحاسبية الصافية لمصاريف البحث والتطوير + إحتياجات رأس المال العامل بالقيمة المحاسبية الإجمالية + الإستثمارات المالية.

- حساب CI (مدخل الخصوم): ويتمثل في الأموال الخاصة + الفروق الضريبية + القيمة المحاسبية للعناصر غير ملموسة + الفائض الناجم عن إستخدام قاعدة LIFO + الإهلاك المتراكم لشهرة المحل + المؤنات والمخصصات الأخرى + القيمة الحالية لأقساط البيع الإيجاري (مخصومة بتكلفة الإقتراض) = الأموال الخاصة المعدلة + الديون المالية.

⁵⁴- النعيمي والتميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، مرجع سابق، 136.

⁵⁵- بوخلخال خالد، سيف الاسلام، بن ثابت علان، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد الأول، (2021): 148 و 149.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

تكلفة الأموال الخاصة KCP: تتمثل في النتيجة الصافية على الأموال الخاصة؛

تكلفة الديون: وتساوي النتيجة المالية على الاستدانة الصافية.

والاستدانة الصافية = الخصوم غير الجارية + خزينة الخصوم - التوظيفات المالية - خزينة الأصول.

تكلفة القروض بعد الضريبة = (سعر الفائدة (1 - معدل الضريبة)) $KD = (1-T)$

حساب التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال WACC:

$$WACC = KD . (D/D+CP) + KCP . (CP/ D +CP)$$

WACC: التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال، KD: تكلفة الديون، D: تمثل تكلفة الأموال الخاصة، CP:

الأموال الخاصة.

حساب القيمة الإقتصادية المضافة EVA:

$$EVA = (ROI - CMPC) . CI$$

ROI: العائد على الإستثمار، CMPC: تكلفة رأس المال، CI: رأس المال.

أو يتم حساب EVA من خلال المعادلة التالية:

$$EVA = NOPAT - (cost of capital . capital)$$

NOPAT: صافي الربح بعد الضريبة، cost of capital: تكلفة رأس المال، capital: رأس المال.

2.3.2. مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA)

يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك

والمقرضين، يمكن إستخدام هذا المقياس لمقارنة أداء المؤسسات في قطاعات إقتصادية مختلفة⁵⁶. وأيضاً يُعتبر

مقياس القيمة السوقية المضافة مؤشر جوهري يلخص أداء المؤسسة ويوضح مدى نجاحها في توزيع وإعادة

إستثمار مواردها النادرة لتعظيم ثروة حملة الأسهم⁵⁷. يتم حساب MVA بالعلاقة التالية:

⁵⁶ - عبد الحفيظ محمد كريم، مرجع سابق، ص 31.

⁵⁷ - معتصم محمد الدباس، أثر مقاييس التقييم الإقتصادية والمحاسبية على عائد السهم السوقي وأداء الشركات، دراسة تطبيقية

على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،

(2007)، 49.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

$$MVA = MVE - BVE$$

MVA: تمثل القيمة السوقية المضافة.

MVE: تمثل القيمة السوقية لأسهم المؤسسة (عدد الأسهم x سعر السهم).

BVE: القيمة الدفترية لحقوق الملكية كما تظهر في ميزانية المؤسسة.

تتمثل قيمة المؤسسة في الديون مضاف إليها قيمة حقوق الملكية، والقيمة السوقية تحسب بحاصل ضرب السعر السوقي للسهم في عدد الأسهم المصدرة، أما القيمة الدفترية لحقوق الملكية فتحتاج إلى بعض التعديلات لكي تعكس القيمة الإقتصادية للأصول⁵⁸. وبالتالي فهي قيمة لا تعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل تعكس كذلك تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للمؤسسة ككل⁵⁹.

⁵⁸ - هشام بحري، مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم بين النظرية والتطبيق، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الأول، (2011-2012): 16.

⁵⁹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، (الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2004)، 261.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

نجد أن البيئة التي تنشط فيها المؤسسة أصبحت تتسم بعدم الإستقرار وهذا ناتج عن سرعة الأحداث السياسية والتشريعية، الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى سرعة التطور التكنولوجي، والعولمة وتحرير التجارة، كلها عوامل ومكونات تمارس ضغوطات بكيفية جد معقدة على المؤسسات.

تواجه المؤسسات الاقتصادية خلال قيامها بنشاطها عدة صعوبات وعقبات مما قد تعرقلها في أداء وظيفتها هذا ما يدفع بإدارة المؤسسة إلى البحث في أسباب هذه المشاكل وتحليلها ومن ثم إقتراح القرارات التصحيحية بشأنها، لذلك إهتمت الأبحاث والدراسات التي تناولت العوامل المحددة لأداء المؤسسات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين نظرتين، نظرة إهتمت بعوامل البيئة الخارجية في تفسير أداء المؤسسة والأخرى إهتمت بعوامل البيئة الداخلية على المستوى الجزئي⁶⁰.

المطلب الأول: ماهية العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتوقف نجاح المؤسسة إلى حد كبير على مدى دراستها للعوامل البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بها والمفسرة لها والإستفادة من إتجاهات هذه العوامل، وبدرجة تأثير كل منها، حيث تساعد هذه الدراسة على تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها، بيان الموارد المتاحة، نطاق السوق المرتقب والعادات والتقاليد السائدة، لذلك فإن قدرة المؤسسة على تشخيص البيئة يمكنها من تمييز نقاط القوة والضعف وكذا الفرص (متمثلة في أوضاع خارج المؤسسة ذات الطابع المشجع لإقتناصه أو العمل من أجله والذي يساعد على إنجاز أهدافها المرسومة) والتهديدات (المعوقات التي قد تشكل وجودها أو تأثيرها على أداء وتطور المؤسسة حالياً أو مستقبلاً) الموجودة في البيئة المحيطة بها وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى إكتشاف الفرص التي يمكن للمؤسسة الإستفادة منها، والتهديدات التي يمكن للمؤسسة الحد منها. تتمثل العوامل في مجموعة المتغيرات الناتجة عن تفاعل المتغيرات المتمثلة في البيئة الداخلية والخارجية والتي تؤثر على الأهداف والقرارات المتخذة من طرف الإدارة المالية، بحيث يتم جمعها من الوسط البيئي المحيط بها والتي يمكن قياسها وتتبعها بمرور الوقت، مما يوفر الفرص لتحديد الإتجاهات الأساسية. في سياق ما سبق يشير دادن عبد الغني في إتجاه تعريفه للأداء إلى عوامل من بينها⁶¹:

⁶⁰- Stephen J. Tvorik, Michael H. McGiven, Determinants of Organizational Performance, Management Decision, Vol 35, No 6, (1997): 417.

⁶¹- دادن عبد الغني، مرجع سابق، 35.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتخذة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى مساهمة مستوى النشاط للمصاريف العامة.

1. هدف تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يعتبر ضروري التطرق لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها المالي، إذ تواجه المؤسسة أثناء القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقها في أداء وظائفها، مما يجبرها دراسة وتشخيص الوضعية المالية لمعرفة أهم العوامل والبحث عن أسبابها ومحاولة تحليلها ومن ثم إتخاذ القرارات الصائبة. ومن أجل رفع الأداء المالي يتطلب الإستخدام الأمثل للموارد والقدرة على التعامل مع مجموعة المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة وعن رقابتها والمتمثل في المحيط الخارجي لها وبمختلف أبعاده، أيضاً دراسة جميع العوامل الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على ربحيتها. بالإضافة إلى إكتشاف نقاط الضعف المتمثلة في القصور ونقص المعلومات والمهارات والموارد والمعرفة، وهي نقاط ينبغي العمل على وضع حلول لمعالجتها وبالتالي رفع مستوى الأداء.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسة التغيرات الخارجية والتي تؤثر في أدائها المالي وتعتبر عوامل غير خاضعة إلى تحكم المؤسسة، بحيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها ولكن يمكن توقع نتائج مستقبلية. وبناءً على معيار التحكم فإن هذا النوع من العوامل المؤثرة في الأداء يشمل مجموعة التغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى على رقابة المؤسسة⁶²، بالتالي فالعوامل الخارجية هي مجموعة القوى والمتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة وقرارات المؤسسة والتي يصعب السيطرة عليها وراقبتها. فعلى المؤسسة التكيف مع التغيرات الحاصلة من المحيط الخارجي والتي تنعكس على الأداء بالإيجاب أو بالسلب. ومع كونها غير خاضعة لتحكم المؤسسة يمكن أن تقسم هذه العوامل حسب طبيعتها إلى عوامل اقتصادية، إجتماعية، تكنولوجية، سياسية ومن أهم هذه العوامل:

⁶² - عبد السلام أبو قحف، سياسات الأعمال، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1992)، 60.

1. العوامل الاقتصادية

هي إحدى أهم القوى والعوامل الأكثر إنعكاساً على الأداء الكلي للمؤسسات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الدولي ونظراً لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ولكون البيئة الاقتصادية تمثل مصدر لمختلف الموارد. تقاس هذه العوامل من خلال مجموعة المؤشرات والتي بدورها تنقسم حسب شموليتها إلى عوامل اقتصادية عامة (الاقتصاد الكلي): مثل مقدار النمو الاقتصادي، السياسات المالية والنقدية للدولة خاصة الضرائب على الأرباح والضرائب على الدخل، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة. وأخرى قطاعية: كوفرة المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسة، هيكل السوق، الأيدي العاملة المؤهلة، مستوى الأجور في القطاع، وكذلك تتأثر المؤسسة بالدورات الاقتصادية وهي تلك التقلبات الدورية التي تحدث في الاقتصاد العام للدولة (مرحلة الرخاء، الركود، الانتعاش والرواج).

تتميز العوامل القطاعية على العامة بتأثيرها المباشر على الأداء وفي الأجل القصير نسبياً، إذ أن حدة المنافسة تجعل المؤسسة مثلاً في وضعية حرجة نوعاً ما وهذا ما ينعكس مباشرة على أدائها، في حين تكون آثار الفلسفة الاقتصادية غير مباشرة وتمتد على أجل طويل، وكذلك بالنسبة للموارد والطاقة فإن تذبذبها بين الوفرة والندرة النسبية، وفي فترات قصيرة يجعل هذا العامل يتأرجح بين الفرصة والخطر، وبالتالي تحسين أو تخفيض الأداء⁶³.

في نفس السياق تجمع المؤسسة بيانات عميقة بغرض تحليلها من أجل توفير المدخلات الأساسية التي تغذي بها قراراتها الاقتصادية والتي تبقى أهم القرارات المرتبطة بنجاح أو فشل إستراتيجية وأداء المؤسسة، وإن الظروف الاقتصادية تتيح عناصر إيجابية للمؤسسة كتلك الحالة التي يركز نشاطها على التصدير وتستفيد من إرتفاع الطلب الخارجي وكذلك من الأسواق والمنافسين⁶⁴. ومن المتغيرات الاقتصادية التي تلعب حالياً دوراً مؤثراً على البيئة الاقتصادية هو الإتجاه نحو العولمة وتحرير الاقتصاد، والتكتلات الاقتصادية المختلفة، مما يزيد من وضع وصياغة إستراتيجية المؤسسة وبالتالي فرض فرص جديدة للإستثمار وتشجيع للأعمال هذا من جهة، وما ينتج عنه من تهديدات جديدة لمؤسسات الأعمال وتذبذب أسعار السوق وتوسيع الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

⁶³ - عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، (2001): 92.

⁶⁴ - Grilles Bressy & Chris hankonkuyt, économie d'entreprise, (paris: édition Sirey, 1990), 16.

2. العوامل الاجتماعية والثقافية

بحكم أن المؤسسة تنشأ من وسط مجتمع معين ونظراً لإختلاف المجتمعات فيما بينها. يعتبر البعد الاجتماعي مهم في بيئة المؤسسة وكذا الثقافة السائدة ولا يمكن عزلها عن السلوك وتأثير المجتمع الذي نشأت فيه. إذ أنها تقاس من خلال مجموعة من المؤشرات منها: النمو الديموغرافي، العادات والتقاليد، القيم الأخلاقية، إتجاهات وثقافة المجتمع، توقعات المجتمع للأعمال، الأعراف الاجتماعية، التيارات الفكرية للمجتمع، الثقافة والتعليم والتكوين والتدريب والخبرات، أنماط السلوك الإنساني وإلى غير ذلك. حيث يشير العديد من المفكرين والباحثين إلى صعوبة تحديد العوامل الاجتماعية والثقافية، في هذا السياق يقول pierre Bergeron بأنها تمثل "مجموعة العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين والعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع، بالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات"⁶⁵. لذلك فإن العوامل الاجتماعية والثقافية ترتبط بالعامل البشري، لذلك يقول bressy إن العوامل تتضمن "نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي تقع فيه المؤسسة"⁶⁶، بالتالي فإن هذه العوامل أوسع من حصرها، وتبقى "دراسة الإطار الثقافي والاجتماعي تساعد على فهم وتفسير المواقف الاجتماعية المختلفة الإتجاهات التي يؤمن بها الأفراد"⁶⁷. فالضوابط الاجتماعية كثيراً ما تقف عائقاً أمام إنتشار منتجات المؤسسة مما يساعد إيجاباً أو ينعكس سلباً على أدائها.

3. العوامل السياسية والقانونية

العامل الأول الذي يؤثر على أعمال المؤسسات هو النظام القانوني، ويقصد بها القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق. يلتزم أي نشاط تقوم به المؤسسة بالقوانين والتشريعات والتنظيمات المعمول بها، ومن أهمها: القانون التجاري، تشريعات العمل، قوانين الجباية وقانون المالية، وقانون النقد والصراف، كل هذه القوانين تؤثر وبشكل حتمي على مؤسسات الأعمال وبالتالي على أدائها المالي⁶⁸. إلى جانب العوامل سابقة الذكر والتي لا يمكن للمؤسسة أن تتحكم فيها، فإن العوامل السياسية تمثل أيضاً عنصراً هاماً بالنسبة لمؤسسات الأعمال بفرصها ومخاطرها وتغيراتها السريعة والمفاجئة على أدائها، وتتمثل في: السياسة الخارجية، الإستقرار السياسي والأمني للدولة، أحكام وقرارات الحاكم، نظام الحكم، والعلاقات مع العالم

⁶⁵- pierre G. Bergeron, la gestion moderne, théorie et cas, (quebec: gaetan morinediteur, 2 éd, 1989), 38.

⁶⁶- G. Bressy, économie d'entreprise, (édition Sirey, 1990), 17.

⁶⁷- خطاب عايدة سيد، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، (القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1985)، 35.

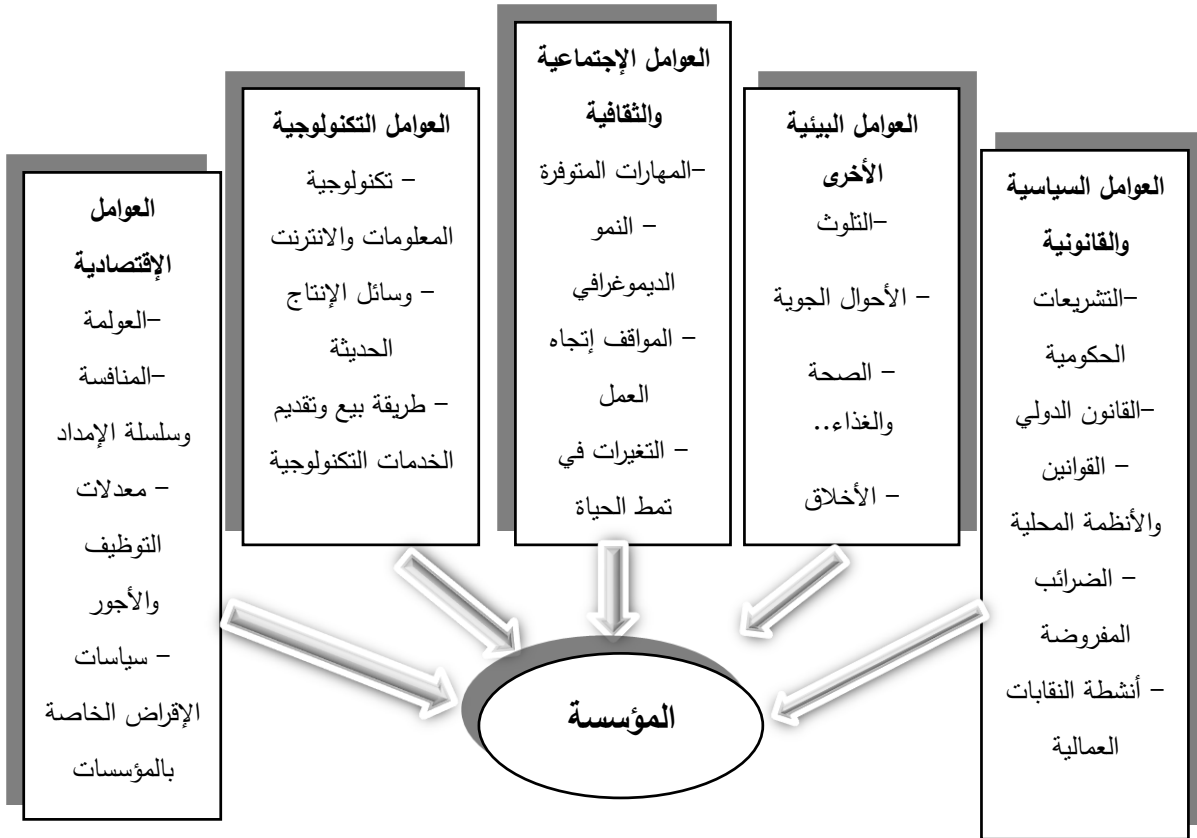
⁶⁸- إسماعيل عرياجي، اقتصاد مؤسسة، (ديوان المطبوعات الجامعية، 2002).

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

الخارجي والى غير ذلك، منها على سبيل المثال تدخل الدولة بزيادة أعباء الضرائب والرسوم، التدخل كذلك في سياسات التسعير وإرتفاع الأجور والمرتبات وإرتفاع تكاليف التأمينات والتقاعد⁶⁹. كل هذه العوامل تعتبر فرص تستفيد منها المؤسسات لتحسين أدائها بشكل عام أو تشكل مخاطر يمكن التأقلم معها للتخفيف من حدتها.

ويمكن تلخيص كل العوامل المؤثرة على أداء المؤسسات من خلال الشكل التالي:

الشكل (8): العوامل البيئية الخارجية المؤثرة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي

تشير العوامل الداخلية حسب العديد من الدراسات إلى القوى والمتغيرات التي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بشكل يسمح بزيادة آثارها الإيجابية أو التقليل من آثارها السلبية، وهي عوامل متعددة ومختلفة

⁶⁹ - محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014)، 209.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

وترتبط في كثير من الأحيان بعوامل تقنية وأخرى بشرية ومنها إدارية والمتمثلة في نظام المعلومات السائد⁷⁰. ونختصر أهم هذه العوامل في ما يلي:

1. الهيكل والمناخ التنظيمي

ببساطة يعبر الهيكل التنظيمي عن العلاقات النموذجية بين أجزاء المؤسسة، حيث يُعد البناء الذي يحدد الإطار والأقسام الداخلية فيها، ويوزع أدوار المسؤوليات والأنشطة التي تسمح للمؤسسة بأداء أعمالها وتحقيق الأهداف المالية التي تسعى إليها. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح، عن طريق الأعمال والمهام المترتبة والموضوعة وفقاً لمستويات أهداف المؤسسة والمواصفات المطلوبة من أجل تسهيل إتخاذ القرار بكفاءة وفعالية.

كما نجد دور المناخ التنظيمي يعمل على كيفية إتخاذ القرار ويوضح أسلوب إدارة المؤسسة في تسيير مواردها بطريقة عقلانية وتشجيع العاملين على المبادرة الشخصية أثناء الأداء في تحقيق مستويات جيدة، بالإضافة إلى ضمان جودة المعلومات المالية وسهولة وسرعة سريانها بين مختلف الأقسام والفروع بما يضمن النشاط الجيد وبالتالي الأداء المالي المستهدف.

2. مستوى تطبيق التكنولوجيا الحديثة

هي عبارة عن عوامل فنية تتمثل في التقنيات والطرق المعتمدة من طرف المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، حيث تشمل هذه العوامل الآلات والمعدات ووسائل الإتصال ودرجة المخاطر المحيطة بذلك. وإن استخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة كعامل رئيسي لتعزيز فعالية الأنشطة تساعد على زيادة المخرجات وبالتالي تحقيق ربحية أكبر وأداء أفضل. وتؤكد دراسة جوان وود وارد التي كانت حول الموائمة بين التكنولوجيا والهيكل التنظيمي وتأثيرها على الفعالية، حيث توصلت إلى نتيجة عامة مفادها أن هناك علاقة بينهما وإن الفعالية في الأداء تتحقق من سعي المؤسسات على تكييف وجعل هيكلها موائماً لنوع التكنولوجيا المستخدمة⁷¹. ويتمثل مستوى التقنية المعتمدة في المؤسسة على رفع مستوى استخدام هذه الآلية في تنفيذ أعمالها والإنتاج بشكل عامل سلبي لمدى مشاركة إدارة الموارد المالية في إتخاذ دورها الكامل.

⁷⁰ - دراسة عبد المالك مزهود، مرجع سبق ذكره ص 93. ودراسة محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره ص 48.

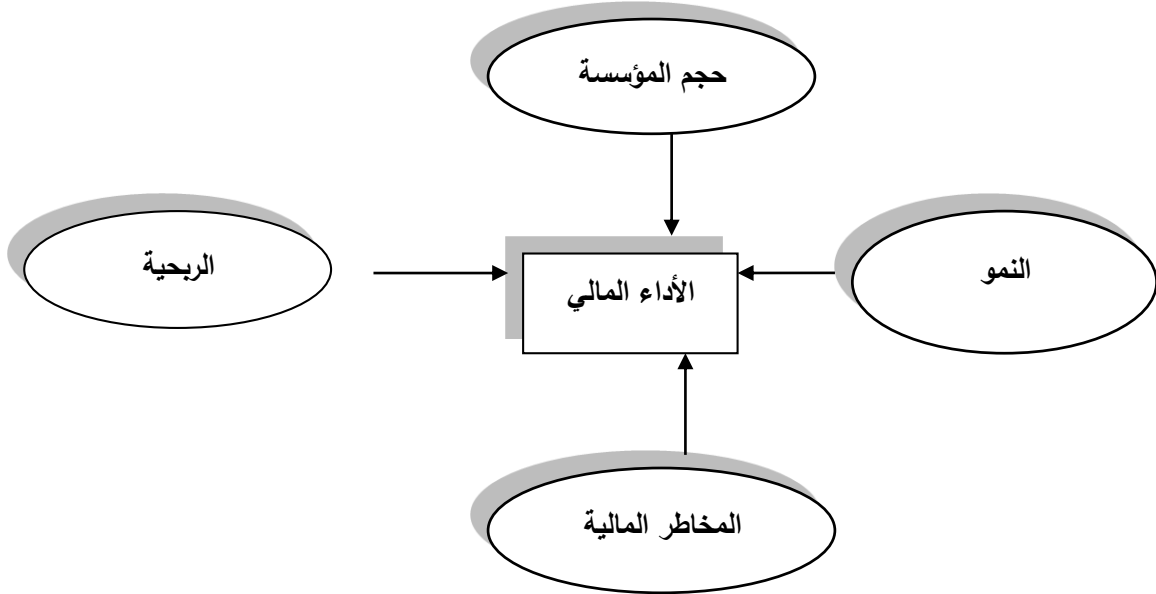
⁷¹ - Edward Harvey, Technology and the structure of organizations, American sociological review, Vol 33, N 2, (1968): 248.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

3. العوامل التي تؤثر على الأداء المالي حسب Miller

من بين العوامل التي تؤثر بصفة عامة على الأداء المالي والتي نجدها ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): العوامل المؤثرة على الأداء المالي حسب Miller



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على

Miller A. & Dess G., Strategic Management, (USA: 2nd, Ed, McGraw-Hill, (1996), 37.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث متعلقة بأهم العناصر النظرية للإلمام بأدبيات الأداء المالي وعملية تقييمه مع عرض العوامل المؤثرة فيه، حيث هذا الأخير يمثل المحور الأساسي والفعال للنمو والإستمرارية.

بدايةً أشرنا إلى مفهوم المؤسسة الإقتصادية التي تعتبر جوهر مسار التقييم للأداء وفق منطق نظري معترف به في مجال النظرية المحاسبية والمالية، ثم تم الإنتقال إلى الأداء بصفة عامة والأداء المالي الذي هو عبارة عن آلية تمكن من نجاح المؤسسة في الإستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة (الكفاءة) من أجل تحقيق الأهداف المرسومة (الفعالية). وفي المرحلة الثانية تناول الفصل عملية قياس وتقييم الأداء المالي من خلال مدى تحقيق أهداف الإدارة المالية التقليدية منها والحديثة، حيث تتفق هذه الأهداف على مبدأ التعظيم للعوائد وتدنية التكاليف. أما المرحلة الثالثة خُصت للعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في الأداء المالي.

على العموم يتمثل الأداء المالي للمؤسسة في تحقيق النتائج بأدنى التكاليف والهدف من عملية تقييم الأداء المالي هو قياس كفاءة الوحدة في إستخدام الموارد البشرية، المادية والمالية المتاحة والتحقق من بلوغ الأهداف المرجوة والمحددة مسبقاً من أجل تفادي الأخطاء والانحرافات التي وقعت فيها خلال الفترة الزمنية المعنية وتحسينها في الفترات المقبلة. لذا يعتبر الأداء المالي أداة رقابية فعالة تعتمد عليها المؤسسات في دراسة وتحليل مركزها المالي وربحية أموالها، وهذا لإمكانية البقاء والإستمرارية.

الفصل الثاني

الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات

التلاعب المحاسبي

تمهيد

تُعدّ المحاسبة من الأدوات الإدارية الرئيسية في أي مؤسسة ومن وظائف التحكم فهي تتيح تقييم الأداء المالي وتقديم معلومات ضرورية لإتخاذ القرارات، إذ تتضمن تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات المالية بهدف إعداد القوائم المالية لتعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وقدرة الإدارة على إستغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية. يعتبر العرض الصادق من الخصائص الأساسية للمعلومات المالية فهو يتطلب إعداد القوائم المالية بحيث توفر معلومات تعبر بصدق عن الواقع الإقتصادي للمؤسسة والمعاملات التي قامت بها والظروف والأحداث التي أثرت فيها، غير أن معدي القوائم المالية بإمكانهم إستغلال المحاسبة بطرق انتهازية من خلال أساليب التلاعب المحاسبي التي تتضمن التغيير المتعمد للسجلات المحاسبية بهدف تحسين صورة الأداء المالي أو تحقيق أهداف أخرى.

يشمل التلاعب المحاسبي أساليب ووسائل متعددة، قد تشمل إدارة المستحقات أو التلاعب بالأنشطة الحقيقية وبالتالي يتم نشر معلومات محاسبية خاطئة قد لا تعبر بصدق عن الأداء الحقيقي للمؤسسة. ولقد أصبح الإهتمام بمفهوم التلاعب المحاسبي والمصطلحات المرادفة له خلال السنوات الأخيرة كبيراً بسبب إنهيار بعض الشركات العالمية الكبرى بالإضافة إلى الأزمات المالية على غرار أزمة 2007 وغيرها، لهذا يتطلب الأمر فهم طبيعة ودوافع التلاعب المحاسبي لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الممارسات المحاسبية بين المستوى المفاهيمي والتطبيق العملي؛

- المبحث الثاني: الإطار النظري لتطبيقات التلاعب المحاسبي؛

- المبحث الثالث: ممارسات التلاعب المحاسبي وطرق الكشف عنها.

المبحث الأول: الممارسات المحاسبية بين المستوى المفاهيمي والتطبيق العملي

نظرا للتطور السريع والمستمر في مجال الأعمال وأنشطة المؤسسات وإتساع نطاق القوائم المالية نتيجة تعدد أساليب التقرير عن العملية الواحدة من جهة وتعدد الأشكال القانونية للتنظيمات الاقتصادية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور حاجة متزايدة لفكر المحاسبي ورأي مستقر وثابت على المستويين الأكاديمي والمهني. هذا يتطلب ضرورة تطوير أنظمة وقواعد محاسبية تستجيب لتلك المتغيرات والإحاطة بالإطار المفاهيمي للمحاسبة من خلال تحديد دور المحاسبة والغرض الأساسي من إعداد التقارير المالية وإتجاهها. والجدير بالذكر أن الإطار المفاهيمي للمحاسبة لا يحل مشاكل المحاسبة وإعداد التقارير المالية بل يُعدّ مرجعا ودليلا يمكن الرجوع إليه والاعتماد عليه على أساس أن المحاسبة أداة ضرورية لتحقيق العديد من الأهداف بما في ذلك ترشيد القرارات، وفي ذات السياق تعتبر المحاسبة وسيلة مهمة لخدمة الإدارة الحديثة إذ توفر معلومات إقتصادية لقيام إدارة المؤسسة بوظائفها الرئيسية: التخطيط والتوجيه، التنسيق والرقابة.

المطلب الأول: تطور المفاهيم المؤثرة في الممارسات المحاسبية

بغية إستقراء الإتجاه الذي يسير فيه التطور التاريخي للفكر المحاسبي، نجد أنه من المهم الإشارة إلى بعض التعاريف التي قدمت للمحاسبة وهذا في إطار تاريخي حسب الدراسات والبحوث⁷². بداية إعتبرت المحاسبة حرفة وليست مجالا من مجالات العلم والمعرفة، هذا حسب التعريف الذي قدمه المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1940 بإعتبارها "فن تسجيل وتبويب وتلخيص على نطاق واسع وتعبير نقدي للعمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسير نتائجها". بعد ذلك عرفت المحاسبة بأنها نظام للمعلومات وأداة إتصال بين المؤسسة الإقتصادية وأصحاب المصالح في تتبع هذه المؤسسة، في هذا السياق قدمت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) في عام 1966 تعريفا بأن المحاسبة "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الإقتصادية بغرض تمكين مستخدمي القوائم المالية من تكوين رأي مستنير وإتخاذ القرارات اللازمة". من الملاحظ أن المحاسبة تم نقلها من المسائل الإجرائية إلى البحث عن الأهداف التي يجب أن تحققها القوائم المالية، لذلك أشار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1970 أن "المعلومات التي تعدها المحاسبة يجب أن تكون ذات فائدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية، وترشيد عملية الإختيار"، حيث نجد أن هذا المفهوم ركز على طبيعة المعلومات المحاسبية والآثار السلوكية الناتجة عنها. أما الإتجاه الحديث

⁷² - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1990)، 13-

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

للمحاسبة فيقوم على إهتمام القوائم المالية بمجالات أوسع بحيث تتضمن المحاسبة خدمة المجتمع والعمل على تحقيق الرفاهية، في هذا الصدد قدم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1975 تعريفا للمحاسبة بأنها "توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية وأنه إذا تم توفيرها تحقق مزيدا من الرفاه الاجتماعي".

يلاحظ أن المحاسبة مرت بأربع مراحل وهذا من خلال التعاريف التاريخية المقدمة لها حيث تحولت من مجرد الإهتمام بفن التسجيل وتنظيم الحسابات إلى ما يعرف حاليا بالمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية.

1. الهيكل والبناء النظري للمحاسبة

تحتاج المحاسبة إلى نظرية عامة تتمثل في هيكل نظري أو إطار مفاهيمي حتى وإن اختلفت عناصرها بسبب الإختلاف في منهج البحث، وترتبط المحاسبة الحديثة بعلاقة وثيقة بكثير من العلوم بحيث تعتمد عليها في تطوير أسسها وطرقها وأساليبها، لذلك نجد أن بناء نظرية المحاسبة يشمل تحديد أهداف القوائم المالية، المفاهيم والتعريفات، الفروض، المبادئ والسياسات المحاسبية، والتي تكون في مجملها أفكار منطقية وتصورا معينا للظواهر المختلفة قصد⁷³:

- تحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة؛
- التنبؤ بالإتجاهات ومعالجة الظواهر المختلفة.

2. مستويات الإطار المفاهيمي

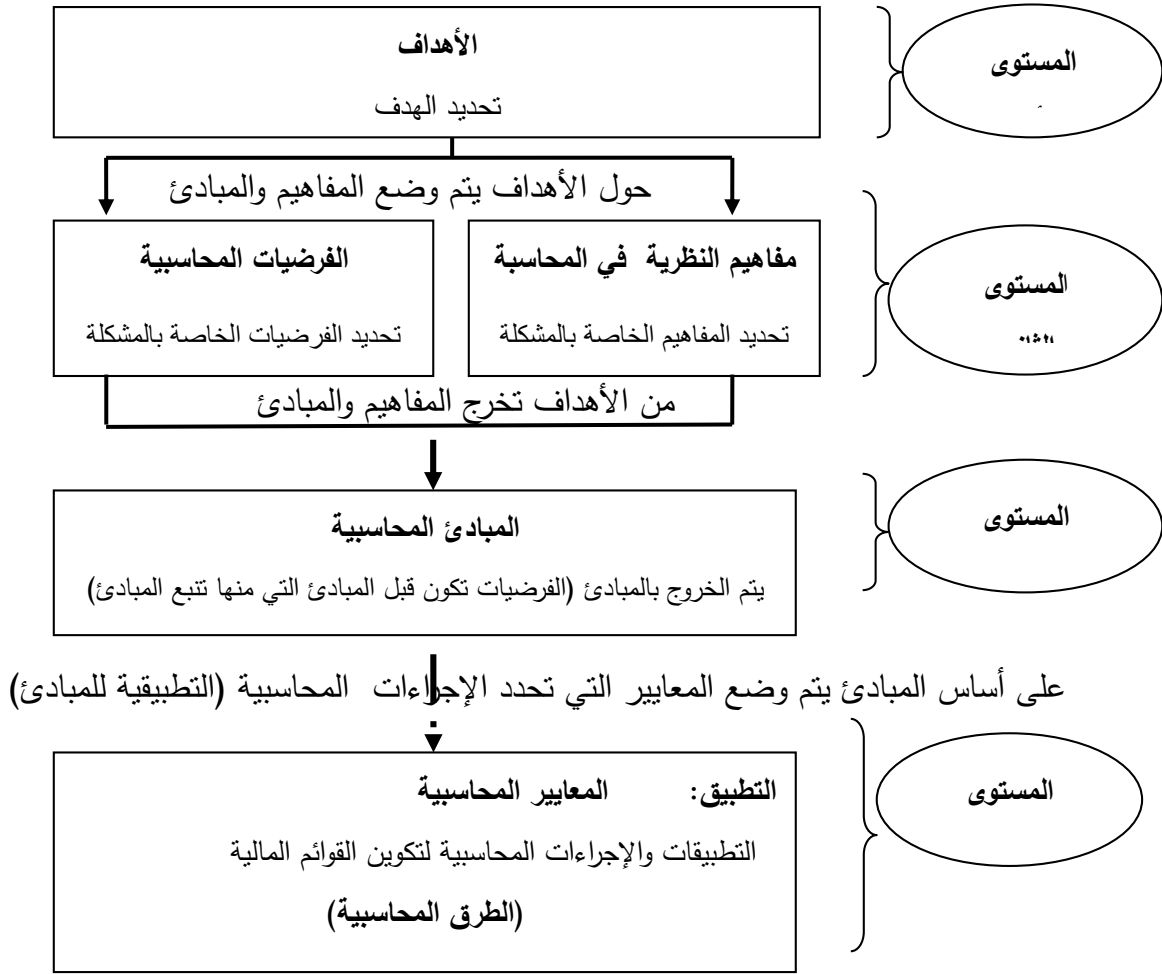
حسب العديد من الدراسات العلمية والبحوث الأكاديمية فإن المفاهيم المحاسبية تعتبر المنبع الأساسي الذي إنبثقت منه الفروض والمبادئ المحاسبية، وهناك خلط قائم بين عدة مصطلحات محاسبية فيما يخص المفاهيم والأعراف أو الإفتراضات ثم المبادئ في إطار الجهود المبذولة من طرف المنظمات والهيئات المهنية في البناء النظري وتأسيس نظرية المحاسبة⁷⁴، وفي هذا الصدد يوضح الشكل المبين أدناه هيكل النظرية المحاسبية ومستوياتها كالاتي:

⁷³ Hendriksen E., Accounting Theory, (USA: 4th éd, Richard D. Irwin, INC, 1982), 8.

⁷⁴ محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004)، 51.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

الشكل رقم (10): الهيكل والبناء النظري للمحاسبة ومستوياتها



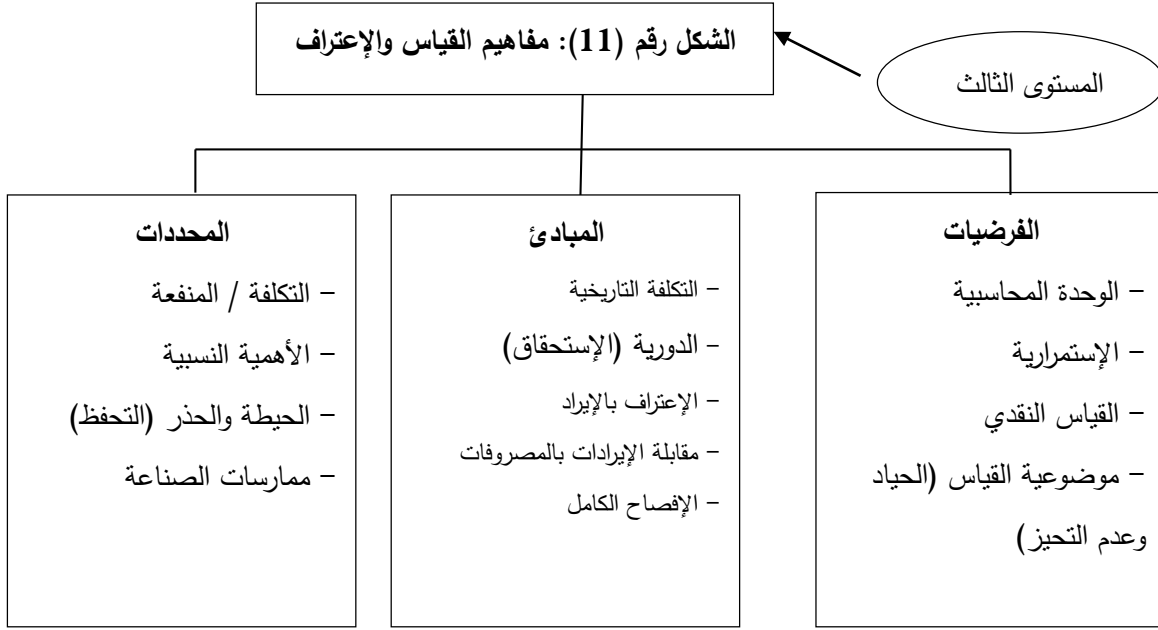
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مجموعة من الدراسات

1.2. مفاهيم القياس والإعتراف

يتم تسجيل العناصر بالدفاتر والسجلات المحاسبية وعليه فإنه يتم الإعتراف بالعنصر الذي تتضمنه القوائم المالية وكذلك تنطبق عليه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، يتم قياس العناصر بأرقام من الوحدات النقدية (العملة)، كما يتم الاعتراف بالإيراد.

ضمن المستويات السابقة الذكر للإطار المفاهيمي المحاسبي أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية FASB مفاهيم محاسبية بشكل صحيح وإعتمدها كأساس للإطار المفاهيمي والتي بين فيها: شرح أهداف المحاسبة وبين فيها الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما بين مفاهيم الإعتراف والقياس وهذا حسب الشكل التالي:

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي



المستوى الثاني

الخصائص النوعية	العناصر
<p>خصائص أساسية</p> <p>1- الملائمة (القيمة التنبؤية، القيمة الإسترجاعية، التوقيت المناسب)</p> <p>2- المصدقية (القابلية للتحقق، الصدق في العرض، الحياد)</p> <p>خصائص ثانوية</p> <p>(1) القابلية للمقارنة</p> <p>(2) الثبات</p>	<ul style="list-style-type: none"> - الأصول - الإلتزامات - حقوق الملكية - الأرباح - الإيرادات - المصاريف

من إعداد: الباحثة بالإعتماد على مجموعة من الدراسات والبحوث

- **المفاهيم:** هي عبارة عن مجموعة متجانسة من الأفكار الأساسية التي تحدد لنا ماهية العناصر أو الظواهر موضوع الدراسة، ومن مفاهيم القياس والإعتراف الخاصة بمجال المحاسبة والتي تتمثل في إرشادات عملية تساعد في توضيح المسائل المعقدة في المحاسبة والتقارير المالية بالتفصيل والتي سبق ذكرها في المستوى الثاني والثالث من الشكل رقم (10).

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

- **الفرضيات:** تعتبر مقدمات علمية تتميز بالعمومية والثبات، وهي تتمثل في مجموعة من المسلمات المقبولة عامة، أي من الفروض المتعارف عليها والتي تعد من نتائج البحث في ميادين المعرفة الأخرى ومن خصائص الفروض أنها قليلة ومستقلة عن بعضها البعض وغير متعارضة، وتحكم هذه الفروض في مجملها خطوات وإجراءات وتدابير الدورة المحاسبية والتي تنتهي بتقييم نشاط المؤسسة من خلال تحقيق الأرباح وتلبية إحتياجات الأطراف المعنية⁷⁵.
- **المبادئ:** تمثل القواعد أو الأحكام العامة التي يستخدمها المحاسب للقيام بوظيفته (القياس والإفصاح) وهي مأخوذة من الأهداف الأساسية للمحاسبة ومفاهيمها، كما تساعد في كيفية تسجيل العمليات المالية والإبلاغ عنها⁷⁶.
- **أدوات التطبيق العملي:** هي مجموعة الأنظمة، الطرق، الأساليب والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة الأحداث في مجال محدد.

المطلب الثاني: السياسات المحاسبية

تعتبر السياسات المحاسبية بمثابة قواعد عامة يتم تطبيقها للحصول على المعلومات المحاسبية كهدف عام للنظام المحاسبي⁷⁷ والبعض الآخر يعتبرها الإستثناء في تطبيق المبادئ المحاسبية، بمعنى أنها تعتبر محددات وقيود على المبادئ. ويقصد بالسياسات المحاسبية كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي الثامن IAS 8 "بأنها المبادئ المحددة والأسس والإتفاقيات، القواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة عند إعداد وعرض القوائم المالية"⁷⁸، أما حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي فإن السياسات المحاسبية تمثل "المبادئ المحاسبية المستخدمة في عملية الإبلاغ المالي وطرق تطبيقها".

تشير دراسة كيموش إلى ضرورة التمييز بين المبادئ المحاسبية ومكونات الهيكل النظري، فالأول يعتبر جزء من الهيكل النظري وليست أدوات للتطبيق العملي، أما السياسات المحاسبية فتعتبر أدوات لتطبيق المبادئ

⁷⁵ - هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقاً للدليل المحاسبي الوطني، (الجزائر: ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 2000)، 13.

⁷⁶ - طلال الحجاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، (دار اليازوري)، 29.

⁷⁷ - النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2004)، 202.

⁷⁸ - الفقرة 6، المعيار المحاسبي الدولي (IAS 8).

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

المحاسبية.⁷⁹ في نفس السياق يرى الشيرازي أن السياسات المحاسبية هي "مجموع أدوات التطبيق العملي التي تستخدمها المؤسسة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ومن المعروف أنه قد تجمع عبر التاريخ رصيد ضخم من أدوات التطبيق وبما يتلاءم مع الظروف"⁸⁰.

1. تنظيم السياسات المحاسبية

يتضمن تنظيم السياسات المحاسبية على مستوى المؤسسة إنشاء تنظيم محاسبي يشكل الإطار الذي يُحدد ويُضبط إختيار المحاسب للأساليب والإجراءات وفقاً للمعايير المحاسبية السائدة، وبما يخدم تحقيق الأهداف المرسومة⁸¹. وفي ظل الجدل القائم حول ضرورة تنظيم السياسات المحاسبية ثمة آراء تُؤيد عدم تنظيمها، بينما تُؤيدها آراء أخرى.

1.1. الآراء المعارضة لتنظيم السياسات المحاسبية

نجد أن هناك من يرى التدخل الخارجي غير ضروري في تحديد ورسم السياسات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات ويستند هذا الرأي إلى الحجج التالية⁸²:

1.1.1. نظرية تكاليف الوكالة

نظراً لوجود مشكل الإختلاف وتعارض المصالح بين المسيرين وحملة الأسهم تظهر تكاليف الوكالة وتضم تكاليف المراقبة والمتابعة المعتمدة من طرف الأصيل، وتكاليف الواجبات المأخوذة من طرف الوكيل والخسائر المتعلقة بضياح الفعالية التي يبنى بها الأصيل نتيجة تباعد مصالحه مع الوكيل. تؤثر هذه التكاليف في مصالح الأطراف ذات العلاقة مما يؤدي بالإدارة إلى تقديم تقارير محاسبية تصور الواقع الفعلي للمؤسسة وبصفة دورية ومدققة من قبل مدقق حسابات خارجي وبالتالي نجد أن هذه النظرية تقدم دليلاً على أن هناك حافز قوي لدى الإدارة على إتباع أفضل السياسات المحاسبية والتي توفر تقارير مالية عن أوجه نشاطها لتجنب أي خلاف بين الإدارة وأصحاب المصالح مما يسمح بعدم الحاجة إلى تدخل خارجي لتنظيم السياسات المحاسبية.

⁷⁹ - كيموش بلال، الإطار النظري للدراسات المحاسبية المركزة على البدائل المحاسبية، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد الأول (2018): 106.

⁸⁰ - الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، 101.

⁸¹ - Belkaoui Ahmed, Accounting Theory, Ibid, 134.

⁸² - ماهر ذياب زكي أبو ليلي، دور النظرية الإيجابية في قرار إختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، (أطروحة دكتوراه، جامعة عمان للدراسات العليا، 2006)، 37-42.

2.1.1. نظرية كفاءة السوق المالي

المنطق الكامن لنشوء نظرية كفاءة سوق المال هو حال قدرته على الإستجابة للمعلومات المالية المتاحة من المصادر المختلفة وإنعكاس هذه المعلومات على تحديد أسعار الأسهم والسندات المتداولة، كما أن هذا السوق يستجيب بسرعة ودقة للمعلومات بإعتبار أن المعلومات يستند إليها المتعاملين في هذه السوق من أجل إتخاذ قراراتهم المختلفة. وتأتي هذه الإستجابة السريعة والفورية نتيجةً لوجود مجموعة من المستثمرين على وعي كاف بدلالة الأرقام المحاسبية، وبالتالي إدراك الإختلافات الناتجة عن بدائل السياسات المحاسبية. فأصبح من مصلحة الإدارة القيام بنشر قوائم عادلة مهما كان الوضع وبالعكس فإذا كان الوضع غير جيد فإنها تقوم بإيجاد نوع من التبريرات للتغلب على الوضع والشيء الهام كذلك في هذا الموضوع فرض إستمرارية المؤسسة في نشاطها يحتم عليها إصدار قوائم مالية عادلة وإلا سوف يعكس ذلك على عدم مصداقيتها وعليه يمكن للمستثمر الإعتماد على عدالة القوائم المالية. في سياق ما سبق تترتب على فرضية السوق المالي الكفاء أنه لا يمكن خداع السوق بالإختلافات الناتجة عن إستخدام الطرق المحاسبية البديلة أو الناتجة عن تغيير هذه الطرق فيما بين الدورات المحاسبية وإنما كل ما يحتاجه مستخدمو هذه القوائم هو مزيد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة. وبالتالي الشرط الوحيد الذي يجب مراعاته هو أن تكون المعلومات المالية ملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

جانباً آخر من هذه الفرضية يتعلق بكيفية الحصول على مصادر الأموال والتمويل طويل الأجل من أسواق المال بحيث نجد أن المؤسسات تتنافس من أجل الحصول على الموارد اللازمة لمباشرة نشاطها في إطار مصادر رأس المال والقروض التي يقدمها هذا السوق نظراً لأهمية ذلك تستخدم المؤسسة السياسات المحاسبية الملائمة وعرض تقارير مالية عادلة، من هنا تظهر عدم الحاجة إلى تدخل لتنظيم السياسة المحاسبية.

3.1.1. توفير المعلومات بالإتفاق المباشر

بما أن المعلومات المالية تعد منتجاً إقتصادياً له سوق تخضع لقوى العرض والطلب، وبناء على ذلك يتم توفير المعلومات الإضافية المباشرة مع المؤسسة أو الوسطاء الماليين دون الحاجة إلى تدخل وتنظيم السياسات المحاسبية، والسبب في ذلك يرجع إلى تباين إحتياجات الأطراف المختلفة ذات المصلحة، لأنه حسب وجهة النظر هذه يستحيل إعداد تقارير مالية تفي بكافة إحتياجات مستخدميها. ويمكن تحقيق ذلك من وجهة نظر سوق الأوراق المالية الذي هو في حقيقته سوق للمعلومات المالية، بسبب النشرات المتداولة في البورصة

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

تدل على تبادل المعلومات فيما بين المتعاملين على أسس إقتصادية. نشير أيضًا إلى سعي الوسطاء الماليين وراء النصح في مقابل العملة التي يحصلون عليها جراء المتاجرة في المعلومات المالية.

2.1. الآراء المؤيدة لتنظيم السياسات المحاسبية

هناك من يرى أنه لا ينبغي منح للمؤسسات حرية كاملة في إختيار سياساتها المحاسبية، ومن بين الحجج التي يستند إليها مؤيدو التدخل الخارجي لتنظيم هذه السياسات:⁸³

1.2.1. فرضية الوحدة الإقتصادية

إنفصال الملكية عن الإدارة يتيح للإدارة فرصة الإختيار من بين السياسات المحاسبية ما يُناسب أهدافها الخاصة، دون أن يتم النظر لمدى مصداقية القوائم المالية ودون مراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

2.2.1. إحتمال فشل السوق المالي

نجد أن هناك أسباب عديدة تؤدي إلى فشل السوق في تنظيم السياسات المحاسبية منها:

- تعتبر المؤسسة هي المُتحكم في كمية ونوعية المعلومات المالية التي تُفصح عنها بالطريقة التي تُناسبها وذلك في ظل غياب المعايير المنظمة للسياسات المحاسبية؛
- المعلومات المحاسبية تتميز بخصائص السلع العامة لذلك من الطبيعي أن لا تتوفر هذه السلع لجميع الأطراف، بمعنى أن إستفادة البعض من المعلومات المحاسبية لا يُؤثر ذلك في فرص الآخرين من الإستفادة لتلك المعلومات ودون أن يتحمل أية تكلفة، هذا في ظل عدم تنظيم عملية الإفصاح. حالة غياب تنظيم السياسات المحاسبية ينخفض مستوى جودة القوائم والتقارير المالية نتيجةً لتعدد طرق وسبل القياس المحاسبي وبالتالي فقدان الثقة في هذه المعلومات المحاسبية.

3.2.1. تحقيق الأهداف الإجتماعية

يمكن تنظيم السياسات المحاسبية من خلال تحقيق التوزيع الأمثل لموارد المجتمع وتحقيق تلك الحماية من خلال الإفصاح العام عن فرص ونتائج المعلومات المحاسبية المتاحة للجميع.

2. إختيار السياسات المحاسبية

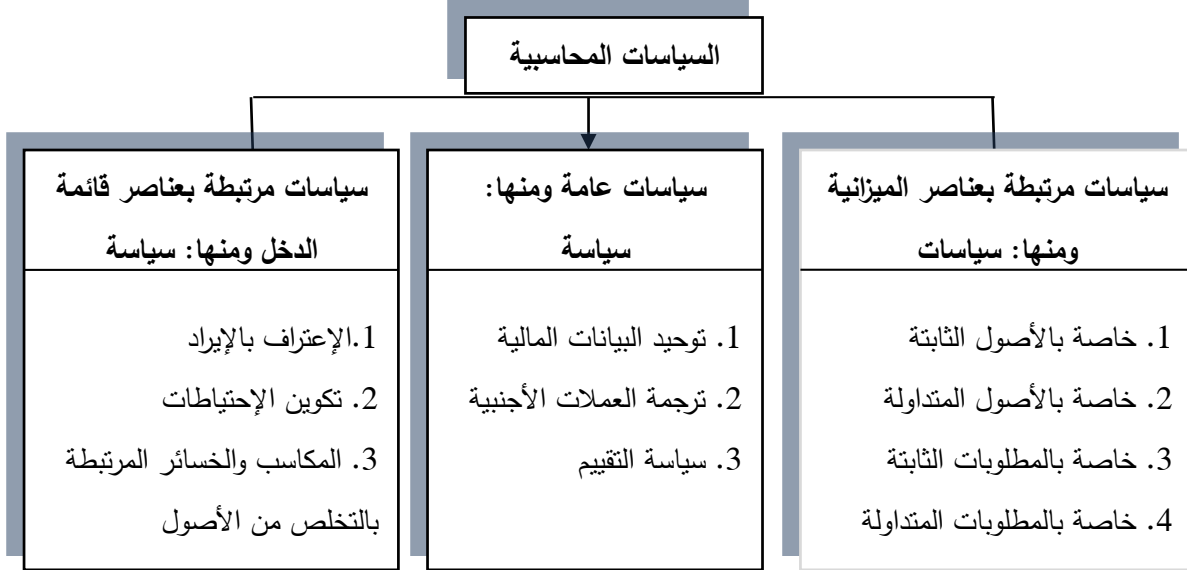
تختلف السياسات المحاسبية فيما بين المؤسسات حيث تتمتع المؤسسات بنوع من الحرية للمفاضلة بين هذه السياسات المحاسبية في حالات معينة مع مراعاة بعض الضوابط، فالمرونة وعدم الإتساق في الطرق المحاسبية الموجودة والمتطلبات القانونية سمح بتوافر ممارسات وطرق بديلة لبعض العمليات والأحداث

⁸³ - المرجع السابق، 37-42.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

الاقتصادية أو بعض العناصر المحاسبية ونظراً لتعدد وتنوع تلك السياسات يمكن حصرها في بيان من خلال الشكل التالي والذي يوضح المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية.

الشكل رقم (12): المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على دراسة يوسف أحمد محمود، أثر الإختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، قطر، (1999).

هناك ثلاثة مفاهيم يمكن أن تتحكم في عملية إختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتطبيقها من طرف الإدارة عند إعداد وعرض القوائم المالية⁸⁴:

أولاً: الحيطة والحذر (التحفظ): عند إعداد القوائم المالية يجب مراعاة أن الحيطة لا تبرر تكوين إحتياطات سرية ويجب عدم المبالغة في التفاؤل عند تطبيق وإستخدام بين السياسات المحاسبية البديلة، ومن الأمثلة في ذلك المبالغة في حساب قيمة الإهلاك في فترات معينة والتخفيض المتعمد في القيمة الدفترية لبعض الأصول وغيرها من الأساليب. تجدر الإشارة إلى أن مبدأ الحيطة والحذر مستمد من فرض الموضوعية في المحاسبة، حيث يحرص المحاسب على الإيعتراف بالخسارة أو يُؤجل الإيعتراف بالريح لحماية نفسه من أي إلتزامات مستقبلية وقد ينشأ هذا المبدأ أيضاً من حالات الإفلاس المتتالية عن الأزمات الاقتصادية.

ثانياً: إعطاء الأولوية للجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني: يتطلب إختيار قواعد محاسبية تتوافق مع الجوهر الإقتصادي ومضمون الأحداث المالية وليس فقط مع شكلها القانوني عند عرض هذه الأحداث

⁸⁴ - الأصول المحاسبية الدولية وأدلة المراجعة الدولية، لجنة الأصول المحاسبية الدولية وإتحاد المحاسبين الدولي، ترجمة سابا وشركاهم، (دار العلم للملايين، ط 1، 1983) 21-25.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

وتقييمها، فإذا تمت عملية إندماج بين شركتين تمثل في الواقع سيطرة إحداهما على الأخرى فهذه العملية تعد عملية شراء وليست توحيداً للمصالح بغض النظر عن شكلها القانوني أو التنظيمي.

ثالثاً: الأهمية النسبية: يُعد هذا العامل بالغ الأهمية في تحديد أسس السياسة المحاسبية، إذ تُراعى هذه الأهمية من خلال الإفصاح عن جميع العناصر التي تُؤثر على عملية إتخاذ القرار، بمعنى آخر يجب أن يفصح في القوائم المالية عن جميع العناصر التي تُعد جوهرية بما يكفي للتأثير على تقييمات أو قرارات أصحاب المصالح داخل المؤسسة وخارجها.

المطلب الثالث: دور النظرية الإيجابية في تفسير إختيار السياسات المحاسبية

حاول الفكر المحاسبي الإهتمام بالنظرية الإيجابية للمحاسبة من أجل شرح الممارسات المحاسبية والتنبؤ بها ولا يمكن فصل النظرية الإيجابية عن عدم الرضا عن النظرية المعيارية والتي تبين عدد من التوصيات بخصوص سياسات ومبادئ محاسبية مثالية معيارية، غير أن تحليل النظرية المحاسبية في المنهج المعياري بسيط للغاية ولا يوفر أساساً نظرياً قوياً. وهناك ثلاثة أسباب جوهرية لتحول المنهج المعياري إلى المنهج الإيجابي وهي: عدم قدرة المنهج المعياري على إختبار النظرية تجريبياً لأنه يقوم على إفتراضات خاطئة بحيث لا يمكن التحقق من صحتها، السبب الثاني نجد أن المنهج المعياري يركز على رفاهية المستثمرين الأفراد أكثر من رفاهية المجتمع، أما السبب الثالث أن المنهج لا يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية في سوق رأس المال⁸⁵.

لتقليل الفجوة في المنهج المعياري طور Watts و Zimmerman منهجاً إيجابياً كان أكثر توجهها نحو البحث التجريبي وبرراً مختلف الأساليب المحاسبية المستخدمة حالياً أو البحث عن نماذج جديدة لتطوير نظرية المحاسبة في المستقبل، وفي هذا السياق نجد أن هناك ثلاث افتراضات لنظرية المحاسبة الإيجابية والتي تمت صياغتها في شكلها الإنتهازي والمتمثلة في⁸⁶: فرضية عقود الحوافز والتعويضات، عقود المديونية، والتكاليف السياسية.

1. فرض عقود الحوافز والتعويضات:

تتمثل المهمة الأساسية للإدارة في تعظيم أرباح للمؤسسة ومع ذلك قد تمتلك دوافع شخصية أخرى قد تدفعها إلى إتخاذ قرارات وإجراءات من شأنها التأثير سلباً على قيمة المؤسسة مما يضر بمصالح المساهمين.

⁸⁵ - Watts Rooss L. and Zimmerman Jerold L., Positive Accounting Theory, Prentice-Hall Inc, (1986): 7-16, <https://ssrn.com/abstract=928677>.

⁸⁶ - Ross L Watts and Jerold L Zimmerman, Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective, The Accounting Review, Vol 65, No 1, (1990): 131-156.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

في ذات السياق أشارت دراسة Watts إلى أن مُيول إدارة المؤسسة التي لديها خطط مكافآت إلى إختيار إجراءات محاسبية تعكس التغييرات في الأرباح المبلغ عنها في الفترة المستقبلية إلى الفترة الحالية، من المعقول أن يميل مديرو المؤسسات إلى توقع عوائد أعلى إذا كان التعويض يعتمد على الأقل جزئياً على المكافآت المعلن عنها من خلال صافي الأرباح. إحدى الطرق القيام بذلك هي اختيار سياسة محاسبية تُظهر أرباحاً أعلى من غيرها للحصول على حوافز أكبر للفترة الحالية، واعتماداً على طبيعة عملية الإستحقاق، سيؤدي ذلك إلى إنخفاض الأرباح والمكافآت المعلن عنها في الفترات المستقبلية⁸⁷.

2. فرض عقود المديونية

كلما ارتفعت نسبة الدين زاد الحافز الذي يدفع الإدارة لإختيار أساليب محاسبية لتعديل الأرباح المعلن عنها من الفترة التالية إلى الفترة الحالية لتجنب أي إنتهاك محتمل لشروط العقد. ويرجع ذلك إلى إتفاقيات الدين التي غالباً ما تفرض قيوداً معينة على الدائنين، مثل قيود توزيعات الأرباح أو إعادة شراء الأسهم أو إصدار ديون إضافية وما إلى ذلك، وغالباً ما تُعبر عن هذه القيود بنسب أو أرقام محاسبية مثل مستويات رأس المال العامل أو نسب تغطية الفوائد أو صافي حقوق الملكية، لذلك تستخدم الإدارة في المؤسسات ذات نسبة الديون إلى حقوق الملكية المرتفعة (زيادة نسبة الرفع المالي) أحياناً أساليب وسياسات محاسبية تزيد من الأرباح لتجنب ما يُسمى بالتقصير الفني في إتفاقيات الدين⁸⁸.

3. التكاليف السياسية

يُعد هذا المصطلح حديث نسبياً في المحاسبة حيث أدخله إلى محيطها كل من Watts و Zimmerman ويقصد به الأعباء التي تتحملها المؤسسة نتيجةً لموقعها أو لحجمها أو مدى سيطرتها على السوق لإعتبرات تحددها قوانين الدولة مثل قانون زيادة معدلات الضرائب على أرباحها أو تحديد أسعار على منتجاتها⁸⁹. قد تخضع المؤسسات الكبيرة منها ذات موضع إهتمام الرأي العام لقرارات حكومية تفرض عليها تكاليف سياسية، بحيث إذا أخذت تقلبات الأرباح في الزيادة بشكل كبير فقد يُنظر إليها كمؤشر للإحتكار، أما إذا أخذت تقلبات الأرباح في الإنخفاض بشكل كبير فقد يُنظر إليها كمؤشر على تعسر المؤسسة وإضطرابها مما يدفع الدولة

⁸⁷ - Ibid.

⁸⁸ - الداعور جبر إبراهيم، عابد محمد نواف، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد الأول، (2009)، 828.

⁸⁹ - Watts R. L. and Zimmerman J. L., Towards a positive theory of the determination of accounting standards, Accounting Review, 53, No 1, (1978): 115.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

إلى التدخل في كلتا الحالتين⁹⁰. بناءً على ذلك كلما إرتفعت التكاليف السياسية التي تتحملها المؤسسة زاد ميل الإدارة إلى تفضيل السياسات المحاسبية التي تُرحل الأرباح المعلن عنها من الفترة الجارية إلى الفترات اللاحقة. تُضفي فرضية التكلفة السياسية بعداً سياسياً لإختيار السياسات المحاسبية وقد يخضع الحجم الكبير لمعايير الأداء مع إحترام المسؤولية البيئية، وغالباً ما يتولد شعور إدارة المؤسسات الكبيرة بحافز أكبر لإتخاذ تدابير معينة لتخفيض الأرباح وأيضاً لتخفيض الخسائر المتوقعة الناجمة عن تدخل واضعي القوانين وغيرهم من الهيئات الحكومية في شؤون هذه المؤسسات⁹¹.

تهدف النظرية الإيجابية تحديداً إلى تطوير القوائم المالية ضمن نطاق المحاسبة المالية من خلال توضيح طبيعة الظروف التي تنجم عن إختيار معين لإحدى الطرق المحاسبية البديلة ومن ثم التنبؤ بآثار تلك السياسات المحاسبية في المؤسسة عن طريق الأبعاد الكلية للأنشطة الفعلية المتعلقة بإعداد القوائم المالية. تحاول هذه النظرية الإجابة عن التساؤلات التي تظهر نتيجةً للممارسات المحاسبية مثل أسباب تمتع الإدارة بحرية إختيار طرق وسياسات محاسبية.

⁹⁰ - الجبوري مهدي عطية، أقداس حسين هادي، أثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الإستثمار، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 19، (2016): 75.

⁹¹ - Watts R. L. and Zimmerman J. L., Ibid.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتلاعب المحاسبي

إهتم الأدب المحاسبي بممارسات الإدارة للتلاعب بالنتائج المحاسبية من خلال إستغلالها المرنة المتاحة لإختيار البدائل المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح وهذا يمثل تحريفاً أو إخفاءً للأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، بحيث تمتلك الإدارة القدرة على الفهم الجيد والإلمام الكامل بالمعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بأنشطة المؤسسة نظراً لما تتمتع به من صلاحيات مطلقة في صياغة القوائم والتقارير المالية وفقاً لأهدافها المتمثلة في تعظيم منفعتها الشخصية الحالية والمستقبلية عندما تكون الأرباح رمزا مهيمنا لمستقبل المؤسسة وتحاول المؤسسات الوصول إلى الأرباح المتوقعة من الأهداف السابقة.

تُمارس الإدارة نوعاً من التقنيات والأساليب القانونية وغير القانونية أحياناً لتحقيق أهداف شخصية محددة يُشار إلى هذه الظاهرة عادةً بإدارة الأرباح، فالإدارة تحاول التوفيق بين مصالحها المتمثلة في تعظيم المكافآت ومصالح المؤسسة المتمثلة في تعظيم الثروة ومصالح الأطراف الأخرى لإحداث التوازن بين المصالح المتعارضة بحيث تكون هذه العملية في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المطلب الأول: المنظور المفاهيمي والأخلاقي للتلاعب المحاسبي

نحاول في هذا العنصر عرض مفهوم التلاعب المحاسبي وتمييزه عن أشكال المفاهيم المرادفة له المعبرة عن ممارسات الإدارة وتحليل المنظور الأخلاقي لهذه الظاهرة، كما نشير إلى المعايير والأنظمة القانونية التي يجب الإلتزام بها من خلال سلوك أخلاقيات مهنة المحاسبة.

1. مفهوم التلاعب المحاسبي

برزت في الحقيقة ظاهرة التلاعب المحاسبي كنتيجة مباشرة لنظرية الوكالة التي توضح الصراع بين الإدارة والمُلاك، حيث تنظر دراسة Meckling & Jensen للمؤسسة على أنها "مجموعة من العقود بين الأطراف التي تقدم عوامل الإنتاج.."، حيث تُعزى المشكلة إلى عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والإدارة كذلك مشكلة الحوافز الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة⁹². ووفقاً لهذه النظرية يمكن تفسير الدوافع الكامنة وراء إختيار الطرق المحاسبية المناسبة كما هو الحال عندما يختار المدير بدائل محاسبية تزيد من الأرباح خاصةً عندما تكون خطة تعويضات الإدارة مرتبطة بالأرباح. في الواقع إن الحرية التي تتمتع بها إدارة المؤسسة في إتخاذ القرارات التي تسمح لها بتشكيل المعلومات المحاسبية بما يتوافق مع الإطار القانوني.

حسب الدراسات والبحوث لقد وردت العديد من المسميات المتعلقة بمفهوم التلاعب المحاسبي، قد نجد مصطلح إدارة الأرباح يستخدم للتعريف بإستراتيجية المؤسسة من حيث التلاعب المحاسبي لجعل الأرباح تصل

⁹²- Jensen M. C. and Meckling W. H, The Theory of the Firm, Ibid, 248-306.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

إلى المستوى المطلوب⁹³. من الممكن أيضاً الحديث عن تمهيد الدخل فهو يسمح للمؤسسات بتحقيق أرباح مستقرة على مدى فترة زمنية طويلة من خلال تعويض سنوات العجز بتأجيل الأرباح المرتفعة إلى السنوات المستقبلية⁹⁴. وعرف Copeland التلاعب بأنه القدرة على زيادة أو خفض الدخل الصافي المبلغ عنه حسب الرغبة، وفي نفس الوقت أقر ضمناً بأن مفهوم التلاعب المحاسبي له معان عديدة معترفاً بأن المبالغين في الدخل أو المقللين منه أو غيرهم من المتلاعبين لن يتبعوا نفس نمط سلوك ممهدي الدخل⁹⁵.

يمكن استخدام مصطلحات أخرى لتحديد مفهوم التلاعب المحاسبي بحيث يكون التلاعب ضمن إطار قانوني، ومن بين هذه المفاهيم نجد المحاسبة الإبداعية على عكس من مفهومي إدارة الأرباح وتمهيد الدخل واللتين برزتا وتطورتا من خلال الأكاديميين، فإن مصطلح المحاسبة الإبداعية يعد مفهوماً طورته الصحافة والمعلقون على نشاط السوق المالي وبدرجة أقل من الأكاديميين. لقد أشار الصحفي "lan Griffiths، 1986" في كتابه "المحاسبة الإبداعية" إلى ما يلي: "إن كل شركة تتعامل مع أرباحها بطريقة الخاصة، وكل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، والأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة، يتم تغييرها كلياً من أجل حماية أو إخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حسان طروادة، وهذا الخداع يكون معداً بمذاق شهى جداً وشرعي بصورة كلية، إنها المحاسبية الإبداعية"⁹⁶. ويقصد بالمحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية "هي تحويل أرقام المحاسبة المالية عن وضعها الحقيقي إلى المرغوب فيه المعدون من خلال إستغلال الفرصة أو الإستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهل البعض منها أو جميعها"⁹⁷.

يركز في تعريف التلاعب المحاسبي على أنه استخدام السلطة التقديرية للإدارة في إتخاذ خيارات محاسبية أو تصميم المعاملات بحيث تؤثر على إمكانية نقل الثروة بين المؤسسة والمجتمع (التكاليف السياسية) أو

⁹³- Francois Degeorge, Jayendu Patel, Richard J. Zeckhauser, Earning Management to Exceed Thresholds, the Journal of Business, 72, 1, (1999): 2.

⁹⁴ - Mard Yves, Performance comptable et gestion des résultats, (2003): <https://shs.hal.science/halshs-00582798v1/document>.

⁹⁵ - Hervé Stolowy, Gaétan Breton, A framework for the classification of accounts manipulations, Working paper available from :http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=263290: 22/09/2012, 2000, p: 2

⁹⁶ - فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية -دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250-، (أطروحة الدكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014/2013)، 122.

⁹⁷ - Ester Oliveras & Oriol Amat, Ethics and creative accounting, some empirical evidence on accounting for intangibles in Spain, Working paper available from: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=563313: 21/04/2012, (1999): 7.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

المساهمين (تكلفة رأس المال) أو المديرين (خطط الحوافز والتعويضات)⁹⁸. يقصد بالتلاعب المحاسبي من رؤية الأنشطة المحاسبية أنه "العملية التي يستخدم فيها المحاسبون خبرتهم ومعرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات مؤسسات الأعمال"⁹⁹. الملاحظ من خلال دراسات سابقة أنه رغم تعدد المسميات لا نجد قبول عام لأي منها ولكن ما يجب أن يميز موضوع التلاعب المحاسبي هو كونها سلوكًا عاديًا (قانوني) أو سلوكًا غير عادي (غير قانوني). في هذا الشأن تشير دراسة Healy و Wahlen إلى مفهوم إدارة الأرباح من منظور واضعي المعايير المحاسبية، بأنها "تحدث إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرين حكمهم الشخصي في عملية إعداد التقرير المالي وفي هيكله العمليات لتغيير مدلول التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصالح بشأن الأداء الإقتصادي الأساسي للمؤسسة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على أرقام المحاسبة التي يقرر عنها"¹⁰⁰، فحسبهما أن إدارة الأرباح لا تعتبر غشًا محاسبيًا أو إحتياليًا لأنها لا تتم من خلال خرق القوانين أو التنظيمات. أظهرت الأبحاث التي أجراها Perols and Lougee (2011) أن إحتتمالات الغش والإحتيال كانت أعلى بشكل ملحوظ في المؤسسات التي سبق لها ممارسة إدارة الأرباح¹⁰¹. ووفقًا لدراسة أخرى تشير إلى أن الإحتيال وإدارة الأرباح أمران مختلفان: فالأول غير قانوني ويتجاوز نطاق معايير المحاسبة، بينما تقع إدارة الأرباح ضمن نطاق معايير المحاسبة وهي شكل من أشكال التلاعب المحاسبي وأن إدارة الأرباح تستخدم المرونة في معايير المحاسبة لإدارة الحسابات بهدف تحقيق أرباح معينة أو أهداف أخرى¹⁰².

يرى كل من Ronen و Yaari بأنها "مجموعة من القرارات الإدارية التي تهدف إلى كشف الأرباح الزائفة قصير الأجل وتنشأ إدارة الأرباح من الخيارات المتخذة بشأن عمليات الإنتاج والإستثمار قبل تحقيق الأرباح

⁹⁸- Hervé Stolowy and Gaétan Breton, Accounts Manipulation: Review and proposed Conceptuel Framework, Review of Accounting and Finance, Vol 3, Number 1, (2004): 6.

⁹⁹- طارق حماد المبيضي، أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، (2010): 88.

¹⁰⁰ - Healy Paul M. And Wahlen James M., A review of the earnings management literature and its implication for standard setting, Accounting Horizons, 13 No 4, (1999): 368.

¹⁰¹- Perols Johan L., Lougee Barbara A., The Relation between earnings management and financial Statement fraud, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, 27, (2011): 39-53.

¹⁰²- Suryaningsih R., Simon F., Earnings Management and Fraudulent Financial Reporting, Accounting and Finance Review, 4,2, (2019), 51.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

أو من الخيارات المحاسبية التي تؤثر على أرقام الأرباح الفعلية وتفسيرها بعد تحقيقها¹⁰³، وبناء على ذلك يتم تصنيف إدارة الأرباح حسب هذه الدراسة التي تشير إلى ثلاثة مستويات كالتالي¹⁰⁴:

- **المنطقة البيضاء:** تعبر إدارة الأرباح عن إستغلال ميزة المرونة المتاحة عند الإختيار بين المعالجات المحاسبية من خلال إرسال إشارات إلى المستثمرين حول التدفقات النقدية المستقبلية.
- **المنطقة الرمادية:** تمثل إدارة الأرباح الإستغلال الإنتهازي للمرونة المحاسبية لتحقيق منافع محددة، أو إظهار كفاءة المؤسسة من الناحية الإقتصادية.
- **المنطقة السوداء:** تمثل إستخدام أساليب إحتيالية تؤدي إلى تحريفات صريحة وغش في التقارير المالية. تُشير تقنيات التلاعب المحاسبي على أنها تقع بين ثلاث مناطق تتخذها الإدارة للتأثير على شكل ومحتوى القوائم المالية وهي: توجد إدارة الأرباح التي تتضمن التلاعب بالقوائم المالية ضمن حدود المعايير المحاسبية (المنطقة الرمادية) بين الشرعية القانونية التي تعتبر مفيدة لأنها تؤدي إلى تعزيز الشفافية (المنطقة البيضاء) وبين الإحتيال الصريح الذي يعتبر ضار بحيث يحتوي على غش (المنطقة السوداء). في نفس السياق عرف Levitt أن "المنطقة الرمادية التي تكون فيها المحاسبة مشبوهة أو منحرفة ويتمكن المدراء من إحتكار تخفيض الأسعار وبالتالي تكون تقارير الأرباح تعكس رغبات الإدارة أكثر من حقيقة الأداء المالي للمؤسسة"¹⁰⁵. كما ذكرت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) بأن "إدارة الأرباح تنطوي على الإستخدام المسيء لمختلف أشكال تقنيات التحايل لتشويه الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة من أجل تحقيق النتائج المرجوة"¹⁰⁶.

يحمل مفهوم التلاعب المحاسبي معاني مختلفة حيث يمكن تعريفه حسب تحليل دراسة Mulford و Comiskey على أساس أنها "جميع الخطوات المستخدمة في لعبة الأرقام، بما في ذلك التعمد في إختيار وتطبيق المبادئ المحاسبية والغش في التقارير المالية وأي خطوات تؤدي إلى إدارة الأرباح وتمهيد الدخل"¹⁰⁷ وعليه فقد صنف التلاعب المحاسبي إلى خمسة أشكال رئيسية هي:

¹⁰³ - Ronen, J. And Yaari V., Earnings management: Emerging insights in theory, practice and research, Springer Science Business Media, New York, (2008): 27.

¹⁰⁴ - Ibid.

¹⁰⁵ - Levitt A., "The Numbers Game," Speech Delivered at the NYU Center for Law and Business, New York, N. Y., (28 September 1998). <https://www.sec.gov/news/speech/speecharchive/1998/spch220.txt>.

¹⁰⁶ - SEC, Annual report, (1999), 84.

¹⁰⁷ - Mulford Charles W., Comiskey Eugene E., The Financial Numbers Game, (New York , John Wiley & Sons, Inc, 2002), 3.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

الجدول رقم (4): أشكال المفاهيم المتعلقة بالتلاعب المحاسبي

المفهوم	الشكل
التلاعب النشط بالأرباح نحو هدف محدد مسبقاً والذي قد تحدده الإدارة أو توقعات المحللين أو لتحقيق دخل مستقر .	إدارة الأرباح Earnings Management
يعتبر شكل من أشكال التلاعب المحاسبي مصمم لتقليل من حدة التغيرات في الأرباح، بحيث يتم العمل على تخفيف وتخزين الأرباح في السنوات الجيدة لإستخدامها في السنوات الأقل نشاطاً.	تمهيد الدخل Income Smoothing
جميع الخطوات المستخدمة في لعبة الأرقام المالية بما في ذلك الإختيار والتطبيق العدواني لمبادئ المحاسبة، التقارير المالية الإحتيالية وأي خطوات تُتخذ لإدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.	ممارسات المحاسبة الإبداعية Creative Accounting practices
التحريف المتعمد أو حذف المبالغ أو الإفصاح في القوائم المالية بهدف خداع مستخدميها والتي تم تحديدها على أنها إحتيالية بموجب إجراءات إدارية أو مدنية أو جنائية.	التقارير المالية المضللة Fraudulent financial reporting
إختيار وتطبيق قسري ومتعمد لمبادئ المحاسبة المطبقة لتحقيق النتائج المرجوة وبالتحديد أرباح جارية مرتفعة، سواء كانت الممارسات المتبعة تتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو لا.	المحاسبة المتعسفة Aggressive accounting

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة

Charles W. Mulford and Eugene E. Comiskey, The Financial Numbers Game, (New York: John Wiley & Sons, Inc, 2002), 3.

نظرا لإختلاف مفاهيم التلاعب المحاسبي نرى أنه من الضروري وضع تعريف شامل ومحدد للتلاعب المحاسبي، فهو مجموعة من الأساليب والطرق التي تستخدمها إدارة المؤسسة متعمدةً بهدف رفع مستوى الأرباح أو تخفيضها أو التقليل من تقلباتها أو من أجل منافع خاصة مستغلة في ذلك ثغرات المبادئ والمعايير المحاسبية لغرض تغيير نتائج وتحسين صورة المؤسسة وتعظيم ربحيتها ووضعها المالي بشكل يولد صورة مختلفة عن الأداء الفعلي لدى مستخدمي القوائم المالية.

2. المنظور الأخلاقي للتلاعب المحاسبي

تحمل الأخلاق أهمية كبيرة في المحاسبة، وذلك على إثر الفضائح والتلاعبات المحاسبية والمالية التي هزت مكانة المؤسسة والأسواق المالية الدولية بسبب انهيار كبرى الشركات العالمية مثل شركة "انرون" للطاقة وشركة "آرثر أندرسون" لتدقيق الحسابات وغيرها، حيث بينت هذه الفضائح ضرورة السيطرة على التطبيقات المحاسبية، عن طريق مجموعة من الوسائل والقوانين، والتشريعات والقواعد المحاسبية والأخلاقية والمعايير التدقيقية، من أجل ضمان شفافية ومصداقية المعلومات المالية. من هذا المنظور نجد أن فعالية المحاسبة

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

تعتمد على الإلتزام بالأخلاقيات والمعايير المهنية بقدر ما تعتمد على الكفاءة التقنية، فالأخلاق المهنية هي المبادئ الأساسية للسلوك المهني الصحيح، حيث نشأت العديد من الإعتبارات الأخلاقية على النحو التالي:

1.2. المبادئ والقيم الأخلاقية في المحاسبة

القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون والعدالة التي تشارك النظام المحاسبي في عدة أوجه، كالنظم التي تنشأ في المؤسسات الاجتماعية، لذلك نجد أن النزاهة والشفافية والمساءلة هي الركائز الأساسية الثلاثة التي يقوم عليها السلوك الأخلاقي في مهنة المحاسبة، بحيث تشكل الركائز الثلاثة سالف الذكر الحجر الأساس للممارسات المحاسبية، تعمل على تعزيز الثقة في إعداد التقارير والقوائم المالية والمساهمة في مصداقية النظام المحاسبي، كما أن التمسك بها أمر في غاية الأهمية للحفاظ على ثقة الجمهور، وضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية.

- **النزاهة:** تشير النزاهة إلى الإلتزام الصارم بالمبادئ والقيم الأخلاقية، مما يؤدي إلى الصدق في العمل وصدق البيانات ودقتها، مما يجعل القوائم المالية جديرة بالثقة والتحلي بهذه الركيزة من شأنه منع التحريف في هذه القوائم المالية مما يحسن عملية صنع القرار بين قادة الأعمال¹⁰⁸. ولا يمكن الاستغناء عن النزاهة كما حدث في إفلاس شركة "ليمان برادرز" عام 2008 حيث استخدمت الشركة أساليب محاسبية مشكوك فيها من أجل إخفاء ديونها وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمؤسسات¹⁰⁹ والمستثمرين وباقي المستخدمين.

- **الشفافية:** تعني الإفصاح الصريح والموضوعي عن المعلومات المالية، فهو يضمن جميع حقوق أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والموظفين والجهات التنظيمية، ومن دون هذه الركيزة يمكن أن تخاطر المؤسسة بثقة القوائم المالية، وكانت فضيحة شركة Parmalat مثالا صارخا على العواقب السلبية، حيث انهارت شركة الألبان والأغذية الأوروبية العملاقة في سنة 2003 بعد أن تبين أن حساباتها كانت بها فجوة تم تقديرها بأربعة عشرة مليار يورو نتيجة لممارسات احتيالية أخفاها الافتقار إلى الشفافية¹¹⁰.

- **المساءلة:** يتعلق هذا المبدأ بالمسؤولية التي تتحملها الإدارة المحاسبية نتيجة أعمالها وقراراتها والنتائج المحققة، بالإضافة إلى عمل المحاسب المحترف الذي يحتم عليه الإجابة على تحقيقات أصحاب المصالح فيما يخص المعلومات المالية التي يقدمها أو القرارات التي يتخذها. وكثيرا ما يؤدي غياب المساءلة إلى

¹⁰⁸- from pcaobus.org/oversight/standards/ethics-independence-rules/details/ET102.

¹⁰⁹- Rosalind Z. Wiggins, Rosalind L. Bennett, Andrew Metrick, The Lehman Brothers Bankruptcy D : The Role Of Ernst & Yougg, Yale Program On Financial Stability Case Study, (2014).

¹¹⁰- econcrises.org/2016/11/29/parmalat/

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

أخطاء جسيمة مثل ما كانت الحال في فضيحة "ساتيام" عام 2009، حيث إعترف مؤسس عملاق تكنولوجيا المعلومات الهندي بارتكاب عملية إحتيال بقيمة 1.47 مليار دولار، وتزييف الإيرادات والهوامش والأرصدة النقدية، هذا كله نتيجة لعدم كفاية المساءلة وبالتالي تراجع كبير في ثقة المستثمرين وفي الأسواق المالية الهندية¹¹¹.

كما نجد أن Scott حدد المدخل الأخلاقي في المحاسبة بثلاث مفاهيم رئيسية¹¹²: العدالة والإنصاف والحقيقة، على النقيض نجد أن Yu أخذ فقط بمفهومين هما العدالة والإنصاف كمعايير أخلاقية، وينظر للحقيقة كقيمة للقوائم المالية¹¹³.

2.2. الجدول الأخلاقي القائم على تطبيق القواعد والمعايير المحاسبية

الواقع أن هناك العديد من المفاهيم الأخلاقية والتي من الصعب إعطاء مفهوما محددا لها فهي تمثل قيم متداخلة فيما بينها. يُقدم Revsine مناقشة لـ "فرضية التحريف المالي الإنتقائي" والتي يمكن إعتبارها بمثابة الدفاع عن ممارسات المحاسبة الإبداعية مستندًا بشكل كبير إلى الأدبيات المتعلقة بنظرية الوكالة والنظرية الإيجابية للمحاسبة، حيث ينظر إلى المشكلة من منظور كل من المديرين وحملة الأسهم ويجادل بأن كليهما يمكن أن يستفيد من المعايير المحاسبية غير المصاغة بشكل غير محكم (مرنة) والتي تُتيح للمديرين حرية التصرف في توقيت الإبلاغ عن الدخل¹¹⁴. كما يرى أن الدور الأساسي للمحاسبة هو آلية لمراقبة العقود بين المديرين ومجموعات التمويل الأخرى، إذ ستعمل آليات السوق بكفاءة مُحددة لأي تلاعبات محاسبية محتملة ومُراعية إياها بشكل مناسب لقرارات التسعير والتعاقد¹¹⁵. كما يستفيد حاملوا الأسهم من قدرة المديرين على التلاعب بالأرباح المُعلنة عنها لتجميل صورة الدخل إذ قد يُقلل ذلك من تقلبات الأرباح الظاهرة التي تتعرض لها المؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة قيمة أسهمهم¹¹⁶. يبدو أن Revsine يتبنى وجهة نظر "الغاية المرجوة" التي تُتيح للإدارة الإختيار بين البدائل المسموح بها في إطار المعايير المحاسبية غير المحكمة لتحقيق هذه الغاية، إلا أن تبني وجهة نظر أخلاقية للمحاسبة يتطلب معايير أكثر صرامة لمنع مثل هذا التلاعب.

¹¹¹ - tradebrains.in/satyam-scam/

¹¹² - جمانة حنظل التميمي، عدي صفاء الدين البطاط، تعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع الأخلاق المهنية للمحاسبة، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد 14، (2007): 176.

¹¹³ - Belkaoui, Accounting Theory, Ibid, 59.

¹¹⁴ - Revsine L., The selective financial misrepresentation hypothesis, Accounting Horizons, (1991): 16-27.

¹¹⁵ - Ibid.

¹¹⁶ - Ibid.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

أما إذا أخذنا تحليل Revsine وقرناه مع تحليل Ruland الذي يُميز بين النظرة الأخلاقية التي تطبق بموجبها القواعد الأخلاقية على الأفعال الفعلية والنظرة الغائية (الهدفية) التي تُقيم الفعل بناءً على القيمة الأخلاقية لنتيجته. كما ناقش هذا الأخير التمييز بين المسؤولية الإيجابية والتي تتمثل في واجب تقديم حسابات غير متحيزة والمسؤولية السلبية حيث تكون الإدارة مسؤولة عن المواقف التي تفشل في منعها يُعطي Ruland الأولوية لما هو إيجابي في إطار عمل Revsine، ويعتبر جميع النتائج محتجزة في عملية التعاقد وتحديد الأسعار¹¹⁷. ف"واجب الإمتناع" يعني تجنب التحيز الكامن في إدارة الأرباح، بينما ينطوي "واجب الفعل" على السعي لتحقيق النتائج التي تُحققها إدارة الأرباح.

بالنسبة لـ Conner فيرى عندما تحدث تقارير إحتيالية فإنه غالباً ما يتم إرتكابها على مستويات إدارية أعلى من تلك التي صُممت أنظمة الرقابة الداخلية لتكون لها أثر فعال، غالباً ما يتضمن استخدام القوائم المالية لخلق وهم بأن المؤسسة أكثر صحةً وتقدماً مما هو عليه بالفعل ويتم تحقيق هذا الوهم في بعض الأحيان عن طريق إخفاء الحقائق الإقتصادية من خلال سوء التطبيق المتعمد للمبادئ المحاسبية¹¹⁸.

يشير Fisher و Rosenzweig إلى تفسيرين محتملين¹¹⁹: التفسير الأول يقترح أن المحاسبين يرون بأن الإساءة في استخدام القواعد المحاسبية تقع ضمن اختصاص أعمالهم وبالتالي يطالبون بحكمهم الأخلاقي، بينما التلاعب في المعاملات فيقع ضمن مجال الإدارة وبالتالي لا تخضع لنفس القواعد الأخلاقية. أما التفسير الثاني فيقترح أن المحاسبين ينتهجون نهجاً قائماً على القواعد إتجاه الأخلاقيات بدلا من إصدار الأحكام على التأثير في مستخدمي الحسابات. في هذا المسار نقول إن إحدى الآليات التي يمكن أن يستخدمها القائمون على تنظيم المحاسبة لتعزيز النهج الأخلاقي هي صياغة إطار مفاهيمي ووضع الأساس الذي ينبغي أن تصاغ عليه القواعد التنظيمية المحاسبية وبالتالي توفير الأساس لتقييم جودة وإتساق القواعد المحاسبية المحددة.

المطلب الثاني: العوامل المحفزة على التلاعب المحاسبي

غالباً ما يهدف التلاعب المحاسبي إلى تحسين الأرباح المفصح عنها نتيجةً لأسباب عديدة، تناولت دراسات سابقة العديد منها: منها ما هو مرتبط بإخفاء مشاكل ضعف الأداء وإثبات كفاءة الإدارة في إستغلال الموارد ومنها ما يكون مرتبط بالتوافق مع توقعات المحللين الماليين والمستثمرين عند تقديرهم الإتجاهات

¹¹⁷- Ruland R. G, Duty Obligation and responsibility in accounting policy making, Journal of accounting and Public Policy, Vol 3, Issue 3,(1984): 223-237.

¹¹⁸- Amat Oriol, Growthorpe C., Creative Accounting: Nature: Incidence and Ethical Issues, UPF Working Paper, No. 749, (2004): 13.

¹¹⁹- Fisher M. and Rosenzweig K., Attitudes of students and accounting practitioners concerning the ethical acceptability of earnings management, Journal of Business Ethics, vol 14, (1995): 433-444.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

المستقبلية للأرباح، كما قد تكون مرتبطة أيضا بالحصول على دعم حكومي كالمنح والإعانات التي تحصل عليها المؤسسة وتكون مشروطة بنسب مالية معينة، بالإضافة لدوافع أخرى مثل تعظيم قيمة المؤسسة عند الإدماج، تجنب التكاليف السياسية وغيرها. كما لخص Mulford و Comiskey حوافز مُمارسي لعبة الأرقام المالية عديدة ومتنوعة. فالمكافأة المرغوبة غالبًا ما تكون سببًا في إرتفاع سعر سهم المؤسسة، أما بالنسبة لآخرين قد يكون الحافز هو الرغبة في خفض تكاليف الفائدة على المبالغ المقترضة أو خلق المزيد من التسهيلات وتقليل القيود على شروط الدين، وقد يكون القلق بشأن زيادة المكافآت القائمة على الربح حافزًا للبعض أو قد يكون بالنسبة للمؤسسات الكبيرة الحافز هو إنخفاض التكاليف السياسية، بما في ذلك تجنب المزيد من القوانين التنظيمية أو زيادات الضرائب¹²⁰.

1. العوامل الرئيسية

يكون التلاعب المحاسبي في جوهره مدفوعا بالرغبة في تحقيق النتائج المالية المرغوبة وغالبا ما يكون ذلك على حساب الحقيقة والشفافية وقد يترتب على ضعف آليات الحوكمة بشقيها الداخلية والخارجية، أو تلاعب الإدارة بسبب المرونة التي توفرها معايير التقارير المالية الدولية¹²¹. تُميز دراسة Chia و Yang بين ثلاثة عوامل دافعة لإدارة الأرباح¹²²: الأول يستند إلى الفائدة التي تعود على المؤسسات أو نتيجةً للأزمات التي تواجهها أو رغبةً في تخفيف الأعباء الضريبية أو الحفاظ على الإمتيازات التي تقدمها المؤسسات المالية، العامل الثاني يتعلق بالرغبة في زيادة المكافآت والتعويضات الشخصية، والثالث يتعلق بضغوط الأطراف ذات الصلة (المساهمون، الدائنون، المحللون الماليون..). نرى أن دوافع التلاعب المحاسبي هي عديدة وكثيرة ومن الممكن تلخيصها حسب وجهة نظري Stolowy and Breton كما يلي¹²³:

1.1. عوامل متعلقة بالمديرين

يكون التعاقد بين المؤسسة والأطراف الأخرى مبنيا على الأرباح المحاسبية وإستنادا إلى المنهج التعاقدات في تفسير تطبيقات التلاعب المحاسبي نجد ما يلي:

- **خطط الحوافز والمكافآت:** تسعى الإدارة إلى التلاعب بالأرباح لتعظيم أرباح المؤسسة أو تعظيم منافعها الشخصية والتي تعتمد قدرتها على تحسين أسعار الأسهم وزيادة قيمة المؤسسة، فمن الطبيعي أن لدى

¹²⁰ - Mulford & Comiskey, The Financial Numbers Game, Ibid, 2

¹²¹ - Abernathy J. L, Beyer B., and Rappley E. T., Earnings management Constraints and Classification shifting, Journal of Business Finance and Accounting, 41, 5 and 6, (2014): 600-626.

¹²² - Ming-Chia Chen, Yang-Cheng Tsai, earnings management types and motivation: a study in Taiwan, social behavior and personality, 38, 7, (2010): 961.

¹²³ - Stolowy, Accounts Manipulation, Ibid, 7.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

الإدارة حافز لتقديم القوائم المالية بطريقة تُؤثر على سوق الأسهم نحو زيادة سعر السهم وخاصةً إذا ارتبط هذا الحافز برقم الربح أو بسعر السهم. فسرت دراسة Watts و Zimmerman تدخل الإدارة في ممارسة عمليات القياس والإفصاح المالي من خلال منهجين: المنهج التعاقدية والمنهج المعلوماتي وقد تم استخدام كلا المنهجين في الأدبيات المحاسبية لتفسير سلوك الإدارة¹²⁴. يرى Emanuel أن الأرباح المحاسبية تعتبر مقياس كفاء لأداء نشاط المؤسسة ولها دور مهم في تحديد الحوافز والعقوبات وبالتالي كلما كانت مرتفعة فإنها تؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة وعليه تزيد من تعويضات المديرين¹²⁵. نتيجةً لمسؤولية الإدارة عن أداء المؤسسة والمساءلة التي قد تتعرض لها فإنها تدفع الإدارة إلى تحسين مقاييس الأداء بما يعكس صورة جيدة عن أداء إدارة المؤسسة¹²⁶. كما أشار Mard إلى أن المساهمين يطبقون نظام الحوافز بهدف تشجيع المديرين على إتخاذ قرارات تزيد من قيمة المؤسسة، إلا أن هذه الحوافز ستدفع الإدارة للتلاعب بالأرباح المحاسبية للحصول على مكافآت لا تتناسب مع الأداء الذي تبذله الإدارة لتحسين قيمة المؤسسة¹²⁷.

- **خيارات الأسهم:** تهتم نظرية انفصال الملكية عن الإدارة بتضارب المصالح بين المديرين والمساهمين ومن أجل معالجة هذا التضارب يتم ربط مصالح المديرين بمصالح المؤسسة عن طريق منحهم حق شراء الأسهم بسعر منخفض مثلاً، هذا من شأنه يولد دافع لديهم لممارسة التلاعب بالأرباح من أجل التأثير المؤقت على الأسهم وذلك باتخاذ إجراءات تؤدي إلى تخفيض الأرباح بغية خفض سعر السهم قبل تاريخ منح الحق، بالتالي يمكن خفض سعر الممارسة لحق شراء الأسهم¹²⁸، أما في حالة رغبة الإدارة في بيع حق شراء السهم الذي حصلت عليها كمكافأة يتوفر لديها دافع لزيادة الأرباح من أجل التأثير إيجاباً على السعر السوقي لأسهم الشركة، حتى تتمكن من بيع الأسهم بأسعار مرتفعة.

¹²⁴- Watts L. R., Zimmerman J. L. J, Positive Accounting Theory: A Ten year Perspective, The Accounting Review, Vol 65, No 1, (1990): 131.

¹²⁵- Emanuel D., Wong J. and Wong N., Efficient Contracting and Accounting, Accounting and Finance, No 43, (2003): 149.

¹²⁶- بريس خالد، ممارسات الإدارة لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية - حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020/2019)، 19.

¹²⁷ - Mard, Yves, Vers une information comptable plus transparente: l'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables, (2005): 5, <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581229v1>.

¹²⁸- توفيق بن عبد المحسن عبد الله الخيال، فواز بن سفير معيض القثامي، إدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية -دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 47، العدد الأول، (2010): 259.

2.1. عوامل متعلقة بالمستثمرين

إن وجود إختلاف كبير في التقييم بين المستثمرين قد يتيح ذلك للإدارة فرصة لإخفاء المعلومات وممارسة التلاعب بالمعلومات المالية من أجل تلبية توقعات معينة والحفاظ على أسعار الأسهم.

- **عدم تماثل المعلومات المحاسبية:** تُعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة في القوائم المالية بسبب منفعتها للمستثمرين والمحللين الماليين وهذا لقدرتها على إرشادهم في إتخاذ القرارات وتقييم الأسواق المالية. تُشجع هذه القرارات الإدارة على التلاعب بالأرباح من أجل التأثير على سعر السهم بما يتماشى مع توقعات المستثمرين والمحللين في المستقبل القريب وذلك لبناء المصداقية والثقة لدى أسواق المال والمستثمرين وتحرص الإدارة على الإبلاغ عن نتائج تُطابق أو تتجاوز هذه التوقعات¹²⁹. قد تلجأ إدارة المؤسسة إلى تحميل المصاريف العادية وتحويلها لمبالغ مرتفعة خلال الدورات الإقتصادية السيئة لضمان تحقيق الأرباح المستهدفة في الدورات اللاحقة، حيث تسمى هذه العملية بغسيل القوائم المالية (big bath) ويكون الدافع من هذا الإجراء تنقية الوضع المالي خاصة عند حدوث تغيير في الإدارة العليا من أجل تنظيف الميزانية العامة وتوفير بداية جديدة¹³⁰. وفي سياق مماثل يشير Mulford إلى أن لعبة الأرقام المالية يجب أن تكون الخطوة الأولى التي تتخذها الإدارة لنقل أفضل صورة عن المؤسسة فيما يتعلق بقدرتها على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وضمان أعلى سعر للسهم في السوق المالي¹³¹.

- **تفادي إنتهاك إتفاقية الدين:** حين التفاوض على إبرام الإتفاقيات ففي الغالب يعتمد هذا على البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمؤسسة المقترضة لأجل التأكد من الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالشروط التي يجب توافرها قبل الموافقة على هذا التمويل، بهذا يمكن أن تلجأ مؤسسات الأعمال إلى إستخدام تطبيقات التلاعب المحاسبي من أجل نقل إنطباع جيد حول الوضع المالي للمؤسسة. أشارت نتائج دراسة Defond and Jiambalvo إلى أن المؤسسات تميل إلى التلاعب بالمستحقات المحاسبية لزيادة الأرباح المعلنة بهدف تجنب إنتهاك عقود الدين¹³². كما ترى بعض الدراسات

¹²⁹- المرجع السابق، 263.

¹³⁰ - scott B. Jackson and pitman Marshall K., Auditors and Earning Management, The Cpa Journal, (2001): Available From: <http://archives.cpajournal.com/2001/0700/features/f073801.htm>.

¹³¹- Mulford and Comiskey, The Financial Numbers Game, Ibid, 2.

¹³²- Jingjing yang, jing Chi, Martin Yong, A review of earnings management in China and its implications, Asian-Pacific Economic Literature, Vol 26, Issue 1, (2012): 86.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

أن المؤسسات التي تهتم بانتهاك شروط عقد الدين أكثر توجهها لإدارة أرباحها مما يؤدي إلى تحسين موقفها التفاوضي أمام المقرضين وبالتالي يتم إعادة طلب قروض أخرى من المقرضين بشروط أقل صرامة¹³³.

3.1. عوامل متعلقة بالمجتمع

إن عمل المؤسسات يحكمه الكثير من التشريعات التي قد تولد لدى الإدارة الدافع للتلاعب بالحسابات وقد يدفع مثل هذه التشريعات لكي تبدو المؤسسات ملتزمة بغرض تجنب التدخل الحكومي، من بين هذه الدوافع نجد:

- **تجنب التكاليف السياسية:** تتمتع المؤسسات الكبرى أو تلك التي تمتلك الحصة السوقية الكبيرة بالقدرة على تحقيق أرباح عالية وبالتالي فمن الممكن أن ترتفع تكاليفها السياسية، وتتمثل إحدى الطرق للقيام بذلك في اعتماد سياسات محاسبية تعمل على تقليل الدخل لتبرير التدخل الحكومي بشكل أو بآخر على أساس أن الأرباح آخذة في الإنخفاض. هذا ما يتوافق مع رأي Watts 1977 في تبني بعض المؤسسات الأسترالية احتساب مصاريف الإهلاك على أساس القيم الجارية المرتفعة لإظهار معدلات عائد منخفضة، برجع إلى حد كبير إلى كبر حجم المؤسسات الإقتصادية وحساسيتها للعملية السياسية¹³⁴. أما إذا أخذت التقلبات شكل إنخفاض كبير في رقم الأرباح قد ينظر إليها كمؤشر على عسر المؤسسات وفي كلتا الحالتين فإنها موضع إهتمام الدولة والرأي العام¹³⁵، وقد إختبر Wong تأثير التكاليف السياسية وشروط الدين على الخيارات المحاسبية خلال الفترة وذلك باستخدام القوائم المالية للمؤسسات النيوزلندية، وأوضح أنه يمكن تحميل العبء الضريبي على مصروف المبيعات أو على مصروف ضريبة الدخل، بحيث إفتترضت الدراسة أن المؤسسات النيوزلندية الكبيرة قد تختار طريقة تحميل عبء الضريبة على المبيعات، مما يزيد من معدلاتها الضريبية إلى مستوى قابل للمقارنة بالمؤسسات الأقل حساسية للسياسية، وقد أظهرت النتائج أن طريقة تحميل عبء الضريبة على المبيعات مفضلة من قبل المؤسسات الكبيرة والتي تخضع للتدقيق السياسي نظراً لإنخفاض معدلاتها الضريبية وبالتالي يجنبها ذلك التكاليف السياسية التي قد تتكبدها¹³⁶. وهذا ما يحفز المؤسسات على التلاعب بالأرباح.

¹³³- scott and pitman, Auditors and Earning Management, Ibid.

¹³⁴- Watts Ross L., Corporate Financial Statement, a Product of the market and Political processes, Australian Journal of Management, (April 1977): 92-105.

¹³⁵- سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد الثاني، (2008): 15.

¹³⁶ - Wong, J., Political Costs and an Intraproduct Accounting Choice for Export Tax Credits, Journal of Accounting and Economics, 10, (1988): 37-51.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

- **تفادي الضرائب:** يُعد التلاعب المحاسبي أحد الأساليب التي تمارسها المؤسسات بدافع الغش الضريبي وهي محاولة شائعة وبقوة لتخفيض من العبء الضريبي قدر المستطاع مستغلة في ذلك إجراءات وأساليب يصعب على المصالح المختصة بالرقابة الجبائية إكتشافها. إذ يتم ذلك عن طريق إختيار الإدارة أساليب محاسبية تُقلل من القيمة الحالية المتوقعة لمدفوعات الضرائب، ومن إحدى الطرق المستخدمة لتحقيق ذلك الغرض طريقة تقييم المخزون السلعي ومنها (LIFO & FIFO) الذي سيؤدي إلى تغيرات في التدفقات النقدية للمؤسسة، نتيجة لتأثير أساليب المخزون على الأرباح الخاضعة للضريبة¹³⁷. فالإدارة قد تتفادى الربح المرتفع لأنه ينتج عنه دفعات أعلى من الضريبة وتتفادى أيضا الربح المنخفض الذي قد يؤدي إلى التدقيق من قبل المصالح الضريبية وبالتالي يتوقع من المؤسسات التي يكون لديها إلتزام ضريبي كبير في الدورة الحالية على أن تلجأ لممارسة إدارة الأرباح¹³⁸.

2. عوامل أخرى

يعتبر التلاعب المحاسبي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات الأعمال والمستثمرين على حد سواء، حيث يهدف إلى تقديم صورة مضللة عن الوضع المالي للمؤسسة مما يؤدي إلى إتخاذ قرارات اقتصادية غير سليمة. يكون التلاعب في جوهره بدافع الرغبة في تحقيق النتائج المالية وغالبا ما يكون ذلك على حساب الحقيقة الاقتصادية والشفافية. وفي إطار محددات ارتكاب الغش والإحتيال المحاسبي أظهرت العديد من الأبحاث والدراسات إلى وجود نظرية طرحها Cressey في عام 1953 تتمثل في وجود ما يسمى بمثلث الإحتيال والذي يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية (الضغوط، الفرص، والتبرير)¹³⁹. ويمكن تتبع هذه الرغبة لأهم الجوانب:

- **الضغوط المالية والإدارية:** تواجه المؤسسات أحيانا ضغوطا مالية قوية، سواء من خلال الحاجة إلى تحقيق أهداف مالية محددة أو من خلال توقعات المستثمرين والمحللين الماليين، لذلك من الممكن أن تدفع هذه الضغوط الإدارة إلى التلاعب، من أجل تحقيق أهداف قصيرة الأجل على حساب النزاهة المالية.
- **تفادي التعثر المالي:** تحتاج المؤسسات إلى موارد مالية كافية لممارسة أنشطتها والوفاء بالتزاماتها ومن أجل مواجهة التعثر المالي تقوم إدارة المؤسسة بالتلاعب في الأرباح المحاسبية من خلال عرض وضعية

¹³⁷- الداعور جبر إبراهيم، عابد محمد نواف، مرجع سابق، 826.

¹³⁸- جهماني عمر، سلوك تمهيد الدخل في الأردن (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان)، المجلة العربية

للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، (2001): 120.

¹³⁹- Peter Tickner and Mark Button, Deconstructing the Origins of Cressey's Fraud Triangle, Journal of Financial Crime, (June 2021).

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

غير حقيقية عن أدائها، حيث كشفت دراسة حديثة تم إجراؤها من طرف Malikov وآخرون أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال تغيير تبويب الإيرادات تعتبر أكثر إنتشارا بين المؤسسات التي تفصح عن خسائر تشغيلية أو ينخفض معدل نموها¹⁴⁰.

- **التعقيدات المحاسبية:** يمكن أن ترفع التعقيدات في المعايير المحاسبية من فرص التلاعب بحيث يمكن للإدارة أن تستغل الثغرات أو الغموض في المعايير لتقديم قوائم مالية مضللة مثال ذلك التلاعب في تقديرات القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات.

¹⁴⁰- Malikov K., Manson S. and Coakley J., Earnings management using classification shifting of revenues, The British Accounting Review, 50, 3, (2018): 291.

المبحث الثالث: ممارسات التلاعب المحاسبي وطرق الكشف عنه

تولي الإدارة أهمية كبيرة لصافي الربح وذلك إدراكا منها لأهميته ودوره في تقييم الأداء وإظهاره بشكل طبيعي ومستقر، بحيث لا يثير المخاوف لدى أصحاب المصالح المهتمة بالمؤسسة، حيث أن التلاعب المحاسبي يعتبر ممارسة تتضمن تغيير شكل ومحتوى القوائم المالية، إما بهدف زيادة أو تخفيف التقلبات في الأرباح المبلغ عنها، من خلال القيام بتقنيات محاسبية مختلفة، وقد كان تركيز الدراسات والبحوث المحاسبية التي اعتمدنا عليها يتمحور حول الأدوات المستخدمة لتطبيق التلاعب المحاسبي، ممثلة في إدارة المستحقات وإدارة الأنشطة الإقتصادية الحقيقية.

المطلب الأول: أدوات وتقنيات التلاعب المحاسبي

يمكن للإدارة الاختيار من بين مجموعة متنوعة من تقنيات التلاعب بالأرباح للتأثير على القوائم المالية ونتائج أعمال المؤسسة، حيث تعتمد هذه الأخيرة على أدوات متعددة يمكن من خلالها التلاعب في الأرباح المقررة بما يتفق مع الأرباح المستهدفة ويمكن أن تكون هذه الممارسات قانونية ومتوافقة مع الأهداف الإستراتيجية أو على العكس من ذلك غير أخلاقية ومضلة، وتتفق دراسة Ronen و Yaari حسب الجدول السابق (جدول رقم 5) حيث نجد أنهما قسما إدارة الأرباح إلى أساليب تستخدم ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموما وأساليب إحتيالية تنتهك مبادئ المحاسبة المتعارف عليها¹⁴¹:

1. إدارة المستحقات المحاسبية

القصد من إدارة المستحقات إلى تغيير إحتتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصروفات المستحقة، مثل تغيير العمر المتوقع للأصول أو إحتتمال سداد المدينين من أجل التحكم في حجم الإيرادات والمصروفات التي تظهر في فترة مالية محددة¹⁴². تبحث دراسة Dechow في الظروف التي من المتوقع فيها أن المحاسبة على أساس الإستحقاق تؤدي إلى تحسين قدرة الأرباح على قياس أداء المؤسسة مقارنة بالتدفقات النقدية وذلك بسبب أن محاسبة الإستحقاق تقلل من مشكلة عدم تطابق التدفقات النقدية¹⁴³، لذلك يعتبر أساس الإستحقاق أكثر فائدة لقياس الربح الدوري من إتباع الأساس النقدي. وتشير دراسة Ronen and Yaari إلى أن المستحقات

¹⁴¹ - Ronen Joshua and Yaari Varda, « Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research, Springer Edition, New York, (2008): 28.

¹⁴² - حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم - المبادئ - التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف، (الإسكندرية:

الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004)، 85.

¹⁴³ - Dechow Patricia M., «Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting Accruals», Journal of Accounting and Economics, 18, (1994): 3-42.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

المحاسبية تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الإقرار المحاسبي بالأحداث التي تقوم بتسجيلها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة¹⁴⁴.

تتضمن إدارة الذمم المدينة تقنيات تؤثر على التوقيت والإقرار بالإيرادات والمصاريف، حيث تعتبر هذه العملية ضرورية للحفاظ على السيولة وتقديم وضع مالي مناسب، ويمكن للإدارة التلاعب بالأرباح من خلال المستحقات المحاسبية بالإعتماد على العناصر المتمثلة في التوقيت، التخصيص والتصنيف، ونجد هناك العديد من هذه الممارسات أهمها:

1.1. توقيت الإقرار بالإيرادات

قد تعترف المؤسسات بالإيرادات قبل أن يتم إكتسابها فعلياً عن طريق تعديل تواريخ الفواتير أو تسريع تسليم السلع والخدمات، في هذا السياق نجد أن عملية الإقرار المبكر بالإيرادات قد تؤدي إلى تضخيم أرقام الإيرادات على المدى القصير. على العكس من ذلك قد يتم تأجيل الإيرادات لفترات مستقبلية لتسهيل الريح وإنشاء إحتياطات للأوقات الحرجة.

2.1. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

يمكن للمؤسسات التلاعب بالأرباح عن طريق التقليل من قيمة مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها هذا يجعل المستحقات تبدو أكثر قيمة مما قد تكون عليه ويمكن المبالغة في تقدير الديون المدومة في فترة مالية واحدة يمكن أن تحقق الراحة للفترة المستقبلية وبالتالي هذا ما يسمح بالإفراج عن الإحتياطات لتعزيز الأرباح عند الحاجة.

3.1. المغالاة في تكوين الإحتياطات والمخصصات

تعتمد هذه الطريقة على قيام المؤسسة بتكوين احتياطات عن طريق إستخدام إفتراضات غير واقعية لتقدير الإلتزامات لبعض العناصر مثل خسائر القروض، رسوم إعادة الهيكلة، عوائد الضمان وتخفيض الإحتياطات لزيادة الإيرادات في المستقبل¹⁴⁵.

¹⁴⁴. Ronen and Yaari, Earnings Management, Ibid, 25.

¹⁴⁵- Kieso Donald E., Weygandt Jerry J., Warfield Terry D., Intermediate Accounting, (New York: Wiley & Son, 2009), 133.

2. إدارة الأنشطة الاقتصادية الحقيقية

تتضمن إدارة الأنشطة الحقيقية تغيير العمليات التجارية الفعلية لتحقيق أهداف إعداد القوائم المالية. يمكن أن يكون لهذه الأدوات آثار كبيرة على إستراتيجية المؤسسة طويلة المدى وكفاءتها التشغيلية وبالتالي التأثير على رقم الأرباح. ومن أهم تقنيات التلاعب الرئيسية نجد ما يلي¹⁴⁶:

1.2. إدارة المبيعات

تعتبر إدارة المبيعات من الممارسات الحقيقية التي تستخدم في المؤسسة لإدارة الأرباح، من خلال إجراء صفقات صورية قبل إنتهاء الدورة المالية ليتم إلغائها في الفترة المالية اللاحقة، أو من خلال زيادة أو تخفيض الأسعار أو تقديم خصومات كبيرة، أو تسهيل شروط البيع الآجل، مما يساعد على تضخيم المبيعات وزيادة الربح الإجمالي قبل نهاية الدورة المالية. فعلى سبيل المثال تقدم الإدارة خصومات على الأسعار وتسهل شروط الائتمان، مما يساعد في زيادة المبيعات بشكل كبير قبل نهاية السنة، هذه الخصومات تشجع العملاء على الشراء مما يؤدي إلى زيادة مبيعات المؤسسة في تلك الفترة. ومع ذلك من الطبيعي أنها لن تستطيع تقديم نفس الخصومات في السنة التالية وبالتالي تعود إلى الأسعار القديمة، مما يؤدي إلى إنخفاض المبيعات في السنة المقبلة.

2.2. إدارة المصاريف الإختيارية

يمكن لإدارة المؤسسة التلاعب بالمصاريف الإختيارية مثل مصاريف البحث والتطوير، مصاريف الإعلانات أو مصاريف الصيانة والتي يمكن إعتبارها مصاريف جارية، أو يتم رسملتها وإستفادها على فترات زمنية مستقبلية لتعزيز الأرباح الحالية.

3.2. إدارة الإنتاج والمخزون

قد تنتج المؤسسات سلعا أكثر مما هو مطلوب لتخصيص التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات، بحيث يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الوحدة وتضخيم الهوامش الإجمالية. ومن ناحية أخرى يؤدي الإفراط في الإنتاج إلى تكديس المخزون في نهاية الدورة المالية وبالتالي يؤدي إلى تخفيض تكلفة المبيعات مما يمكن التلاعب في أسعار تقييم المخزون.

¹⁴⁶ - صديقي أحمد، بن يحي يحي، أثر ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم: دراسة ميدانية على شركات المساهمة التكنولوجية والخدماتية المدرجة في بورصة باريس، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 08، العدد 04، (ديسمبر 2020): 70.

3. تقنيات أخرى للتلاعب

تعتبر تقنيات التلاعب المحاسبي كثيرة ومختلفة فنجد أن لدى الإدارة إتجاهات متنوعة في دراسة القرارات المحاسبية الإختيارية لتخفيض أو زيادة في الربح وبالتالي يؤثر ذلك على القوائم المالية. ومن هذه التقنيات نجد:

1.3.1. تنظيف حسابات المؤسسة

تستخدم هذه التقنية خلال فترات إعادة الهيكلة أو تغيير الإدارة أو عند حدوث خسائر داخل المؤسسة، بحيث تتيح هذه الطريقة للمؤسسة تسليط الضوء على أكبر قدر ممكن من الخسائر للتنبؤ بالأرباح المستقبلية بشكل أفضل، في بعض الأحيان لا تتمكن الإدارة من تحقيق الحد الأدنى من الربح اللازم لتلقي المكافآت، فتلجأ إلى تنظيف حسابات المؤسسة وتقليل الأرباح من خلال إظهار أكبر قدر ممكن من الخسائر وهذا يضمن أرباحاً أعلى في السنوات القادمة وبالتالي مكافآت أعلى. أما في حالة تولي الإدارة الجديدة المهام قد تستغل الفرصة لتنظيف الحسابات وتصفية الخسائر، ومنه تحميل الإدارة السابقة مسؤولية النتائج السيئة وبالتالي تستفيد من هذه التصفية لحسابات المؤسسة من خلال تحسين أرباح السنوات القادمة لطمأنة المستثمرين وتحقيق عوائد أفضل¹⁴⁷.

2.3.2. التلاعب في الإفصاح

يعتبر الإفصاح مكملاً للقوائم المالية بحيث يتم عرض السياسات المحاسبية التي تنتهجها الإدارة في إعداد القوائم المالية¹⁴⁸، وتهتم المعايير المحاسبية بتحديد حد أدنى لمتطلبات الإفصاح بالقوائم المالية، لذلك يمكن للإدارة التلاعب بالحسابات خلال الإفصاح بطرق متعددة توضح كيف يمكن للإدارة استخدام الإفصاح كأداة للتلاعب بالحسابات وتحقيق أهدافهم الشخصية على حساب مصالح المستثمرين والمساهمين. تشمل هذه الطرق منها إخفاء المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعدم الإفصاح عنها، وتنفيذ معاملات بقيم غير عادلة ومغالى فيها بين المؤسسة وهذه الأطراف بهدف تحقيق منافع شخصية، كما يمكنها التلاعب في عرض نتائج الأعمال عبر الإعلان عن أرباح غير معترف بها في المعايير المحاسبية وتضليل المستثمرين بإصدار بيانات توهي بتحسين النتائج المالية بشكل غير حقيقي قبل نشر القوائم المالية. كما تقوم الإدارة بعدم الإفصاح عن

¹⁴⁷- Hervé Stolowy and Gaétan Breton, a framework for the classification of accounts manipulations, HEC Accounting & Management Control Working Paper, No 708 , (2000): 43.

¹⁴⁸- سامح محمد رضا رياض أحمد، إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، (مملكة البحرين: مركز البحوث، الطبعة الثانية، 2016)، 50.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

السياسات المحاسبية المستخدمة أو تغييرها دون توضيح ذلك للمستثمرين، وإستخدام سياسات محاسبية تسمح بإخفاء الخسائر أو تضخيم الإيرادات. قد يشمل التلاعب أيضا تقديم تحليل مضلل أو غير دقيق للأرقام الإجمالية المعروضة في القوائم المالية وعدم توضيح الأسباب الحقيقية للتغيرات الكبيرة في المبالغ المالية، بالإضافة إلى إخفاء الأحداث ذات الأثر الكبير على المؤسسة وقوائمها المالية مثل القضايا القانونية أو التغيرات في السياسات الحكومية. علاوة على ذلك يمكن أن يشمل التلاعب الإفصاح الانتقائي للمعلومات بحيث تقدم الإدارة معلومات إيجابية فقط وتخفي المعلومات السلبية التي قد تؤثر على قرارات المستثمرين، مع إغفال الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالاستثمارات والمشاريع المستقبلية.

المطلب الثاني: طرق ونماذج الكشف عن ممارسات التلاعب

لطالما كان التلاعب المحاسبي من خلال إدارة الأرباح مصدر قلق للمستثمرين والمنظمين وأصحاب المصلحة نظراً لقدرتهم على تشويه الصحة المالية الحقيقية للمؤسسة. ومع مرور الوقت تم تطوير نماذج إحصائية مختلفة لتحديد هذه الممارسات والكشف عنها. قد أفرزت الدراسات والبحوث السابقة الإهتمام العالمي بالغوص للكشف عن التلاعب والإحتيال من خلال القياس الكمي أو التقرير النوعي لكشف تدخل إدارة الأرباح ومعرفة مدى إستغلالها للمرونة المتاحة لها، بحيث يخدم الأطراف المستفيدة من المؤسسة ومساعدتهم في إتخاذ قراراتهم، ولمعرفة هذه الممارسات هناك العديد من النماذج تقدم رؤى قيمة لتمييز الأداء الحقيقي عن الممارسات المحاسبية المضللة.

1. مؤشرات قدرة المستحقات على التنبؤ بالأرباح

إن زيادة الأرباح المصحوبة بزيادة في حجم المستحقات تشير إلى إنخفاض جودتها، بحيث تتطلب محاسبة الإستحقاق من معدي القوائم المالية ممارسة المهنة في توزيع الإيرادات والمصاريف على الفترات المحاسبية المناسبة، بغض النظر عن وقع الدفع أو التحصيل وبالتالي يمكن للإدارة التلاعب بما يخدم أهدافها. في سياق ما سبق توجد نماذج مختلفة تهدف إلى تحديد وكشف التلاعب في المعلومات المحاسبية بإستخدام مجموعة من المتغيرات المختلفة المتمثلة في المؤشرات المالية بالإضافة إلى المستحقات التي يمكن إستخدامها في تحديد المؤسسات التي تطبق التلاعب بالأرباح، إلى جانب الإنحذارات الخطية المستخدمة لتحديد التغيرات في الإستحقاق بشكل مباشر من خلال القوائم المالية، ويمكن إحتسابها بإستخدام بعض النماذج الرياضية، وتتمثل هذه النماذج فيما يلي:

1.1. نموذج هيلي Healy:

بدأت نماذج محاسبة الإستحقاق مع تطوير نموذج بول هيلي في عام 1985، حيث يركز على مفهوم المستحقات والتي تعتبر العناصر غير النقدية للأرباح، ويمكن تقسيم إجمالي المستحقات إلى نوعين:

- المستحقات الغير إختيارية: تمثل المستحقات العادية التي تنشأ من العمليات التجارية العادية للمؤسسة.
- المستحقات الإختيارية: هي المستحقات التي يمكن أن تتأثر بحكم الإدارة وبالتالي فهي عرضة للتلاعب.

يقوم هذا النموذج بقياس المستحقات الإختيارية المقدره من خلال قياس متوسط المستحقات (إجمالي المستحقات مقسوماً على إجمالي الأصول) ومقارنة التغيرات بالنتائج بين الفترات، وتمثل فترة التقدير الفترة السابقة لفترة الدراسة، وقيمة المستحقات الإختيارية هي التي تحدد درجة ممارسة التلاعب بالأرباح. وهذا حسب المعادلة التالية¹⁴⁹:

$$NDA_{i,t} = 1/n \sum TA_{i,t} / A_{i,t-1}$$

بحيث نجد: $NDA_{i,t}$ يمثل المستحقات غير الإختيارية للمؤسسة i في فترة الدراسة t ، أما $TA_{i,t}$ فهي تمثل المستحقات الإجمالية للمؤسسة (i) خلال الفترة t ، أما $A_{i,t-1}$ تمثل مجموع الأصول لبداية الفترة (الفترة السابقة)، أما n تمثل فترات التقدير.

قد تشير الانحرافات الكبيرة إلى التلاعب، إلا أنه قد وجهت لهذا النموذج عدة إنتقادات من أهمها أن المستحقات الغير إختيارية تتغير بتغير الظروف الإقتصادية للمؤسسة، حيث يجب الأخذ بعين الإعتبار التغير الطبيعي للمؤسسة.

2.1. نموذج دي أنجلو (DeAngelo 1986)

قامت هذه الباحثة بتطوير نموذج Healy المشار إليه سابقا بحيث يقدم إطاراً لتحديد مدى التلاعب في الأرباح من خلال فحص المستحقات التقديرية. يتشابه نموذج DeAngelo مع نموذج Healy بإعتبار المستحقات الغير الإختيارية للفترة الحالية مرتبطة بالمستحقات الكلية للفترة السابقة، بالإضافة إلى أن المستحقات الإختيارية تساوي الصفر لفترة التقدير في حالة ثبات أثر المستحقات غير الإختيارية خلال الفترة الزمنية. تقوم دراسة دي أنجلو على أساس قياس الإختلافات بين المستحقات الكلية بين فترتين وقسمتها على مجموع أصول السنة الأخيرة، وهذا حسب المعادلة التالية¹⁵⁰:

¹⁴⁹- Cetin Yurt, Ugur Ergun, "Accounting Quality Models: A Comprehensive Literature Review, International Journal Of Economics, Commerce And Management, United Kingdom, Volume 3, N° 5, (2015): 41.

¹⁵⁰- Linda Elizabeth DeAngelo, Accounting numbers as market Valuation substitutes : A Study of management buy-outs of public stockholders, The accounting review, Volume 61, (1986): 400-420.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

$$NDA_{i,t} = (TA_{i,t} - TA_{i,t-1}) / A_{i,t-1}$$

بحيث: $NDA_{i,t}$ تمثل المستحقات الغير الإختيارية إلى إجمالي الأصول للسنة (t) ، أما TA_{t-1} تمثل المستحقات الكلية للسنة $(t-1)$ ، و $A_{i,t-1}$ تمثل مجموع الأصول للسنة $(t-1)$.
يفترض النموذج عدم وجود التلاعب في الأرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين إجمالي المستحقات في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي الصفر.

3.1. نموذج جونز 1991 Jones

يعد نموذج جونز منهجاً تأسيسياً لإكتشاف إدارة الأرباح من خلال قياس المستحقات غير الإختيارية باستخدام نموذج تحليل الإنحدار حيث تتضمن التغير في الإيرادات (المبيعات)، الممتلكات والمعدات والمباني، ويُعد ذلك حسب المعادلة التالية¹⁵¹:

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REVI_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

حيث: $NDA_{i,t}$ تمثل المستحقات غير الإختيارية للمؤسسة i خلال السنة t ، و $A_{i,t-1}$ تمثل إجمالي أصول السنة السابقة، وتمثل $\Delta REVI_{i,t}$ التغير في المبيعات بين السنتين t و $t-1$ للمؤسسة i ، أما $PPE_{i,t}$ إجمالي الممتلكات والمنشآت والمعدات.
ثم يتم تحليل المستحقات غير الإختيارية بالإعتماد على معاملات النموذج المقدرة $(\alpha_3, \alpha_2, \alpha_1)$ ، إنطلاقاً من المعادلة الموضحة أدناه:

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REVI_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \epsilon_{i,t}$$

بحيث:

$TACC_{i,t}$ تمثل المستحقات المحاسبية الإجمالية للمؤسسة i خلال الفترة t .

$\epsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات غير العادية للمؤسسة i خلال الفترة t .

¹⁵¹- Jennifer J. Jones, Earning management during import relief investigations, Journal of Accounting Research, Volume 29, n 2, (1991): 193-228.

4.1. نموذج Jones المعدل (1995 Dechow and al)

يعمل على تحسين النموذج الأصلي من خلال دمج متغيرات إضافية مثل التغيير في رقم الأعمال النقدي عند قياس المستحقات غير الإختيارية، بمعنى إيجاد الفرق بين التغيير في رقم الأعمال الإجمالي والتغيير في رقم الأعمال على الحساب، مما يوفر كشفاً أكثر دقة للمستحقات الإختيارية، ويقاس حسب المعادلة التالية¹⁵²:

$$NDAC_{i,t}/Ai_{t-1} = \alpha_1 (1/Ai_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}/Ai_{t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t}/Ai_{t-1}) + \epsilon_{i,t}$$

حيث: $\Delta REC_{i,t}$ يمثل التغيير في حسابات الزبائن بين الفترتين t و t-1، للمؤسسة i.

5.1. نموذج (Ress and al 1996)

إقترح هذا النموذج دمج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتقدير المستحقات الإختيارية مع العناصر المكونة لنموذج جونز المعدل باعتبارها محددات هامة للمستحقات وهذا حسب المعادلة التالية¹⁵³:

$$TACC_{i,t}/Ai_{t-1} = \alpha_1 (1/Ai_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t}/Ai_{t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t}/Ai_{t-1}) + \alpha_4 CFO_{i,t-1}/Ai_{t-1} + \epsilon_{i,t}$$

حيث أن: $CFO_{i,t-1}$: التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة i في الفترة t.

6.1. نموذج كوثرني (Kothari, Leone, and Wasley) 2005

يتضمن نموذج كوثرني مطابقة الأداء، ومقارنة المؤسسات ذات مقاييس الأداء المماثلة للكشف عن المستحقات غير الإختيارية. يقدم هذا النموذج مفهوم نموذج جونز المعدل، حيث تم تعديل خصائص الصناعة المعدلة بالأداء لتحسين القدرة التنبؤية للنموذج¹⁵⁴.

$$NDAC_{i,t}/Ai_{t-1} = \alpha_1 (1/Ai_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}/Ai_{t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t}/Ai_{t-1}) + \alpha_3 (ROA_{i,t-1})$$

حيث: $ROA_{i,t-1}$ تمثل العائد على أصول المؤسسة i في الفترة t-1.

2. مؤشرات إدارة الأنشطة الحقيقية

يحول نهج الأنشطة تركيزه من الأرقام إلى الأنشطة الاقتصادية الأساسية وعوامل حوكمة الشركات. تستكشف هذه النماذج كيف تؤثر الإجراءات الإدارية المحددة وخصائص المؤسسة على احتمالية التلاعب بالأرباح. ولقد تناولت العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي المداخل التي تعتمد عليها المؤسسات لإدارة

¹⁵²- Dechow P., Sloan R. and Sweeney A., Detecting earnings management, The Accounting Review, 1995, 70 (2), pp 193-225.

¹⁵³ - Fakhfakh Ines Ben Amar, Free Cash Flow, Gestion des Résultats et Gouvernement des Entreprises, Etude Comparative des Entreprises Française et Américaines, (Thèse du Doctorat, université de Reims champagne-Ardenne, France, 2009), 76.

¹⁵⁴ - Kothari S.P, Leone Andrew J, Wasley Charles E, Performance matched discretionary accrual measures, Journal of Accounting and Economics, Vol 39, (2005): 163-197.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Real earnings management)، والذي يقصد به قدرة الإدارة على التحكم في توقيت أو هيكله القرارات المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية والتشغيلية كأداة لتغيير حجم الأرباح الحالية إلى الأرباح مستهدفة، مما يترتب على ذلك تأثير مباشر على التدفقات النقدية¹⁵⁵.

1.2. نموذج Roychowdhury 2006

لقد تزايد الإهتمام بمدخل إدارة الأرباح على أساس الأنشطة الإقتصادية الحقيقية مع دراسة Roychowdhury 2006، والتي قدمت أدلة على قيام الإدارة بتغيير العمليات الحقيقية لتحقيق أهداف الأرباح كبديل عن إدارة المستحقات. تشير المستويات غير الطبيعية لمؤشرات هذا النموذج إلى أن الإدارة قد تكون منخرطة في التلاعب بالأنشطة الحقيقية، مثل تقديم خصومات كبيرة لتعزيز المبيعات أو الإفراط في الإنتاج لتقليل تكلفة البضائع المباعة، ويتم قياس التلاعب بالمبيعات من خلال المعادلة التالية¹⁵⁶:

$$CFO_{i,t}/ A_{i,t-1} = \alpha + \alpha_1(1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2(S_{i,t}/ A_{i,t-1}) + \alpha_3(\Delta S_{i,t}/ A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: $CFO_{i,t}$ تمثل التدفقات النقدية التشغيلية العادية للمؤسسة i في الفترة t ، وتمثل $S_{i,t}$ مبيعات المؤسسة i في الفترة t ، أما $\Delta S_{i,t}$ فتتمثل التغير في المبيعات للمؤسسة i بين الفترتين t و $t-1$.
تفترض الدراسة إشارة التدفقات النقدية غير العادية سالبة، وهذا يعني أن التدفقات الفعلية أقل من التدفقات العادية والمقدرة وفقاً للنموذج، أما بالنسبة لقياس تكاليف الإنتاج العادية تُعد حسب المعادلة التالية:

$$PROD_{i,t}/ A_{i,t-1} = \alpha + \alpha_1(1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2(S_{i,t}/ A_{i,t-1}) + \alpha_3(\Delta S_{i,t}/ A_{i,t-1}) + \alpha_4(\Delta S_{i,t-1}/ A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث يمثل: $PROD_{i,t}$ تكاليف الإنتاج والتي يتم حسابها على أساس تكلفة البضاعة المباعة ($COGS_t$) عن الفترة t مضاف إليها (+) التغير في المخزون ($\Delta INV_{i,t}$).
توقعت الدراسة ان تكون إشارة تكاليف الإنتاج غير العادية موجبة، بمعنى التكاليف الفعلية أكبر من تكاليف الإنتاج العادية والمقدرة وفق النموذج.

أما قياس المصاريف الإختيارية بناءً على مستوى مبيعات الفترة السابقة وكل متغيرات النموذج مرجحة بإجمالي الأصول في بداية الفترة وهذا حسب النموذج على مستوى كل مؤسسة من مؤسسات العينة، وفق المعادلة التالية:

¹⁵⁵ - Roychowdhury R., Earnings management Through real activities manipulation, Journal of accounting and Economics, 42, (2006): 335-370.

¹⁵⁶ - Ibid, 344.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملية لممارسات التلاعب المحاسبي

$$DESEXP_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha + \alpha_1(1/A_{i,t-1}) + \alpha_2(S_{i,t-1}/A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: $DESEXP_{i,t}$ يمثل المصاريف الإختيارية والتي تشمل مصاريف البحث والتطوير، الإعلانات والمصاريف العامة والإدارية.

توقعت الدراسة أن المصاريف غير الإختيارية تكون إشارتها سالبة، مما يعني أن المصاريف الإختيارية الفعلية أقل من العادية والمقدرة حسب النموذج¹⁵⁷.

3. مؤشرات لإكتشاف الغش والإحتيال في القوائم المالية

نجد أنواع أخرى مختلفة من تقنيات الغش والإحتيال في القوائم المالية والتي تشمل تقنيات الإعتراف غير المناسب بالإيرادات من خلال تقديم المبالغة في تقدير الإيرادات، تقنيات المبالغة في تقدير الأصول، التقليل من قيمة النفقات، الإساءة في إستخدام الأصول والإفصاح غير المناسب وأنواع مختلفة من التقنيات. نجد أكثر تقنيتين شيوعاً تستخدمهما المؤسسات المتورطة في الغش والإحتيال هما:

1.3 نموذج Beneish M-Score (1999)

يعتبر مؤشر M-Score نموذج إحصائي يستخدم النسب المالية لتقييم مدى التلاعب بالأرباح حيث يحلل Beneish خصائص المؤسسات التي تميل إلى الغش والتلاعب بالقوائم المالية التي تخضع لفحص هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. هذا النموذج يميز بين المؤسسات المتلاعب وغير المتلاعبة بالإعتماد على ثمانية متغيرات تمثل مؤشرات يمكن الإستناد إليها بصورة منفصلة لتحديد مجال الإحتيال وتصنيف القوائم المالية على أنها تحتوي على غش أم لا، كما يمكن إستخدام مؤشرات النموذج مجتمعة مع بعضها بتقدير قيمة M لتحديد إحتمال تعرض المؤسسة للإحتيال والتلاعب بالحسابات عندما يكون مؤشر M أقل من 2,22 هذا يدل على عدم التلاعب والغش، أما إذا كانت درجة M أعلى من 2,22 فهذا يشير إلى ميل المؤسسة للتلاعب¹⁵⁸. هذا حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$M = - 4.84 + 0.92 DSRI + 0.528GMI + 0.404 AQI + 0.892SGI + 0.115DEPI - 0.172 SGAI + 4,679 TATA - 0.327 LVGI$$

¹⁵⁷- Ibid, 345.

¹⁵⁸- Warshavsky M., Analyzing Earning Quality as a Financial Forensi, Tool *Forensics Fraud*, No 39, (2012): 16-20.

2.3. نموذج F-Score

مؤشر F-Score هو أداة لتقييم مخاطر الإحتيال طوره Dechow وآخرون حيث يتبعون منهجية مُشابهة لنموذج Beneish في وضع درجات للتنبؤ بالمؤسسات التي لديها أخطاء جوهرية، يعتمد هذا النموذج على فحص جميع بيانات إصدارات المحاسبة والتدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) بين عامي 1982 و 2005.

يُطبق نموذج (F-Score) لحساب المؤشرات المالية لتحديد المؤسسات التي يُحتمل أن تتلاعب بالأرباح ويعتمد في ذلك على البيانات من الإفصاحات الصادرة عن التقارير السنوية التي تشمل المتغيرات: التغير في صافي الأصول التشغيلية غير النقدية، التغير في المستحقات، التغير في المخزون، نسبة الأصول غير النقدية، التغير في المبيعات النقدية، التغير في العائد على الأصول وإصدارات الدين أو الأسهم. ويتم حساب القيمة المتوقعة باستخدام الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{Predicted value} = -7.893 + 0.790 \times \text{rsst_acc} + 2.518 \times \text{ch_rec} + 1.191 \times \text{ch_inv} + 1.979 \times \text{soft_assets} + 0.171 \times \text{ch_cs} - 0.932 \times \text{ch_roa} + 1.029 \times \text{issue}.$$

ترتبط القيمة المتوقعة الأعلى بإحتمالية أعلى للتلاعب. تُحوّل القيمة المتوقعة بعد ذلك إلى إحتمالية للتلاعب باستخدام الدالة اللوجستية $e = \frac{1}{1 + e^{-x}}$ حيث $e = 2.71828183$. يُحسب مؤشر F بقسمة الإحتمال غير المشروط للتلاعب (0.0037). يشير $F > 1$ إلى خطر فوق المعدل الطبيعي و $F > 1.85$ إلى خطر كبير و $F > 2.45$ إلى خطر عالي¹⁵⁹.

المطلب الثالث: آليات الحد من ممارسات التلاعب المحاسبي

يعدّ الحد والتقليل من الممارسات للتلاعب بالأرباح المحاسبية مطلب ضروري ومهم، لقد إهتمت العديد من اللجان التنظيمية والتشريعات القانونية والمهنية بأساليب التلاعب المحاسبي، بحيث أصدرت قوانين للتصدي لهذه الظاهرة غير الأخلاقية. ونذكر بعض الجوانب الأخلاقية المعززة للتصدي أمام ظاهرة الممارسات المحاسبية التلاعبية والمتمثلة في¹⁶⁰:

1. قانون Sarbnes-Oxley

قانون أقره الكونغرس الأمريكي لحماية المستثمرين حول التقارير المالية الإحتيالية التي مارستها بعض الشركات وفيها يُلزم هذا القانون إصلاحات صارمة ويفرض عقوبات كبيرة جدا على المخالفين لهذه الإصلاحات،

¹⁵⁹- Dechow P. M., Weili G., Chad R. L. & Richard G. S., Predicting Material Accounting Misstatements, Contemporary Accounting Research, 28, 1, (2011): 17-82.

¹⁶⁰ - جمانة التميمي، تعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع الأخلاق المهنية للمحاسبة، مرجع سبق ذكره، 180.

الفصل الثاني: الإطار النظري، البعد الأخلاقي والعملي لممارسات التلاعب المحاسبي

لقد دخل حيز التنفيذ عام 2002، واشتملت تعديلات القانون التنظيمية على أربع مجالات رئيسية المتمثلة في مسؤولية الشركات العامة، تسديد عقوبة المخالفة، اللوائح المحاسبية والحماية المقترحة حديثاً، تم إصدار أحكام تهدف إلى تعزيز المسؤولية المشتركة وتعديل وتجديد الممارسات المحاسبية الموحدة. كما نجد أن هذا القانون أكسب ثقة المستثمرين في البيانات المالية، بحيث أسرعت كل الدول في سن قوانين مماثلة لتنظيم عمليات الإستثمار لديها وتنظيم أكثر لمجالات مهنة المحاسبة والتدقيق.

2. قانون 9 CLERP

يقدم هذا القانون تغييرات مهمة في تنظيم حوكمة الشركات، حيث يهتم بالمبادئ الرئيسية لحرية السوق وحماية المستثمر وكيفية الإفصاح عن المعلومات، من خلال الأحكام المتنوعة التي تحكم مؤهلات المدقق المستقل. كما يقوم هذا القانون بإرشادات واضحة للسلوك المناسب وتعزيز مقال للبدائل عندما تقع إنتهاكات، وبالتالي يهدف إلى تعديل وتجديد التعامل بكيفية مناسبة مع السلوك غير المقبول¹⁶¹.

3. تنسيق المعايير المحاسبية:

ثمة حاجة ملحة لتوحيد معايير المحاسبية وتقريبها نظراً للثغرات والأخطاء التطبيقية، لذلك يجب أن تتناسق جميع المعايير المحاسبية وتتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية مما يساعد المستثمرين والمهتمين بالمعلومات المحاسبية على إتخاذ قرارات قابلة للمقارنة وموثوقة تلبي المتطلبات المستقبلية¹⁶². وقد حظي الموضوع بإهتمام كبير من قبل الجهات المعنية بالمهنة، لذلك نجد على المستوى الدولي وضع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أول دليل لأخلاقيات المهنة.

4. أنظمة الحوكمة

تتمثل الحوكمة في مجموعة الإجراءات الهادفة إلى تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة، وهي بذلك تمثل نظام للإدارة الذي يعمل على توزيع الحقوق والمسؤوليات فيما بين الأطراف ذات العلاقة في إطار عام من الشفافية والإفصاح وتكافؤ الفرص. لذلك يعد نظام الحوكمة بمثابة ميثاق للسلوكيات والأخلاق لمهنة المحاسبة والتدقيق، حيث يعتبر دليلاً لكل المهنيين والعاملين داخل أية مؤسسة لمساعدتهم على الممارسات الأخلاقية والسلوكيات النزيهة، كما يقوم بتعزيز ثقافة الأمانة وضرورة محاسبة الإنحراف عن مبادئ أخلاق العمل.

¹⁶¹ - Costello P., Campbell I., « Corporate disclosures – Strengthening the financial reporting framework », Commonwealth of Australia, (2002): 3.

¹⁶² - Malmo L., « Shaping our future », Australian CPA magazin, (2002): 2.

5. الأخلاق المهنية للمحاسبين:

ليست المشكلة في إنهيار الشركات ولا تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة أو معايير التدقيق بقدر ما تتعلق بتدني أخلاق المهنيين ومن أجل زيادة ورفع درجة الوعي والتأهيل للمحاسبين جراء إلزامهم بقواعد السلوك المهني وآداب المهنة. تهتم الأخلاق المهنية بشكل أساسي بمبادئ السلوك المناسبة للشخص المهني من خلال علاقته وسلوكياته مع الجمهور وزبائنه وزملائه المهنيين والقواعد المصممة للحفاظ على المستوى المهني والتي تقدم مستوى عال من الأداء تعتمد على البناء الأخلاقي الذي يشتق من القيم الأساسية كالعدالة التي تمثل مفتاح عالم الأخلاق.¹⁶³ بالإضافة إلى الإلتزام بالحيادية والصدق وعدم التحيز. وبهذا تعد أهمية الأخلاق من المعايير الأساسية للمحاسبين والتي تحقق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للفرد والمجتمع.

¹⁶³ - كريمة الجوهر، محمد الشجيري، مفهوم العدالة في التدقيق - دراسة تحليلية، تنمية الرافدين، العدد 70، (2002): 255.

خلاصة الفصل

تطرقنا بالدراسة والتحليل في هذا الفصل للإطار العلمي والعملية والمنظور الأخلاقي المتعلق بالتلاعب المحاسبي والعوامل التي تحد من تطبيقاته، ومن أبرز النتائج نجد:

أن التلاعب المحاسبي له أشكال عديدة وغير محددة بشكل عام فالمؤسسات تستخدم أشكالاً مختلفة ودرجات متفاوتة من التقديرات لتغطية أنشطتها المحاسبية والمالية، بحيث تكون قانونية في الكثير من الأحيان والمسموح بها في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال إستغلال المرونة المتاحة في إختيار السياسات والبدائل المحاسبية، هذا نتيجة لمجموعة من الدوافع التي تؤثر على إمكانية نقل الثروة بين المؤسسة والمستثمر والمجتمع. كما كان لنظرية الوكالة دور بارز وفعال في ظهور وإستفحال ظاهرة التلاعب المحاسبي التي كانت لها دور في تفسير العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة إتجاه الطرق والإجراءات المحاسبية البديلة.

إن ممارسة تطبيقات التلاعب المحاسبي من شأنها إلحاق الضرر بمصالح الأطراف ذات العلاقة، مما أوجد بعض الطرق والأساليب للكشف عنها من خلال مؤشرات قدرة المستحقات المحاسبية أو مؤشرات إدارة الأنشطة الإقتصادية الحقيقية على التنبؤ بالأرباح أو مؤشرات لإكتشاف الغش والإحتيال من خلال نماذج تستخدم لهذا الغرض ولعل أهمها نموذج (Jones المعدل) ونموذج (Roychowdhury) ونموذج (F-Score). حيث تعتبر النماذج الإحصائية أدوات قوية تُمكن المحاسبين والمحللين الماليين بإستخدام هذه المؤشرات لتحديد المؤسسات التي قد تكون منخرطة في ممارسات محاسبية غير قانونية وبالتالي يمكن تعزيز نزاهة القوائم وتحسين الثقة لمستخدميها.

الفصل الثالث

الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب
المحاسبي

تمهيد

أصبحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إطارا عالميا موحدًا ومتكاملاً، يهدف إلى تحسين الشفافية وقابلية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات والتي يعتبر من بين أهدافها توفير معلومات واقعية وممثلة للعمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة وتساعد في التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المؤسسة على تحقيق الربح. يمثل إعداد القوائم المالية التحدي الرئيسي في التكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وما يترتب عنها من تأثيرات على الأداء المالي خاصة فيما يتعلق بالإقتصاديات الناشئة التي تعاني من تباين في نظم المحاسبة المحلية.

رغم ذلك لا تزال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتضمن المرونة التي تسمح بالإختيار في حالات معينة بين الأساليب والسياسات المحاسبية، مما يفتح المجال أمام الإدارة للتلاعب بالقوائم المالية بما يتوافق ومصالحها الذاتية والإبلاغ عن أرباح لا تعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة من خلال إخفاء أو تعديل بعض الأنشطة مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية وبالتالي خلق أزمة ثقة في مهنة المحاسبة. يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على تأثير التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الأداء المالي، مع تحليل أثر العوامل الإقتصادية وممارسات التلاعب المحاسبي على الأداء المالي وتطوير العلاقة النظرية بين المتغيرات محل الدراسة.

إنطلاقاً مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالاتي:

- المبحث الأول: العوامل الإقتصادية المفسرة للأداء المالي؛
- المبحث الثاني: دور المرجعية المحاسبية في تفعيل التلاعب المحاسبي
- المبحث الثالث: الأداء المالي في ظل التلاعب المحاسبي؛
- المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: العوامل الإقتصادية المفسرة للأداء المالي

إن قياس الأداء في المؤسسة الإقتصادية يوفر معلومات موضوعية ودقيقة عن نقاط القوة ونقاط الضعف التي تمكن الإدارة من تحسين أنشطة المؤسسة خلال فترة معينة إلى جانب معرفة مدى التقدم في سياسة تفعيل مواردها البشرية والتقنية والمالية والمتغيرات الناتجة عن تأثرها بالمحيط الخارجي للتمكن من تصميم إستراتيجية تعتمد على التسيير والتخطيط الجيد للمستقبل. من المعروف أن الأداء المالي للمؤسسات يتأثر بالعديد من العوامل الإقتصادية المرتبطة بها والتي تعتبر قوى ضاغطة بحيث يصعب على المؤسسة تحقيق السيطرة عليها، ومن أهم هذه العوامل نذكر الآتي:

المطلب الأول: الظروف الإقتصادية والسياسية

توجد المؤسسة الإقتصادية لأداء دور مهم وهو الإنتاج أو تقديم خدمات ومن أجل تسويق ذلك من الضروري مراقبة إتجاهات الطلب، سعر الفائدة، معدل البطالة وخصائص الإستثمار في المجتمع وغيرها من الظواهر الخارجية التي يجب مراقبتها والتحكم فيها بدقة وعناصر النظام الإقتصادي الذي تعمل فيه، لذلك يجب على كل مؤسسة مراعاة نوع المعلومات التي تمتلكها لفهم بيئتها وإختلاف خصائصها الإقتصادية¹⁶⁴. تعتمد بعض تقديرات الوضع الإقتصادي أيضاً على عوامل نجاح أو فشل إستراتيجية المؤسسة وأدائها مثل الطلب على المنتج أو خدمة معينة، الدورات الإقتصادية (الركود والإنتعاش)، حيث تؤدي فترات الركود إلى إنخفاض المبيعات بينما ترتفع حالة التخلف عن سداد الديون، أيضاً ندرة الموارد حيث يتميز هذا العنصر بوجود مشكلة نقص أو عجز في بعض الموارد الأولية الطبيعية اللازمة لتلبية الإحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمع. كما نجد الخصائص أو الصفات التنافسية التي تميز المنتج أو العلامة التجارية تعطي المؤسسة بعض التفوق والسمو عن منافسيها، بحيث يبرهن Porter بأن الميزة التنافسية متاحة للمؤسسات القادرة على خلق قيمة متفوقة من خلال تخفيض التكلفة أو تمييز المنتج بطريقة تدفع المستهلك إلى منحه قيمة أكبر ومن ثم إستعداده لدفع سعر مرتفع¹⁶⁵ وبالتالي نستنتج أن المزايا التنافسية تُمكن من تسويق منتج مميز وفريد ذو قيمة عالية وبأقل تكلفة ممكنة.

تُعدّ العوامل السياسية أيضاً من القوى المؤثرة في القرارات السياسية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الإقتصادية ولا يمكن للمؤسسات العمل بمعزل عما يحدث في البيئة السياسية المحيطة وخاصة السياسات

¹⁶⁴ -Bussiers M., qu'est ce qu'une entreprise aujourd'hui?, (paris: Edi d'organisation, 1978), 94.

¹⁶⁵ - PORTER M., "l'avantage concurrentiel des nations", (paris: inter edition, 1993), 126-147.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

المالية والنقدية للدولة وغيرها، على سبيل المثال لا بد أن يُؤثر قرار منع إستيراد بعض المواد الخام أو السلع النهائية على نشاط المؤسسة، وبالمثل فإن قرار منع الحكومة إعانات لصناعة ما أو إعفاءات ضريبية حتى تتمكن من المنافسة العالمية مما يمثل تهديدا للمؤسسات الأجنبية وفي نفس الوقت يمثل فرصة للمؤسسات المحلية. أظهرت إحدى الدراسات أن الإنخراط السياسي يُساعد المؤسسات على الوصول إلى الموارد الحكومية الرئيسية والدعم وتتخذ إجراءات تقلل من حالة عدم اليقين وتوفر لها الحماية من التهديدات البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على أدائها، حيث تُشير النتائج الإجمالية إلى التأثير السلبي للتدخل السياسي على أداء المؤسسات في دول جنوب آسيا عينة الدراسة مما يدعم نظرية "السيطرة"، كما تُفيد النتائج إلى أن أداء المؤسسات يكون أسوأ عندما يشغل السكرتير منصب رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي، بالإضافة إلى ذلك تميل المؤسسات المملوكة للحكومة إلى التركيز على الأهداف السياسية بدلا من المكاسب الإقتصادية، كما إعتبرت هذه الدراسة أن الحد من التدخل السياسي يعتبر مفيد لإدارة المؤسسة والمساهمين في تحسين أدائها¹⁶⁶.

المطلب الثاني: حجم المؤسسة

هو مفهوم مهم في تصنيف المؤسسات الإقتصادية، حيث يتم تقسيمها إلى مؤسسات صغيرة، متوسطة وكبيرة بناءً على معايير مختلفة وإستنادا إلى مؤشرات ذات طابع إحصائي، تشمل هذه المعايير مؤشرات كمية مثل: عدد العمال (حجم العمالة)، رأس المال المستثمر، إجمالي الأصول، حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو رقم الأعمال¹⁶⁷. وهناك مؤشرات نوعية مثل إستقلالية الإدارة والعمل، الحصة السوقية وطبيعة الصناعة، بالإضافة إلى ذلك هناك مقياس آخر يشير إلى علاقة ارتباط قوية بين حجم المؤسسة والمسؤولية الإجتماعية بحيث تُظهر المؤسسات الكبيرة سلوكًا إجتماعيا أكثر مسؤولية مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك يمكن تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية ووفقا لهذا المعيار توجد مؤسسات خاصة، عمومية أو مختلطة.

يعتبر حجم المؤسسة من العوامل الأساسية التي تُؤثر على الأداء المالي بحيث كلما زاد حجم المؤسسة زادت قدرتها على تحقيق وفورات من إقتصاديات الحجم وتتمتع بالقدرة على التنويع وعليه تكون أكبر أو أقل عرضة لمخاطر الإفلاس. ولقد أشارت العديد من الدراسات لعلاقة الحجم بأداء المؤسسات أن العلاقة بينهما

¹⁶⁶ - Ruba Khalid Shira, The Impact of Political Involvement on Firms' Financial Performance, International Journal of Economics and Financial Issues, 14, 3, (2024): 33.

¹⁶⁷ - Kouser R., Bano T., Azeem M. and Hassan M., Inter-Relationship between Profitability, Growth and Size : A case of non-financial Companies From Pakistan, Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences, Vol 6, No 2, (2012) : 405-419.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

طردية¹⁶⁸. ومن جهة أخرى تعاني المؤسسات كبيرة الحجم من البيروقراطية الإدارية التي تصعب من مهام الإدارة وهو ما يكون له أثر سلبي على الأداء المالي¹⁶⁹. وتقترح نظرية هيكل الكفاءة بأن تحسين كفاءة الإدارة وكفاءة الحجم قد يؤدي إلى تركيزات أعلى وريح أكبر بسبب إنخفاض الرسوم وإقتصادات الحجم، هذا يعني أن المؤسسات ذات الحجم الأكبر وذات الكفاءة الأعلى لديها تكاليف أقل وربحية أكبر وبالتالي حصة سوقية أعلى ودرجة أكبر من تركيز السوق.¹⁷⁰

المطلب الثالث: عمر المؤسسة

يقصد بها عدد السنوات التي مرت على تأسيس المؤسسة، ويُعدّ عمر المؤسسة متغيراً مهماً في تحديد الأداء المالي فمع تقدم المؤسسة في العمر قد تتفوق في أدائها على المؤسسات الحديثة بحيث أن هذه المؤسسات لديها خبرة أكبر ولا تتعرض للإلتزامات المرتبطة بالحدثة وتستفيد من آثار السمعة لتحقيق أداء متفوق¹⁷¹، من ناحية أخرى فإن المؤسسات الأقدم قد تُقاوم التغيرات في بيئة الأعمال من ناحية التنافسية والتقنيات الأحدث ومع ذلك إذا لم تُغيّر أنظمتها للتكيف مع الظروف البيئية الجديدة فسيتهور أداؤها المالي¹⁷². وقد تميل المؤسسات الأقدم إلى الجمود البيروقراطي المصاحب للتقدم في السن لا يواكب تغيرات ظروف السوق¹⁷³.

توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين العمر والأداء المالي، إذ يتعين علينا الإعتماد على نتائجها التجريبية لتوفير العلاقة الموجودة بين العمر والأداء المالي¹⁷⁴. وقد أشارت دراسة بإيجابية العلاقة بين العمر والعائد على الأصول¹⁷⁵، بينما أفادت دراسة أخرى أن العلاقة بين عمر المؤسسة والربحية (العائد على الأصول والعائد على المبيعات) علاقة سلبية¹⁷⁶.

¹⁶⁸ - الخطيب محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم، مرجع سابق، 51.

¹⁶⁹ - Ramasamy B., Ong D. and Yeung C. H., Firm Size, Ownership and performance in the Malaysian palm Oil industry, Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance, Vol 1, (2005): 92.

¹⁷⁰ - Li. Y, Nie D., Zhao X., Market structure and performance : An Empirical Study of the Chinese solar cell industry, Renewable and Sustainable Energy Reviews, 70, (2017): 78-82.

¹⁷¹ - Almajali A. Y., Alamro S., Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman stock exchange, Journal of Management Research, Vol 4, No 2, (2012): 272.

¹⁷² - Ramasamy and Other, Firm Size, Ownership and performance in the Malaysian, Ibid., 95.

¹⁷³ - Mwangi M., Murigu J. W., The determinants of financial performance in general insurance companies in Kenya, European Scientific Journal, Vol 11, No 1, (2015): 290.

¹⁷⁴ - Derbali A., Determinants of performance of insurance companies in tunisia : the case of life insurance, International Journal of Innovation and Applied Studies, 6, 1, (2014) : 90-96.

¹⁷⁵ - KUNTURU S., V. R. MUPPANI and M. A. ALI KHAN, Financial performance of Foreign and domestic owned companies in India. Journal of Asia Pacific Business, vol 9, no 1,(2008): 28-54.

¹⁷⁶ - CHHIBBER P. K. and S. K. MAJUMDAR, Foreign ownership and profitability: property rights, control and the performance of firms in Indian Industry. Journal of Law and Economics, vol 46, no 3, (1999): 209-238.

المطلب الرابع: طبيعة الملكية

إهتم الكثير من الباحثين بأداء المؤسسات والعوامل التي تؤثر فيه سواء بشكل إيجابي أو سلبي والهدف من ذلك هو معرفة فيما إذا كان للتغير في طبيعة الملكية أثر على الأداء المالي، حيث نجد أن هذه العلاقة محل جدل كبير بين الدراسات لأجل إرتباطهما بمشكلة الوكالة الناتجة عن الفصل بين الملكية والإدارة، أيضا مشكلة الرقابة التي تتأثر بأنماط الملكية (المشتتة والمركزة). يتم إنتشار ملكية الأسهم لدى عدد كبير من المستثمرين، وهو يوفر لإدارة المؤسسات وضعاً أفضل لتبني الطرائق والسياسات المحاسبية التي تناسب مصالحهم الشخصية وهذا ما يؤدي إلى عدم قدرة المستثمرين على سيطرة أنشطة الإدارة، على عكس من ذلك عندما تتركز ملكية الأسهم لدى عدد قليل من المستثمرين وخاصة المستثمرين المؤسسين، بحيث يملكون الموارد والخبرة والقدرة على التحليل والنظام¹⁷⁷. بالنسبة للجزائر نلاحظ أن أهم المؤسسات الإقتصادية تملكها الدولة بصفة شبه كلية رغم أنها تحمل صفة شركات الأسهم وتخضع هذه الشركات التي ترغب في اللجوء إلى الإدخار العمومي لقواعد إجرائية ورقابية أكثر صرامة مقارنة بالأصناف الأخرى من الشركات ذات المسؤولية المحدودة¹⁷⁸، لهذا يمكن أن تكون نسبة ملكية كبار مالكي الأسهم إحدى العوامل المفسرة للأداء المالي.

المطلب الخامس: مستوى النشاط

تعتبر المبيعات عنصراً مهماً في بناء العديد من المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها، حيث يتمثل مستوى نشاط المؤسسة في زيادة المبيعات مما يؤدي إلى التوسع في أنشطتها وبالتالي نمو الأرباح. ومن خلال النمو يمكن التنبؤ بالمبيعات والذي تستخدمه المؤسسة من أجل توقع المتطلبات من التدفقات النقدية، ولقد توصلت العديد من البحوث إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى النشاط والأداء المالي للمؤسسات¹⁷⁹. في ذات السياق نجد نتائج دراسة أجريت على مؤسسات فينتامية توصلت إلى أن هناك أثر إيجابي لمتغيرين متمثلين في نمو المبيعات ونسبة دوران إجمالي الأصول على الأداء المالي عندما يتم قياسه من خلال العائد

¹⁷⁷- Chung Richard, Michael Firth, Jeong-Bon Kim, Institution Monitoring and Opportunistic Earnings Management, Journal of Corporate Finance, Vol 8, Issue 1, (2002): 29-48.

¹⁷⁸- فحلول لمبارك، "المعلومة المحاسبية وتقييم الشركات: دراسة حالة شركة الاسمنت عين توتة بولاية باتنة"، (أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة 1، 2016/2017)، ص 34.

¹⁷⁹-Burca A., and Batrinca G., The Determinants of Financial performance in The Romanian insurance Market, International Journal of Academic Research in Accounting Management Sciences, 4, (1), (2014): 299-308.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

على حقوق الملكية (ROE) أو العائد على المبيعات (ROS)¹⁸⁰. ولضمان مكانة في السوق تسعى المؤسسات جاهدة للإستحواد على أكبر حصة سوقية من خلال تحديد نمو مبيعاتها¹⁸¹، والذي يعتبر الهدف الأساسي لتعظيم الأرباح.

المطلب السادس: الكثافة الرأسمالية

تشير كثافة رأس المال إلى مدى إعتقاد المؤسسة على رأس المال الثابت والذي بدوره يعتمد على الآلات والمعدات لأداء أنشطتها، ويشير هذا إلى مدى إستخدامها للميكنة والأساليب الآلية في عملها. تُعرف المؤسسات كثيفة رأس المال بأنها تلك التي تعتمد على رأس المال الثابت أكثر من إعتقادها على العمالة اليدوية لأنشطتها. ويقاس ذلك بقسمة الأصول الثابتة على إجمالي الأصول وبالتالي فإن إرتفاع كثافة رأس المال يعكس إعتقاد المؤسسة على الرأس المال الثابت مما يؤدي إلى إستغنائها على الأيدي العاملة وهذا يحمل المؤسسة المسؤولية أمام الدولة في تحمل عبء التكاليف السياسية. في المقابل تعتمد المؤسسات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة على كثافة العمالة من أجل تجنب التكاليف السياسية، وبالتالي تمتلك المؤسسات ذات كثافة رأس المال المرتفعة حافز أكبر للعمل على إدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة وذلك لتجنب التكاليف السياسية الناتجة عن الزيادة غير الطبيعية في أرباحها. من منظور آخر تتمتع المؤسسات ذات النسبة الكبيرة من الأصول القابلة للإستهلاك بوضع أفضل لإستخدام التغييرات المحاسبية في أساليب الإستهلاك كوسيلة لإدارة الأرباح ويزداد هذا الإحتمال مع زيادة نسبة الأصول القابلة للإستهلاك إلى إجمالي الأصول¹⁸². يُعد إرتفاع الدخل عامل ضغط تستخدمه الحكومة وجماعات الضغط ونقابات العمال كحجة لدفع المؤسسات ذات الكثافة الرأسمالية العالية باتجاه توظيف المزيد من الأيدي العاملة وبالتالي فإن المؤسسات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تميل بشكل أكبر إلى إدارة أرباحها مقارنة بالمؤسسات

¹⁸⁰- Nhung Le Thi Kim, Daphne Duvernay, Huyen Le Thanh, Determinants of financial performance of listed firms manufacturing food products in Vietnam: regression analysis and Blinder–Oaxaca decomposition analysis, Journal of Economics and Development, vol 23, No 3, (2021): 267-283.

¹⁸¹ - Pathirawasam Chandrapala, Adriana Knapkova, Firm specific factors and Financial performance of Firms in the Czech Republic, ACTA universitatis Agriculturae et Siviculturae Mendeliana Brunensis, Vol 61, No 7, (2013): 2185.

¹⁸²- Moses O. D., "Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes", The Accounting Review, Vol. 62, No.3, (1987): .355-377.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة¹⁸³. وكل هذه العوامل السابقة الذكر تؤدي بدورها إلى التأثير بالسلب على أداء المؤسسة.

المطلب السابع: دوران الأصول

تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على إستخدام الإدارة لمواردها من أجل تحقيق أكبر حجم من المبيعات، ومن أهم هذه النسب نجد معدل دوران الأصول الذي يقيس مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام أصولها على تحقيق المبيعات. من أجل الحصول على لمحة عامة عن إنتاجية المؤسسة يُفضل إستخدام نسبة دوران إجمالي الأصول أو معدل الإدارة الشاملة للأصول حسب ما يُطلق عليه البعض Overall Asset Management، ويعطي هذا المؤشر فكرة عن عدد المرات التي ساهمت فيها أصول المؤسسة على إنتاج أو توليد إيرادات المبيعات خلال الدورة المالية. يتم حسابه عن طريق قسمة صافي المبيعات خلال الفترة على إجمالي الأصول التي ساهمت في إنتاج هذه المبيعات¹⁸⁴.

إن أحد الإهتمامات الرئيسية للمؤسسة هو السعي لتحقيق مستوى الربح المطلوب ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإدارة الجيدة للأصول، حيث تعكس هذه الأخيرة قدرة المؤسسة على التحكم في أدائها المالي بكفاءة وفعالية، وقد أوضحت إحدى الدراسات التي هدفت إلى قياس إدارة الأصول بإستخدام معدل دوران الأصول الثابتة كمتغير مستقل وقياس الأداء المالي بإستخدام العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع، وتوصلت نتائجها إلى التأثير الإيجابي والهام لمعدل دوران الأصول على الأداء المالي¹⁸⁵ وهذا يُفسر أن إدارة الأصول ضرورية لتحسين ربحية المؤسسة. دراسة أخرى قامت بتحليل بيانات مالية لمجموعة من المؤسسات الدنماركية أفادت بأن إدارة الأصول المادية تُؤثر في تحسين الأداء المالي لهذه المؤسسات¹⁸⁶.

¹⁸³ - العبد الله رياض، سويدان ميشيل، القرعان سناء، "الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، المجلد 10، العدد 1، (2007): 11.

¹⁸⁴ - الأنصاري أسامة عبد الخالق، الإدارة المالية، (كتب عربية: الإقتصاد والبحوث الإقتصادية، 2006)، 197.

¹⁸⁵ - Veryady Purba, Bimantara Denny, The Influence of Asset Management on Financial Performance, with Panel Data Analysis, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 143, (2019): 150-155.

¹⁸⁶ - Nielsen E. H., Impact on financial performance by physical asset management, Asset Management Conference, (2015).

المطلب الثامن: الكفاءة الإنتاجية

الإنتاجية كمفهوم نوعي هي مؤشر إقتصادي يُستخدم لقياس فعالية الإدارة في إدارة أنشطة الإنتاج، أما كميًا فنُعتبر الإنتاجية عن نفسها كنسبة مئوية تدل على العلاقة بين الإنتاج (المخرجات) الناتج عن نشاط إنتاجي وعناصر الإنتاج المستخدمة (المدخلات). الإنتاجية هي مقياس لكفاءة الإدارة في تحويل مختلف المدخلات مثل العمالة ومتطلبات الإنتاج إلى مخرجات على شكل سلعة أو خدمات¹⁸⁷. أما مفهوم الكفاءة الإنتاجية هي إنتاج السلع والخدمات مع مزيج مثالي من المدخلات لتحقيق أقصى طاقة إنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن بتكلفة معينة عن طريق استخدام الموارد المتوفرة بشكل أفضل.

حددت دراسة Chuang وآخرون أن كفاءة الإنتاج تلعب دورًا بارزًا في تحسين الأداء المالي، بحيث تعكس كفاءة الإنتاج كيفية استخدام المؤسسة لمواردها أثناء تحويل المدخلات إلى مخرجات، تطبق المؤسسة عدة طرق وعوامل لزيادة كفاءة الإنتاج، من هذه العوامل المعروفة هو نقص المخزون، إذ يقلل نقص المخزون من مشاكل الإنتاج الخفية ويزيد من إنتاجية العمالة ويعزز استخدام الموارد بشكل أفضل¹⁸⁸. ويقيس مؤشر الإنتاجية قدرة المؤسسة على إستغلال جميع الأصول المتاحة في تحقيق المبيعات، وتدل النسبة المرتفعة إلى أن المؤسسة تستخدم أصولها بكفاءة عالية لتحقيق المبيعات¹⁸⁹.

المطلب التاسع: الرفع المالي

تُعد الرافعة المالية من أهم المقاييس التي تقوم بتقييم المخاطر المالية والتشغيلية (أي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية) بحيث تعبر نسب الرفع المالي عن درجة إعتتماد المؤسسة لتمويل جزء من الأصول والأنشطة من أجل توليد المزيد من الأرباح وبالتالي فهذه النسب من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة. وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت ذلك، بحيث تشير دراسة حجاج وآخرون إلى وجود علاقة ذات تأثير سلبي للرفع المالي على الأداء الذي تم قياسه بمعدل العائد على الأصول (ROA) ووجود علاقة ذات تأثير إيجابي

¹⁸⁷ - الكرخي مجيد، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، 33.

¹⁸⁸ - Chuang H.H.C., Oliva R. and Heim G. R., Examining the Link between Retailer Inventory Leanness and Operational Efficiency: Moderating Roles of Firm Size and Demand Uncertainty. Production and Operations Management, (2019): 1-27.

¹⁸⁹ - السيد إبراهيم، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية، (عمان: المنهل للتوزيع، 2014)، 92.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

للرفع المالي على الأداء مُقاس بمعدل العائد على المبيعات¹⁹⁰. في دراسة أخرى أجريت على خمسين شركة باكستانية أشارت نتائجها إلى أن الرافعة المالية مرتبطة سلباً بالأداء¹⁹¹. وأجريت دراسة على 263 مؤسسة مدرجة في بورصة طوكيو للأوراق المالية المتعلقة بقطاع السيارات والإنتاج الصناعي حيث أظهرت النتائج أن الرفع المالي له أثر إيجابي وهام إحصائياً على الأداء المالي المتمثل في العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)¹⁹².

¹⁹⁰ - حجاج مراد، مصيطفى عبد اللطيف، شايب فاطمة الزهراء ، قياس أثر الرفع المالي على الأداء المالي -دراسة حالة عينة من شركات الإسمنت الجزائرية خلال الفترة (2010-2016)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05، العدد 02، (2019): 81-95.

¹⁹¹ Shaheen Wasiq, Impact of Leverage on Financial performance of The Organization, Riphah International University Islamabad, (2014).

¹⁹²- Richard Arhinful and Mehrshad Radmehr, The effect of financial Leverage on financial performance: evidence from non-financial institutions listed on the Tokyo stock market, Journal of Capital Markets Studies, Vol 7, No 1, (2023): 53-71.

المبحث الثاني: دور المرجعية المحاسبية في تفعيل التلاعب المحاسبي

نظرا لأن المعلومات المالية تُعد وسيلة للتواصل حول المعاملات والأحداث المالية للمؤسسات وإستجابة لعولمة التبادلات الإقتصادية تم تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية لتوفير قوائم مالية متجانسة بغض النظر عن الدولة الذي تم إعدادها فيها هدفها الرئيسي هو تحقيق الشفافية والملاءمة وقابلية مقارنة المعلومات المالية¹⁹³، كما تسعى إلى تقليص فرص التلاعب المحاسبي من خلال توحيد الأنظمة المحاسبية وتقييد الخيارات التي تساهم في تحيز النتائج المالية، ومع ذلك تشير بعض الدراسات إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تحقق الحماية الكافية من هذا التلاعب المحاسبي بسبب الطريقة التي صممت بها¹⁹⁴.

المطلب الأول: التحول نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية

واجهت المحاسبة إنتقادات لاذعة بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية، على إثر إكتشاف ضعف كبير في نظم المحاسبة والإفصاح المالي، حيث أظهرت الدراسات التي أجريت آنذاك أن المحاسبة أسهمت بشكل كبير في تفاقم تلك الأزمة تمثل ذلك في تقديم معلومات للمستثمرين في أسواق الأوراق المالية إما أنها غير كافية أو غير دقيقة ومبالغ فيها مما أدى إلى تضليلهم وزيادة حالة عدم اليقين بحيث كانت هذه المعلومات غير قابلة للمقارنة بين المؤسسات بسبب تعدد المعالجات المحاسبية وغياب معايير موحدة. في مواجهة هذا الوضع تدخلت الحكومة الأمريكية بوضع معايير محاسبية في إطار يُنظم قياس وعرض المعلومات المالية من خلال إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) وصدر قانوني الأوراق المالية لعامي 1932 و1934¹⁹⁵ اللذين إعتبروا بمثابة قوانين للإفصاح عن المعلومات المالية بما في ذلك المعلومات المحاسبية.

يُلاحظ اليوم أن المعايير المحاسبية تجاوزت حدود إهتمام الأعوان الإقتصاديين داخل الدولة بعينها بل تحوّل إلى إهتمام عالمي. ويعود هذا التحول نتيجة سلسلة أزمات ثقة هزّت الإقتصاد الدولي ومن أبرز تلك الأزمات فضائح التلاعب المحاسبي التي وقعت في الولايات المتحدة بعد عام 2001، منها إنهيار العديد من

¹⁹³- Yuan Ding, Ole-Kristian Hope, Thomas Jeanjean and Hervé Stolowy, Differences between domestic accounting standards and IAS: Measurement, determinants and implications. Journal of Accounting and Public Policy 26, (2007) : 1-38.

¹⁹⁴- Charlotte Disle et Christine Noël, La révolution des normes IFRS, Une convergence de la comptabilité vers la finance ? La revue des sciences de gestion, Direction et Gestion, n° 224-225- finance, (2007) : 17-27.

¹⁹⁵- يعد قانون الأوراق المالية لعام 1934 بمثابة تشريع تاريخي تم سنه استجابة لإنهيار سوق الأوراق المالية عام 1929 وما تلا ذلك من الكساد الكبير، وكان الغرض الأساسي منه هو إستعادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية من خلال تنظيم إصدار الأوراق المالية وتداولها. أنشأ القانون لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) باعتبارها الهيئة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على صناعة الأوراق المالية وتنفيذ أحكام القانون.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

كبرى الشركات مثل: Enron الأمريكية العملاقة في قطاع الطاقة، World Com في مجال الإتصالات وZerox في صناعة الأجهزة المكتبية وغيرها من إهيارات البنوك والمؤسسات المالية.

كشفت هذه الفضائح عن التلاعب في القوائم المالية لإخفاء حجم المديونية وتضخيم المراكز المالية، مما أدى إلى ارتفاع غير مبرر في أسعار الأسهم إستفاد منه المديرون التنفيذيون ببيع أسهمهم قبل أن تنهار المؤسسات وتتكد خسائر ضخمة. زاد من أهمية توحيد المعايير المحاسبية العالمية الأزمة المالية عام 2008 التي أبرزت مرة أخرى دور المعلومات المحاسبية المضللة في تفاقم الأزمات، هذه التطورات دفعت نحو تعزيز الثقة في القوائم المالية العالمية من خلال إعتقاد معايير محاسبية دولية تهدف إلى تحقيق التوحيد والشفافية والمقارنة بين المعلومات المالية للمؤسسات في مختلف البلدان.

1. معايير المحاسبة الدولية (IAS)

شهد مؤخرًا إهتمامًا متزايدًا بوضع قواعد محاسبية موحدة نظرًا للحاجة إلى تقليل التباين بين الممارسات المحاسبية المختلفة التي كانت تعتمد على إجتهاادات محلية دون إطار دولي مشترك. في تلك الفترة كانت الهيئات المحاسبية في كل دولة تعمل بشكل مستقل فنُطور قواعدها بما يلبي إحتياجاتها الإقتصادية مما أدى إلى وجود تفاوت كبير في الأسس المحاسبية والمعالجات بين الدول، ظهرت الحاجة إلى إيجاد إطار عالمي يحقق التنسيق ويُسهل في رفع مستوى الشفافية والمقارنة بين القوائم المالية. ومن أوائل الهيئات التي ساهمت في هذا المجال كان مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة (AICPA) حيث وضع معايير تدقيق مهنية عام 1939 وواصل جهوده في هذا الإطار بتأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1973 جاء هذا المجلس ليعمل على تطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا (GAAP) التي أنشئت في الأصل عام 1932 لتكون مرجعًا تنظيميًا للممارسات المحاسبية داخل أمريكا. تم تعريف هذه المعايير المحاسبية التي تسمى معايير المحاسبة الدولية (IAS) بين عامي 1973 و2001 عندما غيرت لجنة معايير المحاسبة الدولية اسمها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وقد حلت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) منذ ذلك الحين محل معايير المحاسبة الدولية (IAS) والتي تم تطويرها بعد عام 2001.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 1973 بموجب اتفاقية تم إبرامها بين جمعيات المحاسبة في عشرة دول¹⁹⁶ ضمت اللجنة ممثلين من هذه الجمعيات لتشكيل أول مجلس إدارة لها، وكان الهدف الأساسي من تأسيسها يتمثل في الآتي¹⁹⁷:

- معالجة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة لتبادل الآراء والخبرات حول القضايا المحاسبية على مستوى عالمي؛
- إصدار معايير محاسبية دولية تخدم المصلحة العامة قابلة للتبني والتطبيق من قبل الدول المختلفة؛
- تعزيز التوافق الدولي للحد من التفاوت بين الممارسات المحاسبية للدول المشاركة بما يسمح بالقابلية للمقارنة بين القوائم المالية على مستوى عالمي.

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) 41 معياراً منذ إنشائها إلى غاية عام 2000، ونظراً لطبيعة التحولات الإقتصادية التي أُلقت بظلالها على الممارسات المحاسبية ألغيت بعض المعايير أو عُدلت وبقي البعض الآخر ساري المفعول¹⁹⁸، بحيث عجزت لجنة المعايير (IASB) على مواكبة التغيرات المتلاحقة بهيكلها آنذاك، مما إستوجب تغيير هيكلها وإنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في أبريل 2001، والذي أصدر 18 معياراً دولياً للتقارير المالية (IFRS) حتى الآن.

2. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

تطورت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) نتيجة الحاجة إلى معايير محاسبية عالمية موحدة تعزز الشفافية والقابلية للمقارنة، تم إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) عام 2001 وتحولها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي تبنى معايير المحاسبة السابقة وطور معايير جديدة¹⁹⁹، تهدف معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى تحقيق التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية (US GAAP) ودعم التوحيد المحاسبي في الاتحاد الأوروبي ومواكبة التطورات الإقتصادية العالمية. أصبحت إلزامية منذ عام 2005 في عدة دول، بما فيها دول الإتحاد الأوروبي وآسيا وأمريكا اللاتينية مع جهود

¹⁹⁶ - Ball, Ray, International Financial Reporting Standards (IFRS): Pros and Cons for Investors. Accounting and Business Research, Forthcoming, (2006): p 3.

¹⁹⁷ - حسن القاضي، سمير الريشاني، نظرية المحاسبة - موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ج1، 2012)، 20.

¹⁹⁸ - كهينة شاوشي، إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013/2014)، 52.

¹⁹⁹ - المرجع السابق، 37.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

مستمرة لتقليل الفروقات مع المعايير الوطنية. تأثرت المعايير بالأزمة المالية العالمية 2008 هذا ما أدى لتعزيز هيكلها التنظيمي بإضافة هيئات رقابية وإستشارية.

تمت إجراء العديد من التعديلات على المعايير بهدف توحيد المعالجات المحاسبية ومنع إستغلال البدائل في تجميل صور الدخل أو تضخيم الأرباح، بحيث شملت التعديلات إلغاء المعالجات البديلة والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة، وأضافت المرفقات التي توضح التطبيق العملي لكل معيار محاسبي لمعالجة صعوبات التطبيق والغموض في بعض الفقرات. كما تم العمل على إزالة التناقضات بين المعايير لتقليل الغموض ومنع استغلالها في القيام بالتلاعبات، كما تم إصدار معيار محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs)، حيث تم تبسيط المعايير وحذف المواضيع غير ذات الصلة بهذه المؤسسات، مع تقليص متطلبات الإفصاح بنسبة 90% وتبسيط المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس²⁰⁰.

استمرت الإصدارات الحديثة للمعايير مع بداية عام 2011، حيث تم التعامل بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عوضاً عن معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، وعليهم إلغاء المعيار IAS39 وإستبداله بالمعيار IFRS9 المتعلق بالأدوات المالية، كما شهد العام نفسه إصدار مجموعة من المعايير الجديدة شملت IFRS10 و IFRS11 و IFRS12 المتعلقة بموضوع القوائم المالية الموحدة والإفصاح في المؤسسات الأخرى، والمعيار IFRS13 الذي يركز على مفهوم القيمة العادلة وتطبيقاتها. توالى الإجتماعات والدراسات من طرف المجلس لإصدار المعايير من بينها: المعيارين (IFRS14 و IFRS15) في عام 2014، وفي عام 2016 المعيار IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار الذي حل محل IAS17، وفي عام 2017 المعيار IFRS17 الخاص بالتأمين الذي تم تطبيقه في عام 2021.

في أبريل 2024 أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) جهوده لتعزيز شفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وذلك بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS18 "العرض والإفصاح في القوائم المالية" ليحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS1 ويصبح نافذ في بداية 2027، من خلال تزويد المستثمرين بمزيد من الشفافية والاتساق فيما يتعلق بالأداء المالي للمؤسسات²⁰¹.

3. النظام المحاسبي المالي

على غرار العديد من الدول قامت الجزائر بتبني نظام محاسبي يعكس تطبيقاً واسعاً لمجموعة من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي إنتهجتها للتوجه نحو إقتصاد

²⁰⁰ - المرجع السابق، 42.

²⁰¹ - Deloitte, IFRS 18, IASB Publishes New Standard on Presentation and Disclosure in Financial Statements. (May 2024).

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

السوق. وقد جاءت هذه الخطوة إستجابة لعولمة الإقتصاد والسعي لتوحيد القوانين المحاسبية، مما أسفر عن إصدار قانون 11/07 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الذي تضمن النظام المحاسبي المالي (SCF)²⁰²، والذي يهدف إلى مواكبة الأنظمة المحاسبية الدولية وترقية النظام المحاسبي الجزائري وتجاوز سلبيات المخطط المحاسبي الوطني (نسخة 1975)²⁰³. يسعى هذا النظام والذي تم تطويره عام 2004 والمستوحى من الإطار المحاسبي الدولي إلى الإمتثال لمبادئ وقواعد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، علماً أن هذه الأخيرة تخضع بانتظام لإصلاحات ويتم تحديثها باستمرار، في حين تخضع البيئة المحاسبية الجزائرية للمراسيم والقوانين ومنشورات ومذكرات وآراء صادرة تحت إشراف وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة (CNC)²⁰⁴.

يعد النظام المحاسبي المالي الجديد إطاراً تنظيمياً وطنياً يتكيف مع توقعات المجتمع والتحولات الإقتصادية والإجتماعية، ولضمان التطبيق الجيد لهذا النظام أصدر المجلس الوطني للمحاسبة تعليمة وزارية رقم (02) بتاريخ 29 أكتوبر 2009 تتضمن التطبيق لأول مرة النظام المحاسبي وقد بدأ تطبيقه فعلياً من قبل المؤسسات الإقتصادية إعتباراً من عام 2010، كما توالت عدة مذكرات منهجية متتابعة لعامي 2010 و 2011 خاصة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي من طرف المجلس الوطني للمحاسبة. كما بدأ في إجراء تقييم شامل لتطبيق مختلف المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى المؤسسات الجزائرية، من خلال النظام المحاسبي المالي من قبل الهيئة منذ عام 2018، وذلك بهدف تعزيز التبادل الدولي وتحقيق مقارنات أكثر دقة وموضوعية على الصعيد الدولي²⁰⁵.

المطلب الثاني: ممارسات التلاعب المحاسبي في ظل المرجعية المحاسبية الدولية

بالنظر للمرونة المتاحة في معايير التقرير المالي الدولية يمكن للإدارة أن تستغلها في إدارة البيانات المالية، من خلال البدائل والتقدير المحاسبية والأحكام الشخصية، وبالتالي فهذه المعايير توفر الوسائل والأدوات المستخدمة لتحقيق التلاعب بالأرباح، وكلما كانت المعايير المحاسبية أكثر مرونة كلما زادت فرص إدارة البيانات المالية والعكس صحيح، فإن مراجعة وتحسين معايير التقرير المالي الدولية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من هذه الممارسات.

²⁰² - الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر عام 2007، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

²⁰³ - التشريع 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975، الخاص بالمخطط المحاسبي الوطني PCN.

²⁰⁴ - Benberrah Samir et Benmehdi Hadia, Conformité du Système comptable financier algérien avec le référentiel comptable international adopté et d'harmonisation avec l'environnement juridico-fiscal, Revue des Recherches Economique et financière, V 10, Issue 02, (2023) : 544.

²⁰⁵ - Evaluation et révision du Système Comptable Financier (SCF), Ministère des Finances, Direction Générale du Trésor et de la Comptabilité, <https://tresor.mf.gov.dz/systeme-comptable-financier/>.

1. مدخل إستغلال مرونة المبادئ المحاسبية

تستند معايير المحاسبة الدولية على مبادئ وليس على قواعد تفصيلية والتي يمكن أن تؤدي إلى تسهيل التلاعب بالأرباح²⁰⁶ بحيث تتيح مجالاً واسعاً من الحرية الذاتية في التطبيق، لذا يتعين على مُعدي المعلومات المالية الإستناد إلى التقييم على أساس الواقع الإقتصادي²⁰⁷ ويصبح التفسير المنهجي للمبادئ بالغ الأهمية لتجنب أي خطأ في الفهم والحد من تطبيقات التلاعب. في هذا الشأن طلب الكونغرس الأمريكي من هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) إعداد دراسة حول دور المعايير على أساس المبادئ في معالجة أوجه القصور المرتبطة بالمعايير على أساس القواعد وهذا حسب التقرير الذي تم نشره من طرف الهيئة عام 2003 والذي دعم المعايير المرتكزة على أساس المبادئ، كما أعاد الكونغرس عام 2007 دعمه للمعايير على أساس المبادئ لتخفيض التعقيد في التقرير المالي²⁰⁸.

تقوم الإدارة بالتلاعب في الأرباح في كلا المدخلين، ففي ظل المعايير على أساس القواعد يتم إدارة الأرباح من خلال هيكلية العمليات، أما في ظل المعايير على أساس المبادئ فيتم إدارة الأرباح عبر المرونة المتاحة والحكم المهني²⁰⁹.

2. مدخل بدائل الإختيار والتقدير المحاسبي في المعايير

قد تستغل إدارة المؤسسة مرونة معايير المحاسبة لتجميل تقاريرها المالية²¹⁰، هذا يعني أنه قد تكون هناك أكثر من سياسة محاسبية مقبولة ومتاحة يمكن إختيارها وتطبيقها بحيث يؤدي إلى آثار مختلفة على النتيجة والمركز المالي²¹¹ وهناك العديد من الأساليب التي يمكن للإدارة إستغلالها وفقاً لتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لممارسة التلاعب بالأرباح، ومن أهم بدائل الإختيار المحاسبي نجد ما يلي:

وضع المعيار المحاسبي الدولي (**IAS 1**) "عرض القوائم المالية" من أجل رفع وتحسين نوعية القوائم المالية المنشورة لجميع المؤسسات التي تطبق المعايير الدولية (IAS/IFRS)، كان هدفه الرئيسي ضمان

²⁰⁶- Lin S., Riccardi W. and Wang C., Does accounting quality change following a switch from US GAAP to IFRS? Evidence from Germany, Journal of Accounting and Public Policy, (6) 31, (2012): 641-657.

²⁰⁷- Charlotte Disle ET Christine Noël, Ibid.

²⁰⁸- وائل محمد عبد الوهاب، العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على القواعد مقابل المبادئ لتحسين جودة المعلومات المحاسبية "دراسة تطبيقية"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال، بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2014).

²⁰⁹- Christian Hoarau, Robert Teller, ifrs : les normes Comptables du nouvel Ordre économique global?, Comptabilité - Contrôle - Audit, Tome 13, (2007) : 9.

²¹⁰ - Arthur Levitt, « the importance of high quality accounting standards », accounting horizons, vol 12, N 01, (1998): 2.

²¹¹- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، (الدار الجامعية، 2009)، 95.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المؤسسة في دورات مختلفة، أو مع قوائم مماثلة وقابلة للمقارنة مع قوائم لمؤسسات أخرى. في الواقع لا يفرض المعيار شكلاً محدداً لإعداد القوائم المالية مما يترك حرية العرض وقد يسمح بتوجيه القارئ نحو المعلومات المراد إبرازها من قبل معدي القوائم، ولتحقيق قدر من الإتساق في الإتصال المالي وتجنب ممارسات التلاعب بالأرباح، سيكون من الضروري وضع ضوابط لتنظيم تطبيقها²¹². كما يتطلب هذا المعيار عرض القوائم المالية بإتباع أساس الإستحقاق ماعدا المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية²¹³، كذلك حث المعيار على إتباع فرض الثبات على طريقة عرض القوائم وتصنيف البنود من الفترة الحالية إلى الفترة التي تليها، إلا إذا كان التغيير سيؤدي إلى عرض أفضل للقوائم المالية وبالتالي يمكن التغيير مع مراعاة المعيار المحاسبي الدولي رقم ثمانية (IAS8)²¹⁴.

المعيار المحاسبي الدولي (IAS 2) "المخزون" هو أحد المعايير المحاسبية الدولية التي تُعنى بتحديد كيفية معالجته وتقييمه في القوائم المالية، يشمل المخزون مواد ولوازم تستخدم في عملية الإنتاج أو تقديم خدمات، الأعمال تحت التنفيذ، البضائع الجاهزة للبيع. الهدف الرئيسي للمعيار هو توفير توجيهات دقيقة للمحاسبة عن المخزون بما يضمن تقديم معلومات مالية موثوقة تعكس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسات. ورغم وضوح وتفصيل تعليمات المعيار إلا أن هناك نقاط ضعف يمكن أن تستغلها المؤسسات في التلاعب بالنتائج المحاسبية والمالية، بحيث المعالجة المحاسبية حسب هذا المعيار تترك قدر كبير من بدائل الإختيار في طرق تقييم المخزون، باستخدام إما طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) أو المتوسط المرجح لتقييم المخزون²¹⁵ هذا قد يؤثر على تكلفة المبيعات وتكلفة المخزون آخر المدة وصافي الربح خاصة في حالات إرتفاع الأسعار، بمعنى يظهر استخدام طريقة FIFO أرباحاً أعلى مقارنة باستخدام طريقة المتوسط المرجح في بيئة تضخمية.

يمثل معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 8) "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية" أحد المكونات الأساسية التي تضمن الشفافية والموثوقية في إعداد القوائم المالية. بالنسبة لتغيير السياسات المحاسبية يمثل حالتين²¹⁶:

- عندما يتطلب تطبيق معيار دولي للتقرير المالي ذلك وهي تمثل التغيرات المحاسبية الإلزامية، مثل اعتماد طرق جديدة للإبلاغ المالي لتحسين الشفافية؛

²¹²- Leuz, C., Nanda, D., and Wysocki, P. D., Earnings management and investor protection: an international comparison, Journal of financial economics, (3) 69, (2003): 505-527.

²¹³- الفقرة 27، معيار المحاسبة الدولي (IAS 1).

²¹⁴- الفقرة 45، معيار المحاسبة الدولي (IAS 1).

²¹⁵- الفقرة 25 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 2).

²¹⁶- الفقرة 14، المعيار المحاسبي الدولي (IAS 8).

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

- عندما ينتج عن تغيير قوائم مالية أكثر موثوقية وملائمة وهي التغييرات المحاسبية الإختيارية، يهدف ذلك إلى تحسين جودة الإفصاح المالي وتوفير معلومات أدق للمستخدمين.

وفق هذا المعيار يُعد الإفصاح عن التغييرات المحاسبية شرطاً أساسياً لتحقيق الشفافية بحيث يتطلب الإفصاح عن الأسباب التي دفعت إلى التغيير وأثره على القوائم المالية. بالرغم من ذلك يوفر معيار المحاسبة الدولي (IAS8) إطاراً مرناً لإدارة السياسات المحاسبية. في الوقت ذاته يترك مجالاً للإدارة لإستخدام الحكم الشخصي²¹⁷.

المعيار المحاسبي الدولي (IAS 12) الضريبة المؤجلة وهي تعرف بأنها المبالغ المستقبلية المتعلقة بالفترة الحالية وعليه فإن هذه الضريبة تأخذ التوقيت في الإعتبار، بمعنى ينتج هذا النوع من الضريبة نتيجة للفروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي (الربح الخاضع للضريبة) وعليه تتكون ضرائب الدخل من الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة. يركز هذا المعيار على هذه الأخيرة لأن لها آثار ضريبية في المستقبل نتيجة إنعكاسها على الفترة المالية التالية. تشير بعض الدراسات أن المؤسسات تستخدم الثغرات الضريبية بهدف تقليل أرباحها الضريبية في الوقت ذاته مع زيادة أرباحها المحاسبية، غير أن هذا السلوك يؤدي إلى إرتفاع الضريبة المؤجلة والتي تتعامل معها الإدارة الضريبية بمثابة مؤشر عن إدارة الأرباح المحاسبية وفي نفس الوقت قيامها بالتهرب الضريبي²¹⁸. كما أشارت بعض الدراسات إلى أن تطبيق هذا المعيار له تأثير مباشر على القوائم المالية بحيث أن معاملات الضريبة المؤجلة حسب المعيار من شأنها توفير فرص تحويل الربح من فترة زمنية إلى أخرى وعليه إمكانية تجسيد بعض إستراتيجيات التخطيط الضريبي²¹⁹. أيضاً هناك الكثير من المؤسسات في الدول النامية ذات الأسواق الناشئة تميل إلى إدارة الأرباح²²⁰ في الإتجاه الهبوطي تجنباً لإرتفاع الأعباء الضريبية مستخدمة في ذلك المستحقات الإختيارية الجارية ويمكن أن تتخفف حدة هذه الممارسات لدى المؤسسات كلما إرتفعت لديها نسبة الملكية العامة أو وجود لجنة تدقيق فعالة في مجلس الإدارة، أو إذا تم الإفصاح عن تقارير معتمدة من طرف الرقابة الداخلية. كما في دراسة صينية²²¹ قامت بإستخدام بيانات لمؤسساتها ممثلة في مؤشر الإستدلال عن مستوى الأرباح من خلال المستحقات بهدف إختبار مدى تأثيره بمقدار عناصر الضرائب المؤجلة وهو عبارة عن ناتج الإلتزامات الضريبية المؤجلة مطروحاً منها الأصول

²¹⁷ - الفقرة 10، المعيار المحاسبي الدولي (IAS 8).

²¹⁸ - Kourdoumpalou S and T. Karagiorgos, Extent of Corporate Tax Evasion When Taxable Earnings and Accounting Earnings Coincide, Managerial Auditing Journal, Vol. 27, No. 3, (2012): 228-250.

²¹⁹ - جلابة علي وين عمارة منصور، التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12، حوليات جامعة قلمة

للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 25، (ديسمبر 2018): 77-94.

²²⁰ - Lin Bing-Xian, Rui Lu and Ting Zhang, Tax-Induced Earnings Management in Emerging Markets: Evidence from China, Journal of the American Taxation Association, Vol 34, No 2, (2012): 19-44.

²²¹ - Wang Ying, Scott Butterfield and Michael Campbell, Deferred Tax Items as Earnings Management Indicators, International Management Review, Vol. 12, No. 2, (2016): 37-42,74-75.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

الضريبية المؤجلة على إجمالي الأصول وتبين وجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبة الأصول طويلة الأجل وبين ارتفاع مؤشر العناصر الضريبية المؤجلة بسبب الفرق المؤقت المتعلق بحساب الإهلاك، أما الخسائر المرحلة فترتبط عكسياً مع مؤشر العناصر الضريبية المؤجلة بحيث تؤدي إلى ارتفاع الضريبة المؤجلة أصول. وفي سياق ما سبق وبالرغم من إسهامات المعايير المحاسبية الدولية في الحد من التأثير الإنتهازي للأرباح المحاسبية من خلال الإختيار من بين بدائل الطرق المحاسبية، إلا أنه مازال هناك بعض المجالات لممارسة الأحكام وإجراءات التقديرات المحاسبية من خلال تقدير درجة التأكد من إنعكاس الفروق المؤقتة في المستقبل.

المعيار (IFRS 15) "الإيرادات من العقود مع العملاء" جاء ليُلغى بشكل أساسي معيارين من المعايير الدولية (IAS 11) "عقود الإنشاء" والمعيار (IAS 18) "الإيراد" وهذا ما يساعد على التخلص من الإختلافات في إرشادات الإعتراف بالإيرادات الحالية، حيث ينص هذا المعيار على الإعتراف بالإيراد بناء على طريقتين: بحيث معالجة الإيراد على مدى فترة من الزمن، أو المعالجة تكون بطريقة الإعتراف بالإيراد عند نقطة معينة من الزمن. وقد حدد المعيار خطوات لتطبيق متطلباته والتي تتمثل في:

- تحديد العقد مع العميل؛
- تحديد فئات التعاقد؛
- توزيع فئات التعاقد على العقود المستقبلية؛
- الإعتراف بالإيراد عند أداء التعاقد أو على مدار فترة أداء العقد.

يتيح المعيار (IAS 16) العديد من الطرق لإهلاك الأصول الثابتة، وبالتالي أعطت هذه الطرق بدائل قياس محاسبي (القسط الثابت، المتناقص ووحدات الإنتاج)، كما يتاح للمؤسسة أن تختار عند القياس اللاحق ما بين نموذجي التكلفة أو إعادة التقييم.

المعايير (IAS20) المنح الحكومية و (IAS23) تكاليف الإقتراض و (IAS32) عرض الأدوات المالية، (IFRS13) قياس القيمة العادلة، تركت عدة بدائل محاسبية للإختيار في معالجة الطرق المحاسبية²²².

²²² - بو بكر رزيقات، أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية (IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح دراسة حالة الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية (100FTSE) ببورصة لندن، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16، العدد 22، (2020): ص 542-527.

3. مدخل إستغلال طبيعة التقديرات المحاسبية الشخصية

يمكن تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق حسب المعيار (IAS 2)²²³ بحيث قد تُبالغ المؤسسات في تقديرها بهدف تقليل مخصصات إنخفاض قيمة المخزون، كذلك توزيع التكاليف المشتركة وذلك عند تحميل التكاليف العامة والإدارية على تكلفة المخزون²²⁴ بحيث يمكن التلاعب في توزيع هذه التكاليف بين المنتجات وبالتالي يؤثر ذلك على تكلفة المخزون وصافي الربح. بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بإدارة رأس المال العامل (مستويات المخزون، توقيت الشحن، شراء المخزون)، وعليه نجد أن تطبيق عملية الإختيار تعتمد على كلا من الحكم الشخصي والخبرة في تحديد شكل المعاملات على مستوى المؤسسة²²⁵.

رغم أن التغييرات الإلزامية تُفرض من قبل الجهات المنظمة للمعايير ولا تترك مجالاً للإدارة بالتلاعب، فإن التغييرات الإختيارية تُدار بواسطة الإدارة مما يتيح فرصة لإستخدام الحكم الشخصي بطريقة قد تكون عرضة للتحيز أو التلاعب.

أما حول التقديرات المحاسبية جاء في صلب المعيار (IAS8) على أنه تتطوي عملية التقدير أحكام تتم بناءً على آخر معلومات متاحة موثوق بها، على سبيل المثال قد تتطلب تقديرات تتعلق بالديون المشكوك فيها أو تقادم المخزون أو القيمة العادلة للأصول أو العمر الإنتاجي للأصول القابلة للإهلاك²²⁶. هذا بالطبع يُوفر مجالاً لممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تلعب الرقابة والتدقيق الخارجي دوراً حيوياً في تقليل فرص التلاعب حيث يمكن للتدقيق الموجه كشف محاولات الإدارة لإستخدام الحكم الشخصي لتحقيق مكاسب مؤقتة مما قد يؤدي حتماً إلى التلاعب بالقوائم المالية.

أشارت بعض الدراسات إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 15) حاول فرض قيود على مسألة حكم الإدارة وتقديرها الشخصي عند الإعترااف بالإيرادات وقياسها في الفترة المالية، وذلك من خلال توسيع متطلبات الإفصاح لكل خطوة من خطواته المذكورة سابقاً، بحيث يمكن فهم طبيعة تلك التقديرات وتأثيرها على أهمية القوائم المالية مما قد يؤدي إلى الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح، ولكن ليس الحد

²²³ - الفقرة 9 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 2).

²²⁴ - الفقرة 23 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 2).

²²⁵ - Paul M. Healy, James M. Wahlen, A Review of The Earning Management Literature and its Implications for Standards Setting, Accounting Horizons, Volume 13, No 4, (1999): 368.

²²⁶ - الفقرة 32، المعيار المحاسبي الدولي (IAS 8).

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

منها بشكل كامل مقارنةً بالمعايير المحاسبية الدولية السابقة²²⁷. وحسب بعض الدراسات ان دور الإعتراف بالإيرادات في تقرير الأداء من خلال توفير المعلومات المالية حول أداء المؤسسات حيث توصلت النتائج إلى أن الخصائص الإقتصادية لدورات الأرباح تختلف عبر المؤسسات وأن المعيار (IFRS15) لا يتبع تماماً نهج الأصول والخصوم²²⁸. وقد أوضحت دراسة (Ionica Oncioiu) أن المعيار قدم حلاً لبعض مشاكل المحاسبة عن الإيرادات ومنها مشكلة البيع مع حق الإرجاع، حيث تنقل المؤسسة السيطرة على السلعة أو الخدمة في العقد إلى العميل فتمنحه حق إرجاعها بسبب عدم رضاه عن المنتج مقابل إستلام المبلغ المدفوع أو خصم المبالغ المستحقة أو إستلامها مقابل سلعة أخرى، وبالتالي فإن المشكلة هنا أن المؤسسة تعترف بالإيرادات ثم يلغي العميل البيع وهو ما يعتبر تحدياً لمعيار الإعتراف بالإيراد وفي هذه الحالة إذا إستطاعت المؤسسة تقدير العائد المستقبلي فإنها تعترف بالقيمة الكاملة للإيرادات عند نقطة البيع الأولية فقط، أما إذا لم يكن من الممكن تقدير العائد المستقبلي فإن حق إرجاع البضاعة يجب أن ينتهي قبل الإعتراف بالإيرادات وهنا تنشأ مشكلة في الإعتراف بالإيراد أو تأجيله إلى فترات مستقبلية وهذا ما يعتمد على توقعات المؤسسة وذلك من شأنه أن يفتح المجال للتلاعب بالبيانات المالية²²⁹.

كما أعطى المعيار (IAS16) قدر كبير من الحكم الشخصي في تقدير العمر الإنتاجي للأصل وتقدير القيمة التخريدية للأصل.

²²⁷ - محمد أحمد حسين، دراسة تحليلية للآثار المتوقعة من تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وإنعكاس ذلك على قرارات المستثمرين، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، (2022): ص 432.

²²⁸ - Wagenhofer Alfred, The role of revenue recognition in performance reporting, Accounting & Business Research, Vol 44, No 4, (2014) : p349.

²²⁹ - Ionica Oncioiu, Alin-Eliodor Tănase, Revenue from Contracts with Customers under IFRS 15: new perspectives on practice, EuroEconomica, Vol. 35, No 2, (2016) : p 33.

المبحث الثالث: الأداء المالي في ظل التلاعب المحاسبي

كثرت في السنوات الأخيرة إهتمام العديد من الدراسات والبحوث في الدول النامية والمتقدمة بتحليل العلاقة بين تطبيقات التلاعب المحاسبي والأداء المالي في المؤسسات وذلك بالنظر للتأثير المباشر للأرباح على الأداء المالي والذي بدوره يؤثر على العديد من أصحاب المصلحة.

هناك دراسات وجدت أن التحيز في إعداد القوائم والتقارير المالية يحدث عندما يكون هناك عدم وجود حوافز تتوافق مع مصالح الإدارة والمساهمين، وقد يؤدي هذا إلى دفع المديرين إلى ممارسة قدرة المحاسبة على التكيف مع تغييرات الأرباح، لذلك تم استخدام إدارة المستحقات المحاسبية ويُنظر إليها على أنها سلوك عدواني من جانب الإدارة²³⁰. عموماً يمكن استخدام تقنيات إدارة التلاعب بالأرباح لتحقيق الغايات المرجوة من خلال الأساليب الثلاثة الرئيسية: الأول يمكن ربطه بعملية إعداد وعرض القوائم المالية (إدارة المستحقات المحاسبية)، والأسلوب الثاني يقوم على عمليات التشغيل والإستثمار والتمويل (إدارة الأرباح الحقيقية)، أما الأسلوب الثالث يتمثل في التعبير عن القرارات التي يتخذها المدراء للتأثير على شكل ومحتوى القوائم المالية والتحكم في مستوى النتائج المحاسبية (الغش).

المطلب الأول: إدارة المستحقات المحاسبية

أساس الإستحقاق هو معالجة محاسبية تسجل الأحداث والمعاملات المالية في وقت حدوثها وليس عند إستلام النقد أو دفعه فعلياً، ويعتبر أسلوب المحاسبة الإستحقاقية بمثابة بديل عن أسلوب المحاسبة النقدية وهي الطريقة الأبسط والأكثر شيوعاً وإستخداماً من قبل المؤسسات، حيث تريد جميعها الحصول على صورة أوضح وأكثر دقة لمؤشرات أدائها خلال مدة زمنية محددة. أما إدارة الأرباح على أساس الإستحقاق فهي موضوع بالغ الأهمية ومثير للجدل في مجال المحاسبة بإعتباره ينطوي على التلاعب بالأرباح المحاسبية القائمة على أسلوب محاسبة الإستحقاق. يمكننا القول أن الدراسات التي تناولت إدارة المستحقات تعتبر الأكثر حظاً في الأدبيات المحاسبية لأنها تتضمن إستغلال السلطة التقديرية المحتملة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) وتوظيف الخيارات المحاسبية لخدمة أهداف إدارية لا تعكس الأداء الإقتصادي الفعلي للمؤسسة²³¹. نجد أن العديد من المساهمات الخاصة بالمنظور التجريبي التي تشير إلى وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح القائمة

²³⁰ - Petroni Kathy Ruby, Optimistic reporting in the property-Casualty insurance industry, Journal of Accounting and Economics, Vol 15, Issue 4, (1992): 485-508.

²³¹ Dechow P. M., and Skinner D. J., Earnings management Reconciling the views of accounting academics, Practitioners and regulators, Accounting Horizons, Vol 14, No 2, (2000): 235-250.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

على المستحقات المحاسبية والأداء المالي وذلك بتطبيقها على عينة من المؤسسات في بيئات مختلفة سواء كانت بيئة نامية أو متقدمة. حيث قام كوثري وآخرون بدراسة²³² كيفية ارتباط المستحقات التقديرية بأداء المؤسسة فوجدوا أن إدارة الأرباح يمكن أن تختلف بناءً على أداء المؤسسة. وفي دراسة تم تجربتها على 250 مؤسسة مدرجة في بورصة بومباي بالهند من أجل اختبار ما إذا كانت ممارسة إدارة الأرباح تؤثر على أدائها المالي فأشارت النتائج إلى أنه كلما زادت كثافة ممارسة إدارة الأرباح زاد تأثيرها السلبي على معدل العائد إلى إجمالي أصول المؤسسة في السنة التالية²³³. في ذات السياق أجريت تجربة على 70 عينة من المؤسسات الإقتصادية التي تنشط ضمن بيئة الأعمال الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 تهدف إلى اختبار مدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي والإقتصادي في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح، حيث تستخدم هيئات الأسواق المالية آلية المعايير المحاسبية للحد من ممارسة تطبيقات التلاعب المحاسبي، فأشارت النتائج العامة إلى وجود مؤشر حول المستحقات الإختيارية يدل على ممارسات التلاعب في المؤسسات محل العينة²³⁴. كما إكتشفت دراسة أخرى قامت بإختبار العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي لـ 50 مؤسسة ماليزية مسجلة ببورصة الأوراق المالية خلال الفترة من 2004 إلى غاية 2010 إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين المتغيرين مفاصة بالمستحقات الإختيارية وفقاً لنموذج جونز المعدل وبين العوائد غير العادية للأسهم²³⁵. أيضاً هناك دراسة أجريت من طرف عدد من الباحثين على مجموعة من مؤسسات الأعمال المسجلة في البورصة السعودية والتي بلغ عدد العينة 1104 مشاهدة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019 من أجل قياس أثر جودة الإستحقاق المحاسبي على العلاقة بين التدفقات النقدية الحرة والأداء المالي وقد أوضحت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي للإستحقاقات غير العادية (انخفاض جودة الإستحقاق المحاسبي) على العلاقة بين التدفقات النقدية والأداء المالي²³⁶.

²³²- Kothari S., Leone A. and Wasley, Performance matched discretionary accrual measures, Journal of Accounting and Economics, Vol 39, (2005): 163-197.

²³³- Amarjit & all, Earnings Management, Firm Performance and the Value of India Manufacturing Firms, International Research journal of Finance and Economics, Issue 116, (2013): 121-132.

²³⁴- صديقي فؤاد، دراسة تجريبية لمدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في قياس سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2018، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، (2023): 585-604.

²³⁵- Ardekani Aref Mahdavi & all, Acquisition Earnings Management and Firm's Performance: Evidence from Malaysia, Journal of Business Studies Quarterly, Vol 4, No 1, (2012): 91-110.

²³⁶- عارف محمود كامل عيسى وآخرون، قياس أثر جودة الاستحقاق المحاسبي على العلاقة بين التدفقات النقدية الحرة والأداء المالي لمنشآت الأعمال السعودية: دراسة تطبيقية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 7، العدد 3، (2023): 97-140.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

لكن هناك دراسات توصلت إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية بين إدارة الأرباح والأداء المالي، ومنها دراسة أُجريت على مؤسسات بريطانية خلال الفترة (1991-2001) من أجل إختبار العلاقة بين المستحقات الاختيارية وفقاً لنموذج جونز المعدل وبين العائد على أصول المؤسسات محل العينة²³⁷.

في سياق ما سبق نجد أن أهمية الأداء المالي تتبع من عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستوياتها وفعالية الأداء وتوجيهه نحو الإتجاه الصحيح.

المطلب الثاني: إدارة الأنشطة الحقيقية

تتمثل إدارة الأنشطة الحقيقية في إستخدام الإدارة للخيارات التشغيلية المتاحة للتأثير على مبالغ القوائم المالية²³⁸. ولقد شهدت السنوات الأخيرة إهتمامات بحثية محدودة من قبل الأدبيات المتعلقة بإدارة الأرباح الحقيقية والتي قدمت معلومات عن تلاعب المؤسسات في المصاريف الرأسمالية من أجل تجنب الإبلاغ عن الخسائر السنوية، ومن بين الدراسات التي مثلت علامة فارقة في الأدبيات دراسة (Roychowdhury) والتي أثبتت بالتجربة تلاعب المديرين بالأنشطة الحقيقية من خلال قرارات تخفيض الأسعار لزيادة المبيعات والإنتاج المفرط وتخفيض النفقات الإختيارية، حيث كشف التحليل الإحصائي أن ظهور تلاعب الإدارة يكون أقل إنتشاراً في ظل وجود مساهمين متمرسين لهذه القرارات وتأثيرها على أنشطة المؤسسة²³⁹.

نجد العديد من الدراسات التي ناقشت تورط الإدارة في أنشطة إدارة الأرباح وكذلك التحقيق في العوامل المحددة لإدارة الأنشطة الحقيقية وأثرها على الأداء المالي في المؤسسات ذات البيئات المختلفة، وفي هذا الإتجاه أشارت دراسة²⁴⁰ إلى أن تأثير مستوى الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية على مستوى إدارة أنشطتها الحقيقية ليس ذا دلالة إحصائية ما يعني أن إدارة الأنشطة الحقيقية غير مرتبطة بمستوى الأداء للمؤسسات محل العينة، إلا أن هناك وجود تأثير سلبي ودال إحصائياً لمستوى نشاط المؤسسات الجزائرية على مستوى إدارة أرباحها الحقيقية بحيث وصلت القوة التفسيرية لنموذج الدراسة إلى أكثر من 60%، وبذلك فإن هذه النتائج مفيدة للمستخدمين

²³⁷ -Chi-Wen Jevons_Lee & all, « Performance, Growth and Earnings management », Review of Accounting Studies, 11 (2-3), 2005.

²³⁸ - Wilson G., The effect of Sarbanes-Oxley on earnings management behavior, Journal of Accounting, Finance and Economics, 3, 1, (2013): 1-21.

²³⁹ - Roychowdhury Sugata, earnings management through real activities manipulation, Journal of Accounting and Economics, 42, (2006): 335-370.

²⁴⁰ - Kimouche Bilal, Charchafa Ilyes, The Impact Of Financial Performance and Activity Level On Real Earnings Management: Evidence From Algeria, New ERA International Journal Of Interdisciplinary Social Researches, Vol 5, (2020): 6-12.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

والمدققين في الجزائر. في نفس السياق أظهرت نتائج إحدى الدراسات²⁴¹ أن المؤسسات التي تستخدم الأنشطة الحقيقية لإدارة أرباحها من أجل التأثير على النظام المحاسبي ليس إنتهازي، وهذا ما يتسق مع تحقيق المديرين لفوائد تسمح بأداء مالي أفضل في المستقبل. من نفس المنطلق قام أمجد بتحليل أثر إدارة الأرباح الحقيقية على جودة الأرباح والعائد على الاستثمار، فتبين وجود تأثير إيجابي لإدارة الأرباح الحقيقية على جودة الأرباح وكذلك على معدل العائد على الاستثمار في قطاع العقارات ومواد البناء المتعلقة بالشركات المدرجة في البورصة المصرية²⁴². ونجد أن Roychowdhury يتفق مع نفس التوجه بإقراره ان استخدام إدارة الأنشطة الحقيقية التي يقوم بها المديرين لتجنب الخسائر ربما تمثل إجراءات مثالية في ظروف إقتصادية محددة²⁴³. نجد أنه يمكننا الفصل بين إدارة الأنشطة بدافع الإنتهازية الإدارية عن دافع الإدارة الرشيدة من أجل الوصول إلى دراسات محاسبية دقيقة تعبر عن نتائج تطبيقية بشكل موضوعي. في نفس المنوال إستهدفت دراسة Hessian لقياس مؤشر القدرة الإدارية للمديرين ودورهم الفعال بناءً على كفاءة استغلالهم للموارد المتاحة وتحقيق أعلى مقدار من المخرجات مقارنة بالمديرين الآخرين لنفس الصناعة، ومن خلال التحقيق في النتائج خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وممارسة إدارة الأنشطة الحقيقية وهي النتيجة التي تقترح إستثمار هذه القدرات والمهارات لتحقيق مستويات أعلى من الأرباح دون الإنخراط في الممارسات التي تنعكس سلباً على الأداء المستقبلي للمؤسسات²⁴⁴.

أما من الدراسات التي تقوم بإدارة الأنشطة الحقيقية بهدف الإنتهازية أثبتت تجربة أجريت على مؤسسات فيتامية مدرجة في سوق الأوراق المالية حيث حددت النتائج تأثير إيجابي لإدارة الأرباح الحقيقية على الأداء وبالتالي سيكون هذا ضار بالمؤسسات محل العينة مستقبلاً بحيث تكون هذه النتائج مهمة للهيئات التنظيمية والمستثمرين في الأسواق الناشئة²⁴⁵. وهناك إستطلاع أجراه جراهام وآخرون على أدلة تشير بأن المديرين الماليين على إستعداد لتأخير أنشطة الإستثمار الطويلة الأجل لزيادة معدلات العائد بالرغم من التأثيرات السلبية

²⁴¹ - Gunny Katherine, The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting benchmarks, Contemporary Accounting Research, Vol 27, No 3, (2010): 855-888.

²⁴² - أمجد حسن عبد الرحمن، دراسة تحليلية لتأثير إدارة الأرباح الحقيقية على جودة الأرباح ومعدل العائد على الاستثمار "دراسة تطبيقية على قطاع العقارات والمواد الأساسية ومواد البناء"، مجلة الفكر المحاسبي، (2023): 13-58.

²⁴³ - Roychowdhury Sugata, (2006): 365.

²⁴⁴ - Hessian Mohamed Ibrahim Mohamed, The Impact of Managerial Ability on the Relation between Real Earnings Management and Future Firm's Performance: Applied Study, International Journal of Business Ethics and Governance, ISSN: 2717-9923, (2018): 57-85.

²⁴⁵ - Nguyen Vinh Khuong and all, The Relationship between Real Earnings Management and Firm Performance: The Case of Energy Firms in Vietnam, International Journal of Energy Economics and Policy, 9 (2), (2019): 307-314.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

على المؤسسات مستقبلاً، كما أشارت نفس الدراسة إلى أن (80%) من المديرين مارسوا التلاعب بإدارة الأرباح الحقيقية للإبلاغ عن أرباح أعلى من إدارة الأرباح القائمة على المستحقات المحاسبية²⁴⁶.

المطلب الثالث: الغش المحاسبي

هناك تقنية أخرى للتلاعب المحاسبي تعتمد على عمليات وهمية أو الإنحراف عن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها. حيث أشارت دراسة Ajekwe و Ibiameke إلى وجود فرق بين الغش وإدارة الأرباح، إذ يُعبر الغش عن الأفعال غير القانونية التي ترتكبها الإدارة بهدف الحصول على منافع أو مكاسب من خلال الخداع، بينما تُشير إدارة الأرباح إلى التلاعب المحاسبي وأن الخط الفاصل بين الغش وإدارة الأرباح في أن الأول يُمارس نتيجة إنتهاك اللوائح القانونية، بينما يحدث الثاني في إطار معايير المحاسبة الدولية²⁴⁷. على عكس ما أشارت إليه دراسة Jones من عدم وجود فرق بين الغش وإدارة الأرباح في الممارسات العملية، فكلاهما ينتج عنه معلومات مضللة لمستخدمي القوائم المالية وهذا على الرغم من أن إدارة الأرباح تتم بموجب معايير المحاسبة الدولية، إلا أن نية الإدارة هي الإحتيال وتضليل مستخدمي القوائم المالية وبالتالي فإن عنصر الإحتيال والتلاعب يُشكل عاملاً مشتركاً بين الغش وإدارة الأرباح²⁴⁸.

رغم وجود بعض التداخل بين المفهومين إلا أن تطبيق إدارة الأرباح لا يرتبط دائماً بالغش في القوائم المالية، قد تحدث إدارة الأرباح لأسباب عديدة منها: الأخطاء غير المقصودة والإختلافات المشروعة حول المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، كما يسمح بإدارة السجلات المحاسبية على مستوى تحوط معين وهذا التجاوز من المؤكد أن لدى الفاعل نية ورغبة في إخفاء التلاعب، وبالتالي قد يُحدث إحتيال في القوائم المالية مما يؤدي إلى إدانة المؤسسة بتهمة الإبلاغ المالي غير القانوني²⁴⁹. في سياق ما سبق قد يختلف معظم المهتمين بمجال الغش والإحتيال حول تعريف محدد لهذا الأخير لأنه ينطوي دائماً على أساليب جديدة ومفاجآت يصعب تحديدها بدقة. بشكل عام لقد تم تعريف الغش من قبل المعيار الدولي للتدقيق رقم 240 بأنه " فعل

²⁴⁶- Graham, J.R., Harvey, C.R., Rajgopal, S., The economic implications of Corporate financial reporting. Journal of Accounting and Economics, 40 (1-3), (2005): 3-73.

²⁴⁷- Clement C.M. Ajekwe, Adzor Ibiameke, Accounting Frauds: A Review of Literature, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS), Volume 22, Issue 4, (2017): 38-47.

²⁴⁸- رجب عثمان ياسمين مجدي، نموذج كمي مقترح للتنبؤ بالغش في القوائم المالية لزيادة فعالية عملية المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية، (أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس مصر، 2018)، 10.

²⁴⁹- Noorul Azwin binti Md Nasir & al, Studies on Earnings Management and Financial Statement Fraud in Corporate Firms, Research in World Economy, Vol 10, No 2, (2019): 15.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

متعمد من جانب الإدارة أو من يهتمون بالحوكمة، الموظفين أو طرف ثالث ينطوي على الخداع بهدف الحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية²⁵⁰.

تتضمن مجالات إرتكاب الغش كل من: التلاعب بالسجلات المحاسبية أو تعديلها أو عدم تمثيل بعض المعاملات أو حذف عمدًا وتطبيق مبادئ المحاسبة بشكل خاطئ عمدًا، تسجيل قيود يومية كاذبة من خلال إدراج مبيعات وهمية في دفاتر المحاسبة²⁵¹. نجد هناك بعض الدراسات مثل دراسة Kotsiantis وآخرون²⁵² ودراسة SABAU²⁵³ تشير إلى أنه يجب على المدقق أثناء عملية التدقيق المحاسبي الأخذ بعين الاعتبار نوعين من التحريفات الجوهرية وهما: التحريفات الناتجة عن إعداد قوائم مالية غير حقيقية، وعمليات الغش الناتجة عن إختلاس الأصول.

هدفت دراسة أجريت على مؤسسات مدرجة في بورصة إندونيسيا تورطت في أنشطة إحتيالية وذلك من خلال إجراء مقارنة بين المؤسسات محل العينة، حيث أثبتت النتائج التجريبية أن إدارة الأرباح الحقيقية المتمثلة في التدفق النقدي غير الطبيعي من الأنشطة التشغيلية والمصاريف التقديرية غير الطبيعية لها تأثير متزامن وكبير تجاه التقارير المالية الإحتيالية، وهذا الأمر يعد بالغ الأهمية بالنظر إلى التقارير المالية الإحتيالية قد تضعف ثقة المستثمرين وبالتالي تقلل من إستثماراتهم في المؤسسة²⁵⁴.

ويوجد العديد من التقنيات التي تستخدمها المؤسسة للتلاعب بالأصول الثابتة ومنها²⁵⁵:

- تسجيل أصول وهمية التي تُعد أحد أسهل الطرق للتلاعب بالأصول الثابتة من خلال مستندات مزيفة فقد تكون الأصول مؤجرة ويتم التقرير عنها على أنها ملك للمؤسسة مما قد يُؤثر على المركز المالي وبيانه غير العادل.

²⁵⁰ - الفقرة 11، المعيار الدولي للتدقيق رقم 240.

²⁵¹ - Taheri, M., Bahadori M. and Kamrani H., The Relationship between Audit Quality and Fraud in Listed Companies in Tehran Stock Exchange, Academic Journal of Accounting and Economics Researches, Vol 3, Issue 3, (2014): 270.

²⁵² - Kotsiantis S. and Other, Forecasting Fraudulent Financial Statements using data Mining, International Journal of Computational Intelligence, Vol 03, No 02, (2006): 1304, 2386.

²⁵³ - SABAU Andrei Sorin, Survey of Clustering based Financial Fraud Detection Research, Informatica Economică, Vol. 16, N° 01, (2012): 110, 122.

²⁵⁴ - Suryaningsih Rosita, Simon Febryanti, Earnings Management, Ibid, 50-55.

²⁵⁵ - Wells J. T., Corporate Fraud Handbook: Prevention and Detection, (New Jersey: John Wiley & Sons, 2004).

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

- التقييم غير المناسب للأصول حيث يتم تسجيل الأصول الثابتة بالتكلفة، ومع ذلك يتم تلاعب بعض المؤسسات في التقرير عن أصولها الثابتة في قائمة المركز المالي بالقيمة السوقية والتي تكون أعلى من تكلفتها التاريخية من أجل إظهار وضعها المالي بغير صورته الحقيقية.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

تشكل الدراسات السابقة نقطة بداية لأي بحث علمي حيث أنها تعطي فكرة أولية عن متغيرات الدراسة وكافة المواضيع ذات العلاقة، لذلك سوف يتم عرض أهم الدراسات التي ركزت على العوامل الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسات وأثرها على الأداء المالي والدراسات المتعلقة بتطبيقات التلاعب المحاسبي وأثرها على الأداء المالي، ومن ثم تمييز الدراسة الحالية عن سابقتها.

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت العوامل الاقتصادية وعلاقتها بالأداء المالي

أجريت العديد من البحوث والدراسات الأجنبية والعربية ذات العلاقة بين الأداء المالي والعوامل المرتبطة بالمؤسسة الإقتصادية والتي اختلفت في أهدافها ومتغيراتها، نذكر من بين هذه الدراسات الآتي:

➤ دراسة (1992) CHRISTINE KARUMUHINZI

تبحث الدراسة²⁵⁶ في العوامل الداخلية التي من المرجح أن تؤثر على الأداء المالي لمؤسسات التصنيع في رواندا بسبب أن هذه المؤسسات العامة تفتقر إلى أي كفاءة من حيث أنشطتها وأداءها وهو ما ينعكس على الربحية السلبية أو المتوسطة وحسب الدراسة أن البيئة التي تعمل فيها مؤسسات رواندا لا تشجع على تحسين الوضع. وعلى هذا الأساس تم استخدام إستبيان كان بمثابة دليل منظم للمقابلة مع 32 من أصحاب الأعمال والمديرين وبعد إختبار التحقق تمت معالجة البيانات المجمعّة بواسطة برنامجي (STATA و EViews) من أجل القيام بتحليل العوامل وعلاقة الارتباط بالمتغيرات وتحليل الإنحدار، حيث أكدت نتائج تحليل البيانات بعض النظريات المقبولة التي تؤكد أنه كلما إستخدمت مؤسسة التصنيع الأنشطة الإدارية على مستوى وظائف الإنتاج والتسويق والموارد البشرية إرتفع أدائها المالي علاوة على ذلك قد تبين أن تدريب القوى العاملة وخاصة الموظفين الحاصلين على تعليم عالي المستوى كان له تأثير إيجابي على الأداء.

²⁵⁶ - Christine Karumuhinz, Facteurs Internes Susceptibles D'influer Sur La Performance Financière De L'entreprise Manufacturière Au RWANDA, Mémoire présenté à l'Université du Québec à Chicoutimi comme exigence partielle pour l'obtention du grade de Maîtrise en gestion, (Aout 1992).

➤ دراسة معتصم الدباس (2007)

تناولت هذه الدراسة²⁵⁷ إختبار العلاقة بين مقاييس التقييم الإقتصادية والتي تم التعبير عنها بالقيمة المضافة، القيمة المعدلة الإقتصادية والقيمة السوقية وكذلك مقاييس التقييم المحاسبية المتمثلة في العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، صافي الربح والتدفقات النقدية كعوامل مستقلة، وبين العائد على السهم السوقي وأداء المؤسسات كمتغيرين تابعين، يحتوي مجتمع الدراسة على 30 شركة مساهمة عامة في قطاع الصناعة الأردنية المسجلة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة الممتدة بين عام 1996 إلى عام 2005، توصلت النتائج على العموم إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة مما يدل على وجود علاقة إرتباط قوية بين المتغيرات، وعليه حسب الدراسة تدل النتائج بأن المستثمرين في بورصة عمان يركزون على رقم صافي الربح ومعدل العائد على الأصول والقيمة السوقية المضافة والقيمة المعدلة للقيمة الإقتصادية من أجل قياس أداء الشركات بنسبة أكبر من باقي المتغيرات الإقتصادية والمحاسبية.

➤ دراسة Chandrapala Pathirawasam (2013)

الغرض من هذه الدراسة²⁵⁸ التركيز على تأثير الملكية وعوامل أخرى على الأداء المالي (مقاس بمعدل العائد على الأصول ROA) لـ 102 شركة مدرجة في بورصة كولومبو للأوراق المالية بسيريلنكا للفترة الممتدة من 2008 إلى 2009 للبيانات المالية محل العينة، تُبين النتائج أن تركيز الملكية ليس له علاقة إيجابية كبيرة على معدل العائد على الأصول لكن بالنسبة للعوامل المتعلقة بالحجم ومعدل دوران المخزون لها تأثير إيجابي على معدل العائد لأصول الشركات محل العينة.

²⁵⁷ - معتصم محمد ناجي الدباس، أثر مقاييس التقييم الإقتصادية والمحاسبية على عائد السهم السوقي وأداء الشركات، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007).

²⁵⁸ - Chandrapala Pathirawasam, INTERNAL FACTORS WHICH DETERMINE FINANCIAL PERFORMANCE OF FIRMS: WITH SPECIAL REFERENCE TO OWNERSHIP CONCENTRATION, Article in Acta academica karviniensia · (June 2013), DOI: 10.25142/aak.2013.026.

➤ دراسة مصطفى عبد الله أحمد القضاة (2015)

فسرت الدراسة²⁵⁹ العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات المساهمة العامة الأردنية المتداولة في البورصة والذي بلغ عددها الفعلي 65 شركة مقاساً بمؤشرين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، تم تحليل القوائم المالية للفترة من عام 2005 إلى عام 2011 ومن أجل تحقيق النتائج المرجوة تم استخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، أشارت النتائج إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمتغيرات المستقلة مجتمعة (حجم وعمر الشركة، المستثمر المؤسسي، نسبة المديونية، نسبة السيولة، رضا العملاء، الإنتاجية ودرجة الرفع المالي) على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة. ويوصي هذا البحث بضرورة تطوير وإتباع السياسات والإستراتيجيات للمحافظة على العملاء.

➤ دراسة مصطفى عبد العظيم البشير (2016)

هدفت الدراسة²⁶⁰ إلى إختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم، حيث شملت العينة مجموعة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، تم معالجة القوائم المالية لهذه الشركات لتحديد مدى الارتباط بين مؤشرات الأداء المالي كمتغيرات مستقلة وعوائد الأسهم كمتغير تابع، بحيث عمدت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط والمتعددة. توصلت النتائج إلى وجود علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات، وأن نسبة ما تفسره مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح يفوق وبشكل أكبر ما تفسره مؤشرات الأداء النقدية في التنبؤ بعوائد الأسهم. كما توصي هذه الدراسة بضرورة توفير البيانات والمؤشرات للمستخدمين وإظهار الشفافية في الإفصاح المالي.

²⁵⁹ - مصطفى عبد الله أحمد القضاة، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للفترة 2005-2011، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد الأول، (2015): 255-281.

²⁶⁰ - مصطفى عبد العظيم البشير، مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، (بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016).

➤ دراسة Chinedu Francis Egbunike (2018)

تبحث هذه الدراسة²⁶¹ في تأثير العوامل الإقتصادية الكلية والجزئية (الكلية متمثلة في سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي. والجزئية متمثلة في الحجم والرافعة المالية والسيولة) على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول (ROA). شمل مجتمع الدراسة جميع شركات التصنيع المدرجة في بورصة الأوراق المالية النيجيرية البالغ عددها 21 شركة للفترة ما بين 2011 و2017 بحيث إقتصرت العينة على قطاع السلع الإستهلاكية ، وكطريقة للتأكد من صحة الفرضيات إستخدمت الدراسة تقنية الإنحدار الخطي المتعدد بحيث توصلت النتائج إلى أن هناك تأثير كبير ذو أهمية للعوامل الإقتصادية المتمثلة في الحجم والرافعة المالية والسيولة على الأداء المالي المتمثل بمعدل العائد على أصول المؤسسات محل الدراسة.

➤ دراسة طوارف محمد عامر (2020)

هدفت الدراسة²⁶² إلى قياس أثر بعض عوامل البيئة الداخلية (متمثلة في الحجم، الرفع المالي، نمو المبيعات، والسيولة) المفسرة للأداء المالي (العائد على الأصول) في المؤسسات الإقتصادية الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية بالجزائر، تم إستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لعينة مكونة من 20 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لنمو المبيعات على المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي، وهناك وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية معنوية للحجم على الأداء المالي محل عينة الدراسة.

²⁶¹ - Chinedu Francis Egbunike, Macroeconomic factors Firm Characteristics and Financial performance : A Study of Selected quoted Manufacturing firms in Nigeria, Asian Journal of Accounting Research, Vol 3, No 2, (2018): 142-168.

²⁶² - طوارف محمد عامر وحولي محمد، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر: دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2013-2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، عدد (1) مكرر 1، (2020): 215-228.

المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت التلاعب المحاسبي وأثرها على الأداء المالي

➤ دراسة محمد عبد الله المومني (2006)

تركز هذه الدراسة على جانبين هامين وأساسيين²⁶³:

الجانب الأول يهدف إلى تحليل وتقييم التقارير والقوائم المالية لمعرفة ممارسات الإدارة ومدى إستغلالها المرنة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح على كافة قطاعات الأنشطة العملية (صناعية، تجارية، خدمية، تأمين وبنوك) حيث إعتد البحث على 70 مؤسسة مدرجة في بورصة عمان للفترة (1997-2003)، وإختبار العوامل المؤثرة في إتجاه سلوك الإدارة لإدارة أرباحها بإستخدام نموذج جونز المعدل لقياس إستغلال المرونة المتاحة في المعايير؛

أما الجانب الثاني يتعلق بإختبار تأثير العوامل (التمثلة في حجم المؤسسة، ربحيتها، مديونيتها، سيولتها والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، معدل النمو، نسبة ملكية كبار المستثمرين ونوع تقرير المدقق) في إتجاه سلوك الإدارة نحو إدارة الأرباح، من خلال توزيع إستبانة موجهة للمستثمرين المؤسسيين والأفراد الذين يملكون 5% أو أكثر من أسهم المؤسسة والتي شملت 64 مستثمراً و55 فرداً مساهم في الإستثمار.

إستخدمت الدراسة أساليب إحصائية مثل معادلة الإنحدار المتعدد وإختبار (t) وتحليل التباين وأحادي والثلاثي بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية، بحيث خلصت النتائج إلى وجود تباين في ممارسة إدارة الأرباح بين مختلف قطاعات العمل الإقتصادية، ووجود علاقة طردية بين العوامل (حجم المؤسسة ومعدل المديونية) وإدارة الأرباح، وهناك علاقة عكسية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وإدارة الأرباح محل العينة، بالإضافة إلى أن هناك أثر معنوي للعلاقة بين إدارة الأرباح ونوع تقرير المدقق وسيولة المؤسسة في قطاع الصناعة، ولا يوجد علاقة إدارة الأرباح وكل من معدل النمو ونسبة ملكية كبار المستثمرين في جميع قطاعات العمل.

²⁶³ - المومني محمد عبد الله، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، (أطروحة دكتوراه فلسفة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006).

➤ دراسة سعيد بن محمد سعيد الحمومي (2007)

تُفيد هذه الدراسة²⁶⁴ في الكشف على مدى وجود ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية لتنظيف قوائمها المالية (Big Bath Accounting) والتي تعتبر إحدى تقنيات التلاعب المحاسبي أو ما يسمى بإدارة الأرباح وعلاقة هذه التقنية بأداء الشركات في سنة الممارسة، بالإضافة إلى البحث في أثر الحجم وعمر الشركة في العلاقة. تم الإعتماد في ذلك على بيانات 52 شركة صناعية حيث شملت مجمل المشاهدات على 260 مشاهدة للفترة من 2001 إلى 2005، وعليه تم القيام باختبار العلاقات المتعلقة بالمتغيرات. أشارت النتائج إلى أن الشركات محل الدراسة لجأت وبشكل إختياري لممارسة تنظيف القوائم المالية بحيث بلغت نسبة التلاعب 36,5%، بالإضافة إلى أن هناك علاقة طردية بين أداء الشركات في سنة الممارسة، وعليه صنفت على أنها شركات تعاني من مشاكل في الأداء.

➤ دراسة أحمد علي أديب الطاهر (2008)

هدفت هذه الدراسة²⁶⁵ إلى التعرف على أثر إدارة الأرباح وحوكمة الشركات والعوامل الداخلية الأخرى على أداء الشركات الصناعية الأردنية المسجلة في بورصة عمان للفترة الممتدة من 1995 إلى 2006، وقد استخدمت الدراسة أربعة مؤشرات للأداء وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم ومؤشر (Tobin's q)، أما المتغيرات المستقلة فقد تضمنت ثلاث مجموعات وهي: إدارة الأرباح (متمثلة في نسبة المستحقات إلى إجمالي الأصول)، أما المتغير الثاني متمثل في الحوكمة (حصة أكبر مساهم ونسبة تركيز الملكية)، أما المتغير الثالث فتضمن العوامل الداخلية المرتبطة بالمؤسسات (متمثلة في الحجم، نسبة المديونية، نسبة السيولة ونسبة المصاريف التشغيلية). وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح وحوكمة الشركات على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، كذلك كان لحجم الشركة أثر موجب ومهم على جميع مقاييس الأداء، أما نسبة المديونية ونسبة المصاريف التشغيلية أثر

264- الحمومي سعيد بن محمد سعيد، تنظيف القوائم المالية "Big Bath Accounting" وعلاقته بالتغيرات الإدارية والأداء "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان"، (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2007).

265- أحمد علي أديب الطاهر، أثر إدارة الأرباح وحوكمة الشركات والمتغيرات الداخلية على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة 1995-2006، (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008).

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

سالب ومهم على جميع مقاييس الأداء. وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل حوكمة الشركات لما لها من أثر مهم على الأداء وضرورة إنتهاج سياسة أكثر عقلانية في إدارة الأرباح.

➤ دراسة (2016) Madan Lal Bhasin

تفيد هذه الدراسة²⁶⁶ إلى إستخدام تطبيقات التلاعب المحاسبي في القوائم المالية وهي تجربة الإقتصاد الآسيوي وهذا على إثر الفضائح والإحتيالات المحاسبية التي أثرت على الملايين من المؤسسات في مختلف دول العالم. وحسب هذه المقالة التي تشير إلى أن هناك ثغرات في المعايير المحاسبية الدولية والتدقيق التي توفر حرية التصرف على إستخدام ممارسات التلاعب بشكل عدواني، الواقع يتضمن التلاعب المحاسبي التلاعب المتعمد بالسجلات المالية لتحقيق أهداف محددة مسبقاً. تقدم الدراسة لمحة موجزة عن عملية إحتيال غير قانونية وغير أخلاقية التي قام بها Raju الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة في إحدى أكبر المؤسسات الرائدة في صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية، حيث تم إستخدام أجهزة الكمبيوتر بذكاء للتلاعب بدفاتر الحسابات من خلال إنشاء فواتير مزيفة وتضخيم الإيرادات وتزوير النقد والأرصدة المصرفية وما إلى ذلك، وبالتالي هذا ما أدى إلى تدمير المؤسسة وصدمة الحكومة والجهات التنظيمية والتشكيك في ممارسات المحاسبة التي يتبناها المدققون وحوكمة الشركات في دولة الهند. كما توصي الدراسة بأن يتم الإعتراف بجميع أنواع ممارسات الإدارة باعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون ويجب على هيئات المحاسبة والمحاكم والهيئات التنظيمية إعتداد تدابير عقابية نموذجية لمنع مثل هذه الممارسات غير الأخلاقية.

➤ دراسة محمد السيد منصور (2017)

هدف البحث²⁶⁷ إلى دراسة وتحليل العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للمؤسسات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية تمت قياسه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وإختبار أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على هذه العلاقة، تم الإختبار على العينة التي بلغت 21 شركة من عام 2002 إلى عام 2015 وعليه بلغ عدد المشاهدات 252 مشاهدة، ومن أجل قياس معاملات المتغيرات أجرت الدراسة

²⁶⁶- Madan Lal Bhasin, Accounting Manipulation Practices in Financial Statements: An Experience of an Asian Economy, International Journal of Economics and Financial Research, Vol 2, No 11, (2016): 199-214.

²⁶⁷- منصور محمد السيد، أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، جامعة عين شمس -كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 21، العدد 2، (2017): 736-787.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

تقدير نماذج الإنحدار المتعدد واختبار مدى معنويتها مع قياس معامل التحديد لهذه النماذج، بحيث أظهرت النتائج أنه توجد علاقة عكسية معنوية بين إدارة الأرباح ومعدل العائد على الأصول في حين كانت العلاقة بين إدارة الأرباح ومعدل العائد على حقوق الملكية غير معنوية، بالإضافة إلى أن المعايير الدولية لم يكن لها تأثير إحصائي معنوي على العلاقة وبالتالي عدم فاعلية تطبيق هذه المعايير في الحد من أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي.

➤ دراسة Flourien Nurul Ch (2019)

سعت الدراسة²⁶⁸ توفير دليل تجريبي فيما يخص أثر الأداء المالي على ممارسات تمهيد الدخل، بحيث يغطي مجتمع البحث مؤسسات للعقارات المدرجة في بورصة إندونيسيا حيث تحتوي العينة في مجملها 32 شركة للفترة 2014-2017، وعلى هذا يتم الحصول بواقع 128 مشاهدة، تم قياس المؤشرات المستخدمة لقياس المتغير التابع المتعلق بتمهيد الدخل باستخدام مؤشر Eckel، أما المتغير المستقل المتمثل في الأداء المالي يقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية والسيولة، بالإضافة إلى عوامل أخرى متمثلة في هيكل رأس المال وحجم المؤسسة، وإعتمد البحث في تحليل النموذج على معادلة الإنحدار اللوجستي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS v22). أظهرت النتائج أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ممارسة تمهيد الدخل بنسبة 22.10% و 77.90% ويتم تفسير الباقي من خلال عوامل أخرى لم تشارك في هذا النموذج، وبالتالي هناك أثر ذات الإتجاه الإيجابي للأداء المالي على ممارسة تمهيد الدخل.

➤ دراسة صديقي أحمد (2020)

جاءت هذه الدراسة²⁶⁹ للبحث في الكشف عن أثر جودة الأرباح المحاسبية على عوائد أسهم شركات المساهمة الصناعية والتكنولوجية والخدماتية المدرجة ببورصة باريس، حيث بلغت العينة 93 شركة وتم أخذ البيانات النصف السنوية للفترة ما بين 2017 و 2019، تم تمثيل المتغير المستقل جودة الأرباح المحاسبية من خلال قياس إدارة الأرباح على أساس الإستحقاق المحاسبي باستخدام نموذج (2005 Kothari) وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية باستخدام نموذج (2006 Roychowdhury) و (2005 Zang) كما تم إضافة بعض المتغيرات الضابطة (الرافعة المالية، نسبة تغطية الديون، معدل العائد على الأصول، صافي التدفقات النقدية

²⁶⁸- Flourien Nurul Ch, The Effect of Financial Performance to Income Smoothing Practice in Property and Real Estate Companies Listed On Indonesia Stock Exchange, Advances in Economics, Business and Management Research, Vol 127, (2019).

²⁶⁹- صديقي أحمد، أثر جودة الأرباح المحاسبية على عوائد الأسهم: دراسة ميدانية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس، (أطروحة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، جامعة أحمد درارية بأدرار، الجزائر، 2020).

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

التشغيلية للسهم ومعدل النمو على الأصول). توصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود علاقة معنوية بين جودة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم، من جهة أخرى وجود علاقة معنوية بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول وصافي التدفقات النقدية التشغيلية للسهم ومعدل النمو على الأصول وبين عوائد الأسهم. أوصت الدراسة الإحتكام الى المعايير المحاسبية الدولية في إصدار القوائم المالية يضمن إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية حيث من شأنه تقليل الفجوة بين الإدارة والمستثمر .

➤ دراسة Sunny Oteteya Temile وآخرون (2021)

سعت هذه الدراسة²⁷⁰ إلى إختبار العلاقة بين التلاعب بالأرقام المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات المدرجة في السوق المالي بنيجيريا للفترة الممتدة ما بين (2007-2019) لثلاثة عشرة عاماً، حيث تم إختيار 90 مؤسسة غير مالية، أجريت الدراسة على بيانات ثانوية تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية وتم استخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الإرتباط من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، إعتمدت في ذلك لتقدير النموذج المستخدم بمساعدة برنامج (Stata 14) في تحليل معادلة الإنحدار اللوحي، حيث كشفت النتائج أن بعض أساليب التلاعب مثل التقييم الخاطئ للأصول وتوقيت معاملات الأصول تؤثر إيجاباً على العائد على الأصول وبالتالي تبرر الفعل وإن كان غير أخلاقي. كما تبين أن أساليب أخرى مثل تزوير الإيرادات والتقليل من قيمة الإلتزامات تؤثر سلباً على العائد على الأصول، كما يوصي البحث من بين أمور أخرى بأن يستعين المستثمرون بخدمات المحللين الماليين الأكفاء لفحص البيانات المالية للشركات التي يرغبون في الإستثمار فيها.

➤ دراسة Usaini & Hooy (2023)

بحثت الدراسة²⁷¹ في العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة، والدور المعتدل لكفاءة الرئيس التنفيذي على هذه العلاقة. كما أن هذا البحث يشرح كفاءة الرؤساء التنفيذيين مهمة للحد من المستحقات الإختيارية المتعلقة بالمؤسسات المالية، وهذا بإستخدام عينة من بنوك الودائع النقدية النيجيرية، معتمدة في ذلك على مقدار الإنحدار اللوحي لإختبار وتحليل الفرضيات، ودعمًا لنظرية الوكالة تشير نتائج البحث إلى أن هناك أدلة على أن إدارة الأرباح تقلل من فعالية الأداء المالي والعكس من ذلك، إن تفاعل كفاءة

²⁷⁰- Sunny Oteteya Temile and al, Manipulation of Accounting Figures and Financial Performance of Listed Nigerian Firms, Journal Of Management and Science, 11, 4, (2021): 70-79.

²⁷¹-Usaini Muhammad &Hooy Chee-Wooi, Earnings Management and Financial Performance: The Moderating Role of CEO Competency, Journal of Contemporary Issues and Thought, Vol 13, Issue 1, (2023): 1-15.

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

الرئيس التنفيذي يؤثر سلباً على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي وهذا يشير إلى أن الرؤساء التنفيذيين يستخدمون كفاءاتهم لترسيخ أنفسهم لمصالحهم الشخصية أكثر من مصالح المساهمين. وتدعو هذه الدراسة إلى توسيع نطاق مراقبة الرؤساء التنفيذيين وآليات الموارد مثل تعويضات الرؤساء التنفيذيين ورأس المال الإجتماعي للرؤساء التنفيذيين للحد من التأثير السلبي لإدارة الأرباح على الأداء المالي للمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: وضعية الدراسة الحالية

بناءً على عرضنا السابق للدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة حيث كانت مرشداً في صياغة إشكالية الدراسة الحالية وفرضياتها، كما ساعدت في إعداد أدوات وإجراءات التطبيق وتحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة. وبعد الإطلاع على الدراسات السابقة يتم إستنتاج مجموعة من النقاط التالية:

- على الرغم من تنوع البحوث والدراسات إلا أنه لا يزال هذا الموضوع من أهم مواضيع الدراسات والبحوث المعاصرة والتي أجريت في بيئات مختلفة؛
- نجد أن العديد من الدراسات التي ركزت على تفسير العلاقة بين العوامل الإقتصادية والأداء المالي، ومنها من إتجه في تفسير العلاقة بين التلاعب المحاسبي والأداء المالي، في حين نجد من الدراسات القليلة إن لم نقل أنها منعدمة ذات العلاقة بالعوامل الإقتصادية وظاهرة التلاعب المحاسبي مجتمعة معاً بالأداء المالي؛
- لا يوجد إتفاق في النتائج حول أثر العوامل المفسرة للأداء المالي، بحيث ركزت دراسات على العوامل الداخلية ومنها من ركز على العوامل الخارجية للمؤسسات، ودراسات أخرى ركزت على العوامل الكلية والجزئية معاً، وهذا الإختلاف في النتائج راجع لإختلاف البيئة التشريعية والمعطيات الإقتصادية حيث يتم تطبيقها في الدول النامية أو الإقتصاديات الناشئة التي تواجهها عدة تحديات مرتبطة بالعوامل البيئية؛

1. ما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها

- تعتبر دراستنا الحالية إمتداداً للدراسات السابقة بحيث تتميز بمجموعة من النقاط وهي كما يلي:
- تحديد المتغيرات المستقلة والمفسرة للمتغير التابع وطبيعة العلاقة بينهم ومن ثم الإشارة إلى تأثير المتغيرات عن بعضها البعض بناءً على نتائج الدراسات السابقة؛

الفصل الثالث: الأداء المالي بين التفسير الإقتصادي وقيود التلاعب المحاسبي

- إختيار مجتمع وعينة الدراسة التي تختلف على البيئات الأخرى من حيث درجة التطور وإختلاف الطبيعة التنظيمية والتشريعية، ومن ثم تحديد الأساليب الإحصائية والنموذج الملائم لمعالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة الحالية؛
- على حد علمنا فإنه لحد الآن تتفرد هذه الدراسة عن سابقتها من الدراسات الأخرى التي تناولت واحدا من المتغيرات دون الآخر، في حين تناولت الدراسة الحالية الموضوع بنظرة شاملة من خلال تحليلها لمجموعتين من العوامل المفسرة وهي المتغيرات المتعلقة بالحقيقة الإقتصادية وتطبيقات التلاعب المحاسبي وأثرها على الأداء المالي، بالإضافة إلى أنه بحث أكثر تفصيلا من حيث المحاور التي تم تناولها؛
- بالإضافة إلى كونها الدراسة الأولى التي حاولت إستكشاف هذه العوامل نظرا لخصوصية البيئة التي أجريت فيها وطبيعة الأعمال الجزائرية الذي يمتاز بنظام محاسبي مالي جامد وغير مرن نوعا ما وخضوعه للإجراءات القانونية، الأمر الذي ينعكس على نتائج البحث أكثر ملائمة للتعبير عن واقع المؤسسات محل العينة؛
- الحصول على القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية محل العينة والتي غطت فترة ثمانية سنوات، حيث تناولت الدراسة كافة قطاعات العمل الإقتصادية (صناعية، تجارية، خدمية) باستثناء قطاع التأمين والبنوك.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل عرض وتحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي في ظل الأبعاد الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسة وتطبيقات التلاعب المحاسبي. وعليه نجد:

إن عملية تقييم الأداء المالي بشكل عام هي إنعكاس لمجموعة من المؤثرات الفعلية والحقيقية عليه وكيفية تعامل المؤسسة معها بعلاقة تبادلية وإستغلالها بالشكل ذي إمكانها من تحقيق أهدافها وتوجيه الإدارة والأطراف المستفيدة سواء الداخلية أو الخارجية بمعلومات مالية أو غير مالية حول أداء المؤسسة بحيث تأخذ جميع العوامل المؤثرة في الإعتبار وتوفر تقييماً سليماً للأداء المالي وتؤدي إلى ترشيد القرارات المتخذة بناء على نتائج هذا التقييم.

التلاعب بالأرباح المحاسبية هي الإجراءات التي تقوم بها الأطراف الداخلية في المؤسسة من أجل حماية مصالحها الخاصة من خلال التحكم في القوائم المالية التي يتم إعدادها وتقديمها للأطراف الخارجية المعنية، لذلك يبرز دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين شفافية القوائم والتقارير المالية وتعزيز قابلية المقارنة لكنه يحذر من إستغلال المرونة المحاسبية في ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية. إن التوازن بين المرونة والرقابة يمثل تحدياً كبيراً يتطلب التطوير المستمر للمعايير وتعزيز الإلتزام بها لضمان قوائم مالية تعكس الواقع بدقة وموضوعية، كما أن أغلب الدراسات والبحوث تعتبر المعايير الدولية آلية للحد من آثار ممارسة تطبيقات التلاعب المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية بهدف تعزيز القدرة على المقارنة والشفافية في عرض القوائم المالية بما يحقق مستوى عال في الأداء الجيد لمؤسسات الأعمال.

تؤكد حالات التلاعب والإفلاس المتتالية للعديد من المؤسسات حول دول العالم صحة الإفتراضات التي تقوم عليها نظرية الوكالة مما ينتج عنه تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، الأمر الذي يكلف المؤسسة بسبب تزايد احتمالات تورط الإدارة في ممارسات إستثمارية لا تضيف قيمة إلى مؤشرات الأداء المحاسبية والمالية مما يؤدي في النهاية إلى إنخفاض قيمة المؤسسة.

تم تقسيم الدراسات السابقة على المستوى العربي والأجنبي إلى صنفين من الدراسات، الدراسات التي تناولت العوامل الإقتصادية وعلاقتها بالأداء المالي والصنف الثاني يتعلق بالدراسات المرتبطة بالتلاعب المحاسبي وأثره على الأداء المالي مع مراعاة التسلسل الزمني والتطور التاريخي والفكري للدراسات من خلال التطرق المعتمد على المنهج الإحصائي وخاصة المواضيع الحديثة نسبياً في حدود المعروض منها.

الفصل الرابع

أثر العوامل الإقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء
المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

تمهيد

بعد عرض جوانب الفصول النظرية للبحث والإلمام بأهم المفاهيم وتفاصيل الموضوع، نبرز في هذا الفصل إشكالية الدراسة وصياغة فرضياتها، باستخدام أسلوب قياس المتغيرات المتعلقة باستكشاف العوامل المفسرة للأداء المالي في ظل المؤشرات الاقتصادية وممارسات التلاعب المحاسبي بالإعتماد على تحليل القوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية غير المالية التي تنشط في بيئة أعمال جزائرية. لذلك يجب إتباع الخطوات العلمية والإجراءات المتعلقة بالتحليل الإحصائي لغرض الإجابة على تساؤلات الإشكالية والوصول إلى الحقائق من خلال الفرضيات المطروحة وتحليل النتائج المتوصل إليها وبالتالي يقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: نتائج الإحصاء الوصفي واختبارات الصلاحية

المبحث الثالث: تقدير نموذج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

تتمثل طريقة وأدوات الدراسة في الإطار المنهجي الذي يوضح مجتمع وعينة الدراسة، وأدوات جمع البيانات ويعرف ميدان وحدود الدراسة وكيفية تحليل البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: منهج الدراسة

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال المسح الجزئي حيث تم إختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بهدف إختبار فرضيات الدراسة عليها. كما إعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي باستخدام معادلات للانحدار المتعدد بغرض اختبار طبيعة العلاقات بين المتغيرات وتفسيرها في سبيل الإجابة على إشكالية الدراسة.

1. مجتمع وعينة الدراسة

تم إجراء مسح لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية غير المالية الناشطة عبر مختلف مناطق الوطن، أين تم إختيار مؤسسات من قطاعات مختلفة (صناعية، تجارية، خدمية) للحصول على عينة معتبرة، كما يوضحه الملحق رقم (1). إستهدفنا عينة نهائية مكونة من 70 مؤسسة إقتصادية، باستخدام قوائمها المالية كأداة لتحليل البيانات المالية والتي تحتوي على قائمة الميزانية (الأصول والخصوم) وقائمة حساب النتائج والتي يتم الإفصاح عنها بصفة دورية للفترة الممتدة ما بين (2015-2022)، لتشكل عينة الدراسة سلسلة زمنية مقطعية متوازنة بإجمالي عدد مشاهدات قدره 560 مشاهدة. تم توزيع بيانات الدراسة حسب طبيعة ملكية المؤسسات إلى ملكية عمومية وملكية خاصة وهذا حسب الجدول رقم (5)، أين شكلت الملكية العمومية الجزء الأكبر بما نسبته 67,14% من إجمالي المؤسسات.

الجدول رقم (5): تصنيف عينة الدراسة حسب طبيعة الملكية

المشاهدات	النسبة	التكرار	الرمز	المؤسسات
560	67.14%	47	0	العمومية
	32.86%	23	1	الخاصة
	100%	70	-	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على نتائج عينة الدراسة

تم إستبعاد المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات المالية (البنوك، التأمينات، العقارات والإستثمارات الجماعية)، نظرا لخصوصية نظامها المحاسبي وصعوبة تطبيق نماذج المستحقات عليها.

تم الإعتماد على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة من خلال الإتصال المباشر ببعض المهنيين للحصول على بعض القوائم المالية، والإعتماد على بعض المواقع الرسمية منها: بوابة المركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz>، وموقع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات بورصة الجزائر <https://cosob.dz>، وهذا للإستفادة من تحميل القوائم المالية المنشورة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والتي تحتوي على نفس الفترات المالية من 2015/12/31 إلى غاية 2022/12/31.

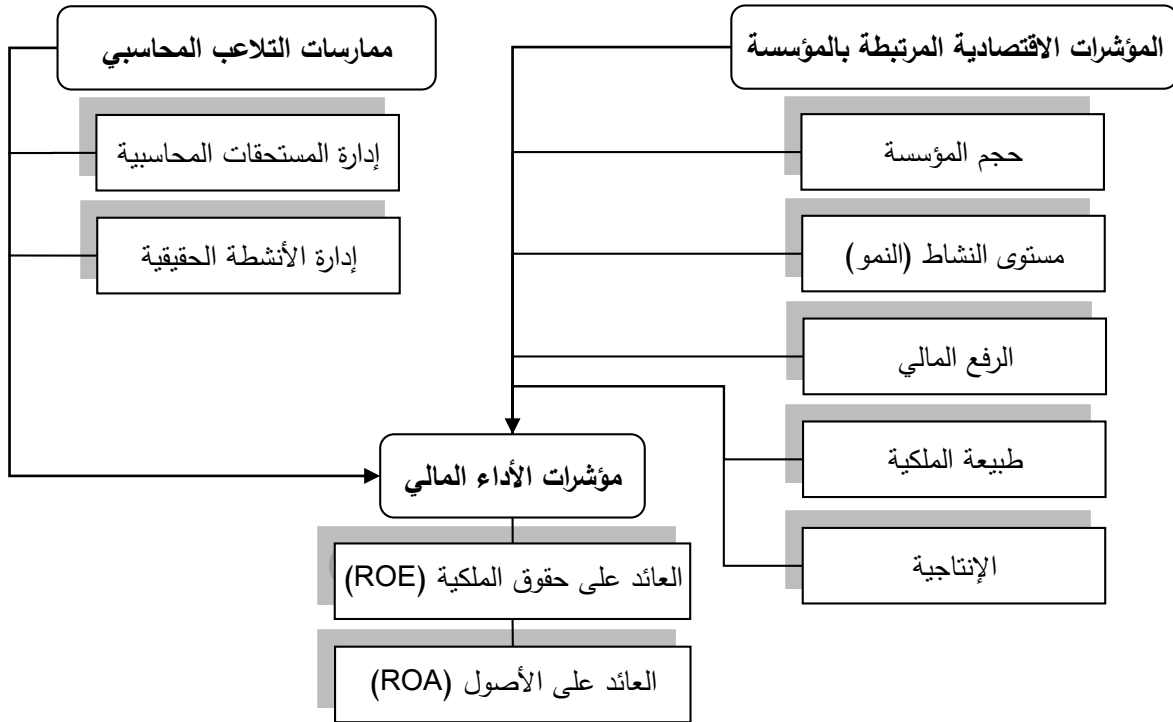
2. أدوات الدراسة

بعد تجميع البيانات المالية ثم تفرغها باستخدام برنامج Excel ومن أجل معالجتها وإختبار صحة نماذج الدراسة وفرضياتها ودراسة العلاقات الإحصائية وفحص إيجاد التأثيرات وتحليل المسار وبالتالي الخروج بنتائج يمكن تعميمها، تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews13)، وهو برنامج متقدم في التحليل الإحصائي يقوم باختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ولقد صمم هذا البرنامج للتعامل مع البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية التي تدرس قطاع معين عبر الزمن.

2. نموذج الدراسة

بناءً على ما تم عرضه ضمن إشكالية البحث وأهدافه يمكن عرض نموذج الدراسة في الشكل الموالي، والذي يمثل مخطط عام لهذا البحث يُبين لنا المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الشكل رقم (13): النموذج العام للدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

إنطلاقاً من الشكل أعلاه تم تحديد ستة نماذج تجريبية لإختبار الفرضيات التي تم صياغتها بالإعتماد على الدراسات السابقة، بحيث تم تصميم نماذج قياسية تربط بين محددات الأداء المالي والمتغيرات المفسرة له. ويمكننا صياغة نماذج رياضية تأخذ شكل المعادلات للإنحدار الخطي المتعدد كما يلي:

1.2. المعادلة الأولى

تربط هذه المعادلة بين المتغيرات المستقلة ممثلة في إدارة المستحقات المحاسبية والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة وأثرها على المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول كمؤشر على الأداء المالي وهذا حسب المعادلة التالية:

الفصل الرابع: أثر العوامل الاقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1(ARM_{it}) + \beta_2(SIZE_{it}) + \beta_3(LEV_{it}) + \beta_4(Growth_{it}) + \beta_5(PRO_{it}) + \beta_6(Prod_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

ROA_{it} : معدل العائد على الأصول للمؤسسة i خلال الفترة t .

ARM_{it} : إدارة المستحقات المحاسبية وتقاس بالمستحقات الاختيارية للمؤسسة i خلال الفترة t .

$SIZE_{it}$: حجم المؤسسة i خلال الفترة t .

$Growth_{it}$: مستوى النشاط للمؤسسة i خلال الفترة t .

LEV_{it} : مستوى الرفع المالي للمؤسسة i خلال الفترة t .

PRO_{it} : طبيعة ملكية المؤسسة i خلال الفترة t .

$Prod_{it}$: إنتاجية المؤسسة i خلال الفترة t .

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: ثوابت عددية تمثل معاملات انحدار النموذج.

ε_{it} : متغير عشوائي يمثل البواقي المعيارية للنموذج.

2.2. المعادلة الثانية

ترتبط المتغيرات المستقلة ممثلة في إدارة المستحقات المحاسبية والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة

وأثرها على المتغير التابع الذي تم قياسه بمعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء المالي.

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1(ARM_{it}) + \beta_2(SIZE_{it}) + \beta_3(LEV_{it}) + \beta_4(Growth_{it}) + \beta_5(PRO_{it}) + \beta_6(Prod_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث:

ROE_{it} : معدل العائد على حقوق الملكية للمؤسسة i خلال الفترة t .

3.2. المعادلة الثالثة

ترتبط هذه المعادلة المتغيرات المستقلة ممثلة في إدارة الأنشطة الحقيقية والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة

بالمؤسسة وأثرها على المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي، حسب

المعادلة التالية:

الفصل الرابع: أثر العوامل الاقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1(REM_{it}) + \beta_2(SIZE_{it}) + \beta_3(LEV_{it}) + \beta_4(Growth_{it}) + \beta_5(PRO_{it}) + \beta_6(Prod_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث:

REM_{it}: إدارة الأنشطة الحقيقية مقاسة بالتدفقات النقدية غير العادية للمؤسسة ا خلال الفترة t.

4.2. المعادلة الرابعة

تربط المتغيرات المستقلة ممثلة في المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة وأثرها على المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر على الأداء المالي، حسب المعادلة:

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1(REM_{it}) + \beta_2(SIZE_{it}) + \beta_3(LEV_{it}) + \beta_4(Growth_{it}) + \beta_5(PRO_{it}) + \beta_6(Prod_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

5.2. المعادلة الخامسة

تأخذ هذه المعادلة جميع المتغيرات المستقلة المختارة وأثرها على المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي وتأخذ الصيغة التالية:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1(ARM_{it}) + \beta_2(REM_{it}) + \beta_3(SIZE_{it}) + \beta_4(LEV_{it}) + \beta_5(Growth_{it}) + \beta_6(PRO_{it}) + \beta_5(Prod_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

6.2. المعادلة السادسة

تأخذ هذه المعادلة جميع المتغيرات المستقلة المختارة وأثرها على المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء المالي، حسب المعادلة:

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1(ARM_{it}) + \beta_2(REM_{it}) + \beta_3(SIZE_{it}) + \beta_4(LEV_{it}) + \beta_5(Growth_{it}) + \beta_5(PRO_{it}) + \beta_5(Prod_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (6)$$

المطلب الثالث: إجراءات تقدير نموذج الدراسة

تعتمد عملية تقدير حزم البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data) أو ما يسمى بالبيانات الطولية (البانل) التي تحتوي على مزيج من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية على توفير بيانات عن مجموعة

من المفردات عبر سلسلة زمنية، بمعنى أنها تحتوي على سلسلة زمنية لكل بيانات مقطعية عن كل مفردة في العينة قيد الدراسة، (مثل المؤسسات، الأفراد، الدول، الولايات... إلخ). وحيث أن الدراسة الحالية تتضمن بيانات (70) مؤسسة وفترة زمنية قدرها 8 سنوات، وللوصول إلى نتائج أفضل، يمكننا استخدام أسلوب دمج نماذج البيانات المقطعية مع البيانات الزمنية والذي يتضمن ثلاثة أشكال رئيسية:

- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression model: هو من أبسط نماذج بيانات البانل بحيث تكون جميع المعاملات فيه ثابتة لجميع الفترات الزمنية، بحيث يهمل تأثير الفترة الزمنية. ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)²⁷².

- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effects model: يهدف هذا النموذج إلى فهم سلوك كل مجموعة بيانات للوحدات المدروسة على حدا ذلك بجعل معامل المقطع β مختلفاً من مجموعة لأخرى مع الحفاظ على معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة. وتعني التأثيرات الثابتة أن معامل β لكل مجموعة بيانات مقطعية لا يتغير بمرور الزمن (ثابتة) بل يكون التغير على مجاميع البيانات المقطعية فقط²⁷³.

- نموذج التأثيرات العشوائية Random effects model: يُعامل هذا النموذج التأثيرات المقطعية والزمنية كمعاملات عشوائية عكس التأثيرات الثابتة، أي أن حد الخطأ العشوائي ε_{it} له توزيع طبيعي بمتوسط صفري وتباين ثابت²⁷⁴.

لكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة يجب أن يكون تباين الخطأ ثابتاً لجميع المشاهدات المقطعية وألا يكون هناك ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة. في حال عدم استيفاء أي من الشروط المذكورة يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

1. إختيار النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير معادلات الدراسة

من أجل إختيار النموذج المناسب بين النماذج الثلاثة سابقة الذكر، يمكن الإعتماد على إختبارين أساسيين وهما:

²⁷²- Damodar N. Gujarati, *Econométrie*, 4^{eme} édition, (Bruxelles: De Boeck-DL, Vol 1, 2004), 638.

²⁷³- Ibid., 639.

²⁷⁴- العبدلي عابد بن عابد، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، (2010): 21.

- يتم المفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام إختبار (Likelihood Ratio)، إذ يمكن اعتماده لإختبار الفرضية الصفرية التي تفترض ملاءمة نموذج الإنحدار التجميعي مقابل الفرضية البديلة التي تفترض ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية. فإذا كان مستوى المعنوية لهذا الاختبار أقل من 5% يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، وبالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية أفضل مقارنة بنموذج الإنحدار التجميعي، والعكس صحيح.
- يتم المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام الإختبار الإحصائي (Hausman-test)، والمستخدم لإختبار الفرضية الصفرية التي تفترض ملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية مقابل الفرضية البديلة التي تفترض ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة. فإذا كان مستوى المعنوية لهذا الإختبار أقل من 5%، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية، والعكس صحيح.

المطلب الرابع: قياس متغيرات الدراسة

بعد صياغة نموذج الدراسة سوف يتم في هذا الجزء تعريف متغيرات الدراسة وتوضيح طريقة قياسها، حيث تنقسم المتغيرات المفسرة إلى مجموعتين رئيسيتين هما المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بمؤسسات العينة، وممارسات التلاعب المحاسبي، أما المتغير التابع فيتمثل في الأداء المالي.

1. قياس المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي والذي تم قياسه باستخدام المقاييس التي تعتمد على العلاقة بين عناصر القوائم المالية، وفي هذا السياق إعتدنا على مؤشرين هما:

1.1. مؤشر العائد على الأصول (ROA)

يعتبر المؤشر الأكثر قدرة على التعبير عن الأداء المالي وقد سبق وأشرنا إلى معدل العائد على الأصول في الجانب النظري من الفصل الأول، حيث يعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة على إستخدام أصولها ومدى كفاءة إستغلالها لتوليد الأرباح. تم حسابه من خلال قسمة النتيجة الصافية (NI) على إجمالي الأصول (A) حسب المعادلة (7).

$$ROA_{it} = NI_{it} / A_{it} \quad (7)$$

2.1. مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

هو المؤشر الذي يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال المساهمين لتحقيق الأرباح، وتم قياسه من خلال قسمة النتيجة الصافية على الأموال الخاصة (E) حسب المعادلة (8).

$$ROE_{it} = NI_{it} / E_{it} \quad (8)$$

2. قياس المتغيرات المستقلة

لقد اعتمدت الدراسة على متغيرين مفسرين للأداء المالي كما ذكرنا سابقا، يتمثلان في التلاعب المحاسبي والعوامل الاقتصادية.

1.2. قياس التلاعب المحاسبي

لقد تناولنا في الفصل الثاني مفهوم التلاعب المحاسبي والمداخل المستخدمة لتقديره أهمها إدارة المستحقات المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح التي تعتمد على أساليب حقيقية مثل إدارة المبيعات والمصاريف الاختيارية وغيرها. واعتمدت الدراسة لقياس التلاعب المحاسبي على مدخلين هما: مدخل إدارة المستحقات المحاسبية و مدخل إدارة الأنشطة الحقيقية.

1.1.2. مدخل إدارة المستحقات المحاسبية

تتقسم المستحقات المحاسبية الكلية إلى مستحقات إختيارية ومستحقات غير إختيارية حيث تعتبر هذه الأخيرة عادية بالنظر لحجم المؤسسات ومستوى أدائها، بينما تعتبر المستحقات الإختيارية غير عادية بسبب إمكانية إستغلال الإدارة للمرونة المحاسبية المتاحة في إختيار البدائل أو التقديرات، لذلك يفضل إستخدامها كمؤشر يعبر عن التلاعب المحاسبي، ونجد العديد من النماذج المستخدمة من قبل الدراسات المحاسبية في تقدير المستحقات والتي قد سبق ذكرها في الجانب النظري من الفصل الثاني، في هذه الدراسة تم تقدير المستحقات الإختيارية إعتقادا على نموذج جونز المعدل الذي قدمه Dechow وآخرون عام 1995 ويعتبر من أنجع النماذج في تقدير المستحقات الإختيارية والتي تعبر عن بواقى النموذج للمؤسسات عينة الدراسة وفق الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية

يمكن قياس المستحقات الكلية للمؤسسات عينة الدراسة بواسطة منهجين هما: منهج التدفقات النقدية والتي تحسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين النتيجة الصافية والتدفق النقدي التشغيلي.

$$TACC_{it} = NI_{it} - CFO_{it} \quad (10)$$

أما المنهج الثاني فيعتمد على المعطيات المتوفرة في قائمة الميزانية وقائمة حساب النتائج حسب المعادلة التالية:

$$TACC_{it} = \Delta BFR_{it} + PRC_{it} - DOT_{it} \quad (11)$$

حيث:

$TACC_{it}$: تمثل المستحقات الكلية للمؤسسة i خلال الفترة t .

ΔBFR_{it} : التغيير في إحتياجات رأس المال العامل التشغيلي للمؤسسة i بين الفترتين t و $t-1$ ، وتشمل التغيير في حساب المخزونات والتغيير في حساب المدينين والتغيير في حساب الدائنين.

PRC_{it} : تمثل الإيرادات غير النقدية للمؤسسة i خلال الفترة t ، وتشمل الإنتاج المثبت (د/73)، إسترجاعات خسائر القيمة (د/78) والضرائب المؤجلة أصول (د/692 رصيد دائن).

DOT_{it} : تمثل المصاريف غير نقدية للمؤسسة i خلال الفترة t ، وتشمل مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (د/68) والضرائب المؤجلة خصوم (د/692 رصيد مدين).

- الخطوة الثانية: تقدير معاملات النموذج

في هذه الخطوة تم حساب معاملات النموذج ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) من خلال معادلة الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لكل مؤسسة من العينات المدروسة وخلال كل سنة من أجل تقدير المستحقات غير الاختيارية وهي المستحقات الناتجة عن الأحداث المالية، والتي تعتمد على أسس محاسبية ومعايير فنية وإقتصادية تمثل حسابات لا تستطيع الإدارة التأثير على قيمتها وبالتالي فهي حسابات لا تحتوي على عمليات التلاعب المحاسبي. مثل حسابات المدينين وأوراق القبض الناتجة عن أنشطة البيع الآجل وحسابات الدائنين وأوراق الدفع الناتجة عن أنشطة الشراء الآجل. وتكون المعادلة وفقا لنموذج جونز المعدل كالاتي:

$$TACC_{it} / A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it} / A_{it-1})] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (12)$$

حيث أن:

A_{it-1} : إجمالي أصول المؤسسة i في بداية الفترة t .

الفصل الرابع: أثر العوامل الاقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ΔREV_{it} : التغير في رقم الأعمال للمؤسسة i بين الفترتين t و $t-1$.

ΔREC_{it} : التغير الحسابات تحت التحصيل للمؤسسة i بين الفترتين t و $t-1$.

PPE_{it} : إجمالي التثبيات العينية للمؤسسة i خلال الفترة t .

α_0 : قيمة ثابتة و $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3)$: معاملات الانحدار.

ε_{it} : يمثل بواقي النموذج (Residuals) في معادلة الانحدار والذي يشير إلى المستحقات الإختيارية (غير العادية) للمؤسسات عينة الدراسة.

- الخطوة الثالثة: حساب المستحقات غير الإختيارية

تحديد المستحقات غير الاختيارية لكل مؤسسة من العينات وخلال كل سنة، وهذا بعد تعيين نتائج معاملات نموذج جونز المعدل.

$$NACC_{it} / A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) \quad (13)$$

حيث أن:

$NACC_{it}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة i خلال الفترة t .

- الخطوة الرابعة: حساب المستحقات الإختيارية

يتم تقدير المستحقات الإختيارية بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وهذا حسب المعادلة التالية:

$$DACC_{it} / A_{it-1} = TACC_{it} / A_{it-1} - NACC_{it} / A_{it-1} \quad (14)$$

- نتائج قياس مستوى المستحقات الإختيارية

تم تقدير معاملات إنحدار المعادلة (12) باستخدام بيانات جميع المؤسسات خلال الفترة المدروسة، بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (6-1): قياس مستوى المستحقات الاختيارية

Dependent Variable : TACC/A					
Total panel (balanced) observations : 560					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Durbin-Watson stat
1/AIT	-5974211.	1785311.	-3.346313	0.0009	1.657438
REC_REV/A	-0.000687	0.000282	-2.432640	0.0153	R-squared
PPE/A	-0.153679	0.035908	-4.279843	0.0000	0.061588
C	0.016684	0.014856	1.123065	0.2619	

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 13)

نلاحظ أن معاملات النموذج $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3)$ كانت معنوية عند مستوى 1%، كما نلاحظ أن النموذج ككل كان معنوياً عند مستوى 1%، وبلغ معامل التحديد 0.061، كما بلغت إحصائية (Durbin-Watson) (1.657) وهي قريبة من القيمة 2، مما يدل على وجود إستقلال ذاتي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج. وعليه يتضح أن المستحقات غير الإختيارية تعطي حسب العلاقة التالية:

$$TACC/A_{it-1} = 0.0166845 - 5974210.94 * AIT/A_{it-1} - 0.0006867 * REC_REV/A_{it-1} - 0.1536792 * PPE/A_{it-1}$$

2.1.2. مدخل إدارة الأنشطة الحقيقية

قدم الأدب المحاسبي ثلاثة مقاييس يمكن الاعتماد عليها، والتي سبق التطرق إليها في الفصل الثاني من الجزء النظري، يعبر النموذج عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية لكل مؤسسة كدالة للمبيعات والتغير فيها إستناداً لنموذج Roychowdhury (2006)، من خلال إتباع دراسة Dechow وآخرون للحصول على التدفقات النقدية التشغيلية غير الطبيعية كما هو موضح في معادلة الإنحدار التالية:

$$CFO_{it} / A_{it-1} = \alpha + \alpha_1(1 / A_{it-1}) + \alpha_2(S_{it} / A_{it-1}) + \alpha_3(\Delta S_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (15)$$

حيث أن:

CFO_{it} : تمثل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للمؤسسة i خلال الفترة t . تم حسابها على أساس المعادلة

رقم (10)، أي الفرق بين صافي الربح وإجمالي المستحقات المحاسبية.

A_{it-1} : إجمالي أصول المؤسسة i في بداية الفترة t .

S_{it} : صافي قيمة المبيعات للمؤسسة i خلال الفترة t .

ΔS_{it} : التغير في قيمة المبيعات للمؤسسة i بين الفترتين t و $t-1$.

ε_{it} : يمثل الخطأ وهو متغير عشوائي يمثل البواقي المعيارية للنموذج الذي يعبر عن المستوى غير العادي

للتدفقات النقدية التشغيلية.

تمثل البواقي المعيارية للنموذج رقم (15) التدفقات النقدية غير الطبيعية من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي

تُقاس إدارة الأنشطة الحقيقية (REM) التي تمثل التدفقات النقدية الفعلية من الأنشطة التشغيلية مطروحا منها

التدفقات النقدية العادية من العمليات المحسوبة باستخدام قيم المعاملات المقدرة ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) و α . بهذا يمكن

تفسير التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية غير العادية كقياس لإدارة الأنشطة الحقيقية.

- نتائج قياس مستوى التدفقات النقدية غير الطبيعية

تم تقدير معاملات إحداد المعادلة (15) باستخدام بيانات جميع المؤسسات خلال الفترة المدروسة

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (6-2): قياس مستوى التدفقات النقدية غير العادية

Dependent Variable: CFO					
Total panel (balanced) observations : 560					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Durbin-Watson stat
1/Ait	5292744.	2361028.	2.241712	0.0254	1.404922
SIT	0.079082	0.012159	6.503980	0.0000	R-squared
Sit /Ait	-0.041907	0.012155	-3.447844	0.0006	0.950314
C	0.024676	0.014705	1.678042	0.0939	

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 13)

يتضح من الجدول أن معاملات الانحدار ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) لكل من إجمالي المبيعات والتغير في إجمالي

المبيعات معنويين عند مستوى 1%، حيث كانت احتمالية النموذج بشكل عام معنوية، وبلغ معامل التحديد

الفصل الرابع: أثر العوامل الإقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

0.950314، كما بلغت إحصائية (Durbin-Watson) 1.40 وهي قريبة من القيمة 1.5، مما يدل على وجود استقلال ذاتي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج، وتم تعيين قيم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلالة المبيعات بالعلاقة التالية:

$$CFO_{it} / A_{it-1} = 0.0246757 + 5292744.077 * A_{it-1} + 0.0790819 * Sit/A_{it-1} - 0.0419070 * \Delta Sit/A_{it-1}$$

2.2. العوامل الإقتصادية

يتمثل المتغير المستقل الثاني في العوامل الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسات عينة الدراسة والتي قد تؤثر على المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي، حيث تضم كل من الحجم، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية، وقد سبق وأن أشرنا إلى هذه المتغيرات بالتفصيل في الجانب النظري من الفصل الثالث، ويتم قياسها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (6-3): قياس متغيرات العوامل الإقتصادية

اسم المتغير	رمز المتغير	طريقة قياس المتغير
الحجم	Size	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.
مستوى النشاط	Growth	الفرق بين مبيعات السنة الحالية ومبيعات السنة السابقة مقسوما على مبيعات السنة السابقة.
الرفع المالي	LEV	قسمة إجمالي الديون (الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل) على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.
طبيعة الملكية	PRO	يتم تعريفه بطريقة المتغير ثنائي القيمة، حيث يتم إعطاء القيمة (0) لمؤسسات القطاع العمومي، وإعطاء القيمة (1) لمؤسسات القطاع الخاص.
الإنتاجية	Prod	يتم قياسه من خلال معدل دوران الأصول، وذلك بقسمة إجمالي المبيعات على إجمالي الأصول.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

3. الإجراءات التحليلية

يتم تحليل البيانات محل العينة باستخدام التحليل الإحصائي، وكذلك التأكد من العلاقات الموجودة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع بتطبيق النموذج الإنحدار الخطي المتعدد والحكم على صلاحيته وهذا من

خلال شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتتمثل أهم الإختبارات المستخدمة للتأكد من تحقق شروط النموذج:

- كخطوة أولى الكشف عن القيم المتطرفة والشاذة وهذا بعد تحديد عينة الدراسة وجمع بياناتها الخام وذلك من أجل تحديد الحالات المتطرفة والحكم عليها بحذفها أو القيام بمعالجتها منطقياً، وقد تم الإعتماد في ذلك على برنامج الإحصائي SPSS من خلال Explore الذي يقوم بتحديد القيم المتطرفة والشاذة للمتغيرات الكمية.

- القيام بالإختبارات الوصفية (الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، القيم العليا والدنيا، الإلتواء والتفلطح) من أجل تحديد خصائص بيانات عينة الدراسة الوصفية.

- إختبار (Multicollinearity Test) من أجل التحقق من إختبار شرط التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة بالإعتماد على مصفوفتي الارتباط لـ (Pearson) و (Spearman)، بالإضافة إلى معامل تضخم التباين (VIF).

- الإعتماد على إختبار (Durbin-Waston) لشرط إستقلالية بواقي النموذج.

- إختبار (Likelihood Ratio LR-test) لأجل تحقق شرط تجانس التباين.

- الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة واختبار (Multiple Liner Regression) من أجل إختبار نماذج الدراسة والفرضيات المتعلقة بها.

المبحث الثاني: نتائج الإحصاء الوصفي واختبارات الصلاحية

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة بدء بمقاييس النزعة المركزية وتشتت البيانات وعلاقات الارتباط بين المتغيرات ودراسة الإستقرارية، كما يتم اختبار تجانس المعلمات واختيار الطريقة الملائمة لتقدير معادلات الدراسة، من أجل اختبار الفرضيات وإبراز النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة

يوضح الجدول رقم (7) أهم الإحصاءات الوصفية للمتغيرات، والتي تخص 560 مشاهدة ويمكن التركيز على الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وأعلى وأدنى قيمة لكل متغير، وهذا من أجل تفسير مدى تجانس وملاءمة بيانات العينة، بالإضافة إلى اختبار (Jarque-Bera) الذي يشير إلى مدى طبيعية التوزيع الإحصائي للبيانات، وذلك إذا كان مستوى الدلالة أكبر أو يساوي من 5%.

الجدول رقم (7): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	ARM	REM	SIZE	GROWTH	LEV	PRO	PROD
Mean	0.046238	0.096081	-5.95E-18	1.93E-18	9.663410	0.293296	0.574510	-	0.649055
Median	0.030359	0.083914	0.005154	-0.024676	9.685596	0.000000	0.496316	-	0.416439
Maximum	0.862739	0.997639	0.783837	5.376647	13.08117	75.39510	3.573230	1	12.37466
Minimum	-0.639546	-0.890431	-3.677433	-0.968449	7.292640	-1.907820	0.000000	0	-0.433119
Std. Dev.	0.108332	0.212816	0.230541	0.294853	1.107892	3.356234	0.440269	0.47567	1.010470
Skewness	1.723029	0.709549	-8.162950	11.15487	0.348622	20.30273	2.809685	0.65378	7.281339
Kurtosis	19.17563	9.931205	123.6120	200.7207	3.310016	450.0905	14.91171	1.42744	72.07087
Jarque-Bera	6382.282	1167.960	345655.1	923794.6	13.58607	4702571.	4047.541	97.5964	116266.6
Probability	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00112	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
Observations	560	560	560	560	560	560	560	560	560

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews13

- متغيرات الأداء المالي: يمكن ملاحظة قيمة المتوسط الحسابي للمتغير التابع الأداء المالي المتمثل في معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) التي بلغت (4.624%)

و(9.61%) على التوالي وبانحراف معياري قدره (10.83%) و(21.28%) تواليا، وهو ما يدل على وجود تفاوت طفيف بين قيم الأداء المالي لعينة الدراسة، كما نشير أنها كانت أقل تشتتا مقارنة بالملاحظات الأخرى. في حين بلغت قيمة (Jarque-Bera) (6382.282) و(1167.960) للمؤشرين على التوالي وقد بلغت قيمتهما الإحصائية (0.000) وكانت أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن الاختبار يؤكد أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- **متغيرات التلاعب المحاسبي:** قيمة الوسط الحسابي للمتغيرين المستقلين إدارة المستحقات المحاسبية (ARM) وإدارة الأنشطة الحقيقية (REM) بلغت (5.9) بقيمة سالبة و(1.9) بقيمة موجبة كنسبة من إجمالي الأصول على التوالي، بانحراف معياري قيمته (23.05) و(29.48) على التوالي. وقد كانت هاتين القيمتين محصورتين بين أعلى وأدنى قيمة، حيث بلغت أعلى قيمة لـ (ARM) (78.38) وبلغت أدنى قيمة (-3.68)، أما (REM) فقد بلغت قيمتها العليا (5.38) وبلغت قيمتها الدنيا (96.84). يتضح من ذلك أن قيم المستحقات الاختيارية أكثر تشتتا من قيم التدفقات النقدية من الأنشطة غير العادية، مما يدل على التفاوت الكبير بين مؤسسات العينة، والتي توحى بإعتماد الإدارة على التقديرات الشخصية والمرونة المحاسبية لممارسة عملية التلاعب بالأرباح، كما أن هذه الممارسات قد تستهدف تعظيم الأرباح أو تخفيضها، وذلك حسب هدف الإدارة. وهذا ما يؤكد اختبار (Jarque-Bera) الذي بلغت قيمته (345655.1) و(923794.6) على التوالي، وبلغت قيمته الاحتمالية (0.000) وكانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وعليه فإن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- **حجم المؤسسات:** بلغت أدنى قيمة للمتغير (7.29)، بينما بلغت أعلى قيمة (13.08) وهذا يدل على وجود تفاوت بين أحجام المؤسسات، الأمر الذي يبرر قيمة الانحراف المعياري المرتفعة التي بلغت (1.17) وبمتوسط حسابي قدره (9.66) أعلى بثلاث مرات من الانحراف المعياري، وهذا ما يوحى باعتماد الدراسة على مؤسسات مختلفة الأحجام منها الصغيرة، المتوسطة والكبيرة.

- **مستوى النشاط:** يعبر مستوى النشاط عن نمو المبيعات خلال الفترة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى النمو في الأرباح، حيث بلغ المتوسط الحسابي (65%) تقريبا وبانحراف معياري قدره (100%)، حيث بلغت أعلى قيمة (12.37) عدد صحيح وأدنى قيمة سالبة بلغت (43%) وهو ما يعتبر مؤشر إيجابي إذ أن للمؤسسات القدرة على تلبية رغبات وحاجات عملائها، وبالتالي تحقيق مبيعات أعلى هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلما كان معدل النمو سريعا، كلما زادت الحاجة إلى تمويل التوسع في الأصول.

- **الرفع المالي:** بلغ المتوسط الحسابي للمديونية (57.45%)، بانحراف معياري قدره (44%)، كما بلغت أعلى قيمة حوالي (3.6) وبلغت أدنى قيمة (0.0%)، وهذا ما يدل على أن المؤسسات تعتمد على الديون في هيكلها المالي بما نسبته 60% تقريباً، وتعتمد على المصادر الخارجية في تمويل إحتياجاتها، مما يؤدي في الغالب إلى زيادة حجم أصولها، وبالتالي توسع نشاطها.

- **طبيعة الملكية:** بلغت قيمة الانحراف المعياري لطبيعة الملكية (47.6%) وتشير إلى وجود تشتت متوسط بين أعلى وأدنى قيمة (1) و (0) على التوالي، حيث تم تقسيم المؤسسات إلى مجموعتين: قطاع عمومي وقطاع خاص، أين كانت مؤسسات القطاع العام تمثل (67%)، في حين تمثل مؤسسات القطاع الخاص (33%)، وهذا ما يؤكد على أن أغلب المؤسسات تنتمي للقطاع العام.

- **الإنتاجية:** بلغ المتوسط الحسابي لإنتاجية المؤسسات حوالي (65%)، بانحراف معياري قيمته (1.01)، وكانت محصورة بين أقصى قيمة بلغت (12.37) وأدنى قيمة بلغت (43.31%) سالبة، هذا يدل على أن كل دينار مستثمر في الأصول يتحول بصفة عامة إلى ما يقارب 65% كمبيعات صافية خلال الفترة السنوية، وهي نسبة تعكس نسبة نمو المبيعات للمؤسسات العينة من أجل تحقيق الأرباح.

بشكل عام تشير إحصائيات التفرطح والالتواء (Skewness & Kurtosis) أن بيانات جميع المتغيرات المستقلة باستثناء الحجم تتميز بتشتت مرتفع وهو ما يؤكد إختبار (Jarque-Bera) الذي كان غير معنوي، مما يشير إلى أن بيانات جميع المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: إختبار صلاحية معادلات نماذج الدراسة

يمكن أن تعطينا مصفوفة الارتباط فكرة مبدئية عن إتجاه العلاقة بين كل متغير ومتغير آخر ودراسة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المفسرة، بالإضافة إلى إجراء اختبار الإستقرارية (جذر الوحدة) للمتغيرات ومن ثم يتم تقدير نماذج الدراسة من أجل تحليل النتائج وقياس الأثر.

1. إختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Tests)

تكمن أهمية مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة في تحليل النتائج التي تعطي فكرة مبدئية عن إتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة والتأكد من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة والتي تعتبر من شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى على الإنحدار الخطي المتعدد.

1.1. معادلة النموذج الأول

يوضح العمود الأول من الجدول (8-1) وجود بعض الارتباطات المهمة بين المتغير التابع معدل العائد على الأصول والمتغيرات المفسرة (إدارة المستحقات المحاسبية، الحجم، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة

الملكية، والإنتاجية)، حيث نلاحظ وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين معدل العائد على الأصول والمتغير المفسر الرفع المالي بنسبة ارتباط عكسية (34%) تقريبا عند مستوى معنوية 1%. بينما نجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين معدل العائد على الأصول والمتغيرين المفسرين طبيعة الملكية والإنتاجية بنسبة ارتباط طردية (19%) و(11%) تقريبا عند مستوى معنوية (1%) و(5%) على التوالي. ومن جهة أخرى نلاحظ أن الارتباط بين معدل العائد على الأصول وإدارة المستحقات المحاسبية كان غير معنوي.

الجدول رقم (8-1): مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة النموذج الأول

	ROA	ARM	SIZE	GROWTH	LEV	PRO	PROD
ROA	1						
ARM	-0,0220	1					
SIZE	0,0108	-0,0252	1				
GROWTH	0,0056	-0,1275*	-0,0232	1			
LEV	-0,3368**	-0,1014*	-0,1077*	-0,0300	1		
PRO	0,1884**	-0,0160	-0,3133**	-0,0409	-0,0940*	1	
PROD	0,1061*	-0,0553	-0,2496**	0,0298	-0,0094	0,2279**	1

* معنوي عند مستوى 0.05

** معنوي عند مستوى 0.01

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي Eviews13

2.1.2. معادلة النموذج الثاني

حسب الجدول رقم (8-2) نجد أن هناك معاملات ارتباط معنوية سالبة بين المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرين المفسرين إدارة المستحقات المحاسبية والحجم بنسبة ارتباط عكسية (12%) و(16.21%) على التوالي عند مستوى معنوية (5%).

الجدول رقم (8-2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة النموذج الثاني

	ROE	ARM	SIZE	GROWTH	LEV	PRO	PROD
ROE	1						
ARM	-0,1169*	1					
SIZE	-0,1621*	-0,0252	1				
GROWTH	-0,0023	-0,1275*	-0,0233	1			
LEV	-0,0169	-0,10139*	-0,1077*	-0,0300	1		
PRO	0,2399**	-0,0160	-0,3133**	-0,0409	-0,0940*	1	
PROD	0,1236*	-0,0553	-0,2496**	0,02981	-0,0094	0,2280**	1

* معنوي عند مستوى 0.05

** معنوي عند مستوى 0.01

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي Eviews13

هناك علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرين المفسرين طبيعة الملكية والإنتاجية بقيم بلغت (24%) تقريباً و(12.36%) عند مستوى معنوي (1%) و(5%) على التوالي. كما نجد أن علاقتي الارتباط بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من المتغيرين المفسرين مستوى النشاط والرفع المالي غير معنويتين.

3.1. معادلة النموذج الثالث

يتضح من خلال العمود الأول من الجدول رقم (3-8) وجود ارتباط معنوي موجب بين المتغير التابع معدل العائد على الأصول والمتغيرات المفسرة إدارة الأنشطة الحقيقية وطبيعة الملكية والإنتاجية بقيم بلغت (28%) و(19%) و(11%) تقريباً وبمستوى معنوية (1%) و(5%) على التوالي. إلى جانب ذلك، هناك ارتباط معنوي سالب بين معدل العائد على الأصول والمتغير المفسر الرفع المالي بقيمة (34%) عند مستوى معنوي (1%).

الجدول رقم (3-8): مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة النموذج الثالث

Correlation	ROA	REM	SIZE	GROWTH	LEV	PRO	PROD
ROA	1						
REM	0,2859**	1					
SIZE	0,0111	0,0273	1				
GROWTH	0,0056	0,1164*	-0,0233	1			
LEV	-0,3368**	-0,0294	-0,1077*	-0,0300	1		
PRO	0,1884**	0,0345	-0,3133**	-0,0409	-0,0940	1	
PROD	0,1061*	-0,0269	-0,2496**	0,0298	-0,0094	0,2280**	1

*معنوي عند مستوى 0.05

** معنوي عند مستوى 0.01

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي Eviews13

4.1. معادلة النموذج الرابع

بالنسبة لمعادلة النموذج الرابع يتضح من معاملات الارتباط حسب الجدول رقم (4-8) أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة إدارة الأنشطة الحقيقية وطبيعة الملكية والإنتاجية بقيم بلغت (25%) و(24%) و(12.34%) على التوالي عند مستوى معنوية (1%) و(5%) على التوالي.

الجدول رقم (8-4): مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة النموذج الرابع

	ROE	REM	SIZE	GROWTH	LEV	PRO	PROD
ROE	1						
REM	0,2461**	1					
SIZE	-0,1621*	0,0273	1				
GROWTH	-0,0023	0,1166*	-0,0233	1			
LEV	-0,0169	-0,0294	-0,1077*	-0,0300	1		
PRO	0,2399**	0,0345	-0,313**	-0,0409	-0,0940*	1	
PROD	0,1236*	-0,0269	-0,2496**	0,0298	-0,0094	0,2280**	1

* معنوي عند مستوى 0.05

** معنوي عند مستوى 0.01

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي Eviews13

2. معاملات تضخم التباين للمتغيرات المستقلة (VIF)

عند فحص مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة يمكن تطبيق قاعدة كلين باستخدام الانحدارات المساعدة من أجل تحديد R^2 ونقوم بتحديد مع النماذج الأصلي. عند مقارنة معاملات التحديد الجزئية مع معامل التحديد الأصلي، نجد أن كل المعاملات المساعدة أقل من معامل التحديد الأصلي، وهذا ما يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي، وعليه يمكننا تحديد معامل تضخم التباين (VIF).

الجدول (9-1): معاملات تضخم التباين لمتغيرات النموذج الأول والثاني

	R-Squared	VIF= 1/(1-R)	1/VIF
ARM	0.09656	1.10688	0.90343
SIZE	0.19855	1.24774	0.80144
Growth	0.01734	1.01765	0.98265
LEV	0.04445	1.04651	0.95554
PRO	0.14061	1.16366	0.85939
Prod	0.08841	1.09698	0.91158

المصدر: : من إعداد الباحثة بالإعتماد على (eviews13)

الفصل الرابع: أثر العوامل الاقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

نلاحظ أن معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية حسب الجدول (9-1) كانت كلها أقل من القيمة (5) لذا يمكن القول أن مشكلة التداخل الخطي غير موجودة في معادلة النموذج الأول والثاني.

الجدول (9-2): معاملات تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثالث والرابع

	R-Squared	VIF= 1/(1-R)	1/VIF
REM	0,04774	1,05014	0,95225
SIZE	0,16725	1,20084	0,83274
Growth	0,01143	1,01453	0,98567
LEV	0,03476	1,03602	0,96523
PRO	0,14131	1,16457	0,85868
Prod	0,09096	1,10007	0,90903

المصدر: : من إعداد الباحثة بالإعتماد على (eviews13)

يتضح كذلك أن معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية المتعلقة بمعادلة النموذجين الثالث والرابع كانت قريبة من العدد (2)، وهي أقل من القيمة (5)، وبالتالي عدم وجود مشكلة التداخل الخطي، وهذا حسب ما يبينه الجدول رقم (9-2).

الجدول (9-3): معاملات تضخم التباين لمتغيرات النموذج الخامس والسادس

	R-Squared	VIF= 1/(1-R)	1/VIF
ARM	0.34828	1.53441	0.65171
REM	0.31307	1.45575	0.68693
SIZE	0.19867	1.24793	0.80132
Growth	0.01906	1.01943	0.98093
LEV	0.04446	1.04653	0.95553
PRO	0.14132	1.16457	0.85868
Prod	0.09171	1.10097	0.90828

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على (eviews13)

يُبين الجدول رقم (9-3) أن معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية المتعلقة بمعادلة النموذجين الخامس والسادس لا تتجاوز العدد (2) وهي قيمة أقل من العدد (5) وبالتالي يمكن القول بعدم وجود مشكلة التداخل الخطي.

3. إختبار الارتباط الذاتي

للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط بين البواقي لنماذج الدراسة تم الإعتماد على إختبار (Durbin-Watson)، والذي تتراوح قيمته بين (0 و 4) حيث تشير القيمة القريبة من الصفر إلى وجود إرتباط قوي موجب بين البواقي المعيارية، أما النتيجة القريبة من الأربعة فتشير إلى وجود ارتباط قوي سالب، وتكون النتيجة المثلى محصورة بين (1.5 و 2.5) وهذا يعني عدم وجود إرتباط ذاتي للمتغيرات.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لنماذج الدراسة

إختبار Durbin-Watson			نموذج الانحدار المتعدد
التأثيرات العشوائية	التأثيرات الثابتة	الانحدار التجميعي	
1.2217	1.4624	0.54798	معادلة النموذج الأول
1.4398	1.6855	0.9076	معادلة النموذج الثاني
1.0458	1.4089	0.6249	معادلة النموذج الثالث
1.35	1.678	0.9779	معادلة النموذج الرابع
1.0432	1.3611	0.8547	معادلة النموذج الخامس
1.3874	1.6806	1.0455	معادلة النموذج السادس

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

بعد التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب لجميع معادلات النماذج المدروسة، يتضح حسب الجدول رقم (10) أن قيمة إحصائية (Durbin-Watson) بلغت قيمتها (1.46) و(1.685)، (1.41)، (1.678)، (1.40) و(1.6806) على التوالي، وبصفة عامة هذه القيم موجودة ضمن المجال (1.5 و 2.5)، وهي تشير إلى نتائج مثلى، وبالتالي خلوها من الارتباط الذاتي.

4. اختبارات الإستقرارية (جذر الوحدة)

أحد الإختبارات الإحصائية المهمة لإختبار جذر الوحدة الذي يعتبر نهج قياسي يختبر ما إذا كان متوسط التباين والتباين للسلسلة الزمنية مستقلين عن الزمن أم لا، أي يمكن أن يتغير بمرور الوقت مع مراعاة مستوى الانحدار التلقائي للسلسلة الزمنية، ومن أجل التحقق من استقرار السلاسل الزمنية من المهم أن يتم اختبار إستقرارية جذر الوحدة (Unit Root) لسلسلة زمنية مقطعية لأجل فحص متغيرات الدراسة وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا. ويتم اختبار جذر الوحدة عند مستويين (0.01) و(0.05) وهذا حسب ثلاث خيارات من الإختبار الممكنة (ثابت، ثابت واتجاه، لا شيء). تفترض الفرضية الصفرية لجميع الإختبارات وجود جذر الوحدة لبيانات السلسلة المقطعية.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

	Method	ROA	ARM	SIZE	Growth	LIVE	Prod	ROE	REM
Individual intercept	Null: Unit root (assumes common unit root process)								
	Levin, Lin & Chu t*	-6.009**	-28.05**	-18.71**	-17.82**	-12.97**	-16.28**	-22.83**	-23.94**
	Null: Unit root (assumes individual unit root process)								
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.282**	-8.214**	-4.741**	-8.290**	-2.396**	4.912**	-6.45**	-9.92**
	ADF – Fisher Chi-square	229.86**	320.4**	254.76**	347.28**	195.84**	246.44**	243.43**	364.33**
	PP – Fisher Chi-square	252.02**	362.04**	294.46**	401.45**	199.82**	254.91**	240.93**	405.25**
Individual Intercept and trend	Null: Unit root (assumes common unit root process)								
	Levin, Lin & Chu t*	-35.9**	-24.86**	-24.96**	-22.48**	-21.36**	31.62**	-49.25**	-27.18**
	Null: Unit root (assumes individual unit root process)								
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.011**	-2.115**	-1.289	-1.662**	-0.3089	-1.44258	-3.16**	-3.006**
	ADF – Fisher Chi-square	255.74**	239.91**	195.53**	223.72**	166.931**	198.42**	230.72**	275.60**
	PP – Fisher Chi-square	434.09**	407.5**	338.59**	378.42**	267.67**	29.14**	390.22**	469.32**
None	Null: Unit root (assumes common unit root process)								
	Levin, Lin & Chu t*	-10.43**	-8.640**	6.11578	-83.24**	-1.6314*	-7.592**	-7.155**	-12.37**
	Null: Unit root (assumes individual unit root process)								
	ADF – Fisher Chi-square	338.85**	395.2**	74.5944	547.78**	171.212**	270.95**	375.78**	414.94**
	PP – Fisher Chi-square	352.46**	409.2**	55.6053	512.49**	191.935**	306.91**	379.01**	393.33**

*معنوي عند مستوى 0.05

** معنوي عند مستوى 0.01

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13

يتضح من الجدول (11) عدم وجود جذر الوحدة بالنسبة لمتغيرات نموذج الدراسة حيث كان مستوى المعنوية أقل من 0.05، وبالتالي تشير النتائج إلى إستقرار جميع المتغيرات بصفة عامة. غير أننا نجد على المستوى الخيار الثالث (لا شيء) حسب الاختبارات (Levin, ADF, PP) لبيانات المتغير المفسر المتمثل في الحجم، حيث كانت قيمة P لتلك الاختبارات أكبر من 0.05.

المبحث الثالث: تقدير نموذج الدراسة وإختبار الفرضيات

نحاول في هذا الجزء إختبار البيانات وتقدير النموذج الملائم لها، وذلك بعد ما تم تقدير نماذج الإنحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى في جميع الحالات.

بعد إختبار الإرتباط وتقدير معادلات نماذج الدراسة يتضح لنا أن الأسلوب الإحصائي الذي سيتم الإعتماد عليه في تحليل نتائج الدراسة وإقتداء بالدراسات السابقة هو نموذج تحليل معادلة الإنحدار المتعدد المشترك، من خلال طريقة المربعات الصغرى "OLS" لكون المتغير التابع هو متغير متصل، حيث أن هذه الطريقة تساعد على حل المشاكل التي تظهر في البيانات مثل مشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي، ومشكلة عدم تجانس التباين، ومشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، لأنه يقوم أساسا على تحليل الإنحدار من خلال البواقي المعيارية وليس من خلال القيم الأصلية للمتغيرات.

المطلب الأول: تقدير معادلة النموذج الأول

حسب ما يظهر من الجدول رقم (1-12) فإن القيمة الإحتمالية (Prob) كانت أقل من 5% وفق ما تشير إليه نتائج إختبار (Likelihood Ratio)، وعليه يتم رفض نموذج الإنحدار التجميعي، وقبول نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم (1-12): إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الأول

	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Likelihood Ratio	Cross-section F	11.36395	(69,484)	0.0000
	Cross-section Chi-square	539.39	69	0.000
Hausman Test	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
	Cross-section random	22.42	6	0.001

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية تم استخدام الإختبار الإحصائي (Hausman-test) وقد كانت القيمة الاحتمالية للإختبار أقل من 5% وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تُفيد بأن معادلة الإنحدار للنموذج الأول تأخذ شكل التأثيرات الثابتة.

تقوم معادلة إنحدار النموذج الأول بدراسة أثر المتغيرات المفسرة (إدارة المستحقات المحاسبية، الحجم، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية) على المتغير التابع معدل العائد على الأصول، حسب ما يوضحه الجدول رقم (1-13) الذي يلخص النتائج التالية:

الجدول رقم (1-13): نتائج التحليل الإحصائي لمعادلة النموذج الأول

Dependent Variable: ROA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.035154	0.043547	0.807254	0.4199
ARM	-0.022392	0.018783	-1.192114	0.2337
SIZE	0.004076	0.004177	0.975763	0.3296
GROWTH	-0.000167	0.001283	-0.130391	0.8963
LEV	-0.079284	0.009888	-8.018616	0.0000
PRO	0.034811	0.009654	3.605833	0.0003
PROD	0.008164	0.004418	1.847848	0.0652
R-squared	0.146874	Mean dependent var		0.046238
Adjusted R-squared	0.137617	S.D. dependent var		0.108332
S.E. of regression	0.100602	Akaike info criterion		-1.742872
Sum squared resid	5.596760	Schwarz criterion		-1.688773
Log likelihood	495.0041	Hannan-Quinn criter.		-1.721748
F-statistic	15.86735	Durbin-Watson stat		0.547985
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews13

كان هناك أثر سالب ذو دلالة إحصائية بلغت (0.00) للمتغير المفسر الرفع المالي على معدل العائد على الأصول، حيث بلغ معامل الإنحدار (-0.0792) وهذه النتيجة تبين أنه كلما ارتفعت نسبة المديونية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، وهذا التفسير قد يكون منطقيا، وخاصة في حالة ارتفاع تكاليف الاقتراض. أما المتغير المفسر طبيعة الملكية فكان له تأثير موجب ومعنوي على العائد على الأصول. تشير كذلك نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود أثر بالنسبة للمتغيرات المفسرة الأخرى (إدارة المستحقات المحاسبية، الحجم، مستوى النشاط والإنتاجية) على معدل العائد على الأصول والتي بلغت مستوى دلالتها (0.23) (0.33) (0.89) (0.06) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، هذا بالنسبة للنتائج الجزئية لمعادلة النموذج الأول.

حسب النتائج الكلية للنموذج بلغت قيمة F (15.867) عند مستوى معنوي 1% وهذا ما يؤكد معامل التحديد المعدل ($Adj-R^2$) الذي بلغ (0.137617)، مما يدل على أن المتغيرين المستقلين قادرين على تفسير حوالي 14% من التغير الحاصل في المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول، وعليه يمكن تأكيد صحة الفرضية الخامسة والفرضية السادسة.

المطلب الثاني: تقدير معادلة النموذج الثاني

حسب الجدول (2-12) فإن مستوى الدلالة المعنوية (Prob) كان أقل من 5%، كما تشير إلى ذلك نتائج اختبار (Likelihood Ratio)، وعليه يتم قبول ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم (2-12): إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الثاني

	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Likelihood Ratio	Cross-section F	6.10	(69,484)	0.000
	Cross-section Chi-square	350.54	69	0.000
Hausman Test	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
	Cross-section random	17.98	6	0.006

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، تم استخدام إختبار (Hausman-test)، وعليه يتضح أن القيمة الإحتمالية للإختبار التي بلغت (0.0063) كانت أقل من مستوى 0.05 وهذا يتطلب قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

تقوم معادلة إندثار النموذج الثاني بقياس أثر المتغيرات المفسرة (إدارة المستحقات المحاسبية الحجم مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية) على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)، حسب ما يلخصه الجدول رقم (2-13).

يوجد هناك أثر سالب ذو دلالة إحصائية لإدارة المستحقات المحاسبية والحجم على معدل العائد على حقوق الملكية، وهي نتيجة تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين المفسرين والمتغير التابع، أي كلما

ارتفعت إدارة المستحقات المحاسبية، وكلما زاد حجم المؤسسات انخفض مستوى الأداء المالي للمؤسسات محل العينة والعكس صحيح.

هناك أثر موجب ومعنوي لطبيعة الملكية على العائد على حقوق الملكية. بينما يتضح عدم وجود أثر بالنسبة للمتغيرات المفسرة الأخرى (مستوى النشاط، الرفع المالي والإنتاجية) على معدل العائد على حقوق الملكية، والتي بلغت مستوى دلالتها (0.74) (0.62) (0.248) على التوالي، وهي أكبر من مستوى (0.05).

الجدول رقم (13-2): نتائج التحليل الإحصائي لمعادلة النموذج الثاني

Dependent Variable: ROE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.240250	0.088731	2.707623	0.0070
ARM	-0.108242	0.038272	-2.828205	0.0049
SIZE	-0.018107	0.008511	-2.127410	0.0338
GROWTH	-0.000857	0.002614	-0.327955	0.7431
LEV	-0.009966	0.020147	-0.494665	0.6210
PRO	0.087128	0.019671	4.429217	0.0000
PROD	0.010404	0.009002	1.155788	0.2483
R-squared	0.082194	Mean dependent var		0.096081
Adjusted R-squared	0.072236	S.D. dependent var		0.212816
S.E. of regression	0.204986	Akaike info criterion		-0.319333
Sum squared resid	23.23655	Schwarz criterion		-0.265234
Log likelihood	96.41333	Hannan-Quinn criter.		-0.298209
F-statistic	8.254028	Durbin-Watson stat		0.907657
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews13

بالنسبة للنموذج ككل يشير معامل التحديد المعدل ($Adjusted-R^2$) الذي بلغ (0.072) إلى أن المتغيرات المستقلة لها قوة تفسيرية تقدر بحوالي 7.2% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية، أما باقي التغيرات والتي تتجاوز 92.8% فترجع لعوامل أخرى، لم يتم أخذها بعين الاعتبار في نموذج الدراسة، ونجد أن قيمة (F-statistic) التي بلغت (8.254) عند مستوى 1% تشير إلى معنوية وملاءمة النموذج المدروس، وعليه تتحقق الفرضيات التي تُؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المستحقات المحاسبية والحجم وطبيعة الملكية على مؤشرات الأداء المالي لعينة الدراسة.

المطلب الثالث: تقدير معادلة النموذج الثالث

تشير نتائج اختبار (Likelihood Ratio) حسب الجدول (12-3) إلى المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات، حيث أن قيمة الاحتمالية (Prob) كانت أقل من (0.05)، وعليه نقبل الفائلة

الفصل الرابع: أثر العوامل الإقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

بملائمة نموذج التأثيرات. كما يشير كذلك اختبار (Hausman Test) إلى أن الاحتمالية كانت أقل من مستوى (0.05)، وعليه تأخذ معادلة انحدار النموذج الثالث شكل نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم (3-12): إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الثالث

	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Likelihood Ratio	Cross-section F	9.78	(69,484)	0.000
	Cross-section Chi-square	488.82	69	0.000
Hausman Test	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
	Cross-section random	87.54	6	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13

يلخص الجدول رقم (3-13) نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعدد المتعلقة بالنموذج الثالث للمتغيرات المفسرة (إدارة الأنشطة الحقيقية، الحجم، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية) على المتغير التابع معدل العائد على الأصول.

الجدول رقم (13-3): نتائج التحليل الإحصائي لمعادلة النموذج الثالث

Dependent Variable: ROA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.041021	0.041519	0.988011	0.3236
REM	0.101810	0.013927	7.310310	0.0000
SIZE	0.003371	0.003988	0.845237	0.3983
GROWTH	-0.001038	0.001225	-0.847649	0.3970
LEV	-0.076779	0.009391	-8.175865	0.0000
PRO	0.031617	0.009238	3.422694	0.0007
PROD	0.009490	0.004219	2.249314	0.0249
R-squared	0.220053	Mean dependent var		0.046238
Adjusted R-squared	0.211591	S.D. dependent var		0.108332
S.E. of regression	0.096190	Akaike info criterion		-1.832554
Sum squared resid	5.116679	Schwarz criterion		-1.778455
Log likelihood	520.1152	Hannan-Quinn criter.		-1.811430
F-statistic	26.00382	Durbin-Watson stat		0.624947
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يتضح أن هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية (0.00) للمتغير المفسر إدارة الأنشطة الحقيقية (REM) على معدل العائد على الأصول، حيث بلغ معامل الانحدار (0.1018)، وتُشير هذه النتيجة إلى أن ممارسات التلاعب المحاسبي من خلال إدارة الأنشطة الحقيقية تستهدف الربحية وتحسينها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد، وبالتالي نقول أنه يتفق مع نتائج تحليل العائد على الأصول.

كان لطبيعة الملكية (PRO) أثر معنوي موجب على معدل العائد على الأصول الذي بلغ معامل إنحداره (0.031) بمستوى دلالة معنوية (0.00) وهذا يعني أن طبيعة الملكية تؤثر بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول للمؤسسات محل العينة المدروسة.

كان أثر الإنتاجية (Prod) إيجابيًا ومعنويًا على المتغير التابع معدل العائد على الأصول، حيث بلغ معامل الانحدار (0.009) بمستوى معنوية بلغ (0.02)، مما يدل على أن الإنتاجية تؤثر بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول.

كان أثر الرفع المالي سلبيًا ومعنويًا على المتغير التابع معدل العائد على الأصول، وهذه النتيجة تبين أنه كلما ارتفعت نسبة المديونية ينخفض معدل العائد على الأصول.

يشير النموذج بصفة عامة إلى أن القوة التفسيرية (Adjusted-R²) للمتغيرات المستقلة بلغت (0.2116)، وهذا يعني أن هذه المتغيرات قادرة على تفسير نسبة 21% من التغير في المتغير التابع،

الفصل الرابع: أثر العوامل الاقتصادية والتلاعب المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

كما بلغت القيمة F الإحصائية (26.004)، وهي ذات دلالة معنوية (0.00)، مما يشير إلى أهمية وملاءمة النموذج المدروس.

المطلب الرابع: تقدير معادلة النموذج الرابع

حسب الإختبارين (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) نجد أن معادلة انحدار النموذج الرابع يأخذ شكل التأثيرات الثابتة، وهذه حسب ما يشير إليه الجدول رقم (4-12).

الجدول رقم (4-12): إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الرابع

	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Likelihood Ratio	Cross-section F	5.46	(69,484)	0.000
	Cross-section Chi-square	322.53	69	0.000
Hausman Test	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
	Cross-section random	47.95	6	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13

تختبر معادلة انحدار النموذج الرابع أثر المتغيرات المستقلة (إدارة الأنشطة الحقيقية، الحجم، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية) على المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية، والجدول رقم (4-13) يلخص نتائج تقدير المعادلة.

الجدول رقم (13-4): نتائج التحليل الإحصائي لمعادلة النموذج الرابع

Dependent Variable: ROE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.237330	0.086197	2.753349	0.0061
REM	0.178434	0.028914	6.171281	0.0000
SIZE	-0.018358	0.008280	-2.217217	0.0270
GROWTH	-0.001756	0.002542	-0.690538	0.4901
LEV	-0.001344	0.019496	-0.068938	0.9451
PRO	0.082872	0.019178	4.321170	0.0000
PROD	0.013681	0.008760	1.561778	0.1189
R-squared	0.128910	Mean dependent var		0.096081
Adjusted R-squared	0.119459	S.D. dependent var		0.212816
S.E. of regression	0.199701	Akaike info criterion		-0.371574
Sum squared resid	22.05382	Schwarz criterion		-0.317475
Log likelihood	111.0407	Hannan-Quinn criter.		-0.350450
F-statistic	13.63952	Durbin-Watson stat		0.977951
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للمتغيرين المستقلين إدارة الأنشطة الحقيقية وطبيعة الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.1784) و(0.082) على التوالي عند مستوى معنوية (0.01). كما يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية للحجم على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.0183) عند مستوى (0.02)، أما نتائج المتغيرين المفسرين (مستوى النشاط والرفع المالي) يُشيران إلى عدم وجود أثر على معدل العائد على الأصول إذ بلغ مستوى المعنوية (0.49) (0.94)، وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

بلغت القوة التفسيرية ($Adj-R^2$) للنموذج (0.1194) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ما نسبته 12% تقريبا من التغير الحاصل في المتغير التابع، كما نلاحظ أن قيمة F بلغت (13.63) عند مستوى معنوية 1% مما يشير إلى أهمية وملاءمة النموذج المدروس.

المطلب الخامس: تقدير معادلة النموذج الخامس

حسب الاختبارين (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) فيما يخص المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة أو العشوائية، يتضح أن معادلة النموذج الخامس تأخذ شكل نموذج التأثيرات الثابتة حسب ما يشير إليه الجدول رقم (12-5).

الجدول رقم (12-5): إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج الخامس

	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Likelihood Ratio	Cross-section F	6.51	(69,483)	0.000
	Cross-section Chi-square	368.33	69	0.000
Hausman Test	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
	Cross-section random	104.35	7	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13

تم تقدير معادلة إنحدار النموذج الخامس باستخدام بيانات جميع المؤسسات الإقتصادية المشكلة لعينة الدراسة، التي بلغت 70 مؤسسة تنشط في بيئة جزائرية، بإجمالي 650 مشاهدة خلال الفترة (2015-2022)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية من خلال معادلة الإنحدار المتعدد المشترك، يوضح الجدول رقم (13-5) أثر جميع المتغيرات المفسرة المدروسة (إدارة المستحقات المحاسبية، إدارة الأنشطة الحقيقية، الحجم، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية) على المتغير التابع معدل العائد على الأصول (ROA).

الجدول رقم (13-5): نتائج تحليل معادلة نموذج العوامل المفسرة لمعدل العائد على الأصول

Dependent Variable: ROA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.025926	0.035039	-0.739919	0.4597
REM	0.491003	0.027859	17.62427	0.0000
ARM	0.552636	0.035926	15.38249	0.0000
SIZE	0.007338	0.003350	2.190615	0.0289
GROWTH	-0.000117	0.001027	-0.114198	0.9091
LEV	-0.038565	0.008247	-4.676335	0.0000
PRO	0.028487	0.007738	3.681333	0.0003
PROD	0.020999	0.003612	5.814374	0.0000
R-squared	0.454072	Mean dependent var		0.046238
Adjusted R-squared	0.447149	S.D. dependent var		0.108332
S.E. of regression	0.080549	Akaike info criterion		-2.185721
Sum squared resid	3.581450	Schwarz criterion		-2.123893
Log likelihood	620.0018	Hannan-Quinn criter.		-2.161578
F-statistic	65.58884	Durbin-Watson stat		0.854792
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يتضح من مستوى معاملات الانحدار المتعلقة بعامل التلاعب المحاسبي (إدارة المستحقات المحاسبية وإدارة الأنشطة الحقيقية) التي بلغت حوالي (49%) و(55%) على التوالي بأنه كان لهما تأثير موجب على معدل العائد على الأصول بمستوى معنوية بلغ (0.00) وكان أقل من (1%)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية.

نلاحظ أيضا أن معاملات الانحدار للمؤشرات الاقتصادية (الحجم، طبيعة الملكية والإنتاجية) التي بلغت حوالي (0.007) و(0.03) و(0.03) على التوالي كان لها أثر موجب ومعنوي عند مستوى (1%) على معدل العائد على الأصول، وهذا ما يؤكد صحة الفرضيات الثالثة، السادسة والسابعة.

بالنسبة للمتغير الاقتصادي الرفع المالي الذي بلغ معامل إنحداره (-0.04) فقد كان له تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى 1%، وهذا ما يعني أن الرفع المالي يؤثر عكسياً في العائد على الأصول، بحيث إذا ارتفعت المديونية إنخفض مستوى الأداء المالي، وبالتالي تؤكد صحة الفرضية الخامسة.

يبقى المتغير المفسر مستوى النشاط المتغير الوحيد غير المعنوي، مما يدل على أنه لا يوجد أثر لمستوى النشاط على معدل العائد على الأصول، وعليه يتم رفض الفرضية الرابعة.

يتضح أن النموذج ككل معنوي عند مستوى (1%) وقد بلغ معامل التحديد ($Adj-R^2$) حوالي (44.71) وهو دليل على أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 45% من التغير في المتغير التابع، كما نلاحظ أن قيمة F التي بلغت (65.58) تشير إلى أهمية وملاءمة النموذج المدروس.

المطلب السادس: تقدير معادلة النموذج السادس

تأخذ معادلة النموذج الأخير شكل التأثيرات الثابتة، وهذا ما يثبتته اختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test)، حيث يشير الجدول (6-12) إلى أن الاختبارين كانا معنويين عند مستوى (0.05).
الجدول رقم (6-12): إختبار (Likelihood Ratio) و (Hausman Test) لمعادلة النموذج السادس

	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Likelihood Ratio	Cross-section F	4.70	(69,483)	0.000
	Cross-section Chi-square	287.68	69	0.000
Hausman Test	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
	Cross-section random	38.11	7	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13

يلخص الجدول رقم (6-13) نتائج تقدير معادلة نموذج الإنحدار لمتغيرات الدراسة ككل باستخدام طريقة المربعات الصغرى لسلسلة بيانات طويلة تضم 70 مؤسسة اقتصادية تنشط في البيئة الجزائرية تقدر بإجمالي 560 مشاهدة للفترة (2015-2022)، من خلال معادلة الإنحدار المتعدد المشترك الذي يوضح أثر جميع المتغيرات المفسرة المدروسة (إدارة المستحقات المحاسبية، إدارة الأنشطة الحقيقية، الحجم، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية) على المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

الجدول رقم (13-6): نتائج تحليل معادلة نموذج العوامل المفسرة لمعدل العائد على حقوق الملكية

Dependent Variable: ROE				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.167697	0.083610	2.005703	0.0454
REM	0.583245	0.066479	8.773394	0.0000
RAM	0.574812	0.085728	6.705073	0.0000
SIZE	-0.014232	0.007993	-1.780620	0.0755
GROWTH	-0.000798	0.002451	-0.325537	0.7449
LEV	0.038403	0.019679	1.951467	0.0515
PRO	0.079615	0.018465	4.311724	0.0000
PROD	0.025651	0.008618	2.976448	0.0030
R-squared	0.194514	Mean dependent var		0.096081
Adjusted R-squared	0.184299	S.D. dependent var		0.212816
S.E. of regression	0.192207	Akaike info criterion		-0.446301
Sum squared resid	20.39290	Schwarz criterion		-0.384474
Log likelihood	132.9644	Hannan-Quinn criter.		-0.422159
F-statistic	19.04291	Durbin-Watson stat		1.045571
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يتضح وجود أثر موجب ومعنوي لمتغيري التلاعب المحاسبي (إدارة المستحقات المحاسبية وإدارة الأنشطة الحقيقية) على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الانحدار (57.48%) و(58.32%) على التوالي عند مستوى معنوية 1%، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية.

يوجد أثر موجب ومعنوي للعوامل الاقتصادية (الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية) على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت معاملات الانحدار (7.96%) و(2.56%) و(3.84%) على التوالي عند مستوى معنوية (1%) و(10%) على التوالي. يمكن أيضا ملاحظة وجود أثر سالب ومعنوي للعامل الاقتصادي حجم المؤسسة على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الانحدار (1.42%) عند مستوى معنوية (10%)، وهو ما يؤكد صحة الفرضيات الثالثة والخامسة والسادسة والسابعة. بينما لا يوجد أي أثر معنوي للعامل الاقتصادي مستوى النشاط على معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرابعة.

أما بالنسبة للنموذج ككل، يتضح أنه معنوي، حيث بلغت قيمة (F-statistic) (19.043) عند مستوى معنوية 1%، وهذا ما يؤكد معامل التحديد (R^2) الذي بلغ (0.194514)، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المدروسة قادرة على تفسير حوالي 19.45% من التغير في المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية وهي قيمة مهمة، أما باقي المتغيرات والتي تتجاوز 80.55% فترجع لعوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار والأخطاء العشوائية.

المطلب السابع: ملخص نتائج اختبار الفرضيات

تلخيصاً لنتائج اختبار الفرضيات بالإعتماد على معادلتى الإنحدار للنموذج الخامس والنموذج السادس يمكن تلخيص النتائج التالية:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع الأداء المالي

الرقم	نص الفرضية	النتيجة
1	يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على مؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة.	قبول
2	يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمستوى نشاط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على مؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة.	قبول
3	يوجد أثر ذو دلالة معنوية للرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.	قبول
4	يوجد أثر ذو دلالة معنوية لطبيعة الملكية على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.	رفض
5	يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإنتاجية المؤسسة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.	قبول
6	يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة المستحقات المحاسبية على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.	قبول
7	يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة الأنشطة الحقيقية على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.	قبول

المصدر: من إعداد الباحثة

إن النتائج الإحصائية التي تم التحقق منها تساهم في تحليل كيفية التلاعب بالحسابات من طرف إدارة المؤسسات الاقتصادية، وما ينتج عنها من أثر على أدائها المالي، وأن العوامل الاقتصادية المدروسة تساهم بشكل كبير في تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل النتائج التطبيقية لأثر المؤشرات الإقتصادية وممارسات التلاعب المحاسبي على الأداء المالي لعينة من المؤسسات تنشط في البيئة الجزائرية خلال الفترة (2015-2022)، حيث تم قياس المتغير المفسر الأول المؤشرات الإقتصادية على أساس الحجم، مستوى النشاط، الرفع المالي، طبيعة الملكية والإنتاجية، كما تم قياس المتغير المفسر الثاني التلاعب المحاسبي على أساس إدارة المستحقات المحاسبية بالاعتماد على المستحقات الإختيارية وإدارة الأنشطة الحقيقية بالإعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة غير العادية.

توصلت نتائج الدراسة بصفة عامة إلى وجود تأثير معنوي للعوامل الإقتصادية وممارسات التلاعب المحاسبي على الأداء المالي. وعليه تم قبول جميع الفرضيات ما عدا الفرضية الرابعة تم رفضها وعليه يمكن القول بأن مستوى النشاط لم يُؤثر على الأداء المالي للمؤسسات عينة الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

يُعد تقييم الأداء أمراً بالغ الأهمية لأي مؤسسة إقتصادية فالمؤسسات ذات الأداء الأفضل تتمتع بإنتاجية أعلى لذلك من الضروري تحديد العوامل المؤثرة في أدائها وخصوصاً الأداء المالي. لهذا تناولت هذه الدراسة أحد أهم المواضيع من خلال تحليل عاملين رئيسيين وهما العوامل الإقتصادية وممارسات التلاعب المحاسبي وأثرهما على الأداء المالي، حيث تم تقسيم هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى ثلاث فصول تمحورت حول المفاهيم النظرية والأبحاث السابقة لهذا الموضوع، بحيث تشكل الأساس الموجه والمرشد للإنتقال إلى الفصل الرابع التي تضمن الدراسة الميدانية. من أجل تحقيق هذه الأهداف تم تحليل القوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للفترة الممتدة بين 2015 و2022، مع إختلاف أحجامها وطبيعة نشاطها. على ضوء ما تمت دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة المرتبطة بمتغيرات الدراسة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. الإستنتاجات النظرية

- تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تشير إلى الإطار النظري للمتغيرات محل البحث، ويمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها في النقاط الآتية:
- تختلف الإتجاهات والرؤى في تحديد مفهوم الأداء لدى المحللين والأكاديميين من حيث الأنظمة المتبعة، حيث تعكس المفاهيم الإقتصادية بعداً أوسع مقارنة بالمفاهيم المحاسبية، التي تعتمد على نظام مغلق.
 - كان الأداء المالي ولا يزال محل إهتمام الباحثين والأكاديميين كونه هدفاً أساسياً للمؤسسة، كما أنه يخضع لتعديلات مستمرة سعياً لإيجاد أفضل المؤشرات لقياس الأداء المالي بدقة أكبر.
 - يتأثر الأداء المالي بالعديد من العوامل منها ما يتعلق بالبيئة الخارجية ومنها ما يتعلق بالبيئة الداخلية المحيطة بالمؤسسة.
 - يمكن لممارسات التلاعب المحاسبي تحقيق منافع لمؤسسات العينة على المدى القصير، إلا أن هذه الممارسات تؤدي إلى خفض قيمة المؤسسة على المدى الطويل وبالتالي تضليل الأطراف ذات المصلحة.
 - إن إدارة المستحقات المحاسبية من الممارسات التي تستخدمها الإدارة للتأثير في القوائم المالية، سواء بشكل إيجابي لأغراض فعالة أو بشكل سلبي لأغراض إنتهازية ينتج عنها أرباحاً محاسبية ذات جودة منخفضة لا تعكس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة، وبالتالي التأثير سلباً في قرارات المستثمرين.
 - أصبح تجميل القوائم المالية من خلال إدارة الأنشطة الحقيقية بمثابة بديل موثوق وأكثر فعالية يستخدمه المديرون لتعديل تقديرات إدارة المستحقات المحاسبية التي تم القيام بها.

الخاتمة

2. النتائج التطبيقية وإختبار الفرضيات

يمكن تقسيم نتائج الدراسة التطبيقية المتعلقة بمتغيرات الدراسة إلى جانبين، كالآتي:

1.2. نتائج التحليل الوصفي

شملت الدراسة التطبيقية عدداً إجمالياً من المشاهدات قدره 560 مشاهدة، لعينة مكونة من 70 مؤسسة إقتصادية على مدار ثماني سنوات، ويكشف التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع بعض النتائج المهمة، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- هناك تباين كبير بين معدل العائد على الأصول (ROA) لمؤسسات العينة حيث حققت بعض المؤسسات عوائد إيجابية مرتفعة، بينما حققت مؤسسات أخرى عوائد سالبة، ومن الممكن أن يكون هذا التباين راجع لعدة أسباب منها حجم المؤسسة ومستوى نشاطها وكفاءتها التشغيلية والإدارية. كما تتفق نتيجة متغير العائد على حقوق الملكية لمؤسسات العينة مع نتيجة متغير العائد على الأصول، حيث كانت هناك معدلات إيجابية مرتفعة ومعدلات أخرى سالبة، وهذا الاختلاف راجع إلى حجم المؤسسات.
- تشير الإحصائيات إلى وجود تفاوت بين أحجام المؤسسات وهذا أحد الأسباب على وجود تباين كبير في أدائها المالي، حيث تشير هذه الفروقات إلى تطور مستمر في حجم أصول المؤسسات محل الدراسة.
- بلغ متوسط النشاط (65%)، وهي نسبة تعكس نمو المبيعات وقدرة المؤسسات على تلبية رغبات عملائها واحتياجاتهم، وكلما زاد نمو المبيعات زادت الحاجة إلى تمويل التوسع في الأصول.
- بلغ متوسط الرفع المالي خلال فترة الدراسة حوالي 60%، وهذا يُشير إلى إرتفاع مستوى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة فيما يتعلق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها مع مرور الوقت.
- يُؤكد الإحصاء الوصفي أن أغلب المؤسسات تنتمي للقطاع العمومي بنسبة بلغت (67%)، أما نسبة المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص فبلغت (33%).
- تعبر الإنتاجية على نمو مبيعات المؤسسة من أجل تحقيق الربح وبالتالي تشير النتائج إلى أن كل دينار مستثمر في الأصول يتحول بصفة عامة إلى ما لا يقل عن (65%) في المتوسط إلى مبيعات صافية خلال الفترة السنوية، وهي نسبة نمو مبيعات المؤسسات عينة الدراسة.
- أظهرت النتائج أن المؤسسات محل الدراسة تتجه إلى التلاعب بالأرباح من خلال المستحقات المحاسبية، بهدف إظهارها بأقل قيمة ممكنة، وهذا سعيًا من الإدارة لخفض العبء الضريبي، من خلال تقليل الأرباح المحاسبية المعلنة.

الخاتمة

- أظهرت النتائج أن المؤسسات محل الدراسة تتجه إلى التلاعب بالأرباح من خلال التدفقات النقدية سعياً من الإدارة لتحسين مستوى الربحية.

2.2. نتائج التحليل الإحصائي

يمكن تلخيص أهم نتائج التحليل الإحصائي في النقاط الآتية:

1.2.2. عامل حجم المؤسسة

تشير الفرضية إلى تأثير الحجم على الأداء المالي المعبر عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث تشير النتيجة إلى التأثير الإيجابي للحجم على معدل العائد على الأصول، بينما تأثيره سلبي على العائد على حقوق الملكية، هذا يعود إلى إرتفاع التكاليف، أي كلما زاد الحجم زادت المصاريف التي يتعين على المؤسسات إنفاقها للحفاظ على أنشطة تشغيلية فعالة، كما يؤدي كبر الحجم إلى عدم الكفاءة في إستغلال الموارد، مما يؤدي إلى إنخفاض مستويات الأرباح وعلى العموم تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثالثة التي تنص على وجود تأثير معنوي للحجم على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة.

2.2.2. عامل مستوى النشاط (النمو)

تتوقع الفرضية أن يكون لمستوى النشاط تأثير معنوي على الأداء المالي المعبر عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، إلا أن النتيجة تظهر أن مستوى النشاط لا يؤثر على الأداء المالي للمؤسسات، وهذا يؤكد أن المؤسسات التي لديها نمو مرتفع ليست بالضرورة أكثر فعالية من المؤسسات ذات نمو المبيعات المنخفض، وبالتالي نرفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى النشاط على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة.

3.2.2. عامل الرفع المالي

تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي للرفع المالي على الأداء المالي المعبر عنه بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتظهر هذه النتيجة العلاقة العكسية بين المتغيرين، أي كلما ارتفعت نسبة المديونية إنخفض مستوى الأداء المالي وهذا التفسير منطقي، ففي حالة إرتفاع تكاليف الإقتراض فإن زيادة مبلغ الديون على المؤسسات يشكل عبء عليها ويؤثر سلباً في أدائها المالي.

4.2.2. عامل طبيعة الملكية

إن معامل الإنحدار المتعلق بطبيعة الملكية كان موجب وذات دلالة معنوية، هذا يشير إلى أن طبيعة الملكية تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية لعينة الدراسة.

الخاتمة

وعليه فإن المؤسسات الجزائرية الخاصة تحقق أداءً ماليًا أعلى مقارنةً مع المؤسسات الجزائرية العمومية، بالإضافة إلى أن الحوافز المرتبطة بالأداء والربحية في القطاع الخاص ومرونة إتخاذ القرار في المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العمومية.

5.2.2. عامل الإنتاجية

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للطاقة الإنتاجية على الأداء المالي، إذ تعتبر الإنتاجية عاملا مهما يحدد مستوى الإنتاج الذي يمكن بلوغه باستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، ويعزى ذلك إلى قدرة المؤسسات على إستغلال طاقاتها الإنتاجية الخاملة وكفاءتها التشغيلية في تحويل مختلف المدخلات من نشاط ومستلزمات إنتاج وغيرها إلى سلع وخدمات مناسبة ومختلفة لعملائها، وعليه نقبل فرضية وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإنتاجية على الأداء المالي.

6.2.2. عامل إدارة المستحقات المحاسبية

توصلت النتائج إلى وجود أثر معنوي سالب لإدارة المستحقات المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مما يعني أن مديري المؤسسات يتبنون إستراتيجيات تخفيض الأرباح من أجل تفادي الضرائب المفروضة عليها، أو تجنب التكاليف السياسية.

7.2.2. عامل إدارة الأنشطة الحقيقية

حسب معادلة الإنحدار لنموذج الدراسة ككل، هناك أثر معنوي وموجب لإدارة الأنشطة الحقيقية على الأداء المالي وهو ما يدل على سعي مديري المؤسسات إلى تعظيم الأرباح بغرض تحسين أدائها المالي. يتضح وجود توافق كبير بين النتائج المتعلقة بالعائد على الأصول والنتائج المتعلقة بالعائد على حقوق الملكية، حيث يتأثران بنفس المتغيرات عموما وفي نفس الإتجاه تقريبا.

كما نشير إلى أن الأداء المالي يتحدد بحجم المؤسسة والرفع المالي وطبيعة الملكية والإنتاجية، مما تبين وجود تأثير لهذه العوامل على مستوى الأداء المالي للمؤسسات، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير لمستوى النشاط على الأداء المالي لنمو المبيعات على الأداء المالي.

تعتبر إدارة المستحقات المحاسبية وإدارة الأنشطة الحقيقية من الممارسات الموجودة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية إلا أن مستوياتها تختلف فيما بين المؤسسات، وعلى العموم هذين المتغيرين يؤثران بشكل مختلف على مستوى الأداء المالي خلال فترة الدراسة.

3. التوصيات

إستنادا إلى النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات أبرزها:

الخاتمة

- ضرورة العمل على تحسين الثقافة المحاسبية من أجل فهم أفضل للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات الإقتصادية من طرف المستثمرين وصناع القرار.
- ضرورة قيام والتزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية، وتوضيح الأسباب التي تتبع في حال إجراء تغييرات في الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة من فترة لأخرى ومبررات حدوثها وإنعكاس ذلك على المستحقات الإختيارية، وبالتالي أثرها على القوائم المالية.
- الأخذ بالعوامل والظروف الإقتصادية والسياسية المحيطة بالمؤسسات الإقتصادية، وأثر هذه الظروف في التدفقات النقدية التشغيلية والنتائج المحاسبية.
- زيادة الإهتمام بدراسة ممارسات التلاعب المحاسبي، من خلال إستخدام أسلوب التحري المباشر الذي يعتبر بمثابة دليل لإجراء مقابلات مع أصحاب الأعمال ومدراء المؤسسات، وكذلك إستقضاء آراء المهنيين حول الوضع المالي والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الإقتصادية في تحصيل حقوقها أو سداد إلتزاماتها وهذا لتوفير معلومات أكثر تسمح بعرض صورة صادقة عن وضعها وأدائها الماليين.
- تعزيز إستقلالية مجالس إدارات المؤسسات وتفعيل الحوكمة المؤسسية بشكل يمكن الكشف عن ممارسات التلاعب المحاسبي.
- تعزيز السياسات التسويقية للمؤسسات من أجل تحقيق نمو مبيعاتها وتحسين أدائها المالي، بالإضافة إلى مراجعة سياساتها الإستثمارية مما يرفع من كفاءتها.

4. آفاق الدراسة

- فيما يلي بعض المواضيع التي تشكل آفاقا بحثية لموضوع دراستنا هذه:
- أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية.
 - أهمية استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي للكشف عن ممارسات التلاعب المحاسبي وأثرها على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
 - يمكن التوسع في الدراسة أكثر من خلال فصل عينة الدراسة وتحليلها حسب نشاط كل قطاع لوحده مع تحديد حجم المؤسسات خلال فترات زمنية أطول.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية

أ. الكتب

1. أحمد محمد غنيم، إدارة الإنتاج والعمليات، مدخل تحليل الكمي، مصر: المكتبة العصرية، (2002).
2. إسماعيل عرياجي، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
3. الأصول المحاسبية الدولية وأدلة المراجعة الدولية، لجنة الأصول المحاسبية الدولية وإتحاد المحاسبين الدولي، ترجمة سابا وشركاهم، دار العلم للملايين، ط 1، 1983.
4. الأنصاري أسامة عبد الخالق، الإدارة المالية، كتب عربية: الإقتصاد والبحوث الإقتصادية، 2006.
5. جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الرياض: دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، 2002.
6. حسن القاضي، سمير الريشاني، نظرية المحاسبة - موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ج1، 2012.
7. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم - المبادئ - التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004.
8. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
9. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
10. خشبة ناجي محمد فوزي، الأداء التنظيمي المتميز، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، 2000.
11. خطاب عايدة سيد، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1985.
12. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، عمان-الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
13. سامح محمد رضا رياض أحمد، إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، مملكة البحرين: مركز البحوث، الطبعة الثانية، 2016.
14. السيد إبراهيم، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية، عمان: المنهل للتوزيع، 2014.
15. صمويل عبود، إقتصاد المؤسسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
16. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، 2009.
17. طلال الحجاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، (دار اليازوري)، 29.
18. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1990.
19. عبد السلام أبو قحف، سياسات الأعمال، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1992.
20. عيسى حيرش، الإدارة الإستراتيجية، عين مليلة -الجزائر: دار الهدى، 2012.
21. الكرخي مجيد، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، عمان: المنهل للتوزيع، 2014.
22. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.
23. محمد سعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، 2003.

قائمة المراجع

24. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.
25. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1998.
26. النعيمي عدنان تايه، التميمي ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، الأردن: دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
27. النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2004.
28. هندي منير إبراهيم، الأوراق المالية والتمويل، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000.
29. هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعقدة وفقاً للدليل المحاسبي الوطني، الجزائر: ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 2000.
30. يوسف مامس، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، الجزائر: دار المحمدية، ط1، 2008.

ب. الدوريات

1. الجبوري مهدي عطية، أقداس حسين هادي، أثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الإستثمار، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 19، (2016): 75.
2. الجوهر كريمة، الشجيري محمد، مفهوم العدالة في التدقيق -دراسة تحليلية، تنمية الرافدين، العدد 70، (2002): 255.
3. الداعور جبر إبراهيم، عابد محمد نواف، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد الأول، (2009)، 828.
4. الشيخ الداوي، الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، (2009-2010): 218.
5. العامري زهرة حسن، الركابي السيد علي خلف، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، (2007): 124.
6. العبد الله رياض، سويدان ميشيل، القرعان سناء، "الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، المجلد 10، العدد 1، (2007): 11.
7. العبدلي عابد بن عابد، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، (2010): 21.
8. الغروري علي مجدي، نحو نظام متكامل لمقاييس الأداء في منشآت الأعمال: دراسة تجريبية، مجلة كلية التجارة، جامعة المنصورة، (2001).
9. أمجد حسن عبد الرحمن، دراسة تحليلية لتأثير إدارة الأرباح الحقيقية على جودة الأرباح ومعدل العائد على الإستثمار "دراسة تطبيقية على قطاع العقارات والمواد الأساسية ومواد البناء"، مجلة الفكر المحاسبي، (2023): 13-58.

قائمة المراجع

10. بو بكر رزيقات، أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية (IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح دراسة حالة الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية (100FTSE) ببورصة لندن، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16، العدد 22، (2020): ص 527-542.
11. توفيق بن عبد المحسن عبد الله الخيال، فواز بن سفير معيض القناني، إدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية -دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 47، العدد الأول، (2010): 259.
12. جلابة علي وبن عمارة منصور، التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 25، (ديسمبر 2018): 77-94.
13. جمانة حنظل التميمي، عدي صفاء الدين البطاط، تعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع الأخلاق المهنية للمحاسبة، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد 14، (2007): 176.
14. جهماني عمر، سلوك تمهيد الدخل في الأردن (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان)، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، (2001): 120.
15. حجاج مراد، مصيطفى عبد اللطيف، شايب فاطمة الزهراء ، قياس أثر الرفع المالي على الأداء المالي -دراسة حالة عينة من شركات الإسمنت الجزائرية خلال الفترة (2010-2016)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05، العدد 02، (2019): 81-95.
16. حمزة رملي، إسماعيل زحوط، دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، (2012): 311.
17. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، (2006): 41.
18. سعيد العنزي، تأطير نظرية أصحاب المصلحة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 13، العدد 48، (2007): 11.
19. سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد الثاني، (2008): 15.
20. صديقي أحمد، بن يحي يحي، أثر ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم: دراسة ميدانية على شركات المساهمة التكنولوجية والخدماتية المدرجة في بورصة باريس، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 04، (ديسمبر 2020): 70.
21. صديقي فؤاد، دراسة تجريبية لمدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في قياس سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2018، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، (2023): 585-604.
22. طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، (2010): 88.

قائمة المراجع

23. طوارف محمد عامر وحولي محمد، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر: دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2013-2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، عدد (1) مكرر 1، (2020): 215-228.
24. عارف محمود كامل عيسى وآخرون، قياس أثر جودة الاستحقاق المحاسبي على العلاقة بين التدفقات النقدية الحرة والأداء المالي لمنشآت الأعمال السعودية: دراسة تطبيقية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 7، العدد 3، (2023): 97-140.
25. عبد اللطيف عامر، مسعود ميهوب، نحو بناء نموذج لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسات أمريكية للفترة (2012-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، (2020): 855 و856.
26. عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، (2001): 92.
27. عثمان حسن عثمان، المؤسسة الاقتصادية والمحيط، الأسس النظرية والآثار العملية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، (2001): 146.
28. كيموش بلال، الإطار النظري للدراسات المحاسبية المرتكزة على البدائل المحاسبية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد الأول (2018): 106.
29. محمد أحمد حسين، دراسة تحليلية للآثار المتوقعة من تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وإنعكاس ذلك على قرارات المستثمرين، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، (2022): ص 432.
30. مريم كلاش ونور الدين بهلول، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، (2021): 441.
31. مصطفى عبد الله أحمد القضاة، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للفترة 2005-2011، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد الأول، (2015): 255-281.
32. مقبل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها "دراسة تطبيقية"، Journal of Accounting and Financial Studies، (2010): 4.
33. منصور محمد السيد، أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، جامعة عين شمس -كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 21، العدد 2، (2017): 736-787.
34. هشام بحري، مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم بين النظرية والتطبيق، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الأول، (2011-2012): 16.

قائمة المراجع

35. وائل محمد عبد الوهاب، العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على القواعد مقابل المبادئ لتحسين جودة المعلومات المحاسبية "دراسة تطبيقية"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال، بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2014).
36. يحيوش حسين ولطرش سميرة، المخاطر وتأثيرها على هدف تعظيم قيمة المنشأة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 07 (2014): 23.
37. بوخلخال خالد، سيف الاسلام، بن ثابت علال، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد الأول، (2021): 148 و 149.

ج. الرسائل العلمية

1. حجاج نفيسة، أثر الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014، (أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 09 فيفري 2017)، 15.
2. نوبلي نجلاء، إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014-2015)، 158 و 162.
3. عبد الحفيظ محمد كريم، العلاقة بين مقاييس الأداء المحاسبية والاقتصادية والعوائد السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، (رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2004)، 17.
4. خليفي جمال، أثر التمويل التشاركي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد درابعية بأدرار، 2021/2022)، 77.
5. معتصم محمد الدباس، أثر مقاييس التقييم الاقتصادية والمحاسبية على عائد السهم السوقي وأداء الشركات، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007)، 49.
6. ماهر نزياب زكي أبو ليلي، دور النظرية الإيجابية في قرار إختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، (أطروحة دكتوراه، جامعة عمان للدراسات العليا، 2006)، 37-42.
7. بريش خالد، ممارسات الإدارة لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية -حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019/2020)، 19.
8. فحلول لمبارك، "المعلومة المحاسبية وتقييم الشركات: دراسة حالة شركة الاسمنت عين توتة بولاية باتنة"، (أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة 1، 2016/2017)، ص 34.
9. كهينة شاوشي، إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013/2014)، 52.
10. رجب عثمان ياسمين مجدي، نموذج كمي مقترح للتنبؤ بالغش في القوائم المالية لزيادة فعالية عملية المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية، (أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس مصر، 2018)، 10.

قائمة المراجع

11. معتصم محمد ناجي الدباس، أثر مقاييس التقييم الإقتصادية والمحاسبية على عائد السهم السوقي وأداء الشركات، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007).
12. مصطفى عبد العظيم البشير، مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، (بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016).
13. المومني محمد عبد الله، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، (أطروحة دكتوراه فلسفة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006).
14. الحمومي سعيد بن محمد سعيد، تنظيف القوائم المالية "Big Bath Accounting" وعلاقته بالتغيرات الإدارية والأداء "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان"، (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2007).
15. صديقي أحمد، أثر جودة الأرباح المحاسبية على عوائد الأسهم: دراسة ميدانية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس، (أطروحة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، جامعة أحمد درارية بأدرار، الجزائر، 2020).
16. أحمد علي أديب الطاهر، أثر إدارة الأرباح وحوكمة الشركات والمتغيرات الداخلية على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة 1995-2006، (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008).

د. القوانين والمراسيم

- الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر في 15 ذو القعدة عام 1428 والموافق لـ 25 نوفمبر عام 2007، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
- التشريع 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975، الخاص بالمخطط المحاسبي الوطني PCN.
- الفقرة 27، معيار المحاسبة الدولي (1) IAS.
- الفقرة 45، معيار المحاسبة الدولي (1) IAS.
- الفقرة 25 من المعيار المحاسبي الدولي (2) IAS.
- الفقرة 9 من المعيار المحاسبي الدولي (2) IAS.
- الفقرة 23 من المعيار المحاسبي الدولي (2) IAS.
- الفقرة 6، المعيار المحاسبي الدولي (8) IAS.
- الفقرة 14، المعيار المحاسبي الدولي (8) IAS.
- الفقرة 10، المعيار المحاسبي الدولي (8) IAS.
- الفقرة 32، المعيار المحاسبي الدولي (8) IAS.
- الفقرة 11، المعيار الدولي للتدقيق رقم 240.

قائمة المراجع الأجنبية

قائمة المراجع

1. Abdellatif Khemakhem, La dynamique du Contrôle de Gestion, (Paris: Dunod, 2 ed, 1976), 310.
2. Abernathy J. L, Beyer B., and Rappley E. T., Earnings management Constraints and Classification shifting, *Jornal of Business Finance and Accounting*, 41, 5 and 6, (2014): 600-626..
3. Almajali A. Y., Alamro S., Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman stock exchange, *Journal of Management Research*, Vol 4, No 2, (2012): 272.
4. Amarjit & all, Earnings Management, Firm Performance and the Value of India Manufacturing Firms, *International Research journal of Finance and Economics*, Issue 116, (2013): 121-132.
5. Amat Oriol, Growthorpe C., Creative Accounting: Nature: Incidence and Ethical Issues, UPF Working Paper, No. 749, (2004): 13.
6. Ardekani Aref Mahdavi & all, Acquisition Earnings Management and Firm's Performance: Evidence from Malaysia, *Journal of Business Studies Quarterly*, Vol 4, No 1, (2012): 91-110.
7. Arnaud Thauvron, Evaluation des entreprises (paris: economica, technique de gestion, 2 ed, 2005), 23-24.
8. Arthur Levitt, « the importance of high quality accounting standards », *accounting horizons*, vol 12, N 01, (1998): 2.
9. Ball, Ray, International Financial Reporting Standards (IFRS): Pros and Cons for Investors. *Accounting and Business Research*, Forthcoming, (2006): p 3.
10. Belkaoui Ahmed R., *Accounting Theory*, (London: Thouson, 3th Edition, 2004).
11. Benberrah Samir et Benmehdi Hadia, Conformité du Système comptable financier algérien avec le référentiel comptable international adopté et d'harmonisation avec l'environnement juridico-fiscal, *Revue des Recherches Economique et financière*, V 10, Issue 02, (2023) : 544.
12. Bounfour A., le Management des Ressources Immatérielles, Maitriser les nouveaux leviers de l'avantage compétitif, (Paris: Edition Dunod, 1998), 21.
13. Bucheler Remy, Introduction à l'entreprise (théorie et exercice), (suisse: édition Loisirs et Pédagogie 2013), 07.
14. Burca A., and Batrinca G., The Determnats of Financial performance in The Romanian insurance Market, *International Journal of Academic Research in Accounting Management Sciences*, 4, (1), (2014) :299-308.
15. Burja Vasile., Mărginean Radu, The study of factors that may influence the performance by the Dupont analysis in the furniture industry, *Procedia Economics and Finance*, 16, (2014): 217.
16. Bussiers M., qu'est ce qu'une entreprise aujourd'hui?, (paris: Edi d'organisation, 1978), 94.
17. Castelau Jacques et autres, Le pilotage stratégique, (Paris: édition d'organisations, 1999), 73.
18. Cetin Yurt, Ugur Ergun, "Accounting Quality Models: A Comprehensive Literature Review, *International Journal Of Economics, Commerce And Management*, United Kingdom, Volume 3, N° 5, (2015): 41.
19. Chandrapala Pathirawasam, INTERNAL FACTORS WHICH DETERMINE FINANCIAL PERFORMANCE OF FIRMS: WITH SPECIAL REFERENCE TO OWNERSHIP CONCENTRATION, Article *in Acta academica karviniensia* · (June 2013), DOI: 10.25142/aak.2013.026.
20. Charlotte Disle et Christine Noël, La révolution des normes IFRS, Une convergence de la comptabilité vers la finance ? La revue des sciences de gestion, *Direction et Gestion*, n° 224-225- finance, (2007) : 17-27.
21. Charlotte Disle ET Christine Noël, Ibid.
22. CHHIBBER P. K. and S. K. MAJUMDAR, Foreign ownership and profitability: property rights, control and the performance of firms in Indian Industry. *Journal of Law and Economics*, vol 46, no 3, (1999): 209-238.
23. Chinedu Francis Egbunike, Macroeconomic factors Firm Characteristics and Financial performance : A Study of Selected quoted Manufacturing firms in Nigeria, *Asian Journal of Accounting Research*, Vol 3, No 2, (2018): 142-168.
24. Chi-Wen Jevons_Lee & all, « Performance, Growth and Earnings management », *Review of Accounting Studies*, 11 (2-3), 2005.
25. Christian Hoarau, Robert Teller, ifrs : les normes Comptables du nouvel Ordre économique global?, *Comptabilité - Contrôle – Audit*, Tome 13, (2007) : 9.
26. Christine Karumuhinz, Facteurs Internes Susceptibles D'influer Sur La Performance Financière De L'entreprise Manufacturière Au RWANDA, Mémoire présenté à l'Université du Québec à Chicoutimi comme exigence partielle pour l'obtention du grade de Maîtrise en gestion, (Aout 1992).
27. Chuang H.H.C., Oliva R. and Heim G. R., Examining the Link between Retailer Inventory Leanness and Operational Efficiency: Moderating Roles of Firm Size and Demand Uncertainty. *Production and Operations Management*, (2019): 1-27.
28. Chung Richard, Michael Firth, jeong-Bon Kim, Institution Monitoring and Opportunistic Earnings Management, *Journal of Corporate Finance*, Vol 8, Issue 1, (2002): 29-48.

قائمة المراجع

29. Clement C.M. Ajekwe, Adzor Ibiameke, Accounting Frauds: A Review of Literature, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS), Volume 22, Issue 4, (2017): 38-47.
30. Coase Bersing S, L'entreprise Pour Mieux La Connaitre, (Paris: l'Harmattan, 2017) 14-18.
31. Costello P., Campbell I., « Corporate disclosures – Strengthening the financial reporting framework », Commonwealth of Australia, (2002): 3.
32. Damodar N. Gujarati, Econométrie, 4^{ème} édition, (Bruxelles: De Boeck-DL, Vol 1, 2004), 638.
33. Dechow P. M., and Skinner D. J., Earnings management Reconciling the views of accounting academics, Practitioners and regulators, Accounting Horizons, Vol 14, No 2, (2000): 235-250.
34. Dechow P. M., Weili G., Chad R. L. & Richard G. S., Predicting Material Accounting Misstatements, Contemporary Accounting Research, 28, 1, (2011): 17-82.
35. Dechow P., Sloan R. and Sweeney A., Detecting earnings management, The Accounting Review, 1995, 70 (2), pp 193-225.
36. Dechow Patricia M., «Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting Accruals», Journal of Accounting and Economics, 18, (1994): 3-42.
37. Deloitte, IFRS 18, IASB Publishes New Standard on Presentation and Disclosure in Financial Statements. (May 2024).
38. Derbali A., Determinants of performance of insurance companies in tunisia : the case of life insurance, International Journal of Innovation and Applied Studies, 6, 1, (2014) : 90-96.
39. Derbali A. M. S., Théories des organisations, (2017): 56. <https://www.researchgate.net/publication/310796738>.
40. econcrises.org/2016/11/29/parmalat/
41. Edward Harvey, Technology and the structure of organizations, American sociological review, Vol 33, N 2, (1968): 248.
42. Emanuel D., Wong J. and Wong N., Efficient Contracting and Accounting, Accounting and Finance, No 43, (2003): 149.
43. Ester Oliveras & Oriol Amat, Ethics and creative accounting, some empirical evidence on accounting for intangibles in Spain, Working paper available from:http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=563313, 21/04/2012, (1999): 7.
44. Evaluation et révision du Système Comptable Financier (SCF), Ministère des Finances, Direction Générale du Trésor et de la Comptabilité, <https://tresor.mf.gov.dz/systeme-comptable-financier/>.
45. Fakhfakh Ines Ben Amar, Free Cash Flow, Gestion des Résultats et Gouvernement des Entreprises, Etude Comparative des Entreprises Française et Américaines, (Thèse du Doctorat, université de Reims champagne – Ardenne, France, 2009), 76.
46. Fisher M. and Rosenzweig K., Attitudes of students and accounting practitioners concerning the ethical acceptability of earnings management, Journal of Business Ethics, vol 14, (1995): 433-444.
47. Flourien Nurul Ch, The Effect of Financial Performance to Income Smoothing Practice in Property and Real Estate Companies Listed On Indonesia Stock Exchange, Advances in Economics, Business and Management Research, Vol 127, (2019).
48. Francois Degeorge, Jayendu Patel, Richard J. Zeckhauser, Earning Management to Exceed Thresholds, the Journal of Business, 72, 1, (1999): 2.
49. from pcaobus.org/oversight/standards/ethics-independence-rules/details/ET102.
50. G. Bressy, économie d'entreprise, (édition Sirey, 1990), 17.
51. George Yahchouchi, VALEUR AJOUTE'E PAR LES PARTIES PRENANTES ET CREATION DE VALEUR DE L'ENTREPRISE, La Revue des Sciences de Gestion, France, n° 224-225, (2007) 85.
52. Graham, J.R., Harvey, C.R., Rajgopal, S., The economic implications of Corporate financial reporting. Journal of Accounting and Economics, 40 (1-3), (2005): 3-73.
53. Grilles Bressy & Chris hankonkuyt, économie d'entreprise, (paris: édition Sirey, 1990), 16.
54. Gunny Katherine, The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting benchmarks, Contemporary Accounting Research, Vol 27, No 3, (2010): 855-888.
55. Hatane S. E., Employee Satisfaction and Performance as intervening Variables of learning Organization On Financial Performance, procedia- Social and behavioral Science, 2 Global Conference on business and Social Science, (17-18 Septembre 2015): 621.

قائمة المراجع

56. Healy Paul M. And Wahlen James M., A review of the earnings management literature and its implication for standard setting, *Accounting Horizons*, 13 No 4, (1999): 368.
57. Hendriksen E., *Accounting Theory*, (USA: 4th éd, Richard D. Irwin, INC, 1982), 8.
58. Hervé Stolowy and Gaétan Breton, a framework for the classification of accounts manipulations, *HEC Accounting & Management Control Working Paper*, No 708 , (2000): 43.
59. Hervé Stolowy and Gaétan Breton, *Accounts Manipulation: Review and proposed Conceptuel Framework*, *Review of Accounting and Finance*, Vol 3, Number 1, (2004): 6.
60. Hessian Mohamed Ibrahim Mohamed, The Impact of Managerial Ability on the Relation between Real Earnings Management and Future Firm's Performance: Applied Study, *International Journal of Business Ethics and Governance*, ISSN: 2717-9923, (2018): 57-85.
61. Ionica Oncioiu, Alin-Eliodor Tănase, Revenue from Contracts with Customers under IFRS 15: new perspectives on practice, *EuroEconomica*, Vol. 35, No 2, (2016) : p 33.
62. Jennifer J. Jones, Earning management during import relief investigations, *Jornal of Accounting Research*, Volume 29, n 2, (1991): 193-228.
63. Jensen Michael C. and Meckling William H., Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, *Journal of Financial Economics*, Vol 3, Issue4, (1976): 248-308.
64. Jingjing yang, jing Chi, Martin Yong, A review of earnings management in China and its implications, *Asian-Pacific Economic Literature*, Vol 26, Issue 1, (2012): 86.
65. Kieso Donald E., Weygandt Jerry J., Warfield Terry D., *Intermediate Accounting*, (New York: Wiley & Son, 2009), 133.
66. Kimouche Bilal, Charchafa Ilyes, The Impact Of Financial Performance and Activity Level On Real Earnings Management: Evidence From Algeria, *New ERA International Journal Of Interdisciplinary Social Researches*, Vol 5, (2020): 6-12.
67. Kothari S., Leone A. and Wasley, Performance matched discretionary accrual measures, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 39, (2005): 163-197.
68. Kotsiantis S. and Other, Forecasting Fraudulent Financial Statements using data Mining, *International Journal of Computational Intelligence*, Vol 03, No 02, (2006): 1304, 2386.
69. Kourdoumpalou S and T. Karagiorgos, Extent of Corporate Tax Evasion When Taxable Earnings and Accounting Earnings Coincide, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, No. 3, (2012): 228-250.
70. Kouser R., Bano T., Azeem M. and Hassan M., Inter-Relationship between Profitability, Growth and Size : A case of non-financial Companies From Pakistan, *Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences*, Vol 6, No 2, (2012) : 405-419.
71. KUNTLURU S., V. R. MUPPANI and M. A. ALI KHAN, Financial performance of Foreign and domestic owned companies in India. *Journal of Asia Pacific Business*, vol 9, no 1,(2008): 28-54.
72. Leuz, C., Nanda, D., and Wysocki, P. D., Earnings management and investor protection: an international comparison, *Journal of financial economics*, (3) 69, (2003): 505–527.
73. Levitt A., "The Numbers Game," Speech Delivered at the NYU Center for Law and Business, New York, N. Y., (28 September 1998). <https://www.sec.gov/news/speech/speecharchive/1998/spch220.txt>.
74. Li. Y, Nie D., Zhao X., Market structure and performance : An Empirical Study of the Chineses olarcell industry, *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 70, (2017): 78-82.
75. Lin Bing-Xian, Rui Lu and Ting Zhang, Tax-Induced Earnings Management in Emerging Markets: Evidence from China, *Journal of the American Taxation Association*, Vol 34, No 2, (2012): 19–44.
76. Lin S., Riccardi W. and Wang C., Does accounting quality change following a switch from US GAAP to IFRS? Evidence from Germany, *Journal of Accounting and Public Policy*, (6) 31, (2012): 641–657.
77. - Linda Elizabeth DeAngelo, Accounting numbers as market Valuation substitutes : A Study of management buy-outs of public stockholders, *The accounting review*, Volume 61, (1986): 400-420.
78. Madan Lal Bhasin, Accounting Manipulation Practices in Financial Statements: An Experience of an Asian Economy, *International Journal of Economics and Financial Research*, Vol 2, No 11, (2016): 199-214.
79. Malikov K., Manson S. and Coakley J., Earnings management using classification shifting of revenues, *The British Accounting Review*, 50, 3, (2018): 291.
80. Malmo L., «Shaping our future», *Australlian CPA magazin*, (2002): 2.
81. Marchesnay M., « La Stratégie », (Alger: OPU, 1988), 27.

قائمة المراجع

82. Mard Yves, Performance comptable et gestion des résultats, (2003): <https://shs.hal.science/halshs-00582798v1/document>.
83. Mard, Yves, Vers une information comptable plus transparente: l'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables, (2005): 5, <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581229v1>.
84. MARIANA ZAMFIR and all, Return on Investment –Indicator for Mesuring the Profitability of Invested Capital, Valahian Journal of Economic Studies, Volume 7, Issue 2, (2016): 80.
85. Ming-Chia Chen, Yang-Cheng Tsai, earnings management types and motivation: a study in Taiwan, social behavior and personality, 38, 7, (2010): 961.
86. Montresor Sandro, Resources Capabilities Competences and the Theory of the Firm, Journal of Economic Studies, 31, No 5, (2004): 409.
87. Moses O. D., "Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes", The Accounting Review, Vol. 62, No.3, (1987): 355-377.
88. Mulford Charles W., Comiskey Eugene E., The Financial Numbers Game, (New York , John Wiley & Sons, Inc, 2002).
89. Mwangi M., Murigu J. W., The determinants of financial performance in general insurance companies in Kenya, European Scientific Journal, Vol 11, No 1, (2015): 290.
90. Nguyen Vinh Khuong and all, The Relationship between Real Earnings Management and Firm Performance: The Case of Energy Firms in Vietnam, International Journal of Energy Economics and Policy, 9 (2), (2019): 307-314.
91. Nhung Le Thi Kim, Daphne Duvernay, Huyen Le Thanh, Determinants of financial performance of listed firms manufacturing food products in Vietnam: regression analysis and Blinder–Oaxaca decomposition analysis, Journal of Economics and Development, vol 23, No 3, (2021): 267-283.
92. Nielsen E. H., Impact on financial performance by physical asset management, Asset Management Conference, (2015).
93. Noorul Azwin binti Md Nasir & al, Studies on Earnings Management and Financial Statement Fraud in Corporate Firms, Research in World Economy, Vol 10, No 2, (2019): 15.
94. Pathirawasam Chandrapala, Adriana Knapkova, Firm specific factors and Financial performance of Firms in the Czech Republic, ACTA universitatis Agriculturae et Siviculturae Mendelianae Brunensis, Vol 61, No 7, (2013): 2185.
95. Paul M. Healy, James M. Wahlen, A Review of The Earning Management Literature and its Implications for Standards Setting, Accounting Horizons, Volume 13, No 4, (1999): 368.
96. Perols Johan L., Lougee Barbara A., The Relation between earnings management and financial Statement fraud, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, 27, (2011): 39-53.
97. Peter Tickner and Mark Button, Deconstructing the Origins of Cressey's Fraud Triangle, Journal of Financial Crime, (June 2021).
98. Petroni Kathy Ruby, Optimistic reporting in the property-Casualty insurance industry, Journal of Accounting and Economics, Vol 15, Issue 4, (1992): 485-508.
99. Pierre Cabane, L'essentiel de la Finance, «à l'usage des managers», (France: 2^e édition, Groupe Eyrolles, 2008).
100. pierre G. Bergeron, la gestion moderne, théorie et cas, (quebec: gaetan morinediteur, 2^e éd, 1989), 38.
101. PORTER M., "l'avantage concurrentiel des nations", (paris: inter edition, 1993), 126-147.
102. Ramasamy B., Ong D. and Yeung C. H., Firm Size, Ownership and performance in the Malaysian palm Oil industry, Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance, Vol 1, (2005): 92.
103. Revsine L., The selective financial misrepresentation hypothesis, Accounting Horizons, (1991): 16-27.
104. Richard Arhinful and Mehrshad Radmehr, The effect of financial Leverage on financial performance: evidence from non-financial institutions listed on the Tokyo stock market, Journal of Capital Markets Studies, Vol 7, No 1, (2023): 53-71.
105. Ronen Joshua and Yaari Varda, « Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research, Springer Edition, New York, (2008).
106. - Rosalind Z. Wiggins, Rosalind L. Benett, Andrew Metrick, The Lehman Brothers Bankruptcy D : The Role Of Ernst & Yougg, Yale Program On Financial Stability Case Study, (2014).
107. Ross L Watts and Jerold L Zimmerman, Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective, The Accounting Review, Vol 65, No 1, (1990): 131-156.
108. Roychowdhury R., Earnings management Throuth real activities manipulation, Journal of accounting and Economics, 42, (2006): 335-370.

قائمة المراجع

109. Roztocki Narcyz, Needy Kim, EVA for Small Manufacturing Companies, Proceedings from the 1999 ASEM National Conference, University of Pittsburgh, (1999).
110. Ruba Khalid Shira, The Impact of Political Involvement on Firms' Financial Performance, International Journal of Economics and Financial Issues, 14, 3, (2024): 33.
111. Ruland R. G, Duty Obligation and responsibility in accounting policy making, Journal of accounting and Public Policy, Vol 3, Issue 3,(1984): 223-237.
112. SABAU Andrei Sorin, Survey of Clustering based Financial Fraud Detection Research, Informatica Economică, Vol. 16, N° 01, (2012): 110, 122.
113. scott B. Jackson and pitman Marshall K., Auditors and Earning Management, The Cpa Journal, (2001): Available From: <http://archives.cpapjournal.com/2001/0700/features/f073801.htm>.
114. SEC, Annual report, (1999), 84.
115. Shaheen Wasiq, Impact of Leverage on Financial performance of The Organization, Riphah International University Islamabad, (2014).
116. Shaked Allen and Oierre Leroy, Creating Value Through EVA: Mythor Reality?, Strategy Management Competition, 9, (1997), 16-41.
117. Stephen J. Tvorik, Michael H. McGiven, Determinants of Organizational Performance, Management Decision, Vol 35, No 6, (1997): 417.
118. Sunny Oteteya Temile and al, Manipulation of Accounting Figures and Financial Performance of Listed Nigerian Firms, Journal Of Management and Science, 11, 4, (2021): 70-79.
119. Suryaningsih R., Simon F., Earnings Management and Fraudulent Financial Reporting, Accounting and Finance Review, 4,2, (2019): 50-55.
120. Taheri, M., Bahadori M. and Kamrani H., The Relationship between Audit Quality and Fraud in Listed Companies in Tehran Stock Exchange, Academic Journal of Accounting and Economics Researches, Vol 3, Issue 3, (2014): 270.
121. Usaini Muhammad &Hooy Chee-Wooi, Earnings Management and Financial Performance: The Moderating Role of CEO Competency, Journal of Contemporary Issues and Thought, Vol 13, Issue 1, (2023): 1-15.
122. Veryady Purba, Bimantara Denny, The Influence of Asset Management on Financial Performance, with Panel Data Analysis, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 143, (2019): 150-155.
123. Wagenhofer Alfred, The role of revenue recognition in performance reporting, Accounting & Business Research, Vol 44, No 4, (2014) : p349.
124. Wang Ying, Scott Butterfield and Michael Campbell, Deferred Tax Items as Earnings Management Indicators, International Management Review, Vol. 12, No. 2, (2016): 37-42,74-75.
125. Warshavsky M., Analyzing Earning Quality as a Financial Forensi, Tool *Forensics Fraud*, No 39, (2012): 16-20.
126. Watts L. R., Zimmerman J. L. J, Positive Accounting Theory: A Ten year Perspective, The Accounting Review, Vol 65, No 1, (1990): 131.
127. Watts R. L. and Zimmerman J. L., Towards a positive theory of the determination of accounting standards, Accounting Review, 53, No 1, (1978): 115.
128. Watts Rooss L. and Zimmerman Jerold L., Positive Accounting Theory, Prentice-Hall Inc, (1986): 7-16, <https://ssrn.com/abstract=928677>.
129. Watts Ross L., Corporate Financial Statement, a Product of the market and Political processes, Australian Journal of Management, (April 1977): 92-105.
130. Wells J. T., Corporate Fraud Handbook: Prevention and Detection, (New Jersey: John Wiley & Sons, 2004).
131. Wilson G., The effect of Sarbanes-Oxley on earnings management behavior, Journal of Accounting, Finance and Economics, 3, 1, (2013): 1-21.
132. Wong, J., Political Costs and an Intrapreiod Accounting Choice for Export Tax Credits, Journal of Accounting and Economics, 10, (1988): 37-51.
133. Yuan Ding, Ole-Kristian Hope, Thomas Jeanjean and Hervé Stolowy, Differences between domestic accounting standards and IAS: Measurement, determinants and implications. Journal of Accounting and Public Policy 26, (2007) : 1-38.
134. Yves Alain Ach, Catherin Daniel, Finance d'entreprise, (paris: édition de Hachette, Finance, 2004), 212.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): المؤسسات عينة الدراسة

الرقم	المؤسسة	طبيعة الملكية
1	Amor Benamor	خاصة
2	SPA CEVITAL	خاصة
3	CIMENTS ET DERIVES DE CHLEF	خاصة
4	CIMENTS HADJAR SOUD	عمومية
5	CIMENTS DE LA MITIDJA	عمومية
6	COSIDER	عمومية
7	كوسيدار المحاجر	عمومية
8	COSIDER CONSTRUCTION	عمومية
9	GENIE CIVIL pour La SIDERGIE	عمومية
10	ENTREPRISE DE TRAVAUX DE TERRASSEMENTS	عمومية
11	مؤسسة الأشغال الصناعية و الصيانة	عمومية
12	CCLS DE SKIKDA	عمومية
13	LAITERIE DE EDOUGH ANNABA	خاصة
14	LAITERIE NUMIDIA EPE SPA	عمومية
15	SPA LAITRIERIE AMIZOUR	خاصة
16	SARL LAITERIE SAHLAIT	خاصة
17	SARL LAITERIE HAROUNE SPA Laiterie Soummam	خاصة
18		خاصة
19	SARL Moulins EZIBANE	خاصة
20	SARL GAMA MEUBLES	خاصة
21	SARL HUP PHARMA	خاصة
22	SARL INDUSTRIE TRITURATION DES CEREALES	خاصة
23	SARL SKIKDA LOGISTIQUE	خاصة
24	SARL SOCIETE DE CARRIERES DE TRAVAUX PUBLICS	خاصة
25	SARL SOCIETE DE MARBRE SKIKDA	خاصة
26	مجمع صيدال	عمومية
27	SNGCB	عمومية
28	Groupe Sonatrach	عمومية
29	SPA BAYAT CATRING	خاصة
30	SPA Biopharm	عمومية
31	فندق الأوراسي	عمومية
32	HYPROC SHIPPING COMPANY	عمومية
33	SPA INERGA	عمومية
34	SPA RED MED	عمومية
35	SIDER EL HADJAR	عمومية
36	SPA TASSILI	عمومية
37	SARL PALAIS DU CAFE	خاصة
38	شركة افريقية للزجاج جيجل	عمومية
39	SONELGAZ	عمومية
40	SPA ENTREPRISE DE BOUTEILLES A GAZ	عمومية
41	SPA entreprise de travaux pétroliers	عمومية
42	ENTREPRISE DE CONSTRUCTION ET DE TRAVAUX ECOTECH	عمومية

الملاحق

عمومية	SPA REALISATION D'OUVRAGES DE INDUSTRIELS OUEST	43
عمومية	SPA LES MAGASINS GENERAUX DE SKIKDA	44
خاصة	SPA MOSTAVI	45
عمومية	SPA SKIKDA CONTAINERS SERVICES	46
عمومية	SPA SOCIETE DE MAINTENANCE ET TRAVAUX INDUSTRIELS SOMIND	47
عمومية	SPA SOCIETE DE MAINTENANCE INDUSTRIELLE SOMIK DE SKIKDA	48
عمومية	SPA SOMATEL	49
خاصة	SPA UNION PHARMACEUTIQUE CONSTANTINOISE	50
عمومية	ألترو الشركة الجزائرية لأشغال الطرق	51
عمومية	الشركة الصناعية لطحن الحبوب	52
عمومية	مطاحن الحروش	53
عمومية	حصى الشرق	54
عمومية	مؤسسة لصناعة السياج و المتاريس وتوزيع مواد البناء قريقادم	55
عمومية	المؤسسة المينائية أرزيو	56
عمومية	المؤسسة المينائية تنس	57
عمومية	المؤسسة المينائية الجزائر	58
عمومية	المؤسسة المينائية بجاية	59
عمومية	المؤسسة المينائية جيجل	60
عمومية	المؤسسة المينائية سكيكدة	61
عمومية	المؤسسة المينائية عنابة	62
عمومية	المؤسسة المينائية مستغانم	63
خاصة	SARL SODAGRI MATERIELS AGRICOLES	64
خاصة	eurl boudakhana travaux routiers	65
خاصة	EURL KHETTABI FARES HYDRAULIQUE TX PUBLICS ET CONSTRUCTION	66
خاصة	SARL DES EAUX MINERALES BOUGLEZ	67
خاصة	SPA SOCIETE GUEDILA DES EAUX MINERALES	68
عمومية	SONARIC	69
عمومية	Sonatrac RAFFINERIE DE SKIKDA	70

الملحق رقم (2): البيانات الخام للمؤسسات الإقتصادية محل العينة

الرقم	السنة	ROA	ROE	RAM	REM	SIZE	Growth	LEV	Prod
1	2015	0,014074252	0,083805327	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,10126964	0	0,631769342	0,660985144
1	2016	0,010993614	0,064654228	-0,04934918778920683	-0,02435909892172732	10,12490759	-0,02699433	0,560569755	0,609072683
1	2017	0,006422465	0,035771172	-0,1005152540851104	0,02718636576402784	10,08324935	-0,13069066	0,657257424	0,582776065
1	2018	0,01567462	0,093943545	0,04446565204907703	-0,1093319755314795	10,15793256	0,23448192	0,73175358	0,605763682
1	2019	0,031161454	0,145293687	-0,1535926412829345	0,09575309784456688	10,11707476	0,28360138	0,785527817	0,854262225
1	2020	0,011894689	0,049703287	-0,1268563411985857	0,04748227670573064	10,09161853	-0,22766449	0,759514763	0,69960587
1	2021	-0,018708846	-0,083435284	0,040908024488165	-0,1466741924528634	10,08508627	0,07732986	0,77484081	0,765128527
1	2022	-0,041998444	-0,207820671	-0,1209645581916039	0,008991947973057364	10,04823662	-0,63413051	0,797910172	0,304726513
2	2015	0,095505612	0,17675942	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	11,54141931	0	0,266893496	0,464286668
2	2016	0,054400439	0,088437372	-0,1661674655133947	0,1590286491858127	11,55283146	0,07901036	0,35889423	0,487977365
2	2017	0,055406466	0,107428311	0,09320568570704609	-0,08457853694458022	11,66342678	0,01981336	0,227730607	0,385766986
2	2018	0,026195137	0,045502791	-0,01907469666672197	-0,01172866061037471	11,66000146	-0,07110806	0,240071648	0,361173241
2	2019	0,02262598	0,037720775	0,02257253592272794	-0,05559068882800611	11,6765999	-0,03719199	0,275301121	0,334700854
2	2020	0,020994479	0,037949792	-0,01571497123399111	-0,01837959098799875	11,70657909	0,00328796	0,27680081	0,313403061

الملاحق

2	2021	0,01163669	0,022424549	-0,0252352387774609	-0,02101221307197153	11,74421877	0,24522219	0,282965175	0,357857734
2	2022	0,008379402	0,014717785	0,0227757420205941	-0,07509744986933204	11,71039327	-0,06463276	0,246857969	0,361841242
3	2015	0,247767583	0,111475046	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,73146725	0	0,348803044	0,238053121
3	2016	0,493706604	0,110566868	-0,0372086434461762	0,09952894034369062	10,79439498	-0,01458955	0,26674179	0,202937969
3	2017	0,071823212	0,089732709	0,01346450587230636	0,0286843216161698	10,83802624	-0,00158021	0,199587171	0,183250526
3	2018	0,06149463	0,07765486	0,007033196267552492	0,02314472894976215	10,87101857	-0,00832283	0,206786203	0,168431463
3	2019	0,230903012	0,050564571	0,004932351541046657	0,001123892559529369	10,88521046	-0,20730706	1,185289151	0,129221959
3	2020	0,205286	0,039440235	-0,008812486113581195	0,005902512002160174	10,89453892	-0,2262639	1,311668254	0,097858988
3	2021	0,01884485	0,023576288	0,002184439383518626	-0,01589616199686073	10,89961751	-0,21781928	0,200686296	0,075653536
3	2022	0,043918862	0,056091233	0,07711788083253768	0,01562365799252716	10,9293031	1,02794564	0,217010215	0,143284744
4	2015	0,128674478	0,155652644	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,14825134	0	0,186411617	0,448555563
4	2016	0,099382806	0,119672605	-0,03554038656108631	0,1136350149451894	10,17886716	0,0067788	0,169544223	0,420856937
4	2017	0,103774891	0,122311144	0,01823006792504228	0,06583510587226881	10,20952975	0,01656599	0,151549993	0,398664418
4	2018	0,083567341	0,096502682	0,02665169358855874	0,03646146397308095	10,22627395	-0,09191985	0,134041262	0,348327252
4	2019	0,067112933	0,081226484	-0,001268458122626926	0,0516987110266227	10,265983	0,10637443	0,173755527	0,351706619
4	2020	0,05859489	0,068366718	0,01677386972666406	0,01424370690010992	10,26651335	-0,21809568	0,142932531	0,274665302
4	2021	0,051503465	0,060246835	-0,02216119867139923	0,04830765221285863	10,28337136	0,04607676	0,145125792	0,276381733
41	2022	0,030477419	0,035370922	-0,02847689475965485	-0,04288551239201819	10,28461945	7,37329442	0,138348211	2,307584498
5	2015	0,126901313	0,306743765	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,0803717	0	0,585542119	0,652863407
5	2016	0,139861731	0,282741691	-0,09488471364664932	0,2165266532180207	10,11212904	-0,10017559	0,504435936	0,546037853
5	2017	0,104594946	0,188604789	0,1889301726705218	-0,09266181647473972	10,11413095	-0,10299537	0,444732522	0,487545923
5	2018	0,099938519	0,17615055	0,004539334581479707	0,1025512008297562	10,15138326	0,14123137	0,432099658	0,510665969
5	2019	0,079542095	0,133714999	0,06828753610042775	0,0124535310457376	10,17524516	-0,03699303	0,404696482	0,465483671
5	2020	0,101567478	0,153327285	0,0802083750902845	0,01348027784365572	10,17748419	0,00641281	0,337216664	0,466059729
5	2021	0,103299973	0,141710048	0,02948506100846021	0,09102362032904588	10,1673185	-1,90782044	0,27104694	0,433118982
5	2022	0,082089248	0,119960452	-0,01372927786535303	0,1710032121268937	10,20656465	0,05598521	0,315697407	0,417848559
6	2015	0,07249596	0,146774799	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,73127819	0	0,506073516	0,001507571
6	2016	0,114754414	0,19263152	-0,01583707225737986	0,09130413586266656	10,73119608	-0,60344828	0,404280182	0,000597943
6	2017	0,102241873	0,170288071	-0,01163953104378759	0,09113204444847682	10,79506688	0,10941233	0,399594627	0,00057264
6	2018	0,107256661	0,16357496	-0,01364186564886406	0,08850833301354694	10,82258294	0,66063738	0,344296579	0,000892567
6	2019	0,094035653	0,127717833	-0,01883139498872245	0,08803442351846016	10,87990497	-0,13485477	0,263723394	0,000676718
6	2020	0,11493872	0,153445421	-0,01683344938026628	0,1079881495698044	10,93291389	0	0,250947216	0,000598961
6	2021	0,11493872	0,153445421	-0,01734654902378595	0,09327533185429499	10,93291389	0	0,250947216	0,000598961
6	2022	0,110676475	0,126695986	-0,02256603728754834	0,0895603694359903	10,9146697	0,83540588	0,11913789	0,001146503
7	2015	0,02337976	0,086046013	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,750497742	0	0,728287704	0,488868419
7	2016	0,045426235	0,148788231	-0,01156826016795112	0,05650045266479324	9,766838801	0,13044941	0,700850357	0,532233314
7	2017	0,05384907	0,169513731	0,01296973318436608	0,04287974110458482	9,800564223	0,13932645	0,682332105	0,561080034
7	2018	0,051059473	0,162545109	-0,1238071502316338	0,1692265553452804	9,837626268	0,12281104	0,68587506	0,578454821
7	2019	0,004299394	0,017324134	-0,1218552317630106	0,1217943747766997	9,926453823	-0,08980066	0,751826347	0,429119656
7	2020	0,003695999	0,015318395	-0,01823401756314571	0,0132812138474874	9,936039121	-0,03986864	0,758721495	0,403017372
7	2021	0,005903688	0,025836459	-0,002480682841424966	-0,01160205529483203	9,96838975	0,32164517	0,771497768	0,494410871
7	2022	0,013071215	0,050128985	-0,0837933827339329	0,06494167308116325	9,928665992	0,14827658	0,739248363	0,622097244
8	2015	0,039423807	0,219392286	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,64288312	0	0,810448093	0,679514475
8	2016	0,021601866	0,126111694	0,02063447466704708	-0,06345847020187094	10,70814247	0,24129162	0,820059745	0,725793687
8	2017	0,045733734	0,218463927	0,01546786571754405	-0,03348380543048528	10,71281578	-0,0506078	0,783902311	0,68168782

الملاحق

8	2018	0,02618563	0,12063176	0,04186063148942206	-0,0764759237093281	10,72798798	0,02531511	1	0,674948586
8	2019	0,040536122	0,159848178	0,02762354301938013	-0,04879163250389	10,72539128	0,0170182	1	0,690551575
8	2020	0,008196792	0,033066255	0,04884248431547954	-0,09555630485398468	10,73333522	-0,32981658	0,752110061	0,454407882
8	2021	0,017492832	0,070953163	-0,01646461920623474	-0,02535808998437881	10,76105382	0,71545386	1	0,731318061
8	2022	0,005297077	0,021009941	-0,05549368733850503	-0,01069321968331395	10,74804236	0,08191851	1	0,815290355
9	2015	-0,012929034	-0,003005219	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,470723753	0	2,694007965	0,03151292
9	2016	-0,018162562	-0,004457289	-0,02387652849651573	-0,03632392267630147	9,458130505	-0,92466192	2,424700992	0,002443973
9	2017	-0,01827675	-0,00441796	-0,01998269349659547	-0,03977231695341612	9,455539685	3,06219469	2,435932993	0,009987298
9	2018	-0,025700413	-0,006010133	0,0006280469196610141	-0,06582562302610531	9,441947783	-0,64133326	2,489325094	0,003695992
9	2019	-0,00690146	-0,002064784	-0,02049699257020133	-0,02743582770030821	9,436997454	-0,10895904	1,523657418	0,003331034
9	2020	-0,013453077	-0,003920424	-0,01550819697220508	-0,03891368442069176	9,432490498	-0,64680906	1,529154669	0,001188764
9	2021	-0,01146627	-0,00329806	-0,01159217314363074	-0,04085828065292188	9,427835528	-0,96420137	1,538115995	4,30E-05
9	2022	-0,016188567	-0,00460681	-0,01816436569666913	-0,03902371762922872	9,42503656	0,72345486	1,548398742	7,46E-05
10	2015	0,652973866	0,101361886	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,771990419	0	0,558969981	0,976004006
10	2016	0,035220751	0,096041099	0,3726055452215816	-0,3338177621811578	9,042892275	-0,28950143	0,633274182	0,371631873
10	2017	0,119180574	0,170499497	0,4767867841024494	-0,4248798288618106	9,236635697	-0,89367316	0,30099164	0,025293704
10	2018	0,011120194	0,170936886	0,1261797231478436	-0,1105636043252002	9,243281169	0,08062878	0,34946609	0,026918043
10	2019	0,027122021	0,086268616	-0,1842831175724431	0,09810188985820365	9,247249165	11,786184	0,685609646	0,34104873
10	2020	0,012518659	0,036438616	-0,145276984206474	0,1465482378793047	9,210401224	-0,31937714	0,656445255	0,252680022
10	2021	0,007752804	0,022990835	0,1595221312289549	-0,1588065619145676	9,220276365	0,15625222	0,662787199	0,285593517
10	2022	-0,039742916	-0,134665729	-0,1054886987511969	0,06106886660811074	9,180908747	-0,49841511	0,70487728	0,156841292
11	2015	0,020581051	0,12168727	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	7,614169632	0	0,830869318	0,223181195
11	2016	0,015068805	0,093538563	0,0939063920353429	-0,1190188517798599	7,621603757	-0,22048722	0,838902752	0,171019925
11	2017	0,059454313	0,293874158	0,3184190903585201	-0,2995618449280857	7,6737878	1,50364022	0,79768743	0,379694746
11	2018	0,019467252	0,086574168	-0,2114306276251788	0,180776267658498	7,667220161	-0,50197402	0,584292701	0,191979222
11	2019	0,013992749	0,095452209	-0,0230516492061009	-0,003333240162592236	7,66349262	-0,22810278	0,49077137	0,149465599
11	2020	0,025995153	0,166933036	0,02110191254181041	-0,03389972126953778	7,673011219	0,17515311	0,43832986	0,171837167
11	2021	0,004888122	0,02978963	-0,05723478893389286	0,02558985759237594	7,663418494	-0,63558353	0,835911974	0,064018843
11	2022	0,009067173	0,050912056	0,08102613369704732	-0,1035026024846244	7,650537671	-0,14923627	0,821905192	0,056104489
12	2015	-0,035563062	-0,106618195	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,580851364	0	1,29335166	0,150667354
12	2016	-0,024410146	-0,120771826	-1,074111942242931	0,9838459512862502	9,879546101	0,21216556	1,202117886	0,091809234
12	2017	-0,007678293	-0,037534377	-0,08129697657638336	0,04272113133920339	9,893517163	-0,40554085	1,204566957	0,052849066
12	2018	-0,001248898	-0,005842213	-0,01240801000402989	-0,02283304035952045	9,7830109	0,0741587	1,213771401	0,073217017
12	2019	-0,019463735	-0,042313858	0,3377832743266267	-0,3882781720746369	9,68146141	0,3432462	1,459984885	0,124255935
12	2020	0,01545832	0,009198843	0,4341798438297507	-0,4619755938592908	9,25134285	0,16151114	2,680463494	0,388560886
12	2021	0,025824021	0,010035643	-0,09388318556668769	0,0815588952285334	9,069873959	0,02982404	3,57323042	0,607702463
12	2022	0,015412026	0,007577471	-0,2975160330288415	0,3362065512243946	9,173464155	-0,00335156	3,033927395	0,477136664
13	2015	-0,103952953	-0,25299413	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,386334623	0	0,589109232	0,953387898
13	2016	0,024382326	0,058039279	0,04058885623611738	-0,0439346283753241	9,402675084	-0,11295256	0,579899567	0,814471737
13	2017	0,049520709	0,106108598	0,09503433634363865	-0,07151907200914028	9,405707173	0,00177501	0,533301634	0,810240825
13	2018	0,039331691	0,048006974	0,02592852811418849	-0,02641081380369096	9,447984869	0,14925257	0,180699192	0,844796116
13	2019	0,026613027	0,030614421	0,04260414864178221	-0,05065819202038218	9,435763474	0,09037036	0,130702914	0,947430454
13	2020	0,035855127	0,042492072	0,02861216039966024	-0,02414027253469997	9,467545964	-0,10382972	0,15619255	0,78914242
13	2021	0,037934475	0,043977895	0,04347961877248191	-0,03960211772029808	9,472130371	0,04737001	0,137419485	0,817845212
13	2022	0,036740455	0,042924713	0,05549104292597316	-0,05303258603063436	9,489336044	-0,08534003	0,144072204	0,718993753

الملاحق

14	2015	0,010091739	0,09048957	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,220151351	0	0,88847622	0,877876014
14	2016	0,041418971	0,171769601	-0,1469243604296234	0,09206758426922372	9,221585591	0,87011024	0,758688917	1,636312141
14	2017	0,118573594	0,000468807	0,05240370211732237	-0,03615365549809261	9,223276743	-0,2370177	0,134197734	1,243625059
14	2018	0,083094322	0,204460294	0,06606833023197779	-0,02584991161931246	9,353796829	0,05314964	0,59359189	0,969749275
14	2019	0,065104517	0,149155063	0,04940363942071459	-0,04891207517557996	9,363366801	0,00621897	0,563511184	0,954513315
14	2020	0,047138502	0,061116589	0,0071838757406525	0,007080778225145288	9,397985161	0,15019998	0,228711832	1,013764283
14	2021	0,063432393	0,080627309	0,047425010340197	-0,01732945129075872	9,434382185	0,15720063	0,06886386	1,078819094
14	2022	0,045461786	0,056512612	0,1253471483264675	-0,1137041354008771	9,441660713	-0,17379253	0,195546181	0,876514714
15	2015	0,178183409	0,262178658	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,531250148	0	0,320374091	1,656399899
15	2016	0,142598792	0,208113624	-0,01013597042346815	0,02494696747349369	8,596904732	0,40499005	0,314803186	2,000708699
15	2017	0,078794255	0,107798905	0,08636353499263932	-0,1311595379262272	8,617686536	-0,00609786	0,269062569	1,895595568
15	2018	0,101591733	0,132441237	0,0701158784318974	-0,04843488832993907	8,735972413	0,23832195	0,232920563	1,787694812
15	2019	0,085664193	0,107384903	-0,02546383365956213	0,001683037536305429	8,768287232	0,02594472	0,202269687	1,702560375
15	2020	0,026153775	0,032073055	-0,01165169101824782	-0,07562325189815709	8,772906694	-0,09246671	0,184556166	1,528782221
15	2021	0,042663572	0,052409406	0,008951939178969991	-0,08379963013400831	8,797032028	0,08521959	0,185955816	1,56941542
15	2022	0,085504204	0,10632221	-0,02118032414897492	-0,01398167867915694	8,85113557	0,16374078	0,195801105	1,612466228
16	2015	0,018713658	0,033226679	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,668615424	0	0,048736279	0,78399025
16	2016	0,003686599	0,065981273	0,02692383993540933	-0,04425132361476034	8,692348527	0,42546725	0,457158327	1,058119704
16	2017	0,00409815	0,00827174	0,02594879912330679	-0,06449123625711595	8,735638105	0,00296383	0,504560177	0,960573268
16	2018	0,013986535	0,036771595	0,4102393701197456	-0,4143563707940366	8,897202632	0,71059418	0,619637538	1,132694939
16	2019	0,002721134	0,006919272	-0,2180691053569536	0,2914680747285483	9,312923205	-0,2747046	0,606731239	0,315433135
16	2020	0,000424812	0,001364126	0,1640463384290702	-0,1375535525007494	9,416570754	-0,57224754	0,68858319	0,106280179
16	2021	0,000756051	0,002783214	0,09554790382596022	-0,03621182625059396	9,477118917	1,90324325	0,728353379	0,268403108
16	2022	0,000860853	0,003197797	0,1019665343327347	-0,0658165398557225	9,481286547	-0,14129969	0,730798255	0,228276671
17	2015	0,035054678	0,688645869	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	7,508604869	0	0,94909622	7,301091027
17	2016	0,041009056	0,582091645	-0,3386384956299259	-0,3856673171614365	7,746385444	1,36261355	0,929548798	9,976997868
17	2017	-0,049298663	-0,815922366	0,2545078467402775	-0,679893068671172	7,553990265	-0,93128374	0,939579223	1,067713138
17	2018	0,087310575	0,592062324	0,1972694035409758	-0,1124420085129244	7,555883132	0,56550646	0,852531446	1,66424241
17	2019	0,047521279	0,211125132	0,1044145062051018	-0,112107412421516	7,475226164	-0,0247757	0,774914154	1,95424076
17	2020	0,005929932	0,021355547	0,1135972904286044	-0,1650624973594498	7,37485839	-0,20361361	0,722323575	1,960964238
17	2021	0,064686637	0,166825114	0,2259256281063129	-0,2335344137136065	7,309108083	0,01572712	0,612248804	2,317378806
17	2022	0,044531906	0,128269801	0,2571403433268437	-0,3095892488022829	7,292639854	0,18931992	0,652826267	2,862621658
18	2015	0,245177773	0,298611882	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,6836151	0	0,178941672	0,964560819
18	2016	0,214320707	0,258681314	0,05827003239836264	0,1175386247477003	10,76905585	0,15692488	0,171487482	0,916629904
18	2017	0,186551218	0,257079785	0,001814761045338877	0,1313471716143266	10,8231562	0,10236307	0,274345051	0,892109839
18	2018	0,159393882	0,191797685	-0,02049968291765268	0,1221321420369596	10,85673798	0,03814616	0,168947831	0,857225432
18	2019	0,16954797	0,207111325	0,02151863519732308	0,09198708231099889	10,89885968	0,09953832	0,18136794	0,855428513
18	2020	0,116947705	0,136790969	0,0009901856179218259	0,05503023024297591	10,94389817	0,05334393	0,145062572	0,812298074
18	2021	0,121406272	0,138756726	-0,02278871526206265	0,06186301155164411	10,92429258	0,0576028	0,125042257	0,898759731
18	2022	0,098327128	0,109310137	-0,005291187756449756	0,01691671878267945	10,9253858	0,1714966	0,100475669	1,050246931
20	2015	0,113612626	0,2484693	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,286853708	0	0,272921321	1,526868337
20	2016	0,109898574	0,164351299	-0,04459106440657221	0,08653621647891962	8,321032331	0,10132554	0,411848837	1,5543137
20	2017	0,152581946	0,353824762	0,06011590791298938	0,03754403149484265	8,396087868	0,38269603	0,278706534	1,808047578
20	2018	0,113534756	0,162739394	0,0150046838723406	0,01720525697396389	8,442968729	-0,01953916	0,302327119	1,591326323
20	2019	0,045630117	0,089993102	0,5686491552513802	-0,5336193920501156	8,649405501	-0,11472918	0,131148559	0,875787258

الملاحق

20	2020	0,033852279	0,041395598	-0,3404081748090312	0,3211304178465912	8,45209771	-0,06989879	0,182200446	1,283029436
20	2021	0,054135544	0,063019184	-0,003645087770108146	0,01381250732118874	8,485334259	-0,00453387	0,140944336	1,183113912
20	2022	0,063416029	0,077352159	0,07665783565244082	-0,05707817475327155	8,534340308	0,07448913	0,180144274	1,135592565
21	2015	0,075884656	0,319701138	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,107046919	0	0,762638767	0,981812454
21	2016	0,057869094	0,247261239	0,1542526220421295	-0,1907255081779675	9,013010451	-0,59477745	0,765959703	0,494036012
21	2017	0,067913309	0,165245807	0,2594255706941038	-0,2836059608366697	8,814326154	-0,16140344	0,589016445	0,65463012
21	2018	0,040275635	0,154064645	0,4821392875325272	-0,497247069372206	9,015946134	-0,01185329	0,738579641	0,406628143
21	2019	0,021929297	0,099350582	-0,08149497850878112	0,04039663474675936	9,036727517	-0,12304575	0,779273596	0,339932733
21	2020	0,01797864	0,074708571	0,03028729637084963	-0,0578407561697476	9,037746066	0,02237086	0,759349697	0,346723199
21	2021	0,00877074	0,031966938	0,08985169225514852	-0,1208412171389153	8,993777818	-0,45717973	0,725630897	0,208260642
21	2022	0,024002639	0,069319008	0,1386832239126496	-0,1536990784988909	8,890356357	0,24009002	0,653736545	0,327704102
22	2015	0,029812604	0,175903108	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,423207751	0	0,817073132	0,522289599
22	2016	0,025357443	0,129017275	-0,05175360137791595	0,07735611014361062	9,544025506	4,90E-05	0,765995956	0,395471236
22	2017	0,021961201	0,133884278	0,1832014129253699	-0,1493530333967068	9,684980666	0,28728116	0,812355593	0,367987574
22	2018	0,025853117	0,140976704	-0,1149507905723081	0,131202281634512	9,702536688	0,21301616	0,816099422	0,428690361
22	2019	0,048796065	0,223796654	0,01407670497987827	0,02874047873051735	9,737395517	0,25327878	0,744046423	0,495829746
22	2020	0,057453546	0,393197308	0,09389190896818799	0,008162826098824628	9,911220425	-0,00377097	0,503503258	0,331029625
22	2021	0,062634353	0,207484787	-0,02057658512287163	0,07146140393898468	9,914607099	0,43182178	0,686836944	0,47029369
22	2022	0,051596799	0,172459793	0,1320318589249957	-0,09711371577329666	9,979168833	0,49955523	0,675553611	0,607812858
23	2015	0,107477826	0,206207254	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,468288894	0	0,294076478	1,853410643
23	2016	0,047467971	0,122745892	0,02411024898735362	0,00977692863591461	8,626520408	-0,02457045	0,393267586	1,255845016
23	2017	0,04217661	0,105857999	0,02859224884518243	-0,02359772065061556	8,610658935	0,01083316	0,407952221	1,316670184
23	2018	0,037873934	0,085907059	0,09051140686404168	-0,0798965510122136	8,605705002	-0,18672566	0,42908467	1,08309863
23	2019	0,054676278	0,122301371	0,0703731810141331	-0,01876307967181137	8,603068698	0,02575444	0,34515255	1,117757818
23	2020	0,066632503	0,134842456	0,0585044178995381	-0,003625452533840976	8,605437834	-0,03403157	0,306670144	1,073844789
23	2021	0,046822817	0,080108886	0,03732859134631658	-0,009072931625883285	8,553350223	-0,02159167	0,33751972	1,184538736
23	2022	0,073695982	0,108411205	-0,007601059512203075	0,04212119953088819	8,524225244	0,13828751	0,320218039	1,441870371
24	2015	0,710971899	0,996706615	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,147586374	0	0,28667886	1,211901158
24	2016	0,862739276	0,997638544	0,03348817692437616	0,81092917813807	8,20842765	0,38516243	0,135218587	1,459239673
24	2017	0,710721169	0,997601753	-0,2588354885973241	0,9518590840448946	8,285877952	0,084796	0,287052491	1,324415952
24	2018	0,312112894	0,983246305	0,02052112225661419	-0,02061067130439854	7,792755261	-0,8465719	0,675612059	0,632487579
24	2019	0,397269159	0,988264378	0,09102465427557729	0,2711463443110506	7,844796131	0,26616179	0,591829794	0,710395717
24	2020	0,233350333	0,946819505	0,06909232682279444	0,0666450680095235	7,796537094	-0,28513393	0,75354296	0,567523769
24	2021	0,282107757	0,963150667	0,08921291292809311	0,1314659130860708	7,880880269	2,57057388	0,707099038	1,668702453
24	2022	0,277259451	0,995051325	-3,677433051853445	5,376646964608704	8,77450085	5,36064719	0,721271802	1,355999815
25	2015	0,051963052	0,084022272	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,171042804	0	0,381556212	0,417390432
25	2016	0,094694402	0,184388418	-0,7921009196905528	0,8965141604431276	8,180621084	0,21710359	0,348637559	0,496926035
25	2017	0,111442564	0,5642924	0,01115345662255864	0,08150677765124845	8,14726684	0,34141516	0	0,719795629
25	2018	0,03865478	0,703434	0,1859752422401842	-0,1305541808799349	8,260020155	-0,1873067	0	0,451214006
25	2019	0,044405032	0,076402364	0,2917092128145958	-0,2058725936584444	8,364816995	0,36914839	0	0,48532901
25	2020	0,010378317	0,020822401	0,02729857749645208	0,008015008956532108	8,43962186	-0,14086651	0	0,35098781
25	2021	0,016223402	0,028401358	-0,04239016559413791	0,06681270238173345	8,392928248	-0,0860148	0,428780755	0,357210987
25	2022	0,023042197	0,044991114	0,03575229793271784	-0,04093998710399562	8,447813433	2,79363848	0,487850053	1,194250867
26	2015	0,003490803	0,018068528	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,27018946	0	0,806801997	0,327689175
26	2016	0,001991116	0,012250797	0,1344638906912861	-0,09643406237879816	8,350613089	-0,0413972	0,837470456	0,261022027

الملاحق

26	2017	-0,112002598	-0,087237787	0,2179330549951153	-0,3234743359951401	8,417265178	-0,55039328	0,972596995	0,100660217
26	2018	-0,086162722	-0,101529189	0,08223727726911884	-0,1468347738941574	8,439483101	0,21105048	0,151350239	0,115824967
26	2019	0,000852774	0,001119094	0,1348176970484157	-0,1025991259668014	8,48673047	0,77597202	0,23797817	0,184497691
26	2020	-0,101365124	-0,131862768	0,0006913585373880502	-0,05894843940906878	8,429137741	-0,73225644	0,231283209	0,056403065
26	2021	-0,073546894	-0,096362242	0,02622558161547119	-0,05141136993203228	8,392292597	-0,12709484	0,23676647	0,053593845
26	2022	-0,083335528	-0,112547941	0,05207270999601614	-0,08344209509030511	8,35913867	-0,66678193	0,259555285	0,019275133
27	2015	0,076200394	0,13694409	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,47856034	0	0,419245834	0,380797676
27	2016	0,04270278	0,076681742	-0,006640904334181751	0,0312753552086054	10,49951807	-0,14594695	0,423230009	0,309899883
27	2017	0,031490459	0,053733518	-0,02435787584131229	0,03143776776452025	10,54309787	0,01992209	0,393080937	0,285896344
27	2018	0,033779255	0,057057866	0,009482778487117348	0,003554060668717641	10,6664294	0,02397503	0,390518526	0,22037709
27	2019	0,024718189	0,042760162	0,0167091491392145	-0,005280869313584763	10,68411744	0,00415578	0,405424962	0,212461134
27	2020	0,028628712	0,057230704	0,03281830125635854	-0,02462377382339866	10,59741372	0,00503414	0,484076938	0,260713805
27	2021	0,017845071	0,033134716	0,0263289349130958	-0,03548532081298011	10,60674863	-0,08963604	0,441388806	0,232297309
27	2022	0,005760245	0,010540813	0,0545905821167287	-0,04455262578821678	10,60946154	0,04441498	0,430868539	0,241103965
28	2015	0,03751931	0,069447326	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,43526264	0	0,453320566	0,484996234
28	2016	0,027532182	0,061401475	0,1337918113320655	-0,1086983660453801	10,54220118	0,08774448	0,551603893	0,412407653
28	2017	0,017991613	0,053427166	0,07432695971128274	-0,06847834649735396	10,69806225	0,68922411	0,663249733	0,486578506
28	2018	0,04073396	0,127504918	0,003174409286247851	0,01615562626520064	10,76188856	0,3038175	0,680530287	0,547700852
28	2019	0,035657373	0,103157859	-0,007450236757796835	0,01834375291979118	10,77448454	-0,02412366	0,653222336	0,519209023
28	2020	0,0545715	0,146772082	-0,09265727559554909	0,1339226936629768	10,81111007	0,17162712	0,628188829	0,559121403
28	2021	0,054462042	0,137084609	-0,005117497965654427	0,03776508120616565	10,84732816	0,27612228	0,602712207	0,656417747
28	2022	0,042468703	0,106541203	0,02625705356929301	-0,009825873398712814	10,88764261	0,03228081	0,600702917	0,617538035
29	2015	0,048037071	0,073991536	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	12,93221468	0	1,016589343	0,814607861
29	2016	0,036780763	0,056713163	-0,03538009364111318	0,01361127543438497	12,95849468	-0,02117197	1,027426901	0,750541991
29	2017	0,00092289	0,001495679	-1,105540796481411e-05	-0,04463339717105236	12,9753349	-0,21360039	1,020589579	0,567777347
29	2018	0,02047035	0,034154129	0,0168397350716262	-0,03228194171971073	13,00381395	-0,06768232	1,019517719	0,495750243
29	2019	0,03079797	0,052151197	-0,003170329907931945	-0,003767848445509796	13,02408057	0,12887267	1,03200412	0,534122988
29	2020	0,036647182	0,062969798	-0,001307776357204245	-0,003735976732996624	13,05312064	0,20329879	1,032407243	0,601138692
29	2021	0,028328744	0,049319419	0,01303613909399552	-0,02505522950702161	13,07670141	-0,10666988	0,423902116	0,508634593
29	2022	0,00167252	0,002905835	-0,04013127676534205	0,006470721745206174	13,08116755	-0,26631323	0,424309777	0,369360492
30	2015	0,026564886	0,095956727	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,05843639	0	0,416458296	0,977099765
30	2016	0,026511082	0,08933853	0,01162852038716147	-0,09860534100450616	10,06892329	0,13991227	0,690386941	1,087235016
30	2017	0,018104119	0,063883576	-0,005202067077564727	-0,05871199887168006	10,11759392	-0,03414372	0,528034928	0,938783211
30	2018	0,012637574	0,038423353	-0,08081131947607771	0,01608169868717615	10,06992973	-0,08846013	0,540906501	0,955003943
30	2019	0,008130956	0,024507574	0,04097244698956516	-0,1097728369314066	10,07693297	-0,00119002	0,690400248	0,938609197
30	2020	0,007680838	0,022770079	-0,04557624849303947	-0,02720474832619743	10,07638454	-0,06296136	0,734226796	0,88062443
30	2021	0,006870851	0,018559848	0,009104302913102009	-0,09012043100341616	10,04384326	0,15655606	0,712642086	1,097737993
30	2022	0,005396418	0,017599798	-0,008273701388238321	-0,08653754986082376	10,11868601	0,11413029	0,60697505	1,0294184
31	2015	0,09183857	0,148882211	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,15852586	0	0,350194994	0,370504063
31	2016	0,118169327	0,258568367	0,303684228539616	-0,2052636716738027	10,51344844	8,17006014	0,478150071	1,500522748
31	2017	0,116598451	0,231328639	0,004275604043173735	-0,01464246490025699	10,58201568	0,04290147	0,454176599	1,336345077
31	2018	0,137922439	0,238310179	0,04268562700583745	-0,03590831854614685	10,60482179	0,10449189	0,410473324	1,400473977
31	2019	0,133737231	0,231175641	0,08309167423833702	-0,06155463887846081	10,68657202	0,03887178	0,381176419	1,205276698
31	2020	0,126933813	0,212601775	0,07477547694182156	-0,05944123240299962	10,74340613	0,11744725	0,388523973	1,181625038
31	2021	0,114010703	0,201511476	0,04910213589708718	-0,03621351936746971	10,8241242	0,03654571	0,422046137	1,017068181

الملاحق

31	2022	0,074929474	0,13781549	-0,01545471622615376	-0,0126092864866287	10,87120484	0,05361502	0,418234427	0,961504632
32	2015	0,029915577	0,096223331	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,07659461	0	0,687742038	0,181808352
32	2016	0,061364788	0,187516734	-0,02027275638276077	0,05386538556983108	10,08019441	0,41728123	0,671400909	0,25554658
32	2017	0,050681668	0,132356101	0,04764925519676796	0,05067997319029843	10,08000435	-0,06601826	0,615691854	0,23878031
32	2018	0,028291333	0,072128239	0,0004245376526345081	0,06035861062767394	10,0693198	-0,07287965	0,607701931	0,226891998
32	2019	0,047419048	0,112398409	0,02650725720694521	0,05365979703996633	10,06376821	0,06287025	0,578087209	0,244259252
32	2020	0,038689076	0,089290003	0,03626032784195225	0,04297612861044695	10,05548037	-0,03782053	0,563271813	0,239549321
32	2021	0,002021978	0,004638381	0,03480689316725523	0,007575479797001371	10,04663865	-0,24472034	0,564032781	0,184647935
32	2022	-0,063372164	-0,161873381	0,04839704152000921	-0,06642025350084764	10,01807224	-0,60650391	0,608507813	0,077598135
33	2015	0,02027012	0,030683861	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,73809309	0	0,339388215	0,334616706
33	2016	0,029580937	0,058715647	-0,3251071417266294	0,3548519282470692	10,88145929	0,07236617	0,496200097	0,257943461
33	2017	0,071211303	0,157018056	0,2858722522690881	-0,2166406226414459	11,00016571	0,16404541	0,546476982	0,228448351
33	2018	0,057640817	0,121357357	-0,001061332901296109	0,02993203774667735	11,03147599	0,00357651	0,525032359	0,213318358
33	2019	0,058196923	0,105551112	0,01376028980263415	0,07093294817138232	11,0306514	-0,07186932	0,448637518	0,19836359
33	2020	0,050049584	0,084964321	0,05742035459879514	0,02291297380086823	11,03901622	0,09408167	0,410934107	0,212885892
33	2021	0,039075358	0,064060462	0,01884163529154852	0,05056637696694024	11,05059294	-0,04234296	0,390023794	0,198508979
33	2022	0,050491297	0,076787342	0,04353367480205558	0,03609200455614761	11,05077195	0,05343812	0,342452866	0,209030751
34	2015	0,033102386	0,086220745	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,02503008	0	0,616074	0,669088237
34	2016	0,090239809	0,235959129	0,1562376037128533	-0,1000698222669924	10,14315107	0,61884785	0,617561695	0,825217522
34	2017	0,066795427	0,275264396	0,7470781233638345	-0,6826547837410209	10,44440207	0,3233076	0,75734084	0,54573052
34	2018	0,088802661	0,298186634	-0,04925762915386965	0,07306434287480271	10,4160201	0,04383547	0,702191007	0,608124167
34	2019	0,066417345	0,200684511	-0,0341268041603469	0,03560883327064985	10,39707779	-0,11648149	0,669045984	0,561242082
34	2020	0,035596641	0,094901845	-0,1662394178155529	0,1350157095210031	10,33549708	-0,09307548	0,624910976	0,586546012
34	2021	0,0302402	0,071775192	-0,05363134310119497	0,0125777438206135	10,2840453	-0,02685805	0,578681729	0,642584229
34	2022	0,035426507	0,096066926	0,01048025921569357	-0,04426781157300368	10,33751091	-0,08705118	0,631230969	0,518693598
35	2015	0,032664796	0,06261591	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,848585602	0	0,396353256	0,386397503
35	2016	0,061509633	0,116021126	-0,1280931913211775	0,2044267667464972	9,870871974	-0,12436485	0,391857541	0,32141869
35	2017	0,013162621	0,029799861	6,86770973585791e-05	0,01539228808328968	9,91058964	0,11971424	0,486505811	0,328443493
35	2018	0,028051625	0,058013214	-0,03264130778592671	0,05428105444514823	9,955915171	-0,07976604	0,449809982	0,272291064
35	2019	0,028959814	0,067797524	0,09337083977186288	-0,06880148633853064	10,01533124	-0,15159474	0,492094349	0,201474769
35	2020	0,028677673	0,062946585	0,04704673228520078	-0,03514868138571789	10,01557954	0,01560369	0,475226566	0,204501566
35	2021	0,006670387	0,014344676	-0,01431911973223508	0,0006687614787518926	9,977543659	-0,13966287	0,474869573	0,192044196
35	2022	0,021695101	0,046301317	-0,00752701629935739	0,01292173961291462	9,982431905	-0,00416075	0,480510931	0,189104638
36	2015	0,143510535	0,820836836	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,63302841	0	0,54567007	0,741217404
36	2016	0,339305881	-0,62191145	-0,05591328904491425	0,08610739069813448	10,55363199	6,59587268	0,517331025	6,759579755
36	2017	0,315610626	-0,890431231	-0,3104490546706777	0,3479418095295725	10,60484417	-0,93682497	0,409915932	0,37953599
36	2018	0,307641109	-0,558198735	-0,2513953647905763	0,4936013392895523	10,59732105	0,14779263	0,494331453	0,443240584
36	2019	0,155701039	-0,342640354	-0,1282611475839978	0,3656904725766131	10,86332053	-0,87236184	0,377103666	0,030663418
36	2020	0,106784546	-0,22229476	0,1430454510106661	-0,01755032130588445	10,94837932	4,92948277	0,3313105	0,14947845
36	2021	0,056857503	-0,092470768	-0,005829256991831032	0,03276355383367638	10,91627667	2,40416912	0,285529191	0,54788873
36	2022	0,075158233	0,349299459	0,1059884478660828	-0,02161077470024011	11,25400443	-0,26391071	0,154981847	0,185308399
37	2015	0,0663992	0,312672752	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,814562113	0	0,787639955	0,738941758
37	2016	0,099310699	0,426562914	-0,056433853533632	0,1481113617681384	9,0161362	1,33120653	0,767183934	1,082971118
37	2017	0,088963616	0,294230362	0,7838372128616194	-0,7433015213754569	9,110150668	-0,03936136	0,625750368	0,837842633
37	2018	0,014111928	0,04217747	-0,5139739203232081	0,4923086331332088	9,164162988	-0,18340663	0,66541548	0,604165585

الملاحق

37	2019	0,061955772	0,186511316	-0,1519148485462064	0,2104545926353386	9,256940733	0,434963	0,667817626	0,700194898
37	2020	0,027733614	0,085684717	-0,001894760801910967	-0,004241991993427827	9,307118243	-0,12557052	0,676329518	0,545464166
37	2021	0,017840784	0,045925807	-0,09562572928845999	0,07964490059631371	9,24828205	-0,20965454	0,611530309	0,493650273
37	2022	0,018474371	0,064523453	-0,6203386756364022	0,6591834458127151	9,403396242	0,84290774	0,713679761	0,636515205
38	2015	0,090066352	0,137482588	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,060874252	0	0,344889026	2,275558822
38	2016	0,010517741	0,019282677	0,07553367549510132	-0,2620194191267952	8,125206761	0,06337665	0,454549713	2,086616683
38	2017	0,020356957	0,023764861	-0,02079065048037586	-0,1487738040149536	7,934829161	0,05702251	0,133333106	3,419042611
38	2018	0,012370283	0,023606217	0,7045115810362579	-0,9684487893173836	8,15389004	0,11989858	0,475260983	2,312183666
38	2019	0,035818873	0,0596318	-0,1599049723164968	-0,04095375568696571	8,116634364	0,50078957	0,399332689	3,780922766
38	2020	0,059594866	0,115389463	-0,1190139458021763	-0,1014691656875594	8,224275758	-0,05673504	0,483532862	2,783492884
38	2021	0,02827338	0,063721874	-0,006303585816887294	-0,1796943322820909	8,294048086	0,00308352	0,55630024	2,377688102
38	2022	0,024874442	0,049213089	-0,04550505322464495	-0,145610877726592	8,259381365	0,14437699	0,494556378	2,947071839
39	2015	-0,035958289	-0,041588954	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,694855406	0	0,13538849	0,084075176
39	2016	-0,035958289	-0,041588954	0,01425997537678652	-0,04049062089268195	9,694855406	0	0,13538849	0,084075176
39	2017	-0,093917568	-0,110673981	0,001386652161290396	-0,04112793392847903	9,388962088	-0,32748711	0,151403359	0,114356727
39	2018	-0,091827629	-0,121634634	0,0824411434136777	-0,1205844803882748	9,389308763	0,1785	0,245053601	0,134661865
39	2019	-0,07642065	-0,139709329	0,006715804808595825	-0,02211146801154074	9,472155625	-0,1426185	0,45161583	0,095405162
39	2020	-0,068975831	-0,15867112	-0,018199625621253	-0,003480420439452611	9,506979901	-0,00095957	0,565290575	0,087969204
39	2021	-0,051741157	-0,128414873	0,04183590096207538	-0,04859693455047082	9,486684939	-0,0580071	0,597078158	0,086830689
39	2022	-0,03102178	-0,086462346	0,02264473403025578	-0,009574375235744099	9,499934415	-0,13100015	0,641210517	0,073188606
40	2015	0,005229756	0,018998866	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	12,31177088	0	0,684822827	0,093588598
40	2016	0,003785805	0,015670567	-0,013346565625165	-0,03125666598330258	12,36577324	0,06310326	0,724332635	0,087860977
40	2017	0,003173321	0,016971144	-0,04076067858024439	0,054321005029348	12,2548127	-0,98904135	0,752892629	0,001243122
40	2018	0,00875621	0,000736742	0,0725779164403309	-0,0217411788463051	12,27226329	0,70027164	0,833045646	0,002030399
40	2019	0,004127248	0,022417663	-0,01963080411357175	-0,01728476971882848	12,30568799	-0,37246283	0,767720077	0,001179767
40	2020	0,007102946	0,049280715	-0,01602025428300061	-0,0191383121709077	12,2478129	0,58418467	0,855358988	0,00213539
40	2021	0,015315219	0,104574044	-0,01654965318081811	-0,008985173785444428	12,26664283	0,200858	0,853033105	0,002455494
40	2022	-0,00024827	-0,001837048	-0,03514451164962818	-0,006609163356275662	12,29988861	-0,57895019	0,864409971	0,000957693
41	2015	0,002889549	0,006859895	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,601153434	0	0,431455914	0,424200048
41	2016	0,003318736	0,01124303	0,187389825130516	-0,1269457251980568	9,758545799	0,04954198	0,362630333	0,309869023
41	2017	-0,008504574	-0,025947537	0,04189960180388586	-0,02913131001382854	9,77021422	0,35571652	0,645729836	0,408957926
41	2018	0,004729689	0,016088785	0,1992651182077395	-0,1688459604845772	9,806043697	0,17654523	0,626836801	0,443055141
41	2019	0,001826011	0,006096624	-0,03395951623163005	0,05674027085646285	9,804870744	-0,0002103	0,27041014	0,444159945
41	2020	-0,057891088	-0,186867317	0,08238409684193454	-0,1174889482021405	9,792845979	-0,08763082	0,7182771	0,416614868
41	2021	-0,054004675	-0,259730676	0,01011989986151249	-0,0408435481145532	9,775899944	-0,07215151	0,792074332	0,401936885
41	2022	-0,042016485	-0,375295734	0,1415237763061616	-0,1785224925280568	9,906365865	-0,03765311	0,820550504	0,286433355
42	2015	0,03760658	0,122388642	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,52646673	0	0,692728187	0,73063781
42	2016	0,051788035	0,147444008	0,07817816236387089	-0,05828814786228932	10,6046851	0,08962198	0,648761348	0,664905055
42	2017	0,061424081	0,155434726	0,04094424628042936	-0,02151425682845793	10,6252752	0,12140752	0,604823952	0,711103794
42	2018	0,066132533	0,147386973	-0,0111359489764768	0,02995018924474721	10,63844527	0,10602111	0,551300013	0,763003168
42	2019	0,073564378	0,161104972	0,05147200312867026	-0,01776114944020246	10,70378428	0,0914094	0,543376117	0,71643207
42	2020	0,064294513	0,139517174	0,1009954600563373	-0,08019467256898885	10,76316914	0,07083029	0,539164167	0,669130468
42	2021	0,056382122	0,109546884	0,00993077110923566	-0,01107264269236437	10,76229909	0,15834126	0,485315143	0,776635768
42	2022	0,060471788	0,112221674	0,105063221674409	-0,1044125259544741	10,78069072	0,03340737	0,461139855	0,769302796
43	2015	-0,001181521	-0,001605207	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,712763499	0	0,95714784	11,06553025

الملاحق

43	2016	0,002093575	0,00322935	0,08747616481487741	-0,5546265335098883	8,756580725	-0,99007812	0,241970148	0,099254177
43	2017	-0,04370053	-0,104217126	-0,43016889779178	0,3194949735790503	8,847875611	13,1458286	0,56127754	1,13784289
43	2018	-0,17755951	-0,366521623	-0,1367433503677439	-0,1393670143181055	7,819652118	0,01912526	0,731300337	12,37466243
43	2019	-0,000198927	-0,001349067	-1,615931436530722	1,400881086663972	9,221146454	-0,97581415	0,831300337	0,01187409
43	2020	0,000116485	0,000763523	0,005547285950186307	-0,03346507505395469	9,213294097	0,21878727	0,48855233	0,014736034
43	2021	0,000177274	0,00074477	-0,1879947150371719	0,1600920954570481	9,020445082	-0,16913691	0,518322674	0,019087942
43	2022	0,005088307	0,071839454	-0,08579004009936621	0,06830187299472324	8,766992121	-0,05038089	0,923424283	0,032490882
44	2015	0,017949728	0,033272265	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,146221164	0	0,452905161	0,236386662
44	2016	0,026576981	0,055815084	0,203405390486393	-0,1862205428886785	8,225385553	0,02210155	0,523838738	0,20135046
44	2017	0,019634277	0,041972189	0,06836670749679694	-0,06990405063931679	8,23915245	0,25799567	0,5292	0,245394529
44	2018	0,009696519	0,021269317	0,04614775538127246	-0,06213675452772205	8,281110464	-0,05063805	0,526373271	0,211513787
44	2019	0,189019231	0,440049224	-0,2864482971729737	0,4132481468779221	8,261526961	2,99980027	0,570458892	0,885035092
44	2020	0,012605839	0,043915479	0,1700114789814854	-0,231010645593092	8,25457214	-0,42080755	0,712952248	0,520880626
44	2021	0,006104545	0,021071444	0,05229719619366378	-0,1007754107089523	8,244304211	-0,32784352	0,689133194	0,358489569
44	2022	0,031004989	0,109906844	0,1495812425441238	-0,1656246940988914	8,297794576	0,04198778	0,686432859	0,33025453
45	2015	1,13514E-05	8,99E-05	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,017933857	0	0,716476362	0,109691387
45	2016	0,02655277	0,106384496	-0,358792861950792	0,3334582180857926	8,770728207	-0,3268425	0,682591583	0,130465255
45	2017	-0,021764253	-0,1092302	0,03079433215319771	-0,092276504817248	8,808530587	2,47287205	0,800748292	0,415318494
45	2018	0,001307822	0,007258538	0,02716055782570722	-0,09386967505688968	8,855396001	1,29986038	0,819822954	0,857466828
45	2019	0,01824221	0,128814954	0,402374863742869	-0,4904903788549815	9,019873893	0,7908744	0,85838438	1,051488593
45	2020	0,012997677	0,099380957	0,06175092648140092	-0,1539461503155933	9,082853487	-0,15468603	0,869213604	0,768852477
45	2021	-0,000643321	-0,006098894	0,1473865841146033	-0,2326857749556524	9,132835927	-0,11723807	0,894518471	0,604928676
45	2022	-0,020005574	-0,153114419	-0,3161722203293197	0,2315924912845113	8,951618613	-0,22491926	0,802359896	0,711653243
46	2015	-0,058321316	-0,612600142	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,457734589	0	0,025498085	0,403866084
46	2016	-0,096203395	0,678116258	-0,07789290470750755	-0,0335447905364521	9,526757783	-0,1250044	0,981289194	0,30145331
46	2017	-0,075626615	0,7304226	-0,001561509189237534	-0,06747747260110872	9,440158237	0,3631228	1,093097584	0,501596599
46	2018	-0,003206832	0,03116855	0,09135815918651296	-0,07324151210013139	9,456650794	-0,29300497	1,095638722	0,34141169
46	2019	-0,041548091	-0,575211802	0,06853612263948729	-0,02685472825111995	9,588398251	-0,25813777	0,924487433	0,187005419
46	2020	-0,073278889	-0,881474263	0,07359855302087335	-0,08365126974852314	9,633921884	0,03245096	0,959029304	0,173860125
46	2021	-0,054068549	-0,205222325	0,04168988066250298	-0,03249561800818686	9,647835123	0,27021442	0,971304403	0,213876854
46	2022	-0,09369343	-0,192613171	0,02286353885100223	-0,04826778271452352	9,731804654	0,25641713	0,914248306	0,221476731
47	2015	0,054970601	0,068997572	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,786001806	0	0,203296597	0,543260687
47	2016	0,094525834	0,120682811	-0,0474943782717913	0,1616433940242279	8,823013492	0,25658408	0,21674153	0,626885387
47	2017	0,077031224	0,090801998	0,09188377865210729	0,09430844884552489	9,067507175	0,28676207	0,151657177	0,459401823
47	2018	0,017786119	0,020506011	0,1321623354443624	-0,06140314269767734	9,069922908	-0,30229436	0,132638759	0,318749281
47	2019	-0,06784441	-0,086952569	0,05614518749076525	-0,0701879649946083	9,063692999	0,02418884	0,219753818	0,331176234
47	2020	-0,098630764	-0,136603907	0,07375217354366695	-0,1118843589965568	9,041893476	-0,45825084	0,277979919	0,188650054
47	2021	-0,057938853	-0,091881219	0,2154716988168155	-0,2177582180679453	9,062379577	0,4920929	0,369415706	0,268513853
47	2022	-0,030690489	-0,051451903	0,153496989723053	-0,1412557413388231	9,064730949	0,18658503	0,4035111	0,316894127
48	2015	-0,282327833	0,526025115	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,839307013	0	1,435376939	0,318315468
48	2016	-0,639545802	0,496985197	-0,4877211562932091	-0,07282791323460714	8,772177122	0,76251274	2,219260742	0,654816928
48	2017	-0,323376751	0,220458251	-0,1336265705477042	-0,2378971065639052	8,816649499	-0,12619257	2,314310629	0,516491589
48	2018	-0,34344097	0,201505363	-0,3520271532308048	-0,0369779317610992	8,854528724	-0,3339711	2,588095593	0,315265976
48	2019	-0,16566261	0,091215428	-0,2634526084364215	0,06471857703210074	8,86767173	0,98750206	2,707277841	0,607913356
48	2020	-0,252032097	0,124362781	-0,3047052271809651	0,006231314857680588	8,877738288	-0,3175523	2,926304957	0,405363371

الملاحق

48	2021	-0.153387326	0.102763138	-0.1103091800142673	-0.09985509287857885	8,924489285	0.05235751	2,492629842	0.383051185
48	2022	0.005553131	-0.004250165	0.1500409575330091	-0.1887971066442023	8,980467414	-0.03447732	2,306423877	0.325118109
49	2015	0.002731465	0.011273005	-0.01668449913112733	-0.02467568008861627	9,617957817	0	0.706210183	0.487287781
49	2016	-0.074330341	-0.419207528	0.004261155546361001	-0.1456967989701482	9,600449582	-0.21550697	0.76621039	0.397999794
49	2017	0.060771899	0.295543738	0.05797607563496631	-0.06812530390311211	9,604538971	0.24758106	0.841079121	0.491883474
49	2018	0.029145226	0.187521604	0.03641152297329853	-0.07378048516545458	9,709092577	-0.06731625	0.844576702	0.360614376
49	2019	0.013360224	0.084065526	0.020744847906448	-0.0758691608659674	9,737548477	0.55861083	0.832910382	0.526410844
49	2020	0.017980466	0.112200609	0.1536694148729314	-0.215698173636729	9,785623716	0.27590523	0.83974716	0.601267884
49	2021	0.050234997	0.261650487	-0.1457534325915117	0.1168636748865124	9,838882621	0.12774593	0.808007247	0.599819209
49	2022	0.03989624	0.149635738	0.2230854779866027	-0.2659115620692772	9,868474871	0.13901364	0.727066791	0.638200357
50	2015	-0.032072184	-0.077238586	-0.01668449913112733	-0.02467568008861627	9,795060716	0	0.584764747	0.15724264
50	2016	0.00412521	0.011477429	0.04412010774955544	-0.006096076676369265	9,862766931	0.59704214	0.636848467	0.214872327
50	2017	-0.025690601	-0.092643281	0.1304465672149224	-0.1350294548534031	9,917870963	-0.65432537	0.721179524	0.065425036
50	2018	-0.017546687	-0.067028026	-0.04890660540952798	0.04967921988240781	9,914716789	0.59121218	0.718392349	0.104863956
50	2019	-0.018816138	-0.05560278	0.003166169580907343	-0.003193346706210916	9,891155542	-0.28196744	0.653004319	0.079493501
50	2020	-0.021039991	-0.041446504	0.1182195801118453	-0.06419619358443929	10,03407664	-0.40880435	0.492357882	0.03381752
50	2021	-0.028156862	-0.057295527	0.05231470418286363	-0.03228863915085524	10,02397435	-0.1536303	0.508567878	0.029295718
50	2022	-0.028615882	-0.060706082	0.05782741129790784	-0.03784642906878936	10,0164679	0.25247665	0.527958641	0.037331912
51	2015	0.018562836	0.106706282	-0.01668449913112733	-0.02467568008861627	9,945060638	0	0.532962852	1.215604713
51	2016	0.022859095	0.090505	-0.05282180186503161	-0.02912882722814937	9,889941201	0.00172663	0.687224961	1.38248692
51	2017	0.034731153	0.135468478	0.123133406114484	-0.1949828124105277	9,946596582	0.02945652	0.358405175	1.24914731
51	2018	0.075994641	0.224316033	0.07395072972371249	-0.1051246895854577	9,932607267	-0.00983223	0.324147881	1.27735543
51	2019	0.063727533	0.196390043	-0.08959137572712959	0.05975626813287976	10,05186042	0.14321831	0.382174882	1.109654504
51	2020	0.055011925	0.228878257	0.3216489791303626	-0.3522950399725371	10,1562376	-0.07982438	0.149508336	0.80293673
51	2021	0.154965347	0.285705331	-0.1029216437161025	0.1435851838053656	10,09613588	0.16543123	0.215890975	1.074656563
51	2022	0.157886423	0.211161626	-0.1083872625675982	0.140551680584674	10,04966743	-0.01190882	0.244120313	1.18177601
52	2015	0.010804303	0.061751251	-0.01668449913112733	-0.02467568008861627	10,09414289	0	0.825035009	0.32769028
52	2016	0.017803476	0.114567586	0.1811081750661832	-0.1607042126595805	10,11659578	-0.14707679	0.806008487	0.26541203
52	2017	0.014041125	0.082731035	0.04419033921185788	-0.02559354992548022	10,11580866	-0.05585048	0.793388753	0.251043224
52	2018	0.013297309	0.093338605	0.09012755918802916	-0.06326626859945125	10,1548342	-0.05876017	0.828827716	0.215984834
52	2019	0.002522786	0.015678284	0.129857861643114	-0.1061340296295086	10,17509944	-0.39185391	0.817816241	0.125362006
52	2020	-0.033380798	-0.259237072	0.09586737695255645	-0.1086380472915633	10,16837277	-0.20839737	0.844478617	0.100785912
52	2021	-0.008288497	-0.031562427	0.1816221452094392	-0.1389319606085396	10,26120183	-0.14745931	0.684187511	0.069388244
52	2022	-0.053131136	-0.245664408	0.09204397409474664	-0.1086192135453277	10,24812068	-0.22550787	0.706541796	0.055383966
53	2015	0.107477826	0.206207254	-0.01668449913112733	-0.02467568008861627	8,468288894	0	0.294076478	1.853410643
53	2016	0.047467971	0.122745892	0.02411024898735362	0.00977692863591461	8,626520408	-0.02457045	0.393267586	1.255845016
53	2017	0.04217661	0.105857999	0.02859224884518243	-0.02359772065061556	8,610658935	0.01083316	0.407952221	1.316670184
53	2018	0.037873934	0.085907059	0.08977072386404166	-0.07915586801122138	8,605705002	-0.18672566	0.354792614	1.08309863
53	2019	0.054676278	0.122301371	0.0703731810141331	-0.01876307967181137	8,603068698	0.02575444	0.34515255	1.117757818
53	2020	0.066632503	0.134842456	0.0585044178995381	-0.003625452533840976	8,605437834	-0.03403157	0.306670144	1.073844789
53	2021	0.046822817	0.080108955	0.03732859134631658	-0.009072931625883285	8,553350223	-0.02159167	0.33751972	1.184538736
53	2022	0.073695982	0.108411205	-0.007601059512203075	0.04212119953088819	8,524225244	0.13828751	0.320218039	1.441870371
54	2015	-0.014767716	-0.016346127	-0.01668449913112733	-0.02467568008861627	9,345141298	0	0.096561805	0.150581057
54	2016	-0.012150821	-0.013443445	-0.04550066533622385	0.04220547037921454	9,33914516	0.22576197	0.096152694	0.187142584
54	2017	0.002782448	0.004031116	0.00565514252728214	-0.001596431124090237	9,457992587	0.74490825	0.309757224	0.24836923

الملاحق

54	2018	-0,026991156	-0,040050542	-0,1060377266588003	0,07511066739383162	9,451326925	-0,01946473	0,326072642	0,247301456
54	2019	-0,022230016	-0,035221313	0,05688722950815822	-0,06489575080831774	9,464772566	-0,48309541	0,368847594	0,123934272
54	2020	0,017707989	0,027323483	0,02983099633684084	-0,007571975833994091	9,46495682	2,1388846	0,351913165	0,388850367
54	2021	0,020016859	0,031245435	0,05702193829745802	-0,006472480932166024	9,457693843	0,05281216	0,359366919	0,416290386
54	2022	0,00072516	0,000909421	0,05314913603237038	-0,02419972008715578	9,416044319	-0,05688935	0,202613542	0,432124166
55	2015	0,009066668	0,078904624	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,338851035	0	0,885093325	0,275055444
55	2016	0,009858618	0,079108103	0,1453464170497516	-0,1495245404898008	8,339392585	0,07305306	0,875377903	0,294781275
55	2017	0,010326589	0,07837747	0,1459931094916584	-0,1551172572521938	8,350668895	-0,14404005	0,889369991	0,245853859
55	2018	0,006875012	0,057596534	0,01532200147650446	-0,03565207159949543	8,419320578	0,14072504	0,815140014	0,239445302
55	2019	0,002261148	0,021339457	0,05994891980486142	-0,09797304577914609	8,393848889	-0,12010353	0,894039092	0,223413588
55	2020	0,003191817	0,032016178	0,09187263828725025	-0,1358918809681237	8,434458017	-0,09446569	0,900306132	0,184249097
55	2021	0,003771846	0,037462016	-0,03461565264498116	-0,01456842895068305	8,446745724	0,14925106	0,899315443	0,205841328
55	2022	0,002223348	0,024901369	-0,0411689721506258	-0,009454917670560402	8,453212877	-0,16810573	0,910713832	0,168707176
56	2015	0,088726365	0,191567792	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	7,912673459	0	0,423850243	0,942583872
56	2016	0,081525198	0,180027567	0,06857216598846642	-0,05789125182942989	7,916295158	-0,11503896	0,430006493	0,827222726
56	2017	0,052128208	0,120379785	0,03734509404860681	-0,0498654217416105	7,905232828	-0,11519186	0,441577261	0,750816649
56	2018	0,012976056	0,032193019	0,07555032995520241	-0,1191164994195687	7,894877506	-0,13130959	0,463162025	0,667965826
56	2019	-0,014345715	-0,037012143	0,08322609453024009	-0,1473100559653637	7,88188547	-0,08942577	0,469062869	0,626702802
56	2020	-0,046190009	-0,131587882	0,09113772029632659	-0,1860338817739019	7,871242981	0,08384346	0,496431961	0,696098482
56	2021	-0,076339442	-0,24911097	0,07599280122269162	-0,1944653000069129	7,833617979	-0,1522695	0,52719934	0,643507326
56	2022	-0,03933629	-0,141668394	0,09873168627689592	-0,1870995817668823	7,818913707	0,26096474	0,550253539	0,839384045
57	2015	0,058523124	0,064279249	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,54772374	0	0,089548726	0,145273205
57	2016	0,078909092	0,088188919	-0,005924250613317011	0,05888471314222779	10,57776642	0,40674876	0,105226674	0,190703813
57	2017	0,09112983	0,102151969	-0,0171544532552341	0,07870566093163229	10,60894236	0,12954607	0,107899428	0,200487542
57	2018	0,090550386	0,104328511	-0,01976433500915996	0,076043411598404	10,61008063	-0,00270698	0,132064812	0,199421463
57	2019	0,077767848	0,103395752	-0,02572576226298561	0,08708959585587348	10,70900944	0,03802108	0,247862249	0,164834936
57	2020	0,064212813	0,089401285	0,01363289140536133	0,01724131392373899	10,74246439	0,0559157	0,281746198	0,161147494
57	2021	0,063334459	0,088826569	-0,0127689046272351	0,0368453008356589	10,750511	-0,03308771	0,286987445	0,152955124
57	2022	0,083656275	0,114623616	0,0002819194866584655	0,04183288190850742	10,75743304	0,22314531	0,270165453	0,184128087
58	2015	0,198674646	0,285454104	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,40638078	0	0,244899823	0,441727663
58	2016	0,114662572	0,17035234	-0,06884815785995111	0,1283506826305782	9,481420583	0,05562656	0,326587889	0,392306137
58	2017	0,070215945	0,103202501	0,007277387662281588	0,04398223577395086	9,502603802	-0,1226814	0,634178953	0,327792658
58	2018	-0,012738416	-0,019052345	0,01979525040083507	-0,0363225031986065	9,469715634	-0,53189429	0,381644632	0,1655127
58	2019	-0,026423492	-0,049842598	-0,02260952847845133	0,0370767326608378	9,544377339	0,21368367	0,469861257	0,169151217
58	2020	-0,089527031	-0,196303782	0,04111957622243126	-0,1013873877239812	9,519562331	-0,24262097	0,542202853	0,135644883
58	2021	-0,071171097	-0,164236723	0,07561473142645878	-0,09443065208009072	9,47571316	-0,28032099	0,564180024	0,107991959
58	2022	-0,105762092	-0,487957098	0,1622177418039449	-0,1784279064787575	9,604007747	-0,4733844	0,422973664	0,042324375
59	2015	0,073336656	0,104776541	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,48573222	0	0,300066069	0,25394153
59	2016	0,096416168	0,141843942	0,0531599196012728	0,02398077651380595	10,53007294	0,13536983	0,320265874	0,260333677
59	2017	0,088048437	0,141330874	-0,01373206953857092	0,0876949561408098	10,60467479	0,02248973	0,377004938	0,224175148
59	2018	0,072084455	0,11253291	0,03629965720347031	0,009324684815994522	10,61417635	0,07883019	0,359436672	0,236613215
59	2019	0,062836376	0,095813796	0,009379590575438052	0,01486726784347624	10,55228799	-0,00213917	0,344237951	0,272268456
59	2020	0,075145772	0,096347051	0,03957687376527718	0,0008517411156020831	10,50945842	-0,02203768	0,220051138	0,29386578
59	2021	0,051408857	0,067116722	0,03441130753763856	-0,008289904319012248	10,54321696	0,25488445	0,234038018	0,341188367
59	2022	0,058064514	0,076020109	0,06563307459964515	-0,03189194539750651	10,55012275	-0,10463448	0,236195335	0,300669097

الملاحق

60	2015	0,115873019	0,161727616	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,19586268	0	0,283529789	0,315112197
60	2016	0,104933543	0,149041181	0,01419293357264838	0,08966233887705788	10,24988017	0,09414918	0,295942626	0,304455804
60	2017	0,049414383	0,126608309	-0,01566067231490464	0,1029636863162543	10,53683025	0,02396658	0,177034592	0,161012636
60	2018	0,055250182	0,141748987	-0,01386810889805938	0,04308262936209074	10,53491846	-0,05466721	0,216560857	0,15288204
60	2019	0,047776247	0,084494117	-0,000517000321064328	0,01569780435222151	10,37806451	0,12701578	0,434561259	0,247252348
60	2020	0,024459799	0,042514369	0,02850417664329888	-0,01035765198175716	10,36938254	0,07240246	0,424669817	0,270508051
60	2021	0,025312241	0,040515392	0,05156184508106242	0,003723483587171235	10,35046922	-0,05968825	0,375243825	0,265683983
60	2022	0,030019734	0,046000704	0,04620162074131316	0,01362019782684087	10,32403638	-0,11547322	0,347407068	0,24975213
61	2015	0,143399322	0,16786606	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,16551258	0	0,125542084	0,340341503
61	2016	0,120563727	0,140581213	0,05114608330642423	0,04713126058592394	10,2058955	-0,03436482	0,120286042	0,299464306
61	2017	0,247287978	0,0873614	-0,05887551956692878	0,1065670242172993	9,684730993	-0,16251488	0,448214116	0,83269638
61	2018	0,180661519	0,067480371	0,117551702742365	0,1264896406437695	9,724550062	-0,08465251	0,333219305	0,695430292
61	2019	0,050430225	0,057302442	0,2379816141784327	0,01096002661633406	10,21478899	-0,99747075	0,119928871	0,000568861
61	2020	0,025966273	0,029441004	0,05546944747681389	-0,02422843887010672	10,20268737	4,60459063	0,118023512	0,003278321
61	2021	0,065297567	0,07499043	0,04848613273738055	0,01226576072929258	10,21827995	0,38894603	0,310800408	0,004392829
61	2022	0,091840022	0,113229179	0,112814531961869	-0,02029053847325223	10,2713323	0,03811448	0,188901403	0,004035871
62	2015	0,117522994	0,144682417	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	10,34638323	0	0,187717514	0,373516824
62	2016	0,10757793	0,143506354	-0,02357149691108356	0,1412873348514619	10,41439296	0,01665453	0,25036124	0,32469368
62	2017	0,119561753	0,162239864	0,01895775029635823	0,0760931745061629	10,38266308	0,07507226	0,263055639	0,375527175
62	2018	0,095915123	0,130837143	-0,006916810226450156	0,1062646700824876	10,42312035	-0,00465597	0,266912126	0,34053152
62	2019	0,062182416	0,083785399	0,03131274855705598	0,02500573961286268	10,42444062	-0,02617278	0,257837084	0,330612262
62	2020	0,080174173	0,108200293	0,01140290654264661	0,06323510230616564	10,44787032	0,03400195	0,259020745	0,323899749
62	2021	0,093482149	0,123828783	0,03614113892220253	0,04406846377408664	10,45488383	0,07362848	0,245069308	0,342177247
62	2022	0,095695231	0,12785589	0,005375132983186856	0,07160634197303042	10,46854241	0,06807056	0,251538343	0,354154278
63	2015	0,15506048	0,23785189	-0,005833935008487686	-0,02467568008861627	9,727869498	0	0,286299518	0,578542609
63	2016	0,15485001	0,224475044	0,03251230748339346	0,1110598370966363	9,775334909	0,09129193	0,258368566	0,56599277
63	2017	0,192722362	0,267640926	-0,05644004476570144	0,2616057348546298	9,8541601	0,14521374	0,279921928	0,54059527
63	2018	0,199449457	0,275918864	-0,0403390099978795	0,2543831323460276	9,954624294	0,24676171	0,277144542	0,534800127
63	2019	0,20747149	0,271857284	0,008194680258614532	0,1828783778476419	10,00381299	-0,00338173	0,236836745	0,47591747
63	2020	0,117013343	0,144407873	0,005377319318755403	0,07156666484330538	9,97158302	-0,18727192	0,18970247	0,416588123
63	2021	0,01458549	0,025341845	-0,03169902344186304	0,05314872824498558	10,14490762	-0,04858354	0,424450352	0,265921187
63	2022	0,048475694	0,084026916	-0,009663124913310399	0,0365918115565986	10,14736196	0,21996325	0,423093259	0,32258588
64	2015	0,070998231	0,105961101	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,585549933	0	0,329959478	0,412630672
64	2016	0,027350995	0,041790972	0,03982684548910505	-0,01539298131602568	9,575499604	-0,14750818	0,345528622	0,359999631
64	2017	0,055701621	0,079453071	0,02171726345554948	0,04167376234448115	9,566570738	0,06115474	0,153710703	0,389950641
64	2018	0,075078991	0,109115788	0,03338236942249506	0,05587688215761241	9,601391763	0,19434151	0,311932834	0,429850208
64	2019	-0,038322911	-0,080949008	0,008416889275801285	-0,008254468104282791	9,662892063	-0,16092844	0,526579603	0,313051537
64	2020	0,008300421	0,018163971	0,1249432912262238	-0,08156942984769085	9,686210731	0,00884755	0,543028271	0,299311027
64	2021	-0,013294044	-0,028761719	0,07537603905589316	-0,0465895253160426	9,652912756	-0,08190479	0,537786864	0,296693759
64	2022	-0,026035975	-0,056263442	0,02017656888146088	-0,004091378557020385	9,617207403	0,05624989	0,53724881	0,340236138
65	2015	0,009341349	0,328475594	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,559340975	0	0,97156151	0,93955509
65	2016	0,026968138	0,645903345	-1,044939331502273	0,9307792251808292	8,830329703	1,66950482	0,944747073	1,343891573
65	2017	0,017980958	0,453785904	0,5815312362123706	-0,6929874894047801	9,019704443	0,04476707	0,96037568	0,907839277
65	2018	0,019520879	0,400041176	-0,03119299228297958	-0,06798127381680926	9,055081266	0,50158243	0,930416836	1,256554477
65	2019	0,017248504	0,303116743	0,119705603858123	-0,2366780867151836	9,082885958	-0,02536045	0,94309617	1,14873713

الملاحق

65	2020	0,015550925	0,244696997	0,2083660261808108	-0,3220922348107758	9,156778657	0,06433877	0,93644824	1,0313542
65	2021	0,012927476	0,156651261	0,1731931824577122	-0,276506948135518	9,251373938	0,10989342	0,917476084	0,920648477
65	2022	0,010214845	0,085584771	-0,07519887207573198	-0,01896337460916933	9,119648291	-0,15178508	0,88064646	1,05760962
66	2015	0,136436795	0,853531433	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,056878808	0	0,840150239	1,396895176
66	2016	-0,11105889	0,392755869	-0,08352154197513901	-0,1037576147295969	8,091515651	-0,60840431	1,079740386	0,505085475
66	2017	0,007201463	-0,100551131	0,001928131912292651	-0,03126911688757321	8,096549961	-0,34011151	1,071619914	0,329458807
66	2018	0,031539012	-0,403286066	-0,01003984235133002	0,0001643672467862914	8,219076414	0,91434745	1,022475113	0,475658688
66	2019	0,039285199	0,5625732	-0,04989058857940858	0,03830877169482393	8,191385246	0,0041558	0,984669629	0,509081953
66	2020	0,075672684	0,7914341	-0,06224129416751232	0,06514867939243028	8,077170235	-0,13557368	0,904385363	0,572440948
66	2021	-0,01228598	-0,201760655	-0,09272482985209465	0,01347190686831304	8,121527151	-0,02229073	0,939106165	0,505339806
66	2022	0,073807005	0,553546765	0,07402167161614342	-0,06441854915006018	8,131381236	-0,16248226	0,866665276	0,413736122
67	2015	0,133752366	0,267989152	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	7,499412134	0	0,500903805	0,241562433
67	2016	0,164902528	0,253824722	0,1860622395036073	-0,03480728127749107	7,542487039	-0,01681628	0,453561395	0,215074622
67	2017	0,157277307	0,236835522	0,1620312899569408	0,01455065175993129	7,669019418	0,16239873	0,335921801	0,186815074
67	2018	0,11035947	0,150468624	0,09715583151088585	-0,001988901242022299	7,751392236	-0,01305044	0,266561582	0,152522549
67	2019	0,158454173	0,165391906	0,0943157576407334	0,03485934015573385	7,782080055	0,28772983	0,041947236	0,183008387
67	2020	0,086043962	0,095607219	0,08457426771811938	-0,02836189632033631	7,833060392	-0,33702381	0,100026254	0,107891837
67	2021	0,060094545	0,068676403	0,0703078328602192	-0,04168707824533981	7,876162112	-0,12628223	0,124960792	0,085360713
67	2022	0,0710707	0,078987484	0,05353659288501649	-0,0173024766432448	7,889894509	0,12574556	0,100228341	0,093103473
68	2015	0,020778297	0,054232033	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	8,947423499	0	0,616863018	0,962012852
68	2016	0,01755781	0,079137711	-0,04587831088854881	0,1081398248051102	9,25822808	0,26516328	0,778135988	0,59500809
68	2017	0,018018185	0,085443189	-0,5796933003302254	0,6227470754014006	9,312768579	0,22754289	0,789120877	0,644197514
68	2018	0,024357892	0,084801484	-0,4661659832168385	0,4854807923851981	9,267044177	-0,0548077	0,712765734	0,676493488
68	2019	0,022965696	0,085036815	-0,07956250298405252	0,09128304094907905	9,332404173	0,22540966	0,729932308	0,713156631
68	2020	0,013434677	0,208993532	-0,3312441313603526	0,4082910394368268	9,636443598	0,15342274	0,935717258	0,408445399
68	2021	0,014847676	0,209354144	0,03816761717760681	0,03738084405090004	9,695779061	0,01814138	0,92907866	0,362749344
68	2022	0,016430757	0,207884842	0,03719956545769098	0,02298008164918063	9,700887865	-0,02085381	0,920962218	0,351030918
69	2015	0,388784395	0,645723513	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,594562863	0	0,397908979	1,422267216
69	2016	0,301768613	0,477180151	-0,1680100998039295	0,4555976936533539	9,699443178	0,11127532	0,367600319	1,241430905
69	2017	0,312161874	0,42817619	-0,02912394985554851	0,3273204823301043	9,808996804	0,14487211	0,270949948	1,104398744
69	2018	0,331702557	0,414091171	0,04208003402433048	0,1422309609474723	9,750825352	0,10365592	0,198962499	1,393577264
69	2019	0,360502362	0,465652227	-0,106616128411125	0,3175008446353121	9,717362438	0,00546745	0,22581201	1,51342876
69	2020	0,47703139	0,745209309	0,04144397966090276	0,2791412887170106	9,692264777	-0,04521824	0,359869255	1,530959693
69	2021	0,241092658	0,231846233	-0,0425469991034583	0,2250212073898242	9,81710196	0,04807346	1	1,203700105
69	2022	0,19256555	0,214300305	-0,1257735658999122	0,1939509457233092	9,81368229	0,24543996	1	1,510987124
70	2015	0,028326702	0,034543244	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	9,452430907	0	0,179964042	0,533536597
70	2016	0,022589533	0,028907704	0,09147408059346412	-0,09188351161493716	9,474243978	0,00188297	0,21856355	0,508356216
70	2017	0,042693685	0,054303659	-0,03336699394336884	0,0434442021516482	9,48684079	0,34126175	0,213797276	0,662345921
70	2018	0,034868908	0,054618242	0,002026985388722934	0,008227675580791294	9,591428347	-0,24895996	0,361588592	0,390985272
70	2019	0,076403145	0,104784206	0,1360575803811066	-0,09905695412779036	9,570473355	0,39658934	0,270852467	0,573038913
70	2020	0,047803778	0,068107125	0,09278840397249204	-0,0639664842016539	9,600435809	-0,99891666	0,298109001	0,00057941
70	2021	0,009558421	0,01286301	-0,3858499484000686	0,3846345906529185	9,097003809	75,3950985	0,256703641	0,141085867
70	2022	0,007213551	0,009410713	0,1172923061823838	-0,03986890009790009	9,087627154	0,13142467	0,233129234	0,16311196
70	2015	0,002020992	0,002661306	-0,01668449913112733	-0,02467568008861627	12,04601109	0	0,201957983	0,292567329
70	2016	0,002468172	0,003535617	0,0348114705933036	-0,0887190249503009	12,04953947	0,27662613	0,17781602	0,370476936

الملاحق

70	2017	0,155475871	0,175475577	0.03404644656407685	-0.0497370604952851	12,0501461	0,63779877	0,113974304	0,605919724
70	2018	-0,217178768	-0,223264331	-0.04634917483088826	-0.5531719916538711	12,0460049	-0,32392415	0,027257214	0,413572553
70	2019	-0,201459656	-0,204270403	-0.1360971693966027	-0.4966201062291173	12,06660643	0,03208662	0,013759934	0,407067409
70	2020	0,156729903	0,192508815	-0.27992524559776	0.1473663269771515	12,0590383	0,06239064	0,185855967	0,44006689
70	2021	-0,334059746	-0,460581908	-0.299630547602733	-0.3282894045362669	12,05304326	0,15447367	0,274700677	0,515107376
70	2022	-0,05318422	-0,126174691	-0.5303069441834536	0.0878864958831091	12,04449892	0,04711702	0,578487418	0,550094536